الإتساع

في

علم التجويد

+

تأليف

يوسف المسعود فوفورى

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصّلاة والسّلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه.

وبعد: يقول يوسف المسعود فوفورى: هذا ما أتسع لك العلم، علم التجويد، وما وحيث الإتمام من القراءات والروايات والطرق إختلافها الوجوه، مما ذكره في العلم تميم، فالإمام النشر الطريق عليه، أروي عنه، وأعبر عبارته، وما هو الإمام روى فيه عن غيره ذكر الكتاب أو لم يذكر، قد أكتفي بالقائل وبالكتاب علمت الكتاب، أو بأحدهما عن الإمام، وقد لا أكتفي بذلك عنه، وما ليس فأصرح، مَن مِن كبار الأصحاب، وخيار الطلاب، وخاصة الأحباب، أبا الحسن الشيخ الأخ الدكتور، علي محمد الثاني، آيات الله سلغ مصر، وسميناه (الإتساع في علم التجويد).

ومن زعم أن هذا العلم قد مات: قيل له حي بالإتساع والتسهيل والتوجيز ومختصر فوفورى وبالتدريس وبالتلخيص وبالإختصار. وإني لأرجو عليه من الله تعالى عظيم الأجر وجزيل الثواب يوم الحشر، وأن يجعله لوجهه الكريم من خالص الأعمال، وأن لا يجعل حظ تعبي ونصيبي فيه أن يقال، وأن يعصمني في القول والعمل من زيغ الزلل وخطأ الخطل.

ورحم الله رجلا وقف على عيب لي فأصلحه، واستغفر الله لأخيه، فإنما أنا بشر أخطئ وقد أصيب. فليس من ناقل خبر أو حامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا وإن كان من أحفظ الناس توقيا وإتقانا لما يحفظ، إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله. فكل من عثر على حرف أو معنى يجب تغييره، فنحن نناشده الله في إصلاحه وأداء حق النصيحة فيه، فإن الإنسان ضعيف لا يسلم من الخطأ إلا أن يعصمه الله بتوفيقه. وشريطتنا على قارئ كتابنا الإقتصار عن طلب خطئنا والصفح عما يقف عليه من إغفالنا، والتجاوز عما ينتهي إليه من إهمالنا، وإن أداه التصفح إلى صواب نشره، أو إلى خطأ ستره، لأنه قد تقدمنا بالإقرار ولا بد للإنسان من زلل وعثار، وليس كل الأدب عرفناه، ولا كل علم دريناه، وعلينا في ذلك الإجتهاد وإلى الله الرشاد، وقلّ ما نجا مؤلف لكتاب من راصد بمكيدة، أو باحث عن خطيئة. فلو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتاب صحيحا غير كتابه. فلا تكن يا أخي ممن إذا رأى صوابا أخفاه، وإذا وجد خطأ نادى عليه وأبداه، نعوذ بالله من قوم إذا سمعواْ خيرا أسرروه أو شرا أذاعوه، فإن الإنسان محل النسيان، وقد تهفو الأمجاد وقد يكبو الجواد، والمحب يمدح والعدو يقدح، فالفطن تكفيه الإشارة، ولا ينفع الحسود تطويل العبارة.

صُورَةُ الْمُؤَلِّفِ



اَلْمَرْءُ نُـــورٌ فِي الْـــحَيَاةِ وَإِنَّنِي	نُـورٌ بِـشَخْصِي فِـــي الْأَنَامِ مُنِيرُ
مَا دُمْـــتُ حَيّاً أَوْ أَمُوتُ فَــصُورَتِي	صَـــوْتِي وَكُـــتْبِي تُـسْتَرَاحُ سُرُورُ

إِنِّي لَا أُخَلِّفُ عَنِّي الْعَقْـبَ أَمْـــوَالَا	فَـالْعِلْمُ أَمْوَالِي وَحُزْتُ الْعِلْمَ أَمْوَالَا
نُوراً وَشُهْراً فَذَاكَ الْـــعِلْمُ تَـــرِكَاتِي	خَـلَّـــفْتُهُ لَكُمْ الْأَوْلَادُ أَمْـــوَالَا
إِنْ كُـــنْتُمْ آخِذِي التَّرِكَاتِ تَغْنُــونَ	مِـنْ حَيْثُ لَا تَحْسِبُونَ الطَّلَّ وَبَّالَا

أَيَا سَائِلاً فِي النَّاسِ فُـــوفُورى أَهْلِهِ	سَـــــلِ الْعِلْمَ أَهْلِيهِ عَنِ العِلْمِ أَهْلِهِ
أَلَا إِنْ تَكُنْ عَـــنْ ذَا فَإِنِّي أَنَـا الَّذِي	تَرَى صُورَتِي شَخْصِي وَيُخْفَى لِأَهْلِهِ

وَلَوْ أَنَّ عِلْمَ النَّاسِ فِي حُوتِ بُرْجِهِمْ	لَيَقْطَعَهُ رَجُـــــلٌ مِنَ الْكَوْنِ نَائِلَا
وَمَهْمَا يَكُــنْ ذَا الْعِلْمُ مِنْحاً وَمَوْهَــباً	فَغَيْرُ بَعِيدٍ صَارَ فَـــــاتَ الْأَوَائِلَا
فَعِلْمُ كِــــتَابِ اللهِ أَوْلَــــى وَإِنَّنَا	بِدُنْـــــيَا وَأُخْرَى الْعِلْمُ إِنِّي أُسَائِلَا

يُوسُفُ الْمَسْعُودُ فُوفُورى

الْجَوَّالُ:- 8032337296(0)234+ الْمَوَاعِيدُ:- مِنَ السَّاعَةِ 4 ـ 8 مَسَاء يَوْمِيا.

E- mail:- YusufElmasauduFufure@yahoo.com

f- YusufElmasauduFufure@facebook.com

باب مبادئ العلم

واعلم أن لكل علم مبادئ: يبتدأ العلم بها، وفروعا تثمر، وأصولا يبنى العلم عليها، ولكل قوم عدة مبادئ تبتدأ علمها بها، وقومنا لم يكملوا مبادئهم العدة، ما كملنا، حيث بلغناها خمسة عشر مبدأ، وهي هذه: التاريخ والإسم والواضع والموضوع والإستمداد والمسائل والتعريف والتلخيص والتقسيم والحكم والمنزلة والإنفراد والغاية والفائدة والأئمة.

أما التاريخ: فبثلاث في ثلاث، والإسم علم التجويد، والواضع أئمة القراء، والموضوع القرآن، والإستمداد من قراءته عليه الصلاة والسلام، ومن قراءة الصحابة والتابعين ومن في المعنى، والمسائل الكلمات التي هي القضايا الكلية والجزئية، والتعريف العلم في اعطاء حروف القرآن حقها ومستحقها، والتلخيص مخارج الحروف وصفاتها، وما يتجدد لها من أحكام بسبب تركيبها، ورياضة اللسان وكثرة التكرار، والتقسيم إلى مبدإ وفرع وأصل، والحكم العمل فرض عين والعلم فرض كفاية، والمنزلة أنه من أولى العلوم، والإنفراد عن القراءة، والغاية صون اللسان عن الخطأ فيه، والفائدة الفوز بسعادة الدارين، والأئمة منهم الثلاثة، الإمام ابن الجزري، ومكي بن أبي طالب، والبطلاوي.

ولنتسع لك المبادئ على الترتيب: فالتاريخ لا يخلو من الأصل القرآن والمنفرد القراءات والنشأة العلم. فالأول: يكون في عهد النبوءة، والخلافة البكرية، والعثمانية. والثاني: يكون في عهد الصحابة والتابعين وتابعي التابعين. والثالث: يكون في أيام الظهور والمعرفة والاتساع. فهي $3 \times 3 = 9$ مراحل، للتاريخ، فإليك إياها على الترتيب.

المرحلة الأولى: عهد النبوءة: فقد اقتضت حكمة الله تعالى ألّا ينزل القرآن على رسوله صلى الله عليه وسلم جملة واحدة، كما نزلت الكتب السماوية السابقة، وإنما نزل منجما مفرقا حسب الوقائع والمناسبات، لتستعد القوى الإنسانية لتلقى هذا الفيض الإلهي، ويسهل حفظه وتتيسر كتابته على العرب الذين لم يكن لهم معرفة بالكتابة إلا قيلا.

وكان جبريل إذا أنزل بآية أو جملة آيات أو سورة وشرع في تبليغها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، سارع الرسول إلى القراءة معه حرصا على حفظ ما يوحى إليه وخشية أن يفوته شيء منه، فنهاه الله عن ذلك وعلمه كيف يتلقى القرآن بقوله: {ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل رب زدني علما}، ووعده بحفظ ما ينزل عليه وتفهيمه بقوله: {لا تحرك به

.........................بيانه}، فكان رسول الله بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع إليه حتى إذا انتهى الوحي قرأه كما أقرأه، ثم أبلغه لمن حضر من المؤمنين واستحفظهم إياه، فيحفظونه من فورهم واعتنوا به أتم عناية، ثم تلوا أمامه ما حفظوه ليثبتوا من حفظه على ما سمعوا منه صلى الله عليه وسلم، ولم يكن الرسول يكتفي بذلك، بل؛ كان يدعو بعض كتاب الوحي ويأمرهم بكتابة ما ينزل وقت نزوله مبالغة في تسجيله وتقييده وزيادة في التوثق والضبط والاحتياط في كتاب الله تعالى.

وكان جبريل يبين للرسول مكان ما ينزل به من السور حتى يحفظ القرآن مرتبا، وكان الرسول يرشد الكتاب، ويدلهم على موضع ما نزل من سورته، وكان هؤلاء الكتاب من خيرة الصحابة منهم: أبو بكر الصديق، وعمر، وعثمان، وعلي، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وأُبَيٌّ بن كعب، وكانوا يكتبون على ما يملي عليهم فيما يكتب عليه في ذلك الوقت، وهو عسب النخل أي الطرف العريض من جريد النخل، واللخاف أي الحجر الرقيق الأملس، وعظام الأكتاف والأضلاع وغيرها من الرقاع، ثم يوضع المكتوب في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحفظ في مكان أمين.

وفي شهر رمضان من كل عام كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم، في كل ليلة من ليالي رمضان فيعرض عليه الرسول ما نزل من القرآن، وكانت طريقة العرض أن يقرأ جبريل أولا ثم يقرأ الرسول ما قرأه جبريل، وفي العام الأخير من حياة الرسول عرض القرآن بعد تمامه على جبريل مرتين، وقرأه الرسول على المؤمنين حسب العرضة هذه، التي استقر عليها وضع القرآن، فحفظه كثير من الصحابة مرتبا حسب العرضة الأخيرة.

فمن هؤلاء عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وأبو بكر، وعمر، وطلحة، وسعد، وحذيفة، وسالم، وأبو هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص، وابنه عبد الله، ومعاوية، وابن الزبير، وعبد الله بن السائب، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، وأبي بن كعب، ومعاذ ابن جبل، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، ومجمع بن جارية، وأنس ابن مالك رضي الله عنهم أجمعين، فلم ينتقل الرسول صلى الله عليه وسلم، إلى الملإ الأعلى حتى كان القرآن محفوظا في الصدور والقلوب، مرتب الآيات والسور حسبما سمعوه من الرسول وأرشدهم إليه، ومكتوبا في العسب واللخاف والعظام وغيرها، إلا أنه لم يكن مجموعا في مصحف واحد، وإنما جمع في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، كما سيأتي.

فالإعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة، ففي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن ربي قال لي قم من قريش فانذرهم، فقلت له رب إذاً يثلغواْ رأسي حتى يدعوه خبزة، فقال: مبتليك ومبتلى بك، ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظانا، فابعث جنداً أبعث مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأنفق ينفق عليك).

فأخبر الله تعالى أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء، بل يقرؤوه في كل حال كما جاء في صفة أمته (أناجيلهم في صدورهم)، وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه لا في الكتب ولا يقرؤونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب، ولما خص الله تعالى بحفظه من شاء من أهله، أقام له أئمة ثقات تجردوا لتصحيحه وبذلوا أنفسهم في إتقانه وتلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم حرفاً حرفاً لم يهملوا منه حركة ولا سكوناً ولا إثباتاً ولا حذفاً، ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهمٌ، وكان منهم من حفظه كله ومنهم من حفظ أكثره ومنهم من حفظ بعضه كل ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

والمرحلة الثانية: البكرية: وذلك أن عمر بن الخطاب دخل على أبي بكر بعد وقعة اليمامة سنة 12 هـ التي نشبت بين المسلمين وأهل الردة أتباع مسيلمة الكذاب، وقتل فيها عدد كثير من القراء والحافظين لكتاب الله تعالى، قدّره بعضهم بسبعين قارئا، وقيل خمس مائة قارئ، فقال له إن أصحاب رسول الله يتهافتون على القتال تهافت الفراش على النار وإني أخشى ألا يشهدوا موطنا إلا فعلوا ذلك، حتى يقتلوا وهم حملة القرآن فيضيع وينسى، ولو جمعته لكان خيرا ومصلحة للمسلمين، فتردد أبو بكر أول الأمر، وقال: كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم!، فتراجع في ذلك حتى شرح صدر أبي بكر لهذا العمل، فأرسل إلى زيد بن ثابت، وقال له: أنت شاب عاقل لا نتهمك كنت تكتب القرآن لرسول الله، وقد حضرت العرضة الأخيرة، فتتبع القرآن واجمعه، ثم جمع أبو بكر الحفظة المشهود لهم بالإتقان، فيهم علي بن أبي طالب، وأبيّ بن كعب، وعثمان بن عفان، وأخذوا يوالون الإجتماع، وأحضروا كل ما كتبوه بإملاء النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أخذوا يقرءون ويقابلون بين ما يقرءون وبين ما يجدونه مكتوبا، إلى أن كتبوا القرآن على الترتيب والضبط اللذين تلقوهما عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد كان هذا الجمع توفيقا من الله للمؤمنين لا يعدله توفيق، إذ به حفظ القرآن وجمعت أصوله في مكان واحد، واتصل السند الكتابي بأخذ الصحف التي كتبت في عهد أبي بكر من الصحف التي كتبت بين يدي الرسول صلى الله عليه وسلم، كما اتصل السند المتواتر في الرواية والتلقي عن الحفاظ، فيكون القرآن متواترا حفظا وكتابة.

وبعد أن أتم الجمع وضعت هذه الصحف عند أبي بكر، فلما توفي وضعت عند عمر بن الخطاب، وبعده وضعت عند ابنته أم المؤمنين السيدة حفصة بوصية من عمر، فبقيت عندها إلى أن توفيت سنة 45 هـ، فأخذها عبد الله بن عمر وبقيت عنده، إلى أن أخذها مروان بن الحكم والي المدينة من قبل معاوية بن أبي سفيان ومحاها، وقال مدافعا عن وجهة نظره: إنما فعلت هذا لأن ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف الإمام، فخشيت إن طال الناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب.

والمرحلة الثالثة: العثمانية: وذلك لما كان في نحو ثلاثين من الهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه، حضر حذيفة بن اليمان فتح أرمينية وآذربيجان، فرأى الناس يختلفون في القرآن، ويقول أحدهم للآخر: قراءتي أصح من قراءتك، فأفزعه ذلك وقدم على عثمان، وقال: أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة، أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها ثم نردها إليك، فأرسلتها إليه، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أن ينسخوها في المصاحف، وقال: إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، فلم يختلفوا في شيء إلا في {التابوت}، فقال زيد: بالهاء، وقالوا بالتاء، فعرضوا الأمر على عثمان، فأمرهم بكتابته بالتاء، ولما انتهوا من الكتابة، رد عثمان الصحف إلى السيدة حفصة، وأمر بنسخ عدة مصاحف، فكتب منها عدة مصاحف، فوجه بمصحف إلى البصرة، ومصحف إلى الكوفة، ومصحف إلى الشام، وترك مصحفاً بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفاً الذي يقال له الإمام أو مصحف الإمام، ووجه بمصحف إلى مكة، وبمصحف إلى اليمن، وبمصحف إلى البحرين، وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذوناً فيه توسعة عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن، وأمر بإحراق ما سواها، وهذه المصاحف التي أمر عثمان بإحراقها: هي مصاحف كان بعض الصحابة جمعوها لأنفسهم ولم يلتزموا في كتابتها توالى السور وترتيبها، وذلك لأن أحدهم كان إذا كتب سورة أو بعض آيات أنزلت

على رسول الله، ثم خرج في سرية مثلا فنزلت وقت غيابه سورة فإنه كان إذا رجع يأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابته، ثم يستدرك ما كان قد فاته في غيابه فيجمعه ويتتبعه على حسب ما يسهل له، فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير بسبب ذلك، وكان منهم من كتب بعض منسوخ التلاوة وبعض ما هو ثابت بخبر الواحد، ومنهم من أثبت في مصحفه مع الآيات بعض التفسيرات والتأويلات التي سمعوها من الرسول صلى الله عليه وسلم شرحا لمعنى أو بيانا لناسخ ومنسوخ أو نحو ذلك، كما كان بعض هذه المصاحف غير مشتمل على القرآن كله، فكان في بعضها ما ليس في البعض الآخر، ومن ثم وقع الإختلاف في القراءة بين أهل الأمصار المختلفة كما تقدم، ومن أشهر هذه المصاحف مصحف أبيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري، والمقداد بن الأسود، وهذه المصاحف العثمانية جميعها مجردة من النقط والشكل ما يحتمل ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم، إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط، وكان من جملة الأحرف التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صرح به غير واحد من أئمة السلف، كمحمد بن سيرين، وعبيدة السلماني، وعامر الشعبي، قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ((لو وليت في المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل))، وقرأ كل أهل مصر بما في مصحفهم وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن هنا صار الناس يقرءون القرآن على وفق المصاحف التي كتبت في عهد عثمان ويكتبون منها مصاحفهم وتتابعوا على ذلك، وقد اشتهر ما كتب بأمر عثمان بالمصحف الإمام أو مصحف عثمان، وأما الذي إستأثر نفسه به فبـ(مصحف الإمام) أو (الإمام).

والفرق بين جمع أبي بكر، وجمع عثمان: أن الأول كان خشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حفظته، لأنه لم يكن مجموعا في موضع واحد، فجمع في صحائف مرتبا على ما وافقهم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن الثاني كان خشية أن يقرأ كتاب الله على غير ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العرضة الأخيرة، حيث كثر الإختلاف في وجوه القراءة، حتى قرءوه بلغاتهم على اتساعها، فأدى ذلك إلى تخطئة بعضهم بعضا، فخشى عثمان من تفاقم الأمر، فأمر بنسخ

الصحف التي جمعت في عهد أبي بكر في مصحف واحد، وكتب من ذلك عدة مصاحف ووزعت على الأمصار الإسلامية.

قال الإمام: وكان المصحف الذي كتب بأمر عثمان غير مشكول ولا منقوط، خاليا من أسماء السور والفواصل، مجردا من الشروح والتفاسير، موافقا للصحف التي كتبت في زمن أبي بكر، وللرقاع التي كتبت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، وهي القراءة التي نسمعها من القراء اليوم، وكانت الطريقة في الكتابة أن اللفظ الذي تتفق فيه وجوه القراءات كانوا يرسمونه بصورة واحدة، أما الذي تختلف فيه وجه القراءات فإن كان لا يمكن رسمه في الخط بصورة تحتمل تلك الوجوه كلها، فإنهم يكتبونه برسم يوافق بعض الوجوه في مصحف، ثم يكتبونه برسم آخر يوافق بعض الوجوه الأخرى في مصحف آخر، وذلك كقراءة {وصى بتشديد الصاد}، و{أوصى} بالهمزة، وهما قراءتان في قوله تعالى: {ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب}، وكذلك قراءة {تحتها الأنهار}، وقراءة {من تحتها الأنهار}، بزيادة {من}، في قوله تعالى: {وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار}، وهذه الزيادة ثابتة في المصحف المكي، أما اللفظ الذي تختلف فيه القراءات ويدل عليها الرسم بصورة واحدة تحتمل هذا الإختلاف عند تجردها من الشكل والنقط، فإنهم يكتبونه برسم واحد، مثال ذلك: كلمة {فتبينوا} من قوله تعالى: {يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا}، فإنها تصلح عند تجردها من النقط والشكل أن تقرأ: {فتبينوا}، وأن تقرأ: {فتثبتوا}، وهما قراءتان صحيحتان سمعتا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك: {ننشزها} من قوله تعالى: {وانظر إلى العظام كيف ننشزها}، فإنها عند تجردها من الشكل والنقط تصلح أن تقرأ: {ننشزها} بالراء، بمعنى نحييها من أنشر الله الموتى أي أحياهم، وتصلح أن تقرأ: {ننشزها} بالزاي، بمعنى نرفعها من أماكنها من الأرض ونردها إلى أماكنها من الجسم، وهما قراءتان صحيحتان أيضا، ومثل كلمة {من} في قوله تعالى: {فناداها من تحتها ألا تحزني قد جعل ربك تحتك سريا}، فإن تجردها من النقط والشكل يجعلها صالحة أن تقرأ: {من} بكسر الميم على أنها حرف جر، وأن تقرأ بفتحها على أنه اسم موصول، ويتبع ذلك جر الظرف وهو كلمة {تحت} على الأول ونصبه على الثاني، وكل هذه القراءات ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلو كتب مصحف عثمان مشكولا منقوطا لثبتت به واحدة فقط. هذا ما قاله الإمام.

والخط الذي كتب به المصاحف في زمن عثمان وإن كان يبدو مخالفا لما وصل إليه الخط اليوم، إلا أنه لا ينبغي تغييره حتى لا يكون ذريعة إلى التحريف في القرآن، لأن الخطوط مختلفة في رسومها، وباب التغيير والتجديد فيها مفتوح، فلو أبيح كتابة القرآن بغير الخط العثماني لاختلفت خطوط المصاحف وحينئذ يسهل التحريف فيها، وقد سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ قال: لا؛ إلا على الكتابة الأولى.

فيلزمنا اتباعهم، إذ هم الأئمة القدوة والصحابة العمدة، فما فعله صحابي واحد وأمرنا به فلنا الأخذ عنه والإقتداء بفعله واتباع امره، كيف؟ وقد اجتمع على كتابة المصحف حين كتبوه اثنا عشر ألفاً من الصحابة رضي الله عنهم، ونحن مأجورون على اتباعهم ومأثومون على مخالفتهم، فيجب على كل مسلم أن يقتدي بهم وبفعلهم، فما كتبوه بواو فواجب ان يكتب بواو، وما كتبوه بياء فواجب ان يكتب بياء، وما كتبوه بألف فواجب ان يكتب بألف، وما كتبوه بغير واو او بغير ياء او بغير ألف فواجب ان يكتب بغير واو او بغير ياء او بغير ألف، وما كتبوه متصلا فواجب ان يكتب متصلا، وما كتبوه منفصلا فواجب ان يكتب منفصلا، وما كتبوه من الهاآت التأنيثية بالتاء المجرورة فواجب ان يكتب بالتاء المجرورة، وما كتبوه منها بالهاء فواجب ان يكتب بالهاء.

فتحرم مخالفة جميع ذلك وغير ذلك مما في معناه، فقد اجمع الأئمة الأربعة الذي وقع الإتفاق على تسليم الإجتهاد لهم، على وجوب اتباع مرسوم المصحف العثماني. وأجمع أهل الأداء وأئمة القراء: على لزوم تعلم مرسوم المصاحف فيما تدعو اليه الحاجة.

وما كتب في المصحف على غير اصل لا يقاس عليه غيره من الكلام، لأن القرآن يلزمه لكثرة الإستعمال ما لا يلزم غيره، واتباع المصحف في هجائه واجب، والطاعن في هجائه كالطاعن في تلاوته، كيف وقد تواطأ عليه اجماع الأمة حتى قالوا في جميع هجائه: انه كتب بحضرة جبريل عليه السلام، وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يملي زيد بن ثابت من تلقين جبريل عليه السلام، ويشهد لذلك اطباق القراء على قوله — واخشوني — في البقرة بإثبات الياء، وفي المائدة بحذفها في الموضعين، ونظائر ذلك كثيرة.

فرسم الواو بدل الألف في نحو — الصلوة والزكوة والحيوة ومشكوة، وزيادة الواو في — سأوريكم، وأولئك، وأولاء، واليا في — بأيدييكم، وبأييد، فصادر من النبي صلى الله عليه وسلم، وهو

الذي امر الكتاب من الصحابة أن يكتبوه على هذه الهيئة، فما نقصوا ولا زادوا على ما سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم.

وكان العرب بسليقتهم في غنى عن الشكل والنقط لتمييزها الحروف ومعرفة رسمها، لأن اعتمادهم في قراءة القرآن على التلقي من الحفظة، فهم يقرءون بقراءتهم وحسبما تلقوا عنهم، لكن لما دخل غير العرب من الفرس وغيرهم في الإسلام وفشا اللحن على الألسنة وتشابهت أوضاع الحروف عليهم، خيف على القرآن أن يلحن في قراءته، فأمر زياد بن أبيه وكان أمير العراق في زمن بني أمية، أبا الأسود الدؤلي، وهو من كبار التابعين المتقنين للقراءة، أن يضع للناس علامات تضبط قراءاتهم، فشكل أواخر الكلمات من المصحف الشريف وجعل الفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة نقطة تحته، والضمة نقطة إلى جانبه، وجعل علامة الحرف المنون نقطتين، ثم انتشرت طريقته وعمل الناس بها، لكنها لم تحفظ الألسنة من الخطأ كل الحفظ، فكان يقع التحريف والتصحيف في القراءة من بعض الناس، فدعا ذلك إلى نقط الحروف، وشكل أوائل الكلمات وأواسطها وأواخرها.

وقد قام بالعمل الأول نصر بن عاصم الليثي المتوفي سنة 90 هـ، بأمر الحجاج بن يوسف الثقفي، وقام بالثاني الخليل بن أحمد المتوفي سنة 170 هـ، وغيَّر صورة الشكل الذي وضعه أبو الأسود، وجعل الفتحة ألفا مسطوحة فوق الحرف، والكسرة ياء تحته، والضمة واوا في أعلاه، ووضع علامات للمد والتشديد، وهكذا تدرج الشكل حتى وصل إلى وضعه الحالي، ولقد عني القراء والحفاظ من بعد بوضع علامات الوصل والفصل، وعلامات أخرى تعين على أحكام تلاوته وزادت العناية به، فوضعوا أحكام التجويد والقراءات، وما زال المسلمون من الملوك والأمراء وغيرهم في كل عصر يتنافسون في تحسين كتابته بأنواع الخط المختلفة، ويتبارون في تجويد قراءته يتلقاه الخلف عن السلف إلى العصر الأخير الذي ظهرت فيه المطابع، فطبع ألوف المائات من المصاحف مع الإتقان والضبط التأمين، وبهذه العناية حفظ القرآن من التغيير والتبديل، وتحقق وعد الله تعالى {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}. وخبر أبي الأسود الدؤلي: سيأتي بتمامه في اللحن سببه، إن شاء الله.

والمرحلة الرابعة: عهد الصحابة: قال عليه الصلاة والسلام: (إِنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة احرف)، فتلقوه منه كما علمه عليهم. وسيأتي الكلام على الحديث.

والمرحلة الخامسة: عهد التابعين: وفيه نقلوه عن الصحابة، وبدا التكريس والتجريد عليه عن جماعة منهم، حتى صاروا في ذلك ائمة.

وقد قام التابعون بذلك مقام الصحابة الذين تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فممن كان بالمدينة: ابن المسيب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان وعطاء إبنا يسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وابن شهاب الزهري، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم. وبمكة: عبيد بن عمير، وعطاء، وطاووس، ومجاهد، وعكرمة، وابن أبي مليكة.

وبالكوفة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، والربيع بن خثيم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وعبيد بن نضيلة، وأبو زرعة ابن عمرو بن جرير، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، والشعبي. وبالبصرة: عامر بن عبد قيس، وأبو العالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، ومعاذ، وجابر بن زيد، والحسن، وابن سيرين، وقتادة، وبالشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب عثمان بن عفان في القراءة، وخليد بن سعد صاحب أبي الدرداء.

والمرحلة السادسة: عهد تابعي التابعين: وفيه تجرد منهم، وفي السابق من غيرهم، من التابعين، قوم للقراءة والأخذ، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم، وأجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم، فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبة بن نصاح، ثم نافع بن أبي نعيم. وكان بمكة: عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن محيصن. وكان بالكوفة: يحيى ابن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائي. وكان بالبصرة: عبد الله ابن أبي إسحق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ثم عاصي الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي. وكان بالشام: عبد الله بن عامر الشامي، وعطية بن قيس الكلابي، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثم يحيي بن الحارث الذماري، ثم شريح بن يزيد الحضرمي.

والمرحلة السابعة: أيام الظهور وضع القواعد: فالحق: ان التجويد، قد مر بالصدر الأول غير منبثق ولا منفرد عن القراءات، وكان مشتملا بِها، كما هو الشأن أول النشوء في جميع الحضرات.

والظاهر: أَنَّ التجويد، بمعناه المصطلح، لا يظهر الا في عهد الواضع موضع الخلاف، ما ليس بالذي وقع، والمختار الأئمة التابعون وتابعو التابعين منهم.

والمرحلة الثامنة: أيام المعرفة: ولم تختلف في الذي يليها من الأيام عندهم عن المقصود بها ولا عن مبناه على قواعده، وإن لم يظهر، ولم يكن دفعة واحدة في العهد، بل؛ تتناثرت القواعد في ثناياها شيئا فشيئا.

والمرحلة التاسعة: أيام الإتساع: ولم ينل الاتساع الا أن جائه موسى بن خاقان البغدادي، اتجه إلى جمعه في سفر مستقل وجد الثروة التجويدية الكبرى، خلفها المتقدمون، وجائه السعيدي والقيرواني والداني والقرطبي، فظهر بالمعنى المصطلحي، ولم ينل الامتهاد والابتساط، الا ان جاء الامام ابن الجزري.

فقد خص الله تعالى هذه الأمة في كتابهم هذا، المنزل على نبيهم صلى الله عليه وسلم بما لم يكن لأمة من الأمم في

كتبها المنزلة، فإنه تعالى تكفل بحفظه دون سائر الكتب ولم يكل حفظه إلينا، قال تعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} وذلك إعظام لأعظم معجزات النبي صلى الله عليه وسلم، لأن الله تعالى تحدى بسورة منه أفصح العرب لساناً وأعظمهم عناداً وعتواً وإنكاراً فلم يقدروا على أن يأتوا بآية مثله، ثم لم يزل يتلى آناء الليل وأطراف النهار من الصدر الأول إلى العصر، ولا يزال متلوا إلى ما شاء الله أن يتلى، مع كثرة الملحدين وأعداء الدين ولم يستطع أحد منهم معارضة شيء منه، وأي دلالة أعظم على صدق نبوته صلى الله عليه وسلم من هذا؟ وأيضاً فإن علماء هذه الأمة لم تزل من الصدر الأول وإلى آخر وقت يستنبطون منه من الأدلة والحجج والبراهين والحكم وغيرها ما لم يطلع عليه متقدم ولا ينحصر لمتأخر، بل هو البحر العظيم الذي لا قرار له ينتهى إليه، ولا غاية لآخره يوقف عليه، ومن ثم لم تحتج هذه الأمة إلى نبي بعد نبيها صلى الله عليه وسلم كما كانت الأمم قبل ذلك لم يخل زمان من أزمنتهم عن أنبياء يحكمون أحكام كتابهم ويهدونهم إلى ما ينفعهم في عاجلهم ومآبهم، قال تعالى: {إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله}، فوكل حفظ التوراة إليهم، فلهذا دخلها بعد أنبيائهم التحريف والتبديل.

ولما تكفل الله تعالى بحفظه، خص به من شاء من بريته وأورثه من اصطفاه من خليقته، قال تعالى: {ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا}، وقال صلى الله عليه وسلم: (إن لله أهلين من الناس، قيل من هم يا رسول الله؟ قال: أهل القرآن هم أهل الله وخاصته) رواه ابن ماجه، وأحمد، والدرامي، وغيرهم من حديث أنس بإسناد رجاله ثقات.

والاسم: قد يكون مركبا مضافيا من كلمتين، وهو من أركان الانبثاق. ولا يغير بعد الاتفاق، على ان المبحث يدور حول امور معينة، وأما الاختلاف في مادة التأليف فليس. وإذا كان مركبا مضافيا من كلمتين أو أكثر، فيكون على انه علم ولقب له، ومعرفة كل مركب تتوقف على معرفة اجزائه التي تركب منها.

واسم العلم: علم التجويد، والسامي الأئمة، ولم يختلف في ذلك أحد ممن يعتبر به ومن لا يعتبر. والاسم: غير المسمى، وإنما بمنزلته تبعة، وقَدَّم عليه ودلَّ، وعليهما السامي، وعلى الكل من جهة الانبثاق الجامع، وعليه الشارع. والاسم: مشتق من السمو، والمسمى الركن، والسامي الشرط، والنسبة السبب السمو. ومن جملة المعلوم: الوقوف على ما به العلم، سيما إذا كان قدرا لم ينل جمعا في سفر واحد مستقل، ويكون تمييزه مما ليس به العلم على معرفة الجميع بالضرورة.

والعلم: مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق. والتصور: إدراك الشيء من غير الحكم عليه بالصدق أو الكذب، فهو إدراك المفرد مع الحكم والتصديق، وهو إدراك النسبة. والحكم: اثبات أمرٍ لأَمرٍ اَوْ نفيه عنه. والصدق: الاثبات غالبا، والكذب النفي عادة، والعلم إلى الاثبات اقرب، وإن كان في سعة. ولا يكون كل منهما فعلا إلا قولا، ولا من الكلام إلا اخبارًا، والأصل الصدق، والمثبت في المعنى، والكذب يتطرء، والمنفي فيه.

والواضع الأئمة: والذي نقف عليهم منهم العشرة المعروفة من التابعين وتابعي التابعين و + 2 = 12 واضعا.

فنافع: هو أبو عبد الرحمن: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، مولى جعونة، أسود اللون، حسن الخلق، وسيم الوجه، تلقى عن 70 قارئا من التابعين، وممن اخذ عنه مالك، واقرء الناس أكثر من 70 ، وصلى بالناس في المسجد النبوي 60 ، ولد 70 ومات 169.

وورش: هو أبو سعيد: عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمــان بن إبراهيم، مولى لآل الزبير ابن العوام، اشقر، ازرق العينين، قصير الى السمن منه إلى النحافة، ولد 110 ومات 197.

وابن كثير: هو أبو معبد: عبد الله ابن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هرمز الداري، ولد بمكة 45 ، طويل، جسيم، أسمر، أشهل، أبيض رأسه ولحيته، فصيح، بليغ، تابعي جليل، وممن لقي من الصحابة، أنس بن مالك، وممن أخذ عنه، درباس مولى عبد الله بن عباس، وتلقي عنه خليل بن أحمد، ومات 120

وأبو عمرو: هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث بن جلهمة، ينتهي إلى عدنان، التميمي، المازني، البصري، ولد 70 بِمكة، ونشأ بالبصرة، وقرء بِهما وبالمدينة والكوفة، وأكثر الـ 7 شيوخا، ولقي به أبو العالية، وسمع أنس بن مالك، ومدحه الفرزدق، وأخذ عنه سيبويه، ومات بالكوفه 154

وابن عامر: هو أبو عمران: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر اليحصبي، إلى يحصب بن دهمان، أسن الـ 7 واعلاها السند، ولد 21 ومات بدمشق 118 ، وممن قرء عليه أبو الدرداء، وسمع النعمان بن بشير، واتم به عمر بن عبد العزيز، وجمع له بين المشيخة والإمامة والقضاء.

وعاصم: هو أبو بكر: عاصم بن أبي النجود عبد الله الأسدي، الكوفي، حسن الصوت، أخذ عنه أبو بكر شعبة بن عياش، وأثنى عليه أحمد بن حنبل، ومات بالكوفة 127.

وحفص: هو ابو عمر: حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبي داود الأسدي، الكوفي، البزار القارئ، ولد 90 ، اخذ عن عاصم، واعلم أصحابه ومات 180.

وحمزة: هو أبو عمارة: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، الكوفي، التيمي، الزيات، ولد 80 ، قرء على جعفر بن محمد الصادق، واثنى عليه سفيان الثوري، وابو حنيفة، وأخذ عنه الفراء، ومات 157 بحلوان.

والكسائي: هو أبو الحسن: على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان من بهمن بن فيروز، الكسائي، الكوفي، أخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلَّام، وأمدح عليه الشافعي، ومات 189 على 70 برنبويه.

وأبو جعفر: هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، قرء على زيد بن ثابت، وسمع من عمر بن الخطاب، ومات 130.

ويعقوب الحضرمي: هو أبو محمد: يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن إسحاق، الحضرمي، البصري، قرء على مهدي بن ميمون، ومات 205 على 88.

وخلف: هو أبو محمد: خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف، الأسدي، البغدادي، البزار، العاشر، ولد 150 ، وحفظ على 10 ، وابتدأ العلم على 3 ها ، ومات 229 ببغداد.

والموضوع: القرآن وهو على اصطلاحات عند الأصوليين وعند القراء. فالأصوليون: عنوه بتعريفات كثيرة عن خصائص ثابتة مميزة له من غيره، إلى أن لا يخطئ أحد في كونه وحيا الهيا، بما يشاركه لغيره في اثبات الأحكام القرآنية. والقراء عنوه بتعريف واحد. والأحوط للأصولية: أنه (كلام الله، المنزل على محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باللفظ العربي، المنقول إلينا نقلا متواتراً، المتعبد بتلاوته، المعجز، المكتوب في المصاحف).

وفي ما اختصرناه للفلاتي: أنه ((كَلَامُ اللهِ تَعَالَى الْمُنَزَّلُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِلتَّدَبُّرِ وَالتَّذَكُّرِ، بِاللَّفْظِ الْعَرَبِي، الْمَنْقُولُ إِلَيْنَا نَقْلاً مُتَوَاتِراً، الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ الْمُعْجَزُ الْمَكْتُوبُ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَبْدُوءُ بِسُورَةِ الْفَاتِحَةِ الْمَخْتُومُ بِسُورَةِ النَّاسِ)).

وعند القراء: فهو كل ما وافق اللغة العربية ولو بوجه، ورسم أحد المصاحف ولو احتمالا، وتواتر النقل، وخالف مكي بن أبي طالب القيسي، والإمام ابن الجزري، بجعلهما مكان التواتر، صحة السند، وقد روى الإمام تصريح غير واحد منهم بالصحة كما سيأتي. ولا تعتمد القراء في اللغة على الافشى والاقيس في شيء منه، بل في الأثر والنقل والرواية.

ونص الإمام: أن: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم. قال: هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع، الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد ابن عمار المهدوي،

وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه.

فالإمامان ومن في معناهما: جعلوا صحة السند مكان التواتر، وهذا هو الحق الذي أحق أن يتبع، وأهل الفن أخبر بفنهم، خلاف الجُمهور والمشهور وما عليه الفقهاء والمحدثون وأئمة المذاهب الأربعة (الذي وقع الاتفاق على تسليم الاجتهاد لهم).

والذي توافرت فيه الأركان الـ 3 المذكورة جميعا، انما هي (القراءات العشر) فقط.

فعليه لا يثبت القرآن الا بالتواتر، والتواتر: لم يتحقق في غير العشر في زماننا، وليس بقرآن ما وراءه.

والاستمداد: من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، المنقولة المتواترة، ومن قراءة الصحابة والتابعين وتابعيهم. فمن لم تكن قراءته على الصفة المتلقاة من الحضرة النبوية الافصحية، او لم يصل من المشايخ العارفين بتحقيقه وتدقيقه سندهم بالنبي صلى الله عليه وسلم، ليس من المعتد.

والاستمداد: الاخذ عن شيخ عارف متقن متصل السند الصحيح بالحسب، أن يسمع منه او يقرء عليه، والجمع الاولى. والاستمداد: طلب زيادة على شيء، والحصل المدد والفرع، والممدود الاصل، والشرط المستمد.

والتلقي من المشايخ الأخذ عنهم: إما أن يسمع من لسان الشيخ العارف الماهر المتقن الراسخ الذي لم يتطرق إليه اللحن سبيلا، على ما تلقى بسنده المتصل الصحيح الى الحضرة النبوية الأفصحية، لا العربي الفصيح الذي لا يتطرق إليه اللحن سبيلا، بأن كان طبعه القراءة بالتجويد من غير أن يخل بشيء في قراءته من الأحكام المجمع عليه، ولا يجب عليه أن يتعلم علم النحو حيث كان يأخذ القراءة عنه على الأصح، وهذا هو الذي عليه المتقدمون. وإما أن يقرأ بحضرة الشيخ وهو يسمعه، وهذا هو الأولى لأن فيه يكون ما يوقفه الشيخ عليه.

والمختار الذي أختاره لك: الجمع بينهما، لحديث: (ليقرأ كل رجل منكم كما علم) لدلالة عبارته، ودونه حديث: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) لدلالة إشارته. ولما ذكر من أنه جرت السنة بين القراء أن يقرأ الأستاذ ليسمع التلميذ ثم يقرأ التلميذ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبي بن كعب رضي الله عنه: (إن الله أمرني أن أقرأ عليك) لدلالة عبارته. والمراد من قراءته عليه السلام على

أبي: تعليمه وإرشاده، وهو أول قراء الصحابة واشدهم استعدادا لتلقفه القرآن منه صلى الله عليه وسلم، كتلقفه عليه الصلاة والسلام من أمين الوحي جبريل عليه السلام. ودون الحديث حديث: (إقرأ علي، فقلت له: اقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: إني أحب أن أسمعه من غيري) لدلالة إشارته.

ولأن في الجمع ما يشمل السَّمَاع وَالتَّلْقِين والْمُشَافَهَة وَالتَّوْقِيف، ما يطلق عليه التلقي الذي لا يوصل الى الرياضة الشديدة والتلاوة الكثيرة إلا عنه، ما لا سبب لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد مثلهما، وما ليس بين التجويد وتركه إلا إياهما.

ولأنهم كثير ما يشيرون في باب من ابواب العلم من غير مرّة أنه لا يتقن ولا يفصح ولا يضبط ولا يأخذ ولا يمرن عليه ولا يسجى ولا يحكم ولا يجود إلا بالتلقي، غير أنهم في باب المخارج ترتيبه يقول بعضهم: ترتيب المخارج بحسب حكم الطبع المستقيم خاليا عن التكلف، فاختلاف علماء الأداء في ترتيب المخارج اختلاف في حكم الطبع المستقيم.

ففي الروم والإختلاس: حيث بعضهم يقول: بأنهما يشتركان في التبعيض وبينهما عموم وخصوص، فالروم أخص من حيث أنه لا يكون في المفتوح والمنصوب على الأصح، ويكون في الوقف دون الوصل والثابت فيه من الحركة أقل من المحذوف، والإختلاس أعم لأنه يتناول الحركات الثلاث كما في قوله لا يهدي ونعما ويأمركم عند بعض القرّاء في الأمثلة الثلاثة، ولا يختص بالآخر والثابت فيه من الحركة أكثر من المحذوف.

قال: وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة، أي مشافهة الشيخ، وهي المخاطبة بالشفة إلى الشفة يعني لا يعرف قدر الثلثين والثلث من الحركة بالقياس الى شيء، كما عرف قدر الحركة في المد بعقد الأصبع، بل؛ أمره مفوّض الى تخمين الشيخ الماهر في الأداء، فيخمن ذلك الشيخ الثلثين والثلث ويلفظه ويسمعه منه المتعلم ويتكلف أدائه مثل أدائه، فإذا أدّى مثل أدائه يتكلف حفظه ويقصد تقوية حفظه كأنه يربطه بحبل الى إسطوانة قلبه خشية أن ينسى أداء الشيخ ويحرّفه، ومثله غير مرّة.

وأنا أقول بالتلقي في جميع أبواب العلم: من مخارج الحرف المقدر منه والمحقق والأصلي منه والفرعي، ومراتب العلم من التحقيق والترتيل والحدر والتدوير، والصفات الذاتية منها والعارضة والمضدود منها وغير المضدود، من المجهور منه والمهموس والمشدد منه والمرخوو والمتوسط والمستعلي منه والمستفلي والمطبق منه والمنفتح والمذلق منه والمصفر والمقلقل والملين والمنحرف والمكرر والمتفشي والمستطيل والمفخم

منه والمرقق، والمفتوح بعده الألف من حروفها والمفتوح من غير الألف والمضموم بعده الواو والمضموم من غير الواو والساكن الذي يتبع ما قبله والمكسور بعده الياء والمكسور من غير الياء، والمدغم منه الذي لا يدغم في شيء منه والمعتبر الإدغام فيه، والذي لا يدغم إلا في مثله والذي لا يدغم إلا في مجانسه أو مقاربه ما لم يلق مثله، والذي يدغم في مثله ومجانسه ومقاربه، والكبير منه والصغير والكامل منه والناقص، والمظهر منه والمقلب منه والمخفى، والمغن منه وغير المغن والممدود المشبوع منه والمتوسط والمقصور، والموقوف منه والمبدوؤ والمسكوت والمقطوع منه والموصول، والثابت منه والمحذوف والمجرور منه من تاء التأنيث والمربوط، والمشموم منه والمرموم وما في المعنى.

فضرورة وضرورة ملحة لطالب العلم التلقي، الذي مما في معناه السماع ممن سمع، والتلقين ممن لقن، والمشافهة ممن شوفها، والتوقيف ممن وقف به، مسلسلا متصلا السند الصحيح. وذكر السند من المعتبر: فالإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، وذكر الزمان والمكان والإخوان.

فجد العلم والعمل الأخذ عن، والتلقي من شيخ عارف ماهر متقن راسخ حسب متصل السند الصحيح الى الحضرة النبوية الأفصحية مجوز إجازة تامة عامة مؤذن إذنا صريحا منهم السلسلة الى الحضرة، وإلا فلا عبرة ولا عبرة ثم لا عبرة ولا عبرة بأنك مجود، أتدري أن لو حفظت (الرعاية والتمهيد والموضح)، فكلا وكلا ثم كلا وكلا، ولو (حفظت التلخيص والتوجيز ومارست التدريس النفيس ومختصرنا والإتساع

والإختصار) لما عديت من المجودين.

والاتساع في الاستمداد غير مضيق الى حد الاكمال، إذ من شأن الفرع الاستمرار في التفرع.

والمسائل: الكلمات التي هي القضايا الكلية والجزئية، وهي القواعد، ثم الكلية: ما اختصواْ بها أئمة القراء، اجتمعواْ عليها او اختلفواْ فيها، والجزئية: ما استهمواْ عليها اهل الاداء اتفاقا او اختلافا. فالمجمع الكلي: هو من حيث القراءات والتجويد كثير، فمنه كلمات اثبتواْ الالف فيها وقفا لرسمها في الجميع، وهو حيث القراءات، فينبثق تجويده الوقف بها، وهي اهبطواْ مصرا وليكونا ولنسفعا واذا المنونة ولكنا.

والمختلفة الكلية: منها ما اختلفواْ في اثبات الالف فيها والحذف عند الوقف، وان اتفقواْ على الاثبات رسمه في الجميع، وهي ثمودا كفرواْ واصحابه ونجمه والعنكبوت. والمتفق الجزئي: كثير:

كاجتماعهم على ان كل الف منقلبة عن ياء، يميلها حمزة وخلف والكسائي وورش بخلف عنه، وكل راء مفتوحة او مضمومة عن كثرة اصلية او ياء ساكنة بلا خلاف، يرققها ورش. والمختلف الجزئي: وذلك: كالاوجه الـ3 في العارض للسكون، على انها بالإختيار لأصحاب مرتبة دون مرتبة اخرى، او الإجزاء للجميع، وكالعين من فاتحتي الكاف والشورى.

والمسائل: جمع مسألة: وهي القضية التي يبرهن عليها، فإلى كلية وجزئية، فالكلية: ما من مخارج الحروف وصفاتها، مما هو مقتصر على دراسة بعض احكام الاصوات، والجزئية: ما من كاحكام النون الساكن والادغام وما في المعنى، مما هو مقتصر على دراسة بعض موضوعات ما يعرف بأصول القراءات.

والمسألة: لا تكون الا كلية، ومن حيث ذاك تصير إلى الجزئية. وعكسه: كلية غير جزئية، فيكون ذلك، والوجه هذه كلية جزئية، وكلية غير جزئية، وجزئية غير كلية، فهي الـ3 ، والاصل الـ4 ، امتنعت الـ4 من قاعدة (لا تكون الا الكلية)، ثم الـ3 ، المقبولة منها الـ 2 والمردودة الـ 2. والقاعدة الاصل: ان لا بد من كونها كلية، إذ الخلاف منفي شرعا عن كون الكلمة ليس الحكم عليها مطبوقا، وإلا لخرجت عن القرآن ولما عدت منه. والقرآن: كله مسألة، لكن حيث قسمت في نفسها الى 2، قسم قبلت فيه، وقسم ردت عنه، والذي كانت فيه مقبولة على قسمين، فنوزعه عليه، ونقول انه كلي وجزئي. وليس الاصل في التجزئة وانما في العدية.

والتعريف: العلم في اعطاء حروف القرآن حقها ومستحقها. والحرف: المبنى من الحروف الهجائية، واصله الصوت، والصوت اصله النفس، والنفس اصله الهواء، والهواء اصله التموج بتصادم جسمين. والحرف ايضا: الطرف والظرف والآخر والحد والغاية والاقصى.

والهواء: تموج معلول للقرع، او القلع الذي هو امساس بعنف وانفصال به، ان للقارع والقالع قام المقروع والمقلوع، يخرج من داخل الرئة، فإذا خرج بدفع الطبع من غير ان يسمع سمي نفسا. وان خرج بالدفع وبالارادة وكان مسموعا، سمي صوتا، ولا يكون مسموعا الا بتموج عارض له من تصادم جسمين، ثم الصوت ان اعتمد على حيز محققا كان او مقدرا، سمي حرفا. ومن يقول: بكيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لذلك جميعا.

والتحقيق: أن لا تأثير لغير الله وإن الأشياء قد توجد بسبب من الأسباب لكن عند خلق الله إياها. وهذا: هو الذي ذهب اليه الملا علي القاري وهو مذهب أهل السنة، ولكن الخلاف عندي محتمل وليس بمشكل. واسم الحرف: الهمز الالف والهاء والياء والكاف والنون والفاء والقاف والتاء الطاء واللام والميم والسين والضاد والعين والظاء والراء والثاء والصاد والخاء والذال والغين والشين والباء والجيم والدال والواو والزاي أو الزاء والحاء، ويسمى البعض بالبعض ويميز بما ماز عنه، كما يذكر ويؤنث.

وحقه: الصفات الذاتية اللازمة التي لا تنفك عنه وإلا لكان لحنا، هذا من جهة الصفات. ومن المخرج المحقق، ومن الحرف الاصلي، ومن الحال المفرد على الحدة. ومن العلم المخرج والصفات، ومن الحكم العمل، ومن الفرض العيني، ومن العمل التلقي. ومن ما هو عليه الجمع، ومن الوجوب الشرعي، وما يشترك بمعرفته الناس في لحنه.

والمستحق: بفتح الـ 4 ، ما ينشأ عن تلك الصفات الذاتية اللازمة، من كترقيق المستفل، وتفخيم المستعلي، مع بلوغ الغاية والنهاية في اتقان الحروف وتحسينها، خالية عن الزيادة شيء والنقص، وبرائتها من الردائة في النطق، والادمان في تحرير مخارجها وبيان صفاتها.

والقلقل: وإن خرج من الاصطلاح قد دخل اليه بأحوال ليست في غيره من الناشأ، فهو مستحق صار حقا. والاحوال: أن النشوء من صفتين ذاتيتين لازمتين خلاف غيره، وأنه لازم لحروفه في جميع الاحوال، وأن اللزوم من حيث المخرج والصفات. وأن المرقق: منه ما هو في بعض الاحوال، والمفخم: وإن كان في جميع الاحوال، إذ الخلاف يقع فيه. والموقع: اللام والراء في حالتي تفخيمهما من المفخم، وفي ما سوى من المرقق.

والمستحق: ما سبق من الصفات، ومن المخارج المقدر، ومن الحروف الفرعي، ومن الاحوال المركب، ومن العلم العمل به. ومن الحكم الكفائي، ومن العمل ما زاد على التلقي الى حد الرياضة والتكرار، وتختص بمعرفته المهرة.

والحق: من المراتب الغالب على قراءة كل قارئ، والمستحق المجيز له، والحق الترتيل والتحقيق، والمستحق التدوير والحدر.

فالحق الترتيل: قراءة القرآن مرتلة مبينة منبذة على التتبع والمكث والتفهم. والتحقيق: قراءة القرآن: من اشباع المد وتحقيق الهمز واتمام الحركات وتوفية الغنات وتفكيك الحروف وما في المعنى، لا

الى حد الافراط، من كتكرير الراءات وما في المعنى، مما تنفر عنه الطباع وتأباه القلوب وتمجه الاسماع. والتدوير قراءة القرآن متوسطة بين مرتبتي التحقيق والحدر. والحدر ادراج قراءة القرآن وسرعتها مع مراعاة الاحكام وملاحظتها، مما من المحاسن والرونق والبهاء على سمحة الالفاظ والعذبة، لا ما خرج عن طباع العرب العرباء، وعما تكلمت به الفصحاء، بعد الإتيان بالرواية على النقل.

والتجويد تلطيف النطق بالحرف على كمال هيئته من غير اسراف، ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف، ورد الفروع الى اصولها وإلحاقها بنظائرها وتحسين الصوت، ما قال عبد الله بن مسعود: ((جردواْ القرآن وزينوه بأحسن الأصوات وأعربوه فإنه عربي والله يحب أن يعرب به)). وانه حسب الجبلة والطبيعة والسجية على طريقة العرب العرباء، الذي القرآن بلغتهم نزل، وعلى التلقي المتصل السند الصحيح. وعلى الاخذ عن إمام من أئمة القراء واهل الاداء، وعن كل ذلك حصلت التؤدة وحققت، وكانت الاخف عليه.

والتلخيص: مخارج الحروف وصفاتها وما يتجدد لها من أحكام بسبب تركيبها ورياضة اللسان وكثرة التكرار. والمخارج: جمع مخرج، وهو اسم لموضع يخرج منه الحرف، وهو بفتح الـ1 وسكون الـ 2 والفتح لغة. ومنه ما هو مخرج الحرف والحركة، ومخرج الاصل من كل منهما والفرع. وكلها مستخرة من مخارج معينة كانت او مقدرة. والحلق كلي مجزئ بالتقديم، وإنا على الطبع والسلق والسجل. والحروف تسكينها: (ا ء هـ ع ح غ خ ق ك ج ش ي ض ل ن ر ط د ت ص س ز ظ ذ ث ف ب م و)، وللحروف تساكين كثيرة، والتسكين الاولى والافصح.

وأنه 29 حرفا، ولم يكمل العدد إلا في العربية، فلا همز في العجم إلا في الابتداء، ولا ضاد إلا في العربية، ولا ولا، فلايستغني عنها كل بليغ ولا فصيح. ولم يتعلق بها مفرد غير ما من المخارج والصفات. وما يتجدد: وهو ينشأ عن حسب المجاور في جميع العلم. وإذا كان الجوار عن غير التعود والتفقد، يجذب القوي الضعيف وما في المعنى، ويصعب على اللسان النطق به على الحق، ويبادر اللسان الى الاخف.

والحقيقة: في المماثل على حدته النطق: النطق المحض: وكذلك المجانس والمقارب على خلوص كل منها، فتجدد ما تجدد من الاحكام. وهو في المماثل إذا كان الاول الساكن الإدغام والإسكان المتحرك. وفي المجانس والمقارب وكان الاول الساكن الإقلاب والإدغام ووالإسكان المتحرك. والمجاور:

الحسب من جميع العلم، يقوم كل ضد مقام القوي، والضد الآخر مقام الضعيف. والتفخيم على كونه مفخما اصلا مفردا، فعن التركب حركاته الذي قام فيه وفي غيره او اكثر من غيره مقامه الجواز الاصل حروفها يتجدد له ما تجدد من الاحكام من المبالغة في التفخيم، وهو إذا كان مكسورا ثم ساكنا ثم مضموما ثم مفتوحا من غير الالف بعده ثم مفتوحا بعده الف.

والاصل الحروف: وهذه القاعدة في كل حرف، والعربي حركاته الى اصلية وفرعية كما هو في النفس. والاصل الحروف: والحركات محققة كل منهما ومجاز، اعني مقدرة كتابة ومشافهة، فال1 من الحروف الاصل، وال 2 المقدرة ما هي الاصلية منها والفرعية، واما الاصلية: فقد سبقك فيها البيان. والمحققة من الحركات 3 ، الفتحة اصلها الألف والضمة الواو والكسرة الياء، والمجاز المقدرة منها 2 الممالة بين الفتحة والكسرة والمشمة بين الكسرة والضمة، ولكن الى الضم اقرب والى الكسر.

والرياضة: تمرين اللسان على تفقد القراءة، وتشديدها بلوغ الخلوص. وهو على حسب ما يتلقاه من افواه المشايخ الراسخين، في كيفة اداء القراءة حسب ما وصل اليهم من مشايخهم من الحضرة النبوية العربية الافصحية، لا ما ينقله من الكتب المدوة او المصحف، مهما بلغت وكيف ما بسطت من الإجادة والضبط ومن البيان.

والرياضة أيضا: لا تكون إلا في التركيب المعتنى، فمن حصل على التدريب منه، فقد وصل الى حقيقة التجويد بالإتقان، وليس بينه وبين، الا الرياضة. ومنه يعطى كل حرف مما له في جميع العلم. ولا سبب لبلوغ نهاية الاتقان في التجويد، ولا لوصول غاية التصحيح، الا الرياضة وكثرة التكرار. وتركها ونسيانه قد جاءت الاحاديث في ذلك. والتقسيم إلى مبدإ وفرع وأصل.

والحكم: العلم: فرض كفاية تعلمه بالنسبة الى عامة المسلمين، وفرض عين بالنسبة الى الطلاب، وفرض عين العمل به على كل مكلف. قال الله تعالى: (ورتل القرآن ترتيلا). وقال عليه الصلاة والسلام: (إقرؤْ القرآن بلحون العرب). وأجمع الأمة على ذلك وهذا من اقوى الحجج. والمنزلة: أنه من أولى العلوم، العلوم الاسلامية الشرعية.

والإنفراد عن القراءة: وهي ما يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق ادائها اتفاقا واختلافا، مع عزو كل وجه لناقله. وذلك: لما كان من سنة الله تعالى ألا يرسل رسولا إلا بلسان قومه، وكان العرب الذين انزل اليهم القرآن، مختلفي اللهجات ومتعددي اللغات ومتنوعي الالسن، انزل الله

كتابه على اللهجات واللغات. وما هو إلا ليتمكنواْ من قراءته، وينتفعواْ بما فيه من احكام وشرائع، إذ لو أنزله تعالى بلغة واحدة ومن أنزل اليهم مختلفو اللغات، لحال ذلك دون القراءة والإنتفاع بالهداية. ولتعذر على الإنسان ان يتحول من لغته التي درج عليها ومرن لسانه على التخاطب بها منذ نعومة اظافره، وصارت اللغة طبيعة من طبائعه وسجية واختلطت بلحمه ودمه، حتى لا يمكن التفصي عنها ولا العدول الى غيرها. فلو كلف الله العرب التحويل، لشق عليهم الغاية، ولكان تكليفا بما لا يدخل تحت طاقة الانسان البشرية وقدرته الفطرية، ومنافيا ليسر الاسلام وسماحته.

فاقتضت رحمت الله بالأمة وإرادته، وضع الاصر عنها، ان يخف عليها وييسر لها حفظ كتابها وتلاوة دستورها. ولتتمكن من قراءته والتعبد بتلاوته والانتفاع بما فيه على اكمل الوجوه واحسنها، فانزل القرآن على لغات العرب المختلفة ولهجاتهم المتنوعة. وموضوعه: الكلمات القرآنية من حيث حال النطق بها وكيفة ادائها، وثمرته العصمة من الخطأ في النطق بالكلمات القرآنية، وصيانتها عن التحريف والتغيير، والعلم بما يقرء به كل من ائمة القراءة، والتمييز بينما يقرء به وما لا يقرء به، وفضله انه من اشرف العلوم الشرعية. وواضعه: ائمة القراءة، واول من دون فيه: ابو عبيد القاسم بن سلَّام، واسمه: علم القراءات. واستمداده: من النقول الصحيحة والمتواترة عن علماء القراءات الموصولة اليه عليه الصلاة والسلام، وحكم الشارع فيه الوجوب الكفائي تعلما وتعليما، ومسائله قواعده الكلية.

ولكل راو من رواة القراء العشرة من راويي كل قارئ المعروفَيْنِ طريق، على ما اخترناه التدريس ذا العلم النفيس هناك، الشيخ عبد الفتاح القاضي الدمنهوري، البدور الزاهرة، كتابه، فطريق قالون ابو نشيط محمد بن هارون، ولورش ابو يعقوب يوسف الازرق، وللبزي ابو ربيعة محمد بن اسحاق، ولقنبل ابو بكر احمد بن مجاهد، وللدوري ابو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس، وللسوسي ابو عمران موسى بن جرير، ولهشام ابو الحسن احمد بن يزيد الحلواني، ولابن ذكوان ابو عبد الله هارون بن موسى الاخفش، ولشعبة ابو زكريا يحي بن آدم الصلحي، ولحفص ابو محمد عبيد بن الصباح، ولخلف احمد بن عثمان بن بويان عن ابي الحسن ادريس بن عبد الكريم بن الحداد عنه، ولخلاد ابو بكر محمد بن شاذان الجوهري، ولابي الحارث ابو عبد الله محمد بن يحيى البغدادي، وللدوري ابو الفضل جعفر بن محمد النصيبي، ولوردان الفضل بن شاذان، ولابن جماز ابو ايوب الهاشمي، ولرويس ابو القاسم عبد الله بن سليمان النخاس بالخاء المعجم عن التمار عنه، ولروح ابو بكر محمد بن وهب بن العلاء الثقفي عنه، ولاسحاق

ابو الحسن احمد بن عبد الله السوسنجردي عن ابن ابي عمر النقاش عنه، ولادريس المطوعي والقطيعي.وأما الإتساع هنا: فقد سبقنا بك أن النشر.

والفرق بين القراءات والروايات والطرق والخلاف الواجب منه والجائز: أن كل خلاف نسب لإمام من ال 10 أو من غيرهم من القراء، مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة، وما نسب للراوي عن الإمام فهو رواية. والطريق: ما نسب للآخذ عن الراوي وإن سفل، فهذا هو الخلاف الواجب لزم الإتيان بالجميع فيه، وقد سبقنا بك. والجائز الخلاف الذي في الاوجه التي على سبيل التخيير والإباحة ويسمى وجهة.

وغايته: صون اللسان عن الخطأ في كتاب الله تعالى.

ومراتبه: التحقيق والترتيل والتدوير والحدر: أما التحقيق: فهو مصدر من حققت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه ومعناه المبالغة في الإتيان بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، فهو بلوغ حقيقة الشئ والوقوف على كنهه والوصول إلى نهاية شأنه، وهو عندهم عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغنات، وتفكيك الحروف، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل واليسر والتؤدة وملاحظة الجائز من الوقوف، ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرك ولا إدغامه.

فالتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يستحسن ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراءات وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات، كما روي عن حمزة الذي هو إمام المحققين: أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في ذلك: أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. وهو نوع من الترتيل وهذا النوع من القراءة، وهو التحقيق، هو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصبهاني عنه وقتيبة عن الكسائي والأعشى عن أبي بكر، وبعض طرق الأشناني عن حفص وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام وأكثر العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان.

وقد ذكر الإمام أن: قرأت القرآن كله على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المصري التحقيق، وقرأ هو على محمد بن أحمد المعدل التحقيق، وقرأ على علي بن شجاع التحقيق، وقرأ على

الشاطبي التحقيق، وقرأ على ابن هذيل التحقيق، وقرأ على أبي داود التحقيق، وقرأ على أبي عمرو الداني التحقيق، وقرأ على فارس بن أحمد التحقيق، وقرأ على عمرو بن عراك التحقيق، وقرأ على حمدان بن عون التحقيق، وقرأ على إسماعيل النحاس التحقيق، وقرأ على الأزرق التحقيق، وقرأ على ورش التحقيق، وأخبره أنه قرأ على نافع التحقيق، قال: وأخبرني نافع أنه قرأ على الخمسة التحقيق، وأخبره الخمسة أنهم قرأوا على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة التحقيق، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبي بن كعب التحقيق، قال: وأخبرني أبي، أنه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم التحقيق، قال: وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم على التحقيق.

قال الداني: هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد. وقال في كتاب التجريد بعد إسناده هذا الحديث: هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة التحقيق من الأخبار الغريبة والسنن العزيزة لا توجد روايته إلا عند المكثرين الباحثين، ولا يكتب إلا عن الحفاظ الماهرين وهو اصل كبير في وجوب استعمال قراءة التحقيق، وتعلم الإتقان والتجويد، لاتصال سنده، وعدالة نقلته، ولا أعلمه يأتي متصلاً إلا من هذا الوجه.

وقال بعد إيراده له في جامع البيان: هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد. والخمسة الذين أشار إليهم نافع هم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب. كما سماهم محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع.

وأما الترتيل فهو مصدر، مِن رتل فلان كلامه إذا اتبع بعضه بعضاً على مكث وتفهم من غير عجلة، وهو الذي نزل به القرآن. قال الله تعالى: {ورتلناه ترتيلا} وروي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل)) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه.

وقد أمر الله تعالى به نبيه صلى الله عليه وسلم، فقال تعالى: {ورتل القرآن ترتيلا}. قال ابن عباس: بيّنه، وقال مجاهد: تأن فيه، وقال الضحاك: انبذه حرفاً حرفاً. يقول تعالى: تلبث في قراءته وتمهل فيها. وافصل الحرف من الحرف الذي بعده. ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكده بالمصدر اهتماماً به وتعظيماً له ليكون ذلك عوناً على تدبر القرآن وتفهمه.

وكذلك كان صلى الله عليه وسلم يقرأ، ففي جامع الترمذي وغيره عن يعلى بن مالك، أنه سأل أم سلمة رضي الله عنها عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً، قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها. وعن أبي الدرداء رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بآية يرددها حتى أصبح، {إن تعذبهم فإنهم عبادك}، رواه النسائي وابن ماجة، وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: كانت مداً، ثم قرأ {بسم الله الرحمن الرحيم} يمد الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم. فالتحقيق داخل في الترتيل.

وأما التدوير فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر. وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع، وهو مذهب سائر القراء، وقد صح عن جميع الأئمة. وهو المختار عند أكثر أهل الأداء. قال ابن مسعود رضي الله عنه: لا تنثروه- يعني القرآن- نثر الدقل ولا تهذّوه هذّ الشعر.

وأما الحدر فهو ادراج قراءة القرآن وسرعتها مع مراعاة الاحكام وملاحظتها، مما من المحاسن والرونق والبهاء على سمحة الالفاظ والعذبة، لا ما خرج عن طباع العرب العرباء، وعما تكلمت به الفصحاء، بعد الإتيان بالرواية على النقل.

وقد اختلف في الأفضل هل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة؟ فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل، واحتجوا بحديث مسعود، قال: قال رسول لله صلى الله عليه وسلم: (من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها) الحديث، رواه الترمذي وصححه، ورواه غيره: (كل حرف عشر حسنات)، ولأن عثمان رضي الله عنه قرأه في ركعة، وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة.

والصحيح، بل الصواب؛ ما عليه معظم السلف والخلف، هو أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها، لأن المقصود من القرآن فهمه والتفقه فيه والعمل به وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه، وقد جاء ذلك منصوصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم.

وسئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد؟ فقال: الذي قرأ البقرة وحدها أفضل، ولذلك كان كثير من السلف يردد الآية الواحدة

إلى الصباح، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وقال بعضهم: نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً.

وروي عن محمد بن كعب القرظي، أنه كان يقول: لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح {إذا زلزلت الأرض، والقارعة} لا أزيد عليهما وأتردد فيهما وأتفكر، أحب إلى من أن أهذ القرآن هذّاً، أو قال: أنثره نثراً. وأحسن بعض الأئمة، فقال: إن ثواب قراءة الترتيل والتدبر أجل وأرفع قدراً. وإن ثواب كثرة القراءة أكثر عدداً. فالأول كمن تصدق بجوهرة عظيمة أو أعتق عبداً قيمته نفيسة جدّاً، والثاني كمن تصدق بعدد كثير من الدراهم أو اعتق عدداً من العبيد قيمتهم رخيصة.

قال الغزالي: واعلم أن الترتيل مستحب، لا لمجرد التدبر، فإن العجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضاً في القراءة الترتيل والتؤدة، لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام وأشد تأثيراً في القلب من الهذرمة والاستعجال. وفرق بعضهم بين الترتيل والتحقيق: أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين. والترتيل يكون للتدبير والتفكر والاستنباط. فكل تحقيق ترتيل، وليس كل ترتيل تحقيقاً. وجاء عن علي رضي الله عنه، أنه سئل عن قوله تعالى: {ورتل القرآن ترتيلا} فقال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقف.

وليس من المراتب التطريب: القراءة بالألحان المطربة المرجعة، والترقيص القراءة بترقيص الصوت، والتحزين تحزينه، والترعيد ترعيده، والتحريف قراءة البعض بعض الكلمة والآخر بعضه. والتطريب إلا ما اقتضته الطبيعة وسمحت به من غير تكلف ولا تمرين ولا تعليم، فإذا خلى طبعه واسترسلت طبيعته جائت بذلك التطريب والتلحين فذلك جائز، وإن اعان طبيعته فضل تزين وتحسين – كما قال ابو موسى الأشعري للنبي صلى الله عليه وسلم (لو علمت انك تسمع قرائتي: لحبرتها لك تحبيرا) والحزين من هاجه الطرب والحب والشوق لا يملك من نفسه دفع التحزين والتطريب في القراءة والنفوس تقبله لموافقة الطبع وعدم التكلف والتصنع، فهو مطبوع لا متطبع وكلف لا متكلف، فهذا هو الذي كان السلف يفعلونه ويستمعونه، وهو التغني المحمود الذي يتأثر به السامع والتالي، قال عليه الصلاة والسلام: ((ليس منا من لم يتغن بالقرآن – وقال – زينوا القرآن بأصواتكم – وقال ايضا – ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به)).

واعلم: أنهم ألفاظا اشتقوها من المعاني المستكرهة في الحروف، ودلوا بها على ما ينبغي أن يجتنب من التحريف الغالب عليها، وجعلوا تلك الألفاظ كالألقاب لذلك، فقالواْ: ينبغي أن لا ينبر بالألف ولا يطبق بالباء ولا يجهر بالتاء ولا يثرثر بالثاء ولا يجرجر بالجيم ولا ينحنح بالحاء ولا يؤخخ بالخاء ولا يرخى بالدال ولا يهمس بالذال ولا يهرهر بالراء ولا ينزز بالزاي ولا ينسنس بالسين ولا ينشنش بالشين ولا ينصنص بالصاد ولا يعضض بالضاد ولا يحطط بالطاء ولا يميل بالظاء ولا يعنعن بالعين ولا يغرغر بالغين ولا يؤفف بالفاء ولا يقلقل بالقاف ولا يكلكل بالكاف ولا يغلظ اللام، إلا في اسم الله تعالى إذا انفتح ما قبله أو انضم، وما في معنى، ولا يزمزم بالميم ولا يؤنن بالنون ولا يتفلج بالواو ولا يتهوع بالهاء ولا يتلاشى بالياء ولا يلين بالهمزة.

وليس من المراتب أيضا: القراءة باللكنة والحكلة والحبسة والرتة واللثغة والهثهثة والتهتة والفأفأة والتعتعة واللجلجلة والخنخنة والمقمقة والتمتمة واللفف والليغ والفهاهة والحصر، والكشكشة والكسكسة والتلتلة والكتكتة واللخلخانية والطمطمانية والعنعنة، والثرثرة والمهذرة والمشدقة والمفيهقة، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: ((إن أبغضكم إلي الثرثارون المتفيهقون)). وسنفسر لك الألفاظ.

أما اللكنة: والحكنة: فهما عقدة في اللسان وعجمة في الكلام. والرتلة: والحبسة: فهما عقدة في اللسان وعجلة في الكلام. واللثغة: فهي أن يصير الراء ما في كلامه ويبدلها بها. وقد أبدل بعض العرب الحرف بغيره، واستقبح حتى جرى مجرى اللثغة، فمن ذلك إبدالهم الياء في الوقف جيما مشددة ومخففة وفي المشدد أكثر. وقد أبدلت خيبر والنضير من الثاء تاء في كثير من الحروف قالواْ في ثوم: توم، وفي مبعوث مبعوت، وفي الخبيث: الخبيت. والهثهثة: والهتهتة بالثاء والتاء: حكاية التواء اللسان عند الكلام. والتعتة: حكاية صوت العيي والألكن. والفأفأة: فالتردد في الفاء. واللجلجلة: أن يكون في نطقه عي وإدخال لبعض الكلام على بعض.

والخنخنة: أن يكلم بالخاء من لدن أنفه وقيل هي ألا يبين المتكلم للسامع كلاما فيخنخن في خياشيمه. والمقمقة: أن يتكلم من أقصى حلقه عن القارئ. والتمتمة: التردد في التاء. واللفف: أن يكون في اللسان عجلة وانعقاد. والليغ: مصدر الأليغ، وهو الذي لا يفصح بالكلام عن أبي عمرو. والفهاهة والحصر سواء: العي. والكشكشة: فما يعرض في لغة تميم عند خطاب المؤنث من إبدال الشين من

كاف الخطاب، يقولون: ما جاء بش، يريدون ما جاء بك، وقيل بل في لغة بكر، وقرأ بعضهم – قد جعل ربش تحتش سريا – في موضع {ربك تحتك سريا}.

والكسكسة تعرض في لغة بكر، يقولون في خطاب المؤنث: أبوس وأمس، يريدون: أبوك وأمك فيبدلون من الكاف سينا، ومن العرب وهم هوازن من يزيد على كاف المؤنث في الوقف سينا لتبين كسرة الكاف، فيقول: جررت بكس ونزلت عليكس، وإذا صل حذف لبيان الكسرة بالوصل، ومنهم من يجعل الزيادة شينا وهم ربيعة.

والكتكتة: إبدال تاء المخاطب كافا، يقول بعضهم: عصيك في موضع: عيصت. والتلتلة: فهي في لغة بهراء يقولون: تعلمون وتصنعون بكسر أوائل الأفعال. واللخلخانية: تعرض في لغة أعراب الشحر وعمان، يقولون في ما شاء الله: مشاء الله، فيحذفون الألف من ما. والطمطمانية: تعرض في لغة حمير، يقولون في طاب الهواء: طام الهواء فيبدلون من الباء ميما. وبعض العرب يقولون فيما رواه الأحمر: طانه الله على الخير، وطامه أي جبله، فيبدلون من النون ميما.

والعنعنة: تعرض في لغة تميم، وقيل في لغة قضاعة يقولون: طننت عنك ذاهب، وهم يريدون: أنك ذاهب، فيبدلون من الهمزة عينا. والثرثار: المهذار الكثير الكلام في إصابة. والمتشدق: الذي يملأ شدقيه بالكلام. والمتفيهق: المعتيق الذي يتوسع في كلامه حتى يغص به فمه، مأخوذ من الفهق، وهو الإمتلاء كأنه يفهق فيه بالكلام، أي يملأ به.

ولتعلم: صفة قراءتهم: أن نافع: قراءته سلسلة لها أدنى تمديد، كان لا مشددا ولا مرسلا بينا حسنا. وابن كثير: قراءته حسنة مجهورة بتمكين بين. وعاصم: قراءته مترسلة جريشة ذات ترتيل. وحمزة: قراءته فأكثر من يرويها لا ينبغي أن تحكي قراءته لفسادها، لأنها مصنوعة من تلقاء أنفسهم. وأما من كان منهم يعدل في قراءته حدرا وتحقيقا فصفتها المد العدل والقصر والهمز المقوم والتشديد المجود، بلا تمطيط ولا تشديق، ولا تعلية صوت، ولا ترعيد، فهذه صفة التحقيق. وأما الحدر فسهل كاف، في أدنى ترتيل وأيسر تقطيع.

والكسائي: قراءته فبين الوصفين في اعتدال. وأصحاب إبن عامر: فيضطربون في التقويم، ويخرجون عن الإعتدال. وأبا عمرو بن العلاء البصري: قراءته التوسط والتدوير، همزها سليم من اللكز، وتشديدها خارج عن التمضيغ بترسل جزل بين سهل، يتلو بعضها بعضا. وإلى هذا كان يذهب ابن

مجاهد في هذه القراءة وغيرها، وله كان يختار وبمثله كان يأخذ ابن المنادي. قال ابن مجاهد: كان أبو عمرو سهل القراءة غير متكلف يؤثر التخفيف ما وجد إليه السبيل.

فكتاب الله تعالى: يقرأ بالترتيل والتحقيق وبالحدر والتخفيف وبالهمز وتركه، وبالمد وقصره وبالبيان والإدغام، وبالإمالة والتفخيم. وإنما يستعمل الحدر والهذرمة وهما سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ، وتمكين الحروف، لتكثر حسناته، إذ كان له بكل حرف عشر حسنات. وأن ينطق القارئ بالهمز من غير لكز، والمد من غير تمطيط والتشديد من غير تمضيغ والإشباع من غير تكلف. هذه القراءة التي يقرأ بها كتاب الله تعالى ويأخذ، فهي القراءة التي لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء، على وجه من وجوه القراءات، فيقرأ لكل إمام بما نقل عنه من ذلك.

والخطأ: اللحن والميل عن الصواب، وهو الى جلي وأجلى وخفي وأخفى: فاللحن الجلي: هو ما يطرأ على الالفاظ فيخل بالعرف. ومن ذلك تبديل حرف بحرف آخر او حركة بحركة اخرى، ما لم يتغير المعنى، وإلا فهو الأجلى. والخفي: هو ما يخل بالعرف دون ذلك الجلي. والفرق من حيث ما يكون الخفي في صفات الحروف، إذا لم يؤد الى التبديل، وإلا فالجلي. والخفي: يعرف بينه وبين الاخفى، بأن الخفيي يكون في كترك الاخفاء. والاخفى: يكون في كتكرير الراءات وما، ولا يعرفه الا المهرة من القراء.

وبيان ذلك: ان اللحن الأجلى هو تبديل حرف بحرف آخر، أو تغيير كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم بإعراب غيره، او تحريف المبنى عما قسم له من حركته او سكونه متى تغير المعنى، كقولنا – قام زيد او ما اشبه ذلك من تغير الإعراب والبناء. ولا فرق بين المعرب والمبنى في وجود الإخلال بالمعنى والعرف فيه عند طروء الخلل عليه.

واما وجه الإخلال في المعربات: فهو ان الإعراب على ما اجمع عليه أئمة العربية، إنما وضع علما للتفرقة بين المعاني ولهذا قالواْ: إن الأسمـاء هي المستحقة له لأنها هي التي تعتقب عنها المعاني المختلفة الموجبة لتغيير الحركات في اواخرها، تارة فاعلة وتارة مفعولة وتارة مضافة، وقالواْ إن الفعل المضارع إنما اعرب لشبه له بالأسماء ومساواة بعض الأحكام. فلو غير مغير هذا الإعراب الذي تواضع عليه اهل اللسان وتعارفوه: وهو كون الفعل مرفوعا والمفعول به منصوبا الى غير ذلك، لدخل الخلل على المعني التي جعل الإعراب دليلا عليها ولم يفهم الغرض المقصود بها.

مثال ذلك أنّ قارئا لو قرأ – وإذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات – برفع ابراهيم ونصب اسم الرب – سبحانه وتعالى – لإستحال المعنى المراد من كونه تعالى اختبر ابراهيم بالكلمات وصار الإبتلاء موجودا من ابراهيم في حق الرب تعالى، وذلك ضد المعنى المقصود.

ومن ذلك ما روي ان اعربيا قدم المدينة في خلافة عمر بن الخطاب: فقال: من يقرئني مما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم، فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريءٌ من المشركين ورسولِه، فقال الأعرابي: ويحك أيبرأ الله من رسوله؟ إن يكن الله بريءٌ من رسوله، فأنا أبرأ منه، فبلغ ذلك عمر: فدعا به، فقال يا أعرابي: أتبرأ من رسول لله صلى الله عليه وسلم؟ فقال الأعرابي: يا أمير المؤمنين: إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فأقرئني هذا سورة براءة، فقال: إن الله بريءٌ من المشركين ورسولِه، فقلت: أوَ قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله بريءٌ من رسوله فأنا أبرئ منه، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي؟ قال: إن الله بريءٌ من المشركين ورسولُه، فقال الأعرابي: وأنا أبرأ ممن برئ الله منه ورسوله، فأمر عمر ألا يقرأ الناس إلا عالم بالعرية.

واما وجه الإخلال في المبنيات: فهو أن ما بني من الكلم على حركة او سكون فإنما ذلك لعلة اقتضته ومعنى اوجبه وعرف تعارفته العرب فيه ولاق عندها به، ومتى غير عن حركته او سكونه فقد علق عليه غير ما يقتضيه ذلك المعنى المتعارف، ألا ترى انَّ (مَنْ وكيف وكم) بنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو ألف الإستفهام وذلك ملازم لها لا يفارقها، وتحرك بعضها لإلتقاء الساكنين، وذلك ملازم في جميع الأحوال واختص بحركة خاصة وهي الفتح لمعنى، وهو استثقال الكسرة بعد الياء، وذلك المعنى ايضا مساق له لا يفارقه، وسكن ما سكن منها لمعنى وهو إبقاؤه على الأصل وهذا المعنى ملازم له لا ينفصل، وهذا معلوم عند من ثقب فهمه في العربية وعمق نظره فيها. وإنما الفرق بينهما أن الإعراب يزول – والبناء لا يزول، وأن المعنى في المعرب يتغير بتغير الإعراب – وفي المبنى يثبت بثبات البناء وملازمته.

وإذا ثبت أن ما بني من الكلم على حركة او سكون: إنما بني لعلة ومعنى – كما ان ما أعرب منها إنما اعرب لعلة ومعنى صارت حركات البناء وسكونه اثر تلك العلة، فدلالتها على العلة دلالة الأثر على المؤثر، ومتى تغير الأثر إقتضى تغيره تغير المؤثر، فصح أن طروء الخلل على كل واحد من المعرب والمبنى مخل بالمعنى والعرف. وهذا الضرب من اللحن وهو اللحن الأجلى: يعرفه النحوي والقارئ وكل

من شد شيئا من العربية. وقد سبقنا بك: أن الأجلى إذا أخل بالمعنى، وإلا فهو الجلي أخل بالعرف فقط.

اما اللحن الخـفي: فإنه وإن وافق الجلي في طروء الخلل على اللفظ به، إلا أن طروئه غير مخل بالمعنى ولا مقصر باللـفظ عن الدلالة على ما كان عليه من قبل، وهو يكون في صفات الحروف لكن يقدر بأن لا يؤدي الى تبديل حرف بآخر كترك الإدغام. واما إذا ادى اليه كترك اطباق الطاء واستعلائه: فهو من اللحن الجلي.

ثم اللحن الخفي الى قسمين: احدهما الخفي: لا يعرفه إلا علماء القراءة، كترك الإخفاء والقلب والإدغام والغنة، وكترقيق المفخم وعكسه ومد القصور وعكسه وكالوقف بالحركات كوامل وتشديد المخفف وعكسه. والثاني الأخفى: لا يعرفه إلا مهرة القراء، كتكرير الراءات وتنطيط النونات وتغليظ اللامات وتشويبها الغنة وترعيد الصوت بالممدود والغنات وترقيق الراآت في غير محل الترقيق: وهذا القسم لا يتصور ان يكون فـرض عين، بل؛ هو مستحب يحسن النطق به حال الأداء، كما أن الأول منه ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب، وإنما فيه خوف العتاب. والحرام الذي لا شك فيه بالإجماع: اللحن الجلي أو الأجلى.

والسـبب الذي من اجله فشا اللحن الخفي في الكلام وعلق بالألسنة حتى عسر استخلاصها منه واحتيج الى تكلف الفصاحة والتعمل لها والاحتيال عليها – فهو السبب الذي من اجله انتشر اللحن الجلي، حتى خالط الطباع وامتزج بالألفاظ ويئـس من اصلاحه وتلاقيه إلا بعد قراءة وتدرب، وذلك ان العرب لما كانت دارها لها جامعة ومواطنها بها مستقلة لم يختلط بها غيرها من الأمم ولا مازجها سواها. كانت العربية مشربة طبـاعها مضبوطة بألسنتها، كما روي عن عثمان أنه لما عرض عليه المصحف. قال: إني ارى فيه لحنا ستقيمه العرب بألسنتها.

وهذا اللحن عـند من اثبت صحة الخبر: هو الذي اصطلح عليه الكتاب مما يخالف هجاء الألفاظ من الزيادة والنقصان، فذكر ان العرب بما جبلت عليه طباعها تقيم ذلك ولا تعبأ بالمكتوب فيه. فلما استعملت ممالك العرب ونـزعوا الى الأرياف واستوطنوا القرى والأمصار ومازجوا غيرهم من النبط والأعجام، بدأ في اللغة الفساد وصـار الى اللسان العهد بالولادة بينهم اسرع وبطبعه اعلق، حتى احتيج من اجله الى نقط المصاحف بعد الإنكار لذلك والتوقف عن الإقدام عليه.

وخبر ابي الأسود الدولي في ذلك مشهور: روي ابو عكرمة عن العتبي: قال: كتب معاوية الى زياد يطلب عبيد الله ابنه، فلما قدم عليه كلمه فوجده يلحن فرده الى زياد وكتب اليه كتابا يلومه فيه ويقول: أمثل عبيد الله يضيع؟ فبعث زيـــاد الى ابي الأسود: فقال: إن هذه الحمراء قد كثرت وافسدت من ألسن العرب فلو وضعت شيئا يصلح الناس به كلامهم ويعربون به كتاب الله تعالى: فأبى ذلك ابـو الأسود وكره إجابة زياد اليه فبعث زياد رجلا، فقال: اجلس لأبي الأسود بمرصد فإذا مر بك فاقرأ شيئا من القرآن وتـعمد اللحن فيه، ففعل، فلما مر به ابو الأسود: رفع صوته يقرأ — إن الله بريء من الشركين ورسولِه: فأكبر ابو الأسود ذلك، وقال: عز وجه الله ان يبرأ من رسوله، ثم رجع من فوره الى زياد، فقال: يا هذا قد اجبتك الى ما سألت، ورأيت ان ابدأ بإعراب كتاب الله تعالى، فابعث اليّ ثلاثين رجلا فأحضرهم زياد، فاختـار منهم ابو الأسود عـشرة، ثم لم يزل يختار حتى أبقى رجلا منهم من عبد القيس، فقال: خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف وإذا ضممتهما فاجـعل النقطة الى جانب الحرف وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في اسفله وإن تتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين، فابتدأ المصحف حتى اتى على آخره ثم وضع المختصر المنسوب اليه بعد ذلك. وهذا الخبر الذي وعدناك الإتيان به التمام، فيما سبق.

وذهب البـركوي الى تحريم هذه التغييرات جميعها بأنه وإن كانت لا تخل بالمعنى لكنها تخل باللفظ لفساد رونقه وذهاب حسنه وطلاوته.

ومن الأخفى: لوْك الحرف كالسكران لإسترخاء اللسان. ومد ما لا مد فيه، وشوب الحروف المرققة شيئا من الإمالة، ظنا من مبالغة الترقيق. وضم الشفتين بالمفخم المفتوح من الحروف، ظنا من مبالغة التفخيم. وتخفيف المثقل والعكس، سيما الموقوف عليه، وتحريك السواكن والعكس. واشباع الحركة حرفها قبل الموقوف عليه، حيث يتولد منه حرف المد واشرابه بغيره. واعطاء الحرف صفة مجاوره، وابلاغ القلقلة رتبة الحركة، واعدام بيان المبدوء به والموقوف عليه. واقبحه: عدم ضم الشفتين وخفض الفم وفتحه، عند المضموم والمكسور والمفتوح منه.

والواجب في العلم عندهم بخلاف: فإلى واجب شرعي أو صناعي. فالشرعي ما يحفظ الحروف من تغيير المبنى وفساد المعنى فيأثم تاركه. والصـناعي ما ذكره العلماء في كتب التجويد كالإدغام والإخفاء والإقلاب والترقيق والتفخيم فلا يأثم تاركه على اختيار المتأخرين.

والمتقدمون: اختاروا وجوب الجميع شرعا: قال ناصر الدين البطلاوي حيث سئل: هل يجب ادغام النون الساكنة والتنوين عند حروف الإدغام واظهارهما عند حروف الإظهار واخفائهما عند حروف الإخفاء وقلبهما عند حرف القلب ام لا؟ وإذا كان واجبا: فهل يجب على مؤدب الأطفال تعليمهم ذلك؟ وهل المد اللازم والمتصل كذلك؟ وإذا قلتم بالوجوب في جميع ذلك: فهل هو شرعي يثاب فاعله ويأثم تاركه ويكون تركه لحنا، او صناعي فلا ثواب لفاعله ولا إثم على تاركه ولا يكون تركه لحنا؟ وما ذا يترتب على تارك ذلك؟ وإذا انكر شخص وجوبه فهل مصيب او مخطئ؟ وما ذا يترتب عليه في انكار ذلك؟ افتونا اثابكم الله.

فأجاب بقوله: الحمد لله الهادي للصواب: نقول بالوجوب في جميع ذلك. من احكام النون [الساكنة] والتنوين. والمد اللازم والمتصل. ولم يرد عن احد انه خالف فيه، وانما تفوتت مراتبهم في المد المتصل مع اتفاقهم على انه لا يجوز قصره كقصر المنفصل في وجه من الوجوه. وقد اجمع الفقهاء والأصوليون على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ مع وروده في الجملة فما بالك بقراءة ما لم يرد اصلا. وقد نصت الفقهاء على انه إذا ترك شدة من الفاتحة كشدة الرحمن منها، بأن جزم اللام واتى بها ظاهرة فلا تصح صلاته ويلزم من عدم الصحة التحريم، لأن كل ما ابطل الصلاة حرم تعاطيه ولا عكس.

قال: قال الإمام: ما قرئ به وكان متواترا فجائز وان اختلف لفظه وما كان شاذا فحرام تعاطيه وما خالف ذلك فكذلك ويكفر متعمده، فإذا تقرر ذلك فترك ما ذكر ممتنع بالشرع وليس للقياس فيه مدخل، بل؛ محض اتباع. فيجب على كل عاقل له ديانة أن يتلقاها بالقبول عن الأئمة المعتبرين ويرجع اليهم في كيفية ادائه، لأنما يؤخذ كل فن عن اهله فاعتن به ولا تأخذ بالظن ولا تنقله عن غير اهله. ويجب على المعلم للقرآن من فقيه الأولاد وغيره ان يعلم تلك الأحكام وغيرها مما اجتمعت القراء على تلقيه بالقبول، لأن كل ما اجتمعت عليه القراء حرمت مخالفته ومن انكر ذلك اي مما تقدم كله فهو مخطئ آثم يجب عليه الرجوع عن هذا الإعتقاد، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

الفائدة الفوز بسعادة الدارين، وهو الجزاء الاوفى في دار السلام المرتب على قراءة القرآن العظيم. قال النبي عليه الصلاة والسلام: (من شفع القرآن له يوم القيامة نجا). وقال عليه الصلاة والسلام: (إن القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد، قيل: وما جلائها يا رسول الله، قال: قراءة القرآن وذكر الموت). وقال عليه الصلاة والسلام: (يقال لصاحب القرآن اقرأ وارق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند

آية تقرؤها). وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: (يجيء صاحب القرآن يوم القيامة، فيقول القرآن: يارب حله، فيلبس تاج الكرامة، ثم يقول: يارب زده، فيلبس حلة الكرامة، ثم يقول: يارب ارض عنه، فيرضا عنه، فيقال له: اقرأ وارق ويزداد بكل آية حسنة). وقال عليه الصلاة والسلام لمعاذ رضي الله عنه: (يا معاذ إذا أردت عيش السعداء وميتة الشهداء والنجاة يوم الحشر والأمن يوم الخوف والنور يوم الظلمات والظل يوم الحرور والري يوم العطش والوزن يوم الخفة والهدى يوم الضلال، فدرس القرآن فإنه ذكر الرحمن وحرز من الشيطان ورجحان في الميزان). وقال عليه الصلاة والسلام: (ثلاثة لا يكترثون للحساب ولا تفزعهم الصيحة ولا يحزنهم الفزع الأكبر: حامل القرآن يؤديه إلى الله يقدم على ربه سيداً شريفاً حتى يرافق المرسلين، ومن أذن سبع سنين لا يأخذ على آذانه طمعاً، وعبد مملوك أدى حق الله من نفسه وحق مواليه). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه). وقال صلى الله عليه وسلم: (أفضل العبادة قراءة القرآن)،

وفي رواية (أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن) وكان السلف رحمهم الله لا يعدلون بإقراء القرآن شيئاً.

والأئمة: جمع امام: والامام من يقتدى به من اهل الاداء في الاصطلاح، وبلغ مرتبة الرأي في العلم.

فمنهم: الإمام: محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن المختار القيسي. والإمام أبو القاسم: عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوسِ القرطبي. والإمام أبو عمرو: عثمان بن سعيد الداني. والإمام أبو الخير: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، وهو الإمام. والإمام أبو محمد: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي. والإمام: محمد بن أبي بكر المرعشي. والإمام محمد بن أحمد المتولي. والإمام: محمد مكي بن أبي طالب الجريسي. والإمام أبو الحسن: على السخاوي. والإمام العلامة: ناصر الدين البطلاوي. والإمام أبو زكريا الأنصاري. والإمام أبو عبد الله محمد المتولي. والإمام أبو علي الحسن بن خلف القيرواني. والإمام الشيخ: محمود خليل الحصري. والإمام عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني الأشبيلي. والإمام أحمد بن عمار المهدوي. والإمام الشيخ محمد علي الضباء المصري. والإمام أبو لبيب عبد المنعم بن غليون الحلبي. والإمام أبو العز محمد بن الحسين بندار القلانسي. والإمام أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني. والإمام أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري. والإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد

المقدسي. والإمام أبو الحسن علي بن محمد بن هذيل البلنسي. والإمام أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي. والإمام العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري. ولإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة المقدسي. والإمام أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد ابن محمد بن علي بن محمد الطبري الشافعي.

فالتجويد: نتيجة فنون القراءة وهو من جهة ان العلم وحده لا يكفي، بل؛ لا بد من ملكة حاصلة من تمرن إمرئ بفكه وتدربه بالتلقي من افواه معلميه. والتجويد اخص من القراءة، ويلتقيان في دراسة بعض موضوعات ما يعرف بأصول القراءة، كالإدغام والوقف وما في المعنى. والقراءة تنفرد بما يعرف بالفرش، والتجويد بمخارج الحروف وصفاتها. والتجويد من القراءات انبثق في فترة مبكرة مقتصر على الدراسة. والفرق ان التجويد أداء والقراءة لفظ. والحق ان التجويد قد مر بعصور مختلفة وكان معناه في كل عصر منها يختلف عن معناه في العصر الذي يليه، إلى أن ظهر بالمعنى المصطلحي.

ففي صدر الإسلام كان التجويد مشتملا تحت التلقي من النبي صلى الله عليه وسلم، وسبب هذا الشمول ان العلوم الإسلامية لم تكن قد تميزت بعضها من بعض، وهذا هو الشأن في جميع الحضارات أول نشوءها. ونجد هذا الإتجاه واضحا في تعريف الإمام علي كرم الله وجهه للترتيل لما سئل عن قوله تعالى — ورتل القرآن ترتيلا — بأنه ((تجويد الحروف ومعرفة الوقوف)). وقد استمر هذا الحال ردحا غير قصير من الزمن بعدهم وانتهاء عصرهم، وهكذا وهكذا حتى تمايزت العلوم فاستقل التجويد بمعنى جديد هو: العلم بتجويد القراءة من تصحيح الحروف وتقويمها واخراجها من مخارجها وترتيبها على مراتبها واعطائها حقها ومستحقها ورد الفروع الى اصولها وإلحاقها بنظائرها.

والظاهر ان التجويد بمعناه المصطلح: لا يظهر إلا في عهد الواضع، ما ليس بالذي وقع. فإذا رجعنا الى عصر الرسالة: لوجدنا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في حاجة الى استعمال اصول وقواعد لإستخراج التجويد، لقد كان عليه الصلاة والسلام يقرء الصحابة ويلقن بما يتلقاه من جبريل عليه السلام وهو من لدن حكيم عليم.

وكذلك في عصر الصحابة: لم يكونوٓا في حاجة الى تعرف القواعد التي تستخدم فيه، لأنهم كانوٓا على تلق كامل منه صلى الله عليه وسلم، ومعرفة غير ناقصة بأبوابه وبصيرة نافذة، وذلك لكثرة

ملازمتهم له مدة حياته ولنقاء ذهنهم وعلو فهمهم. ولم يختلف حال التابعين بالنسبة لقواعد التجويد، فلم يكونواْ في حاجة الى وضع قواعد يسيرون على ضوءها في ذلك، بل؛ عرفوها بالسليقة والطبيعة.

ثم حدث بعد ذلك اتساع رقعة الدولة الإسلامية واختلاط العرب بالعجم وما في المعنى كما سبق، دعا ذلك كله وغيره الكثير من الأئمة — الى — وضع اسس وقواعد تكون اساسا في تدوينه، واستعانوا في ذلك بما قرره أئمة القراء كما اعتمدوا على ما عندهم من الإختبار الصادق واضعين نصب اعينهم العلل المعتبرة، ثم دونواْ تلك الأسس والقواعد وجعلوها علما مستقلا اطلقواْ عليه علم التجويد.

فيبدو ان التدوين في التجويد لم يبدأ مرة واحدة، بل؛ بدأ متناثرة قواعده في ثناياه. ولم يتجه الى جمعها في سفر مستقل منهم — الى — ان جاء الإمام موسى بن خاقان البغدادي، فوجد الثروة التجويدية الكبرى التي خلفها الصحابة والتابعون وأئمة القراء الذين سبقوه، ثم تتابع العلماء بعد ذلك وكتبوا فيه وحققواْ قواعده واكثروا من البحث فيه، ووضعوا القواعد التي فاته أن يضعها، وكثرت تصانيفهم في العلم حتى غصت بها المكتبات العامة والخاصة.

وليسوا في تدبيج كتبهم وتصنيفها على اسلوب واحد وترتيب، بل؛ كل على منهاج وطريق وبأسلوب. فمنهم من يبدأ بـ - أحكام الإستعاذة والبسملة والسورة — وإن كان ليس من التجويد بشيء. ومن بأحوال النون الساكنة والتنوين. ومن بمخارج الحروف. ومن يختم بذكر تكبيرة الختم مع انه ليس من التجويد بشيء. ومن بسجود التلاوة مع انه ليس من التجويد بشيء. ومن بالأدعية. ومن يكمل. ومن لا يكمل. ومن يقدم ما هو مؤخر. ومن يدخل في باب بما ليس منه. ومن يخرج من باب بما كان منه. ومن يخص بابا لما يختص بباب. ومن يزيد في باب وينقص في آخر بما ليس منه.

وكم من كتاب مارست ومن تأليف طالعت: فلم أعثر على كتاب عرض فيه العلم بأسلوب خلا من الغرابة والتكلف، مثل كتبنا المسعودية الفوفورية التجويدية من التدريس والتلخيص ومختصر فوفورى والإتساع والإختصار والمذهب وغيرها. وما أبرئ نفسي ولا أزكيها ولا ادعي اني سليم من العيوب بريء من الهفوات، فمن ذا الذي يسلم عمله من الزلات وينجو من الهفوات، فجل من لا فيه عيب وعلا.

باب مخارج الحروف

فالنفس الذي هو الهواء الخارج من داخل الإنسان: إن كان مسموعا فهو صوت وإلا فلا. والصوت ان اعتمد على مخرج محقق او مقدر فهو حرف وإلا فلا. فالمخرج موضع ظهور الحرف وتمييزه عن غيره، وإذا اردت ان تعرف مخرج حرف فسكنه او شدده وهو الأظهر، وادخل عليه همزة الوصل بأي حركة كانت وإصغ اليه السمع، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المقدر.

وسبب انقطاع الصوت في المخرج المحقق، انضغاط الصوت فيه، فلجميع الحروف مخرج محقق إلا حروف المد، إذ لا تنضغط اصواتها في موضع انضغاط ينقطع به الصوت، بل؛ تمتد بلا تكلف الى ان تنقطعه بإرادتك، ولذا قبلت الزيادة في الإمتداد على مقدار يحصل به ذوات هذه الحروف، وهو المد قدر الألف ويمكن لك قطع اصواتها عند حصول ذواتها، وذلك عند تمام مرور اصواتها على جوف الحلق والفم، فمخارجها المقدرة جوف الحلق والفم، ولعل معنى انقطاع الصوت في الجملة انقطاعه بإرادة اللافظ في مرتبة من مراتب امتداده من غير ان يقتضي الطبع انقطاعه في مرتبة، ولعل وجه التدبر هذا.

ثم إن كل حرف مساو لمخرجه اي لمقدار مخرجه لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه إلا حروف المد، فإنها دون مخارجها، ومن ثمة قبلت الزيادة في المد الى انقطاع الصوت. وقولنا ((دون مخارجها)) بمعنى متقاصرة عن مخارجها، لما قاله الجعبري: إن حروف المد اوسع منها. وليس المراد من تقاصرها عن مخارجها انها لا يتم جريان اصواتها الى نهايات مخارجها في قدر يحصل به ذواتها، بدليل ما قال: إن مبدأ امتداد حروف المد مبدأ الحلق وتمتد وتمر على كل جوف الفم، بل؛ المراد من تقاصرها عن مخارجها أن مخارجها تقبل المد الزائد على قدر يحصل به ذواتها فهذا مجاز.

ثم ولكون كل حرف مساويا لمقدار مخرجه: طال صوت الضاد المعجمة لطول مخرجها الى جهة جريان الصوت. والمراد من انقطاع الصوت في المخرج وامتداده فيه: هو ما كان بمقتضى السليقة المستقيمة خالية من التكلف، وإلا فالحروف الرخوة ما عدا حروف المد يمكن تمديدها كحروف المد لكن بتكليف، بخلاف حروف المد فإن مدها بمقتضى السليقة المستقيمة بلا تكلف.

فلو قال قائل: نقل عن سيبويه أن كلا من الواو والياء المديين ينضغط صوته في موضع هو مخرجه غير مدي، فلم لم ينقطع صوته فيه؟ نقول: هو انضغاط قليل لا يوجب انقطاع الصوت، وبالجملة

إن حروف المد لما لم تنقطع اصواتها في موضع لم يكن لها مخرج محقق، فإن المخرج المحقق هو الذي انقطع الصوت فيه، بل؛ قدروا لها جوف الحلق والفم مخرجا، لأنه يمكن لك قطع اصواتها حين تم مرورها على هواء الحلق والفم.

فالمخرج المقدر: هو الذي لا ينضغط فيه الصوت انضغاطا ينقطع به الصوت، بل؛ يمكن لك قطعه فيه. وسميت حروف المد واللين: لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لإتساع مخرجها. فإن المخرج إذا اتسع إنتشر فيه الصوت وامتد، ولانَ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب.

واعتماد الصوت على الـمخرج: تضـييق المخرج، وضـغط الصوت فيه، معنى قوة الإعتماد عليه شدة تضبيقه، وقد يذكرون الإعتماد على الحرف، ومرادهم الإعتماد على مخرجه، والحروف كلها ما عدا الألف المدية متـشاركة في اصل الإعتماد على الـمخرج ومتفاوتة في قوة الإعتماد.

فالحروف الشديدة أقواى اعتمادا من الحروف الرخوة، وكلـما كان الإعـتماد اقـوى كان صوت الحرف اقوى، فالألف لا إعتماد له على شيء من اجزاء الفم ولذا يقبل الزيادة. وفي الواو والياء الـمديين: اعتماد كما عرفت لكن لا يوجب انقطاع الصوت لقلته ولذا يقبلان الزيادة كالألف، فما ذكره البعض أن الحرف صوت معتمد على مخرج محقق او مقدر فيه نظر فتأمل. والخيشوم مخرج محقق إذ لا إعتماد فيه.

واعلم: أنهم اختلفوا في المخارج، فالخليل ومكي والهذلي وشريح وأبو علي بن سينا والإمام، ذهبواْ الى أنها سبعة عشر مخرجا، وسيبويه إلى انها ستة عشر مخرجا، وقطرب والفراء والجرمي وابن دريد وابن كيسان الى انها أربعة عشر مخرجا.

فالأول جعل في الجوف مخرجا وفي الحلق ثلاثة مخارج وفي اللسان عشرة وفي الشفتين اثنين وفي الخيشوم واحدا. والثاني أسقط الجوف وفرق حروفه، فجعل الألف من أقصى الحلق والياء من وسط اللسان والواو من الشفتين. والثالث أسقط ما أسقط الثاني، وأسقط مخرجين من عشرة اللسان فصار ثمانية بجعل مخرج اللام والنون والراء مخرجا واحدا أي كليا منقسما الى ثلاثة مخارج جزئية. والأوسط الأقسط: أنها سبعة عشر مخرجا، الذي ذهب إليه الخليل.

ولما كانت مـادة الحرف لصوت الذي هو الـهواء الخارج من داخل الرئة متصعدا إلى الفم رتب العلماء مخارج الحروف باعتبار الصوت فيقدمون في الذكر ما هو أقرب الى ما يلي الصدر ثم الذي يليه

وهكذا حتى ينتهي الى مقدم الفم.

والحروف الهجائية إلى أصلية وفرعية، فالأصلية: هي 29 حرفا، (ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن و هـ ء ي) ولها تساكين.

والحروف الفرعية: ما تخرج من مخرجين أو بينهما، وتتردد بين حرفين، وإلى فصيح وغير فصيح، ولم يرد في القرآن من غير الفصيح شيء، ولا من الفصيح إلا ثمانية أحرف، وهو (الهمزة المسهلة والألف الممال والصاد المشمة للزاي رائحة والياء المشم للواو صوتا والألف المفخمة التابعة لحرف مفخم واللام المفخم والنون المخفاة والميم الساكنة).

فالهمز المسهل: وهو الذي لا يكـون همزا محضا من غير تليين ولا تليينا محضا من غير همز، ومذهب سيبويه أنها حرف واحد نظراً إلى مطلق التسهيل، وقيل على 3 أقسام لأنه يكون بين الهمز والألــف: نحو {أأنذرتهم} وبين الهمز والياء نحو {أئنك} وبين الهمز والواو نحو {أؤنزل}.

فالأول تولد من الهمز الخالص والألف، والثاني من الهمز الخالص والياء، والثالث منه ومن الواو.
والألف الممال: وهو ألف بين الألف والياء وإلى الياء أقرب نحو {مجريها}، وإمالة بين بين لم يعتدها سيبويه وإنما اعتد الإمالة المحضة، وقال: التي تمال إمالة شديدة كأنها حرف آخر قرب من الياء.

والصاد المشم رئحة الزاي: نحو {قصد الصراط} وذلك للقرب أي لقرب الزاي من الصاد إذ هما من مخرج واحد ومن حروف الصفير، والصاد أصلها السين، وهو حرف مهموس منفتح فيه صفير، والطاء حرف مطبق مجهور لا صفير فيه، والمهموس ضد المجهور، وهو في النطق أضعف منه وفي المخرج، والمنطبق ضد المنفتح وهو في النطق أقوى منه وفي المخرج، فلما اجتمعت الأضداد أبدلواْ من السين الذي بمصابة الصاد هنا حرفا يؤاخيها في النطق وفي المخرج والصفير، ويؤاخي أيضا الطاء في الجهر، وذلك في {الصراط} لفظه الآ وهو الزاي، وخلطواْ بلفظ الزاي الصاد لمؤاخاتها أيضا، أعني الصاد للطاء في الإطباق، لئلا يخلواْ بزوال السين في صفيره، فقرب لفظه من لفظ الطاء عند ذلك، فصار عمل اللسان من موضع واحد، ولم يخلواْ بالسين الذي هو الأصل، إذ عوّضواْ منها حرفا من مخرجه فيه من الصفير ما فيه.

وكذلك الدال الـمهمل حرف مجهور لا صفير فيه، والصاد حرف مهموس فيه صفير، ففعلواْ به ما فعلواْ بالسين قبل الطاء ليعمل اللسان عملا واحدا. والياء المشم صوت الواو: في مثل

{قيل}{وغيض}. والألف المفخم التابع لحرف مفخم. واللام المفخم. والنون المخفى. وقال واحد: الصحيح عدم كونهما من الفرعية، إذ ليس فيهما شائبة حرف آخر، ولم يقعا بين مخرجين، وأقول: فالرأي من التعريف منشأه، ولنا في التعريف كتاب. والميم الساكن، وهو كالنون المخفى. ويلحق به النون الساكن الذي في الياء وفي الواو يدغم.

ومخارج الأصلية: الـ17 : الـ 1 الجوف لحروف المد الـ 3 ، وهي الألف والواو الساكن المضموم ما قبله والياء الساكنة المكسور ما قبلها. والـ 2 إلى الـ 7 أقصى الحلق والوسط والأدنى، ويخرج من الكل اثنتين من الهمزاء والهاء، والعيناء والحاء، والغيناء والخواء، وما بين اقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى القاف، ومن الأسفل الكاف، وما بين وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى الجيم والشين والياء.

والـ 8 الى الـ 17 : ما بين احدى حافتي اللسان وما يحاذيها من الأضراس العليا للضاد، وما بين حافتيه معا وما يحاذيهما من اللثة اي لحمة الأسنان العليا اللام، وما بين رأسه وما يحاذيه من لثة الثنيتين العليين النون، وما بين رأسه مع ظهره مما يلي الرأس وما يحاذيهما من لثة الثنيتين العليين أيضا الراء، وبين ظهر الرأس وأصل الثنيتين العيين الطاء والدال والتاء، وما بين رأس اللسان وبين صفحتي الثنيتين العليين أعني صفحتيهما الداخلتين الصاد والسين والزاي، ويقال في الزاي زاء بالمد وزي بالكسر والتشديد، وما بين ظهر اللسان مما يلي رأسه وبين رأسي الثنيتين العليين الظاء والذال والثاء، وما بين باطن الشفة السفلى والرأسين الفاء، وما بين الشفتين معا للباء والميم والواو، والخيشوم لحروف الغنة.

فالخيشوم هو أقصى الأنف: يخرج منه حروف الغنة وهي (النون الساكنة والتنوين حالة ادغامهما بغنة او إخفائهما، والنون والميم المشددتان، والميم إذا أدغمت في مثلها او أخفيت عند الباء فإنهما اي النون والميم يتحولان في تلك الأحوال عن مخرجهما الأصلي، الذي هو رأس اللسان في الأول وما بين الشفتين في الثاني إلى الخيشوم، كما يتحول بعض حروف المد عن مخرجه الأصلي الى الجوف، ولا ينافي ذلك ما مر من أن النون من طرف اللسان والميم من الشفتين، لأن المراد بهما ثَم المتحركتان او الساكنتان حالة الإظهار، والمراد بهما هنا الساكنتان حالة الإخفاء والإدغام بغنة.

فلو قال قائل: من اين هذا التخصيص مع ان النون والميم لا بد للسان عمل وكذا للخيشوم عمل فيهما مطلقا، حتى في حالة الإخفاء والإدغام بغنة، وحتى في حالة التحريك والإظهار.

قلت: لأنهم نظروا للأغلب فحكموا له بأنه المخرج، فلما كان الأغلب في حالة إخفائهما او إدغامهما بغنة عمل الخيشوم جعلوه مخرجهما حينئذ وإن عمل اللسان والشفتان أيضا. ولما كان الأغلب في حالة التحريك والإظهار عمل اللسان والشفتين جعلوهما المخرج وإن عمل الخيشوم حينئذ ايضا.

وهذا القول أحسن من القول بأن الخيشوم مخرج الغنة: لأن الغنة صوت من الخيشوم وهو صفة من صفات النون ولو تنويناً والميم الساكنتين حالة الإخفاء او ما في حكمه من القلب والإدغام بغنة، واللائق بالصفات ذكرها في محلها لا في المخارج.

ثم إن الغنة صفة من الصفات، لأنها صوت أغنٌّ مجهور شديد لا عمل للسان فيه. والقائل بهذا القول الإمام: حيث قال (وغنة مخرجها الخيشوم)، ولكن أحتمل عبارته – والله اعلم، على أن فيها حذفًا، والتقدير: وغنة مخرج محلها الخيشوم، وبعضهم على أنه جرى على أن الغنة هي النون المخفاة فلم تخرج إذن عن الحرفية:

قلت للبعض: إذا إحتملت الإمام عبارته على أنه جرى على ان الغنة هي النون المخفاة فلم تخرج إذن عن الحرفية، فأيــن النون المدغمة بغنة والنون والميم المشددتان والميم المدغمة في مثلها والمخفاة عند الباء؟ فالأقرب الى الصواب: ما أثبتناه واشرنا اليه.

والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم تحركتا او سكنتا ظاهرتين او مخفاتين او مدغمتين، وهي في الساكن اكمل من المتحرك وفي الساكن المخفي ازيد من الساكن المظهر، وفي الساكن المدغم اوفى من الساكن المخفي، وقد سبق ان النون أغن من الميم، وهاك التطبيق: النون الساكنة المدغمة. ثم الميم الساكنة المدغمة. ثم النون الساكنة المخفاة. ثم الميم الساكنة المخفاة. ثم النون الساكنة المظهرة. ثم الميم الساكنة المظهرة. ثم النون المتحركة. ثم الميم المتحركة.

ولا تنس أن الجميع على قدر الحروف حروفه: فالنون الساكنة المدغمة: على مراتب حروفها الـ4 يومن، ويومن هذه على. والميم الساكنة المدغمة: على المثل الميم الـ1. والنون الساكنة المخفاة: على مراتب حروفها الـ15 وهي (القاف والكاف والجيم والشين والضاد والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء). والميم الساكنة المخفاة: على المرتبة الـ1 الباء. والنون الساكنة المظهرة: على مراتب حروفها الـ6 التي هي حروف الحلق. والميم الساكنة المظهرة: على مراتب حروفها الـ 26 وهي (ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل ن و هـ ء ي). والنون

المتحركة: على المرتبة الـ1 نفسها. والميم المتحركة: على المرتبة الـ1 نفسها. وأما الميم الساكنة المقلوبة: ففي معنى الميم الساكنة المخفاة عند الباء.

قال الإمام: فلا فرق حينئذ في اللفظ بين أن بورك وبين يعتصم بالله إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء ولا في اظهار الغنة في ذلك، بخلاف الميم الساكنة.

وبالجملة: أن الـ26 + الـ6 + الـ15 + الـ4 + الـ4 الباقية من التطبيق = 55 مرتبة للغنة. فلو قال قائل: ما الفرق بين النون المخفاة وبين الغنة؟ قلت: هما متحدان ذاتا، مختلفان اعتبارًا لأن كلا منهما وإن كان صوتا خارجا من الخيشوم لكن ذلك الصوت صفة في الأصل للنون والميم على ما سبق، ما عدا النون الساكنة المخفاة، كما في عن ولم ويسمى حينئذ غنة. وأما النون الساكنة المخفاة: بأن تعدم ذاتها وتبقى صفتها التي هي الغنة كما في ((عنك)) وسميت الغنة الباقية من النون نوناً مخفاة.

وبالجملة إن الغنة تطلق لغة على الصوت الخارج من الخيشوم سواء اقام بالحرفين المذكورين او قام بنفسه، وفي اصطلاح اهل الأداء تختص بما قام بالحرفين. وإنما يقوم بنفسه: مع انه صفة لا ذات لأنها لها مخرج غير مخرج موصوفها، ولذا امكن التلفظ بها وحدها بخلاف سائر الصفات. والنون المخفاة: من الحروف المتفرعة وإنما تذكر مع حروف الغنة التي من الحروف الأصولية، لأن مخرجها زائد على ما مرّ من مخارج الحروف الأصول بخلاف سائر الحروف المتفرعة، فإن مخارجها ليست زائدة على مخارج الحروف الأصول.

وأما كون الحروف على مراتب: لا يرتب الغنة عندنا الجمهور، خلاف المرعشي، لأن ميزانها في النطق بها كميزان المد الطبيعي في النطق به، والغنة واحدة حيثما وقعت، فلا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين، وفي (التمهيد) أن الغنة التي في النون والتنوين [بل؛ في حروف الغنة جميعا]، أشبهت المد في الواو والياء، لكن ينبغي التحذير عن المبالغة في التراخي.

وأما المرعشي: فوهم المراد فيما نقله عن الإمام من: ان حروف الإخفاء على ثلاث مراتب أقربها مخرجا الى النون ثلاثة احرف الطاء والدال المهملتان والتاء المثناة الفوقية، وابعدها القاف والكاف، والأحرف الباقية متوسطة في القرب والبعد. وأن الإخفاء على ثلاث مراتب أيضا: فكل حرف هو اقرب الى النون يكون الإخفاء عنده أزيد، وما قرب الى البعد يكون الإخفاء عنده دون ذلك، وما كان بعيدا يكون الإخفاء عنده أقل مما قبله. فإخفائهما عند الأحرف الثلاثة الأول إخفاء أعلى. يعني أن المخفي

منهما عند هذه الأحرف أكثر من الباقي وغنتهما الباقية قليلة، يعني أن زمان إمتداد الغنة قصير وإخفاؤهما عند القاف والكاف إخفاء أدنى يعني أن يكون المخفي منهما أقل من الباقي وغنتهما الباقية كثيرة بمعنى أن زمان امتدادها طويل وإخفائهما عند الأحرف الباقية إخفاء أوسط وزمان غنتهما متوسطة، ولم أر في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب.

وقال في هاشيته على رسالته عند قوله – ولم أر في مؤلف --------- لو قلنا إن أعلاها قدر الألف وأدناها قدر ثلث ألف وأوسطها قدر ثلثي ألف لأصبنا الحق أو قربنا منه، والله اعلم.

فالمرعشي لم ير في مؤلف – ما قاله قبل – وأنا لم أر في مؤلف بعده، ولم أعلم بأحد تبعه في ذلك، ومع ذلك يعلل المرعشي إصابته الحق او مقاربته منه.

والذي حمل المرعشي على ذلك: أن الإمام ثلث حروف الإخفاء فثلث الغنة التثليث الذي لم يثلثه الإمام الذي ثلث الحروف، مع ان الحروف حقها المراتب نفس الحروف، وإلا فمن اين يعطى كل حرف مستحقه. والإمام قد نقل عنه في التمهيد ما يدل دلالة إشارية على ان الغنة تقديرها المد الطبيعي كما سبق. وأيضا: المقام مقام الغنة: وليس حروف الإخـــفاء وحدها عند النون الساكنة حروف الغنة، فإذا رتب الحروف مرتبة فأين ترتب سائر الحروف، فحروف الغنة كلها لها حق في الترتيب.

واعلم أنهم اختلفواْ في المخارج تقديما وتأخيرا: ففي العين والحاء من يقدم الحاء على العين وهو قول مرجوح، ومن فيهما وفي الهمز والهاء من يرتب المرتبة واحدة القول الذي لا يعتبر به، بل؛ في جميع الباب، ومن يقدم الخاء على الغين القول الذي غير المعتمد، وفي الجيم والشين والياء من يقدم الشين على الجيم وهو غير مقبول، ومن يقدم النون على اللام ما ليس له من شاهد، وليس فيما دون ذلك خلاف.

وأصحاب الخلاف في الترتيب بين الحروف تقديما وتأخيرا من الأولى الى الأدنى على الترتيب هم: سيبويه ومكي والشاطبي والإمام خالفهم المهدوي وشريح وابو حيان. وسيبويه والشاطبي والإمام وشريح خالفهم مكي والقيرواني. والشاطبي والإمام خالفهم مكي والمهدوي.

فإذا نظرت ترى أن سيبويه والشاطبي والإمام لم يخالفوا، وأن مكي وافق في موضع وخالف في موضعين، وأن المهدوي خالف في موضعين، وأن شريح وافق موضعا وخالف موضعا، وأن ابا حيان وافق موضعا، وأن القيرواني خالف موضعا. فهم على هذا: سيبويه. والشاطبي. والإمام. ومكي. والمهدوي.

وشريح. وابو حيان. والقيرواني.

وليس في الحروف حرفا أعسر مخرجا من الضاد، ولا أوسع من اللام، ولا في المخارج مخرجا أقرب الى خارج الفم من مخرج الظاء والذال والثاء، باعتبار رأس اللسان لأن رأس اللسان فيه أقرب الى خارج الفم منه في المخرج السابق، ولا من حروفه أقرب الى الخارج من الثاء ولا ادخل منها الى الداخل من الظاء.

واعلم: أن الهواء الذي هو الخارج من داخل الرئة متصعد الى الفم الخارج لا متنزل الى الفم الداخل، إذا فالتسهل على التصعد والتعسر على التنزل، وكل على مرتبة، فالأصعد الأسهل ثم الأمثل فالأمثل أو الأسهل الأصعد ثم الأمثل فالأمثل، والأعسر الأنزل ثم الأنزل فالأنزل أو الأنزل الأعسر ثم الأمثل فالأمثل. أترى ذلك في الحروف الأصولية والفرعية ؟ والمخارج المحققة والمقدرة ؟ كلا ثم كلا كلا إنه في الأصولية وفي المحققة دون الفرعية والمقدرة ! أم ترى ذلك في الكلية من المخارج والجزئية ؟ نعم؛ إن الأمر لهكذا.

والحروف ال29 حرفا: ما مضى ذكرها. ثم تصير 35 حرفا: على ما نذهب اليه هنا بحروف هي فروع واصلها الـ29 حرفا، وهي كثيرة مستحسنة ويؤخذ بها في قراءة القرآن وقد سبقناها. وتصير 43 حرفا بحروف ثمانية غير مسموعة في لغة من ترضى عربيته ولا تحسن في قراءة القرآن ولا انشاد شعر، وسنجيء بها لأن معرفة البعض تتوقف على معرفة الجميع وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف. والجيم التي بين كالكاف. والجيم التي كالشين. والطاء التي كالتاء. والضاد الضعيفة. والصاد التي كالسين. والظاء كالثاء. والباء التي كالفاء. إلا ان الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، وهي اخف لأنها من حافة اللسان، وإنما تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حتى تخالط حروف اللسان فسهل تحويلها الى الأيسر، لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر الى مثل ما كانت في الأيمن. وإنما كانت الأخف لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة واخراج الضعيفة من موضع قد اعتاد الصحيحة اصعب من اخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة.

واما الكاف التي بين الجيم والكاف: فهي لغة في اليمن يقولون: في جمل كمل وهي كثيرة. وقد يسمع من العوام من يقول: كمل وركل في جمل ورجل وهي عند اهل المعرفة معيبة مرذولة. والجيم التي كالكاف: مثل هذه وهما جميعا شيء واحد إلا أن أصل احداهما الجيم واصل الأخرى الكاف. والجيم

التي كالشين تكثر في الجيم إذا سكنت وبعدها دال او تاء كقولنا: اجتمعوا والأجدر يقال فيهما: اشتمعوا والأشدر فيقربون الجيم من الشين لأنهما من مخرج واحد والشين اسلس وألين وأفشى. فإذا كانت الجيم مع بعض الحروف المقاربة لها ولا سيما إذا كانت ساكنة صعب إخراجها لشدة الجيم ومال الطبع بالنطق الى الأسهل. وذكر سيبويه الشين التي كالجيم في تتمة الحروف الـ35 وذلك عنده من الكثير المستحسن وذكر الجيم التي كالشين في تتمة الـ43 حرفا وذلك عنده مما لا يستحسن.

والفرق بينهما ان الشين التي كالـجيم في الأشدق ونحوه إنما قربت من الجيم بسبب الدال لما بين الجيم والدال من الموافقة في الشدة والجهر وكراهة اجتماع الشين والدال لما بينهما من التباين. وإذا كانت الجيم قبل الدال من (الأجدر) وقبل التاء (اجتمعوا) فليس بين الجيم والدال وبين الجيم والتاء من التنافر والتباعد ما بين الـشين والدال فلذلك حسن الشين التي كالجيم وضعف الجيم التي كالشين.

واما الضاد الضعيفة: فإنـــها من لغـــة قوم ليس في لغتهم ضاد فإذا احتاجوا الى التكلم بها من العربية اعتاصت عليهم، فربما اخـــرجوها ظاء وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان واطراف الثنايا، وربما تكلفوا اخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم فتخرج بين الضاد والظاء. والصاد التي كالسين: كأنها كانت في الأصل صادا فقربها بعض من تكلم بها من السين لأن الصاد والسين من مخرج واحد. والظاء التي كالثاء: مثل الطاء التي كالتاء. والباء التي كالفاء كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من العجم وهي على ضربين: احدهما لفظ الباء اغلب عليه من لفظ الفاء. والآخر لفظ الفاء اغلب عليه من لفظ الباء.

وتجيء الحروف على قياس ما عده سيبويه: اكثر من 43 حرفا، لأنه ذكر في بابٍ قبيل آخر الكتاب السين التي كالزاي والجيم التي كالزاي، ونرى اليوم من يتكلم بالقاف بين القاف والكاف فيتأتى بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف، فتصير الحروف على هذا وبمقتضى ما ذكرناه آنفا 52 حرفا.

ولا يتم المضموم إلا بضم الشفتين ولا المخفوض إلا بإنخفاض الفمّ ولا المفتوح إلا بانفتاحه، مهما كان الحرف متحركا، فلا بد ان يشركه مخرج اصل الحركة. والمخارج معتبرة الموازين بها تميز الحروف بعضها عن بعض فيعرف بها مقدار كل حرف من حيث الكمال والنقصان والزيادة، كما تفعل في الأشياء المحسوسة، وكل حرف من هذه الحروف متعين بمخرجه وصفته تعيينا يميزه عن غيره، فلا يمـكن في اي حرف الزيادة ولا النقص عنه، والنطق بالحرف يظهر ما فيه من نطق صحيح او فيه خلل او به اعوجاج.

فصل: الحروف والحركات: إعلم أنما سمي كل واحد من الـ 29 حرفا – حرفا على إختلاف ألفاظها لأنه طرفا للكلمة في أولها وفي آخرها، وطرف كل شيء حرفه أولا وآخرا، وقد اختلف الناس في الحرف والحركة أيهما قبل الآخر، أو لم يسبق أحدهما الآخر، فمنهم من على أن الحروف قبل الحركات، واستدلواْ على ذلك بعلل منها: أن الحرف يسكن ويخلو من الحركة ثم يتحرك بعد ذلك، فالحركة ثانية والأول قبل الثاني بلا خلاف.

وأن الحرف يقوم بنفسه ولا يضطر إلى حركة، والحركة لا تقوم بنفسها، ولا بد أن تكون على حرف، فالحركة مضطرة إلى الحرف، والحرف غير مضطر إلى الحركة، فالحرف أول. ومنها أن من الحروف ما لا تدخله حركة وهو الألف، وليس ثَمّ حركة تنفرد بغير حرف، فدل ذلك عندهم على أن الحروف مقدمة على الحركات.

ومن ذهبواْ على أن الحروف بعد الحركات والحركات قبل الحروف واستدلواْ على ذلك: بأن الحركات إذا شبعت تولدت الحروف منها نحو الضمة يتولد منها الواو، والكسر يتولد منها الياء، والفتح يتولد منه الألف، فدل ذلك على أن الحركات أصل الحروف.

ومن قالواْ الحركات والحروف لم يسبق أحدهما الآخر في الإستعمال، بل؛ استعملا معا كالجسم والعرض الذين لم يسبق احدهما الآخر، وهذا القول قد طعن فيه، بان السكون في الجسم عرض، وليس السكون في الحرف حركة، فزوال الحركة من الحرف لا يؤديه إلى حركة، وزوال العرض من الجسم يؤديه إلى عرض آخرى يخلفه، لأن حركة الجسم وسكونه كل واحد منهما عرض يتعاقبان عليه، وليس سكون الحرف حركة. وأيضا: فإن الجسم الذي هو نظير الحرف من حركة ألبتة، وبذلك علمنا أن الأجسام كلها محدثة، إذ لا يفارقها المحدث وهو العرض، وما لم يسبق المحدث فهو محدث مثله، والحرف يخلو من الحركة ويقوم بنفسه، ولا يقال لسكونه حركة.

وأجيب عن هذا بجوابين: أحدهما: أن هذا الإعتراض إنما يلزم منه أن لا يشبه الحرف (بالجسم والحركة بالعرض وليس ينفي قول من قال إن الحرف) والحركة لم يسبق أحدهما الآخر في الإستعمال، والدليل على صحة هذا القول أن الكلام جيء به للإفهام مبني من حروف، والحروف إن لم تكن في أول أمرها متحركة فهي ساكنة، والساكن لا يمكن أن يبتدأ به ولا يمكن أن يتصل به ساكن آخر في سرد الكلام لا فاصل بينهما، فلا بد من كون حركة مع الحرف لا يتقدم أحدهما الآخر إذ لا يمكن وجود

حركة على غير حرف.

والثاني: أن الكلام جيء به لتفهم المعاني التي في نفس المتكلم وبالحركات واختلافها تفهم المعاني فهي منوطة بالكلام ومرتبطة إذ بها يفرق بين المعاني التي من أجلها جيء بالكلام. وهذا الجواب أولى من غيره.

وقد اختلفوْا أيضا في الحركات وحروف المد واللين، هل الضم والكسر والفتح مأخوذة من حروف المد واللين التي هي الواو والألف والياء، أو الحروف هي المأخوذة من الحركات ؟. فعلى الأول أكثر النحاة، واستدلوا على ذلك بما قدمنا من أن الحروف قبل الحركات.

والثاني: أبدأ مأخوذ من الأول، والأول أصل له، ولا يؤخذ الأول من الثاني لأنه يصير مأخوذا من المعدوم. واستدلوا أيضا: على أن العرب لما لم تقرب أشياء من الكلام بالحركات التي هي أصل الإعراب، أعربته بالحروف التي أخذت الحركات منها، وذلك نحو التثنية والجمع السالم ونحو الأسماء الستة، قالوا ألا ترى أنهم لما لم يعربوا هذا بالحركات اعربوه بالحروف التي أخذت الحركات منها.

وعلى الثاني آخرون: على أن الحركات إذا شبعت حدثت منها هذه الحروف الثلاثة. وعلى أن العرب قد استغنت في بعض كلامها عن الواو بالضم وعن الياء بالكسر وعن الألف بالفتح، فيكتفون بالأصل عن الفرع لدلالة الأصل على فرعه.

والذي أختاره وما عليه الشمس: أنه ليست الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف، إذ لم يسبق أحد الصنفين الآخر على ما قدمت.

فصل: الحركات والسكون: فالحركة أكثر من السكون في كلام العرب كما كان الحرف المتحرك أكثر من الساكن فيه، وذلك لا يبتدأ إلا بمتحرك وقد يتصل به حرف آخر متحرك وآخر متحرك وآخر متحرك وآخر بعد ذلك متحرك، ولا يجوز أن تبتدئ بساكن ولا أن تصل ساكنا بساكن إلا اَن يكون الأول حرف مد ولين أو الثاني سكن للوقف.

فالألفاظ بأسرها تتركب من حروف وحركات وسكون. والسكون ما أمكن أن يتعقب على محله الحركات الثلاث كقولك: في عمْر عمَر عمُر عمِر، ولو كان محله متحركا لم يتعقب على محله أكثر من حركتين.

واعلم: ان الحركـات المصاحبة للحروف لا تخلو إما أن تكون قبل الحرف المتحرك والحرف مترتب بعدها أو تكون الحركة مقارنة وحادثة معه أو تكون تالية له موجودة بعده ولا يجوز أن تكون متقدمة عليه لأن الحرف كالمحل لها وهي محتاجة إلى قيامه به، فلا يجوز وجودها قبل وجوده ولأنهما لو كانت قبل الحرف لإمتنع الإدغام في الكلام أصلا، ألا ترى أنك تقول: كسر، فتدغم السين الأولى في الثانية ولو كانت حركة السين الثانية في الرتبة قبلها لحجزت بين السين فامتنع الإدغام، لأن الحركة متى حجزت بين حرفين منعت الإدغام، فجواز الإدغام في الكلام دليل على أن الحركة لا تتقدم على الحرف المتحرك . . . تبقى أن تكون معه أو بعده وفي الفرق بيـنهما أشكال ما والذي يدل على أن الحركة بعد في الرتبة، انك تجدها فاصلة بين المثلين والقربين إذا كـان الأول منهما متحركا، ومانعة من الإدغام نحو قصص وعدد ولو لا أنها بعده لما فصلت ولو لم تفصل لوجب الإدغام ثبت بهذا أن حركة الحرف بعده.

والمذهب: أن الحركة تحدث مع الحرف، ألا ترى أن النون الساكن تزول عن الخياشيم متى حركت، والألف تنقلب همزة إذا تحركت ولولا حدوثها معها لما زالت النون عن الخياشيم إلى الفم ولما انقلبت الألف همزة، وان الحركات الثلاث إنما تعلم بالفم، فإذا ضم حدث الضم وان كسر حدث الكسر ومتى فتح حدث الفتح. وفي حال تحريك الحرف بالضم يكون اللافظ به قاطعا للصوت على مخرج الحرف وضاما شفتيه معا في حالة واحدة من غير ان يتخلل بينهما زمان محسوس، وكذلك في حال كسر الحرف يكون كاسرا بفمه مع قطع الصوت على قطع الحرف المكسور، وكذلك في حال الفتح يكون قاطعا للصوت على مخرج الحرف مع فتح فمه من غير فصل بينهما.

وقول النحاة: إن الحركة تحل الحرف مجاز، لا على وجه الحقيقة، لأن الحرف عرض والحركة عرض، والنظر الصحيح يأبى أن يحل العرض العرض، إلا أن الحرف أقوى من الحركة بأن يوجد الحرف ولا حركة معه، ولا يمكن وجود حركة ولا حرف صارت كأنها قد حلته وصار هو كأنه قد تضمنهما مجازا لا حقيقة.

ولنكيف لك كيفية أداء ذلك والتلفظ به: فالذي يعـتمده القارئ من ذلك: أن يحفظ مقادير الحركات والسكنات، فلا يشبع الفتحة بحيث تصير ألفا، ولا الضمة بحيث تخرج واوا، ولا الكسر بحيث يتحول ياء، فيكون واضعا للحرف موضع الحركة، ولا يوهنها ويختلسها ويبالغ فيضعف الصوت عن تأديتها، ويتلاشى النطق بها وتتحول سكونا. وكذلك السكون ينبغي ألا تستوفيه إشباعا، فيخرج إلى

التشديد أو السكوت ومساواة حال قطع الكلام بوصله، ولا يزعجه وينفره فيصير حركة أو بعضها، بل؛ يجعل الحركات والسكنات وزنا واحدا وقدرا معلوما وكيلا سواء.

فإذا سمعت حضهم على اختلاس الحركة في موضعٍ ما، فإنما ذلك، لأن الحركة تظهر على ذلك الحرف، وفي ذلك المكان، وينطاع بها اللسان أكثر من انطياعه بها على حرف آخر وفي موضع آخر، فيكون الإشباع إليها اسرع، والدليل على ما ذكرناه، ان الحركات المختلسات كحركة همزة بين بين وغيرها، صرح أئمة العربية بأنها بزنة الحركة الوافية غير المختلسة، واستدلواْ على ذلك بأنها جرت مجرى غيرها من الحركات في باب العروض، الذي هو ميزان الساكن والمتحرك، إلا انها بالتوهين والتضعيف تقرب من الساكن، وكذلك لا يبدأ بها كما لا يبدأ به.

فحق المختلس حركته: ان يسرع اللفظ به اسراعا يظن السامع معه، أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي تامة في الوزن كاملة في اللفظ، إلا انها لم تمطط ولم ترسل فخفى اشباعها ولم يتبين تحقيقها. وإذا وقفت على أمرهم بإشباعها في موضعٍ ما وعلى حرف ما، فلأنها تخفى فيه وتعسر على آلة النطق بها أكثر مما تخفى وتعسر عليها في غيره. وكذلك السكون يظهر في حال ويتلاشى في أخرى ويسهل النطق به على حرف، ويستعصي على آخر فحقق ذلك أتم تحقيق ليعتدل ميزانك فيه. ولا يدخل على ما أصلناه إشباع من أشبع الحركات والسكنات من ائمة القراءة زيادة على غيره في الإشباع، لأن من أشبع الحركة منهم أشبع الحروف التي أخذت منها أيضا، فتصير نسبة الحركة المشبعة كنسبة الحركات الى الحروف بغير إشباع عند غيره.

ومما يستكره في هذا الفصل أيضا: أن ينحو بحركة ما نحو الأخرى، إلا ما وردت به العربية لمن كان لغته أو طريقته وروايته، فاحسن تخليصك لبعضها – حسب ما وجب – من شوائب بعض.

واعلم: أن أواخر الكلم إذا كانت متحركة وجب أن تكون حركاتها مطففة، لأن اللسان عند انقضائها يكاد يطغي بحركاتها، لأن النفس لما تستشعره من فراغ الكلمة تجد راحة من اللفظ فتلقي بعض ما عندها من الصوت المعد العتيد ويخرج النفس معه فتتوفر الحركة فنبه على اجتناب طغيان اللسان بها بترك التمكث فيها لذلك، كقولك {الحمد لله} {غير المغضوب} هذا هو الأصل إلا أن يمنع من ذلك مانع.

والمانع ثلاث: أحدها: أن يكون آخر الكلمة حرفا خفيا، والحروف الخفية أربعة، الألف والواو والياء والهاء، غير أن الألف لا يتحرك، فمـــتى كان حرف من هذه الحروف في آخر كلمة أو في أي موضع كان منها تعين إشباع حركته وسكونه، لأن الحركة والسكون يخفيان بخفائه فتعين إظهارهما.

والثاني: ان يكون آخر الكلمة حرفا من حروف الحلق، فإن الحركات والسكنات تثقل بثقلها فلا تظهر، فحض أئمة القراء على إظهارها لذلك، وسواء جائت هذه الحروف أعني الخفية والحلقية وسطا أو طرفا، فإن إشباع حركاتها وسكونها يتعين، كقوله تعالى {فأتبع سببا} وما أشبه ذلك.

والثالث: اجتماع حرفين مثلين في آخر كلمة وأول أخرى كقوله تعالى {الرحيم ملك}، وسواءٌ وقع المثلان وسطا أو طرفين تتعين توفية حركتهما كقوله تعالى: {فاقصص القصص} وما أشبه ذلك، لأن تكرار الحرف الواحد ثقيل في اللفظ لما فيه من الشبه بمشي المقيد الذي يرفع رجله ويردها إلى الموضع الذي منه رفعها وهذا دليل الثقل، ولأجله استخف الإدغام، ومتى لم توف الحركة حقها سبق السكون والإدغام، لأن اللسان يفر إلى الأخف ويطلبه، سيما إذا كان الحرفان خفيين- كقوله تعالى: {والبغي يعظكم}، أو حرفي حلق كقوله تعالى: {فزع عن قلوبكم}، وقد يكونان حرفي حلق ومن الحروف الخفية، كقوله تعالى: {فيه هدي} وذلك أولى أن تكون حركته وافية. وجميع ما ذكرنا إحتياجه إلى إظهار الحركة عليه من الحروف هو محتاج إلى اظهار السكون عليه ايضا، فإن الحروف الخفية وحروف الحلق، يتعين اظهار السكون عليهما كما تعين اظهار الحركة، فأما سوى ذلك من المواضع التي تختلس فيها الحركات أو تشبع فنذكرها مضافة إلى زيادة أمثلة توضح مجمل ما تقدم.

فمن هـذا فتحة الكاف مـن {إياك} يـنبغي أن تسرع اللـفـظ بها بـعد الألف، ولا تتلوم وتتوقف فتصير وافية ممطة، وبين فتحة الواو بعد الدال المضمومة من {نعبد} لأن الواو حرف خفي فما لم يتعمد بيان الفتحة عليها لا تتبين. والياء إذا انفتحت وقبلها كسرة في مثل قوله تعالى {لا شية فيها} ينبغي أن تختلس الكسرة التي قبل هذه الياء إختلاسا خفيفا ولا تشبع فتصير في اللفظ يائين.

ويفرق بين المشبع والمختلس في اللفظ ككسرة ما قبل الياء في {إني أخاف} وما أشبهه فإن هذا الكسر يشبع ما دامت الياء ساكنة فإذا تحركت بالفتح عادت الحركة التي قبلها الى الإختلاس لأنك لو أشبعت كسرة ما قبلها مع الفتح فيها صارت في تقدير يائـين وفيما قدمناه من {لا شية} وما شابهه ينبغي ان يتوقى الافراط في اشباع فتحة الياء وان كانت الياء حرفا خفيا سيما في الوقف فإن الوقف

موضع استراحة واستفاد للصوت وقطع له.

وكثيرا ما ترى القراء في هذا الزمان إذا وقفواْ على مثل هذا اشبعواْ الفتحة ومططواْ حتى تصير ألفًا فيقولون: ما هياه نار حامياه، وعلى هذا فقسس.

والواو إذا انفتحت وانضم ما قبلها وذلك مثل قوله تعالى: {هو الذي} يجب ان تكون الضمة قبلها مختلسة غير مشبعة لأنها إن زيد على لفظها زالت عن حد الإختلاس إلى الإشباع وإذا أشبعت صارت في اللفظ واوين: الأولى ساكنة والثانية متحركة حسب صيرورتها في الياء. وذا كانت مشددة وقبلها ضمة وجب أن تختلس الضمة ولا تزاد على لفظها مثل {ذو القوة} لأنها إن أزيلت عن حد الإختلاس ضعف تشديد الواو بعدها وآل إلى التليين. فوجب أن يكون مقدار هذه الضمة بمقدار ضمة القاف من قد. وكذلك الياء إذا كانت مشددة وقبلها كسرة وجب أن تختلس الكسرة حسب ما وجب فيما تقدم، كقوله تعالى: {إياك}.

والحركة تشبع في الواو والياء إذا كانتا خفيفتين في أول الكلام كانتا أو في وسطه أو في آخره مثل قوله تعالى: {يأيها الذين} و {باللغو في أيمانكم} و {تشاور} و {معايش}، وما في المعنى فأشبعها في جميع ذلك. ولا تتهيب الضمة في الواو سواءٌ كانت لالتقاء الساكنين أو لغيره في مثل قوله تعالى: {فتمنوا الموت}. واشبع بيان حركة الواوين بتكليف وتثبيت في مثل قوله تعالى: {ووضع الكتاب}. واذا انضم ما قبل الواو الساكنة منهما فأشبع ضمة الأولى لتخلص الى سكون الثانية كقوله تعالى: {داوودَ}. وكذلك اشبع الحركة من غير تشديد في اليائين والواوين في مثل قوله تعالى: {ومن خزي يومئذ} و{خذ العفو وأمر بالعرف} وإذا كان بعدها حرف مشدد في مثل قوله تعالى: {يصحبيي السجن} بعد تخليص تخفيف الياء وكسرها من تشديد السين. ومتى كانت الواو والياء مشددتين وبعدهما مثلهما فدونك الإشباع فيهما من أجل حراسة الادغام كقوله تعالى: {بالغدوّ والاصال} وقوله تعالى: {والعشي يريدون وجهه}.

والواو والياء إذا سكنتا وقبلهما فتحة، فأشبع سكونهما ثم إلفظ بما بعدهما معطيا له حقه، كقوله تعالى: {إلى ميسرة} و{قولا ميسورا} و{أو هو أقرب} لأن هذين الحرفين ليسا في الظهور كغيرهما من الحروف لما فيهما من الخفاء فالسكون يخفي بخفائهما، فأشبع سكونهما ليظهر بظهورهما ويبين. وينبغي أن تختلس هذه الضمة التي قبل الواو والياء لئلا تتحول مدة، وكثيرا ما ترى من لا ضبط

له ولا أداء، يمد مثل هذا.

والسكون في الحرف الذي بعده ياءان متحركتان كـ{فلنحيينه} وما شابهه، ينبغي أن يكون بيانا ظاهرا قبل الحركة، لأنه إن تحرك ذهبت بحركته إحدى اليائين، وكذلك السكون الذي تعقبه واو كـ{يلوون ألسنتهم} ينبغي ان يشبع ويبين لئلا تذهب بذهابه إحدى الواوين. فهذه الحروف الخفية ما أشبع منها في حال السكون والحركة فللخفاء، وما سوى ذلك فقد نبهنا على وجهه.

فصل: حروف الحلق: تشبع حركاتها وسكناتها متجاورة كانت أو منفردة، وتشبع الحروف التي لها خاصية كاللام سكونها، لما فيها من الثقل بالإنحراف، وكذلك الشين والراء لحفظ التكرار سيما إذا وليتها الضاد، بإحسان السكون وتلخيص الضاد حركته لإتساع مخرجهما وإلا فيعسر بالكرّ والتفشي والطول وكذلك الطاء ببيان شاف وإنعام وبسط اللسان بالإطباق، لأن الإطباق مزية، ومتى لم يظهر السكون سلب هذه المزية وصار دالاً أو كاد. وكذلك حكم سائر حروف الإطباق. وكذلك الغين عنه راءٌ للإستعلاء والاستطال، فما لم يراع في السكون يصير الى التحريك، وعنه قاف للتأمن من الإدغام. والسكون في كل حرف ساكن إذا وليته الهمزة وجب إسكانه بتؤدة وبيان طلبا لظهور الهمزة، وتحصينا لها بإظهار حركتها، وما لم يراع ذلك سقطت حركتها على الساكن وذهبت بغير قصد.

والسكون إذا كان على حرف وجب فيه الإظهار وتعين، كالنون عند حروف الحلق وغير ذلك مما هو ذكره، أو حرف وجب تلخيصه من دخول شائبة عليه وقد تقضت مثالاته حسبا، وجب ان يؤتى به في رفق وبيان من غير تنفير ولا إزعاج، إذ بذلك يتحقق القطع في الإظهار والتخلص من الشائبة.وإذا توالت الحركات في مثل {أحد عشر كوكبًا} فينبغي التسوية بينهن.

فصل: الحرف المشدد: إعلم: ان الحرف المشدد هو في الحقيقة حرفان اولها ساكن، وثانيهما متحرك بالفتح اذا كانت شدة بفتحة او متحرك بالضم اذا كانت شدة بضمة او متحرك بالكسر اذا كانت شدة بكسرة، فيجب عليك ان تبينه حيث وقع وتعطيه حقه لأنه ان فرط في تشديد، حذف حرف من تلاوته، ويتأكد الإعتناء ببيان ذلك اذا لقي المشدد حرفا يماثله، نحو {حق قدره} فإن البيان في ذلك آكد لزيادة الثقل باجتماع ثلاثة أمثال، فينبغي ان يخلص بيانه من غير قطع الأول. فإن كان الحرف المماثل مشددا نحو {وقل للذين} فيكون اولى بالبيان لما فيه من اجتماع اربعة امثال. وقد يجتمع ثلاث مشددات متواليات وهو قليل في القرآن وفي الكلام، وانما ياتي في الوصل من كلمتين او

اكثر نحو {وعلى امم ممن معك}، فهذه ثلاثة احرف مشددات متواليات قائمة مقام ستة احرف، وقُبل ميمان خفيفان في امم فيجتمع في لفظ ذلك اذا وصل ثمان ميمات متواليات اجتمعن من اصل ومن ادغام، فيجب على القارئ ان يتحفظ في ذلك غاية التحفظ.

فالمشددات على ثلاثة اضرب: ضرب فيه ما يزيد تشديده وهو الراء المشددة، لأن اخفاء تكريرها يزيد في تشديدها فوق تشديد سائر الحروف. فإذا كان الحرف المشدد راء وجب على القارئ ان يشددها تشديدا بالغا ويخفي تكريرها، فإخفاء التكرير كأنه زيادة في التشديد، لأن إخفاء التكرير يحتاج الى شدة لصق اللسان على اعلى الحنك كما هو. وينبغي ان يزاد في هذا الضرب اللام المفخمة في اسم الجلالة لإظهار تفخيمها.

وضرب ليس فيه ما يزيد تشديده ولا ما ينقصه، وهو كل ما أدغم ليس فيه تكرير ولا إظهار غنة الحرف الأول ولا إطباقه ولا إستعلائه، نحو {من ذرية} والجيم من {لجي}، وهذا الضرب تشديده دون تشديد الراء المشددة قليلا.

وضرب فيه ما ينقص تشديد: وهو كل ما أدغم مع بقاء الغنة او الإطباق او الإستعلاء، نحو {من يؤمن، ووالله من ورائهم، وأحطت، وألم نخلقكم} وهذا الضرب تشديده دون تشديد الضرب الثاني.

واجتمع في قوله تعالى {درّيّ يوقد} ثلاث مشددات مرتبة، فتشديد الراء امكن قليلا من تشديد الياء الأولى، وتشديد الياء الأولى امكن من تشديد الياء الثانية. فما ليس فيه غنة يشدد بسرعة وما فيه غنة يشدد بتراخ. فالغنة يتوقف اداؤها على التراخي. وتشديد ادغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء يشدد بتراخ التراخي. وتشديد الحرف المشدد عند الوقف عليه ابلغ من تشديده في الوصل، لأن الوقف عليه فيه صعوبة على اللسان، فيجب بيان تشديده اذا لم يرم، نحو {مستمر}. واما اذا رمت: فإظهار التشديد اسهل، لأن الروم في حكم الوصل، لكن الواو والياء يصعب تشديدهما في الوصل ايضا، بخلاف سائر الحروف نحو وإيّاك وأوّاب، وان كان دون صعوبة الوقف.

والمختار عندي ما عليه الشمس ابن الجزري: من ان التشديد على كل حرف مشدد بحسب ما فيه من الصفات القوية والضعيفة.

والتشديد ينقسم على اقسام: منها ما هو مشدد ليس اصله حرفين منفصلين في الوزن، وانما هو حرف مشدد في الوزن، فشدد في اللفظ كما يشدد في الوزن، وذلك نحو (زين) و (بين) و (علم) واكثر ما يقع هذا في عين الفعل. ومنها ما اصله حرفان منفصلان في الوزن وانما شدد ذلك للادغام نحو {عتيا}، ومن ذلك ما يكون من كلمتين نحو {قل رب}، فينبغي للمجود ان يشدد الحرف من غير لكز ولا ابتهار ولا تشدق ولا لوك خصوصا الياء والواو نحو {ليّا} و {واوّاب}، فكثير من يشددها بتراخ ولوك ولا يؤخذ بمثل ذلك.

فإن اجتمع حرفان مشددان في كلمة او كلمتين، نحو {اطّيّرنا} و {قل للذين}، فينبغي ان يبين ذلك في اللفظ ويعطي كل حرف حقه من التشديد البالغ والمتوسط ونحو ذلك. وان اجتمع ثلاث تشديدات متواليات، ولا يكون ذلك إلا من كلمتين او اكثر، وقد سبق فيكون آكد.

واعلم: ان الوقف على المشدد فيه صعوبة على اللسان فلا بد من اظهار التشديد في الوقف في اللفظ، وتمكين ذلك حتى يسمع نحو {من وليّ}.

ويجوز الوقف على اواخر الكلم بالإسكان الأصل. وان كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكن صحيح او عليل، فلك الجمع بين الساكنين إلا ما فيه عليل وهتوف، ولك الوقف بالإشارة فيما يرام او يشم كل جائز مروي.

فصل: أسنان الفم: فأسنان الفم في اكثر الأشخاص اثنتان وثلاثون: منها الثنايا وهي الأربعة المتقدمة اثنتان فوق واثنتان تحت، ثم الرباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء، وهي الأربعة خلف الثنايا ثم الأنياب وهي اربعة اخرى خلف الرباعيات، ثم الأضراس وهي عشرون ضرسا من كل جانب عشرة منها الضواحك وهي اربعة من الجانبين تلي الأنياب ثم الطواحين. ويقال فيها ايضا الطواحن بغير ياء وهي اثنا عشر طاحنا من الجانبين خلف الضواحك ستة من فوق في كل جانب ثلاثة وستة من تحت كذلك، ثم النواجذ بالذال المعجم وهي الأواخر من كل جانب اثنتان واحدة من اعلى واخرى من اسفل. ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل وهي اقصى الأضراس، وهي قد لا تنبت لبعض الناس وقد تنبت لبعضهم بعضها وللبعض كلها.

وألقاب الحروف: اعلم: ان الإمام الخليل بن أحمد هو الذي أقام بتلقيب الحروف، فلقبها عشرة القابا، وهي الحلقية من الحلق واللهويتان وهما القاف والكاف، والشجرية الجيم والياء والشين والأسلية

الصاد والسين والزاي، والنطعية الطاء والدال المهملتان والتاء الفوقية، واللثوية الظاء والذال المعجمتان والثاء المثلثة، والذلقية بفتح اللام وسكونها اللام والنون والراء، والشفهية الفاء والواو والباء الموحدة والميم، والجوفية الألف والياء والواو المديتان، والهوائية الحروف الجوفية بالإعتبار.

باب صفات الحروف الذاتية

الصفات: 17 صفة، الـ 1 إلى الـ 10 الجهر التي ما سوى الـ2 الهمس فحثه شخص سكت، الـ 3 الشدة أجد قط بكت ما سوى الـ 4 الرخو، غير المتوسطة منها لن عمر، الـ 5 الإستعلاء قظ خص ضغط، وما سوى الـ6 الإستفال، الـ 7 الاطباق الطاء والظاء والضاد والصاد، وما سوى الـ 8 الإنفتاح، الـ 9 الذلاقة فر من لب، وما سوى الإصمات الـ 10. والـ 11 الصفير الصاد والزاي والسين، الـ 12 القلقل قطب جد، الـ 13 اللين الواو والياء سكنا وانفتح ما قبلهما، الـ 14 الإنحراف اللام والراء، الـ 15 التكرير الراء، الـ 16 التفشي الشين، الـ 17 الإستطالة الضاد. وهذه التي مشينا بميزاننا عليها، ونزيد لك.

والمجهور بعضه أقوى من بعض، في الجهر وذلك على قدر ما في الحرف من الصفات القوية، ويقتضي ذلك ((القاعدة الحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا بقدر ما فيه من الحركات)) ويسقط القول في الجهر جانب القاعدة الآخر، لأن الجهر وإن كان أول الصفات واولاها ومنشأها لا يغني الحروف عن غيره، فيكون حسب النفس وحسب الحركات، بل؛ ويكون على ذلك سائر الصفات اللازمة الذاتية، والنفس الميزان، والحرك على نفسه وهو واضح.

ثم وحيث ذلك فهذا الحرك غير مستبعد أن يكون حسب الحلول بالإكراط، ولا يفوت أن السكون تابع للحركات ولما في معناه في الجميع، إلا في ما يمكن أن يكون ليس تابعا لها أو لما في المعنى فيه إن كان ممكنا ذلك، والله أعلم، ولا نشير إلى ذلك ولا ندل عليه، وان الموقوف عليه أدناها.

والهمس بعضه أقوى من بعض في الهمس، وذلك على قدر ما في الحرف من الصفات القوية، بل؛ الحروف بعضها أقوى من بعض في جميع الصفات، قويها وضعيفها، والغرض من جميع ذلك إعتناء البيان وما في المعنى في الحرف أكثر من ما في من هو أقوى منه. ولتقس الحروف سائرها، واللين على ما هو عليه لأن أحرفه الواو والياء التحتية لا يختلف كل منهما على السكون وما قبله عن كونه مفتوحا.

ويلحظ: أن الصفات الـ 17 ، هي اللازمة، وما وراء العارضة، وأنه إذا اتصف الحرف بصفة من ذوات الاضداد فلا يتصف بضدها الآخر أبدا، ولا ينفك عن الموصوف به، وان العشرة ذات اضداد، وان لا بد للحرف من اتصافه بخمس منها، وانه يتصف بصفة أو صفتين غاية من الـ 7 وتارة لا يتصف بشيء. ولحظ: ان بين الـ 7 والـ 10 خصوص وعموم، والجميع معموم بعموم، والكل مخصوص بخصوص.

واعلم: ان الحروف تختلف احكامها من حيث إن بعضها يجري معه الصوت وبعضها يمتنع جريه معه ومن حيث إن بعضها اشد حصرا للصوت من بعض ومن حيث أن بعضها يتغير بتغير الحركات قبله ويتسع مخرجه حتى لا يقتطع الصوت عن استمراره وامتداده، فينفد حتى يفضي حسيرا الى مخرج الهمزة فينقطع بالضرورة عندها حيث لم يجد منقطعا ومن حيث جريان النفس مع بعضها وامتناعه مع البعض واشباع الإعتماد مع بعضها وضعفه مع البعض الى غـير ذلك من الأسباب، فانقسمت انقسمات من الهمس والجهر والإشراب والقلقلة والصحة والإعـتلال والشدة والرخاوة والإطباق والإنفتاح وغير ذلك وسنستوفي لك ذلك جميعا إن شاء الله تعالى.

اما انقسامها الى الهمس والجهر فهي فيه على ضربين مهموس ومجهور فالمهموس قد سبق في ما سبق وكذلك المجهور. ومعنى المجهور أنه حرف اشبع الإعتماد عليه في موضع ومنع النفس، ان يجري معه حتى ينقضى الإعتماد ويجري الصوت. غير ان الميم والنون من جملة الحروف المجهورة، وقد يعتمد بها في الفم والخياشيم فيصير فيها غنة حتى لو امسكت بأنفك ثم لفظت بهما تبين لك الخلل فيهما فهذه صفة المجهور.

واما المهموس فحرف ضـعف الإعتماد عليه في موضعه حتى جرى معه النفس، وانت تعتبر ذلك بأن تردد كل واحد من المهموس والمجـهور، ولا يتأتى ذلك مع سكونه فتأتى به متحركا او تتبعه احد حروف المد واللين نحو سسس ككك سا سا سا كا كا كا قق قق قق قا قا قا فتجد الصوت في المهموس يضعف لأجل جريان النفس معه وفي المجهور يقوي لإمتناع جريان النفس معه ولهذا قيل إن المهموس ما خفي والمجهور ما اعلن به.

وللحروف انقسام آخر الى الشـدة والرخاوة وبينهما فالشـديدة ثـمانية احرف وقد سبقت فيما سبق والحروف التي بين الشديدة والرخاوة قد سبقنا بها في ما هو سابق وكذلك الرخاوة. ومعنى الشديدة انه حرف لزم موضعه فمنع الصوت أن يـجري فيه الآ ترى أنك تقول: المس والرش والـسح ونحوه، فـتجد الصوت جـاريا مـع السين والسين والحـاء ولـو قلت: الحج والشط والحق ثم مددت صوتك لم يتأت لك ذلك. ومعنى بين الشديدة والرخاوة أن يكون الحرف شديدا او يجري الصوت فيه ويمتد به وإنما يكون ذلك لإستطالة الحرف وتجافيه او لشـبهٍ بغيره كالعين التي هي شبيهة بالحاء وكاللام التي استطال موضعها فجرى فيه الصوت لا من موضعها ولـكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك وكالنون للغنة

التي فيها وكالراء لإنحراف موضعها والتكرار الذي فيها ولو لم تكرر لم يجر الصوت فيها وفي الميم ايضا غنة. والإخفاء باستطالة حروف المد واللين الواو والياء والألف.

وللحروف انقسام آخر الى الإطباق والإنفتاح. فالإطباق أن ترفع ظهر لسانك الى الحنك الأعلى مطبقا له فينحصر الصوت فيما بين اللسان والحنك الى مواضعهن. والإنفتاح أن لا تطبق ظهر لسانك برفعه الى الحنك فلا ينحصر الصوت.

وللحروف انقسام آخر الى الإستعلاء والإنخفاض. ومعنى الإستعلاء: أن يتصعد الصوت بالحروف في الحنك الأعلى ولذلك منعت الإمالة وهي على ضربين: ضرب: يعلو فيه اللسان وينطبق وذلك حروف الإطباق. وضرب: يعلو فيه اللسان ولا ينطبق وهو الغين والقاف والخاء. ومعنى الإنخفاض أن لا يتصعد الصوت بالحروف.

وللحروف قسمة أخرى الى الصحة والإعتلال: فجميع الحروف صحيح إلا الألف والياء والواو اللواتي هن حروف المد واللين.

وقد ذكـــرنا هن قبل إلا أن الألف اشد امتدادا وأوسع مخرجا من الياء والواو لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع لسانك في الياء قبل الحنك.

وللحروف قسمة أخرى الى الزيادة والأصل فحروف الزيادة عشرة هي: (سألتمونيها) وهذه المزية التي لهذه الحروف اعني بالمزية اختصاصها بالإبدال والزيادة لا تعلق لها باللفظ، فمن حقها أن لا تذكر ههنا إلا انا اوردناها لتكون القسمة شاملة حاصرة.

ومن الحروف المنحرف: وهو اللام والراء. ومنها المكرر: وهو الراء. وذلك انـك إذا وقفت عليه: رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرار ويرتعد لما هناك منه ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين. وأن في الحروف حروفا تحفز في الوقف وتضغط من مواضعها وهي حروف القلقلة. لأنك لا تستطيع الوقف عليها إلا بصـوت ينبو معه اللسان عن موضعه وذلك لشدة الـحفز والضغط، نحو الحق واذهب واخلط واخرج واشدد.

وحروف القلقلة ويقال اللقلقة: أضاف بعضهـم إليها الهمزة لأنها مجهورة شديدة وإنما لم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ففارقت أخواتها ولما يعتريها من الإعلال، وذكر سيبويه

معها التاء مع أنها المهموسة وذكر لها نفخاً وهو قوى في الاختبار، وذكر المبرد منها الكاف إلا أنه جعلها دون القاف.

قال: وهذه القلقلة بعضها أشد من بعض، وسميت هذه الحروف بذلك لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقت وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بهن. فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن. وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه.

وذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين: أن القلقلة تظهر في هذه الحروف بالوقف. فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون، فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون. وقوى الشبهة في ذلك كون القلقة في الوقف العرفي أبين وحسبانهم أن القلقلة حركة وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقلة شدة الصياح. واللقلقة شدة الصوت.

وقال شريح: هي متوسطة: كباء الأبواب وجيم النجدين ودال مددنا وقاف خلقنا وطاء أطوار، ومتطرفة: كباء لم يتب وجيم لم يخرج ودال لقد وقاف من يشاقق وطاء لا تشطط، فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة. وهو عين ما قاله المبرد ونص فيما قلناه.

وهذه الحروف مع حروف نعقبها بذكرها تسمى الحروف المشوبة او المشربة فمنها حروف يخرج معها عند الوقف عليه، نحو النفخ إلا أنها لم تضغط ضغط الأول وهي: الزاي والظاء والذال والضاد لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسل آخرها فأما حروف الهمس فإن الذي يخرج معها نفس وليس من صوت الصدر وانما يخرج منسلا، وليس كنفخ الزاي والظاء والذال والضاد والراء مشتبهة بالضاد.

ومن الحروف ما لا يسمع بعده شيء مما ذكرناه، لأنه لم يضغط ولم يجد منفذا وذلك الهمزة والعين والغين واللام والنون والميم. ومن الحروف المشربة بالنون المحركة لأن مخرجها من مخرج اللام وهي مشربة غنة من الخياشيم.

فأما الـخفيفة فإنها خاصة من الخياشيم وإنـما سميتا باسم واحد لإشتباه الصورتين وإلا فهما مختلفتان.

وجميع هذه الحروف التي يسمع معها في الوقف صوت إنما يعرض ذلك فيها ما وقفت عليها، لأنك لا تنوي الأخذ في حرف غيرها فيتمكن الصوت حينئذ ويظهر.

فأما إذا وصلتها وأدرجتها فإنك لا تحس شيئا من ذلك لأن أخذك في صوت آخر وتأهبك لحرف سوى الأول قد حال بينك وبين التلبث والإستراحة وشغلك عن اتباع الحرف الأول صوتا وذلك، نحو خذها وجره واحفظه إلا أنك لا تحصر الصوت عندها حصرك إياه مع الهمزة والعين والغين واللام والنون.

ومن الحروف المهتوت وهو الهاء وذلك لما فيها من الضعف والخفاء، وقد اختير بأن الهمزة مهتوت لخروجه من الصدر كالتهوع، فتحتاج الى ظهور قوي شديد. والهتف الصوت: يقال هتف به إذا صوت وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم للهمزة بالجرسي لأن الجرس الصوت الشديد، والهتف الصوت الشديد.

ومنها الذلاقــة لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان وهو منتهى صدره وطرفه، وفي حروف الذلاقة سر ينتفع به في اللغة، وهو أنك متى رأيت اسما رباعيا او خماسيا غير ذي زوائد، فلا بد فيه من حرف من الذلاقة او حرفين، وربما كان ثلاثة نحو جعفر فيه الفاء والراء ومتى لم يجد فيه بعض هذه الحروف، فاقض بأنه دخيل في كلام العرب. وما عدا الحروف المذلقــة تسمى المصمتة لأنها صمت عنها أن تبنى كلمة رباعية او خماسية معراة من حروف الذلاقة.

واما المتصل فالواو وذلك أن الواو تهوي في الفم لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الألف وكذلك تكتب بعدها الألف.

واما المتفشية او المخالطة لأنها تخالط ما يتصل بها في طرف اللسان فالشين والضاد، وذلك أن الشين تتفشى في الفم حتى تتصل بمخرج الظاء، والضاد تتفشى حتى تتصل بمخرج اللام، وفي الفاء ايضا تفش لأن مخرجها يستطيل عائدا حتى تتصل بمخرج الثاء، وفي الثاء ايضا تفش، وقيل إن في الياء تفشيا والواو كذلك وفي الميم والراء والصاد والسين، فتفشي الميم بالغنة والشين والثاء بالإنتشار والفاء بالتأفف والراء بالتكرار والصاد والسين والزاي بالصفير، والضاد بالإستطالة، ومن جعل الميم حرف تفش بالغنة يلزمه النون لأنه حرف أغن.

واما الخفية فالهاء والألف والياء والواو وذلك لإتساع مخرجهن وأوسعهن مخرجا الألف لأنه لا علاج على اللسان فيها كالنفس ثم الهاء ثم الياء ثم الواو. ومما يشرك هذه الحروف في الخفاء النون إذا سكنت في غير اظهار ولا ادغام ولا قلب.

واما الصفير فلشبه اجراسها بالصفير وهي حروف تنسل إنسلالا. واما المستعينة فالعين يستعين المتكلم عند لفظه به صوت الحاء والميم والنون المتحركة يستعان عليهما بصوت الخياشيم. واما الراجع: فالميم وذلك لأنها ترجع الى الخياشيم بما فيها من الغنة.

واما حروف الغنة: فالنون الساكنة ومتحركة والميم، إلا أن الميم أقوى من النون عند القرطبي، وذلك لأن لفظها لا يزول ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منها إلا غنة، وكذلك لم تدغم الميم في النون [بخلاف العكس]. واما حروف طرف اللسان فالنون والراء واللام والدال والتاء والصاد والسين والزاي والطاء والظاء والذال والثاء. واما المصوتة فالألف والواو والياء وذلك لأن النطق بهن يصوت اكثر من تصويته بغيرهن لإتساع مخارجهن وامتداد الصوت بهن.

ومبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جهري، ولو كان الحرف مهموسا، وإن صوت الحرف وإن كان مجهورا فهو لا يتحقق بدون النفس، لأن حقيقة الصوت هو النفس المسموع كما سبق.

والحروف تتقوى بعضها من بعض وتتضعف كذلك بقدر ما فيها من الصفات، وبعض الصفات له ضد وبعض منفرد، فعدد الضد عدد المضدود، فلا بد للحرف ان يتصف بنصف المضدود وإذا اتصف بضد فلا يتصف بضده ابدا، وذلك إذا كانت الصفة صفة ذاتية لا عارضة، واما المنفرد فلا يزيد اتصافه عن صفتين وقد لا يتصف منها بشيء.

ولا ينافي اجتماع حروف صفة كونها مجموعة في صفة اخرى او هي نفس صفة وعين صفة اخرى، وتزيد حروف عن غيرها وتنقص منها قوة او ضعفا بزيادة صفة او نقصها.

والحرف قد يكون حرف صفة ويكون حرف صفة ضدها، واشتراك الحرف بحرف آخر في المخرج لا يجعل اشتراكه به في الصفات ولا اشتراكه في الصفات اشتراكه في المخرج، بل؛ ومتى اشتركه في هذه فلا يشركه في غيرها ابدا، ويزيد الحرف او ينقص قوة او ضعفا بقدر حركته وبقدر ما جانس الحركة، ويعطى للحرف في باب من الأبواب حكم حرف كان ما قبله جانس حركة ذلك الحرف حكما أدنى اليه

وأقرب، وذلك إذا يؤدي ضعف حكمه الى حكم آخر.

ويشترك الحرف بغيره في الوصف وينفرد بأحوال ليست في غيره، ومن الحروف من يقع زائدا إذا لم ينقلب عن حرف آخر، فإن انقلب كان اصليا، ويكون عوضا عن غيره في حال من الحالات وتابعا للذي قلبه، ولا يمنع الحكم عدم وجود التصريح او الإشارة لإعياء الطلب، وكل حرف سكن خفف إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثقلت، ومن الحروف من إذا سكن خفف ومن إذا سكن ثقل لا سيما إذا عن حكم وقد تكون حروف من مخرج واحد وتختلف صفاتها فيختلف لذلك ما يقع في السمع من كل حرف، ولا يجوز توسع اللأمة او الأئمة للعامة في كلام الخالق بما جاء من اللغة على خلاف ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فصل: لا تأصل بين اللازمة في الحروف: إعلم: أن لا تأصل بين الصفات اللازمة في الحروف غير ما سبق، وذلك أن كلها مستصطلحة من الطبع، وليس في الصفات صفة حوت جميع الحروف، ولو يكون ما يحوي ذلك لكان الجهر، لأن مبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جهري ولو كان الحرف مهموسا، وصوت الحرف وإن كان مجهورا لا يتحقق بدون النفس لأن حقيقة الصوت هو النفس المسموع كما سبق، فاحتباس الصوت يستلزم احتباس النفس معه وجريه، وأن نفس الحرف وإن كان مهموسا لا ينفك عن الصوت لأن حقيقة الحرف هو الصوت المعتمد على المخرج كما سبق، وإن نفس الحرف المجهور قليل ونفس الحرف المهموس كثير، فما ذكر من أنه قد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف معناه يجري النفس الكثير ولا يجري الصوت القوي الذي حصل في مبدإ الحرف وليس المراد نفي جريان الصوت بالكلية.

ألا ترى من أنه ذكر أن صوت الشين في الطش جار تمده إن شئت مع أن الشين مهموس كالكاف والتاء، وما ذكر من أنه قد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين المعجمتان معناه يجري الصوت القوي ولا يجري معه نفس كثير كما يجري مع المهموس، وليس المراد نفي جريان النفس بالكلية.

ألا ترى من أن الرخاوة جريان الصوت والنفس، وإذا علمت هذا فاعلم من أن صوت الحرف ونفسه إما أن يحتبسا بالـــكلية فيحصل صوت شديد وهو في الحروف الشديدة أو لا يحتبسا أصلا بل؛

يجـريان جـريـانا كاملا وهو في الـحروف الرخوة أو يـتوسط بين كمال الإحـتباس وكمال الجري وهو في الحروف البينية، فهذه ثلاثة أنواع: فالنوع الأول: إن جرى بعد ذلك الإحتباس نفس كثير فالحرف شديد مهموس، وإن لم يجر فالحرف شديد مجهور.

والنوع الثاني: إن كان صوت الحرف جاريا كله مع نفس قليل فالحرف رخو مجهور، وإن كان جاريا كله مع نفس كثير فالحرف رخو مهموس، وقد علمت أن المهموس في اصطلاحهم ما كان بعض صوته خفيا عند الجهر بالقراءة وهو آخره إذ مبدؤه جهري ألبتة حينئذ ولا تجد حرفا كل صوته خفي عند الجهر بالقراءة، فمن عد الكاف والتاء من المجهورة بناء على أن الشدة تؤكد الجهر فقد وهم، إذ لو كان كذلك لكان جميع الحروف مجهورة. والنوع الثالث: مجهور كله.

ولا يعتبر المعتبر بأن الهمس جريان النفس وهو يستلزم جريان الصوت، والشدة احتباس الصوت وهو يستلزم احتباس النفس فيستلزم التناقض بينهما ذلك، حتى تكون الكاف والتاء شديدتين مهموستين !!! بل؛ الشدة في آن والهمس في زمان آخر، فشدتهما باعتبار الإبتداء وهمسهما باعتبار الإنتهاء، فإن الصوت يجري معهما آخرا، والتناقض شرطه اتحاد الزمن وقد اختلفا هنا، ففي كل منهما صوتان الأول قوي والثاني ضعيف، عكس في القلقلة.

واعلم: أن جري النفس وعدم جريه عند تحريك الحرف أبين منهما عند إسكانه ويمثل للمجهورة بقق وللمهموسة بكك فإنك تجد النفس في الأول محصورا وفي الثاني جاريا، وإنما مثلوا بهذين المثالين إيذانا بأن تباين القسمين إذا ظهر في الحرفين المتقاربين مخرجا وهما القاف والكاف كان ظهوره مع المتباعدين أكثر.

هذا: وقلنا كلها مستصطلحة من الطبع: فالجهر: انحباس حري النفس عند النطق بالحرف لقوته وذلك من قوة الإعتماد على مخرجه. والهمس: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعفه وذلك من ضعف الإعتماد على مخرجه. والشدة: انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة الإعتماد على المخرج ويكمل هذا الإنحباس عند اسكان الحرف سواء انحبس معه النفس كما في الأحرف الجهرية الشديدة، أم لا كما في التاء والكاف الشديدتين المهموستين فبذلك علم الفرق بين النفس والصوت.

وإنـما لقبت بالشدة لإشـتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد اج ات فلا يجري الصوت في الجيم والتاء وكذلك اخواتها فلما اشتد في موضعه ومنع

الصوت أن يجري معه سمي حرفا شديدا، وعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية تكون قوته وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفه، فتعطي كل حرف حقه من القوة وتتحفظ على بيان الضعيف في قراءتك أيضا. والرخاوة: جريان الصوت مع الحرف لضعف الإعتماد على المخرج. والتوسط: عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريه. وإنما كانت مرتبتها بين مرتبتي الشدة والرخاوة: لأن الرخاوة إذا نطقت بها في نحو ألبس وأنعش جرى معها الصوت، والشديدة إذا نطقت بها في نحو اضرب واجلد انحبس الصوت معها ولم يجر، والتي بين الشدة والرخاوة إذا نطفت بها في نحو انعم واعمل لم يجر الصوت معها جريانه مع الرخاوة ولم ينحبس انحباسه مع الشديدة.

والإستعلاء: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف الى الحنك الأعلى، والمعتبر في ذلك استعلاء اقصى اللسان سواء استعلى معه بقية اللسان أو لا. والإستفال: انحطاط اللسان عند خروج الحرف عن الحنك الى قاع الفم. والإطباق: اطباق أي تلاصق ما يحاذي اللسان من طائفتيه من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف أو استعلاء اقصى اللسان ووسطه الى جهة الحنك الأعلى وانطباق الحنك على وسط اللسان بحيث ينحصر الصوت بينهما.

ثم إن الإطباق أبلغ من الإستعلاء وأخص منه إذ لا يلزم من الإستعلاء الإطباق ويلزم من الإطباق الإستعلاء. ألا ترى أنك إذا نطقت بالغين والخاء المعجمتين والقاف وقلت: خخ وغغ وقق استعلى اقصى اللسان الى الحنك من غير اطباق يعني من غير اطباق الحنك على وسط اللسان، وإذا نطقت بالصاد وأخواتها وقلت صص وطط استعلى وسط اللسان أيضا وانطبق الحنك على وسط اللسان فالقاف والحاء والغين مستعلية وليست مطبقة.

والإنفتاح: تجافي كل من الطائفتين اي طائفتي اللسان والحنك عن الأخرى حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف. فالإنفتاح اعم من الإستفال لأن كل مستفل منفتح وليس كل منفتح مستفل، لأن القاف والخاف والغين المعجمتين منفتحة وليست بمستفلة. والذلاقة: سرعة النطق بالحرف عند الخروج من المخرج وهو ذلق اللسان اي طرفه وذلق الشفة، ومقتضى التعليل أن تكون الواو من الحروف المذلقة ولم أعثر على من كتاب.

والإصمات: امتناع الحروف من انفرادها أصولا في بنات الأربعة والخمسة بمعنى ان كل كلمة على اربعة احرف او خمسة أصولا لا بد من أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف

المذلقة لتعادل خفة المذلق ثقل المصمت. وهذه الصفة ليس لها حظ في العلم، واحتسب في ما احتسب والله اعلم: أنهم عدوها لتضاد ضدها الذلاقة.

والصفير: صوت زائذ يخرج من بين الشفتين يصحب حروفه الثلاثة عند خروجها، وذلك إذا قلت اص از اس سمعت لهنّ صوتا يشبه صفير الطائر لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك إذا سكنت ويأتي كالصفير، فالصاد تشبه صوت الأوز والزاي صوت النحل والسين صوت الجراد. والقلقلة: صوت زائد حدث في المخرج بعد ضغط المخرج وحصول الحرف فيه بذلك الضغط وذلك الصوت الزائد يحدث بفتح المخرج بتصويت فحصل تحريك مخرج الحرف وتحريك صوته.

أما المخرج: فقد تحرك بسبب انفكاك دفعي بعد إلتصاق محكم. وأما الصوت: فقد تبدل في السمع وذلك ظاهر. فلك تعريف القلقلة: بتحريك الصوت أو تحريك المخرج، ويشترط عند الجمهور في اطلاق اسم القلقلة على ذلك الصوت الزائد كونه قويا جهريا بسبب أنه حاصل بفك المخرج دفعة بعد لصقه لصقا محكما، ولذا خصوا القلقلة بحروف اجتمع فيها الشدة والجهر، فالشدة تحصر صوت الحرف لشدة ضغطه في المخرج، والجهر يمنع جري النفس عند انفتاح المخرج فيلتصق المخرج إلتصاقا محكما، فيقوي الصوت الحادث عند انفتاح المخرج دفعة، وإنما سميت بذلك لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم تخرج الى شبه المتحرك لشدة أمرها من قولهم قلقله إذا حركه وإنما حصل لها ذلك لإتفاق كونها شديدة مجهورة.

فالجهر يمنع النـــفس أن يجري معها والشدة تمنع أن يجري صوتها، فلما اجتمع لها هذان الوصفان احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى تخرج الى شبه تحريكها لقصد بيانها إذ لولا ذلك لما تبينت، لأنه إذا امتنع النفس والصوت تعذر بيانها ما لم يتكلف بإظهار أمرها على الوجه المذكور.

ولم يعد الكاف والتاء المثناة الفوقية من حروف القلقلة مع ان فيهما صوتا زائدا حدث عند انفتاح مخرجيهما لأن ذلك الصوت فيهما يلابس جري نفس اي بسبب ضعف الإعتماد على المخرج فهو صوت همس ضعـيف ولذا عدتا شديدتين مهموستين فلو لم يلابس ذلك الصوت فيهما بجري نفس لكان قلقلة ولكان التاء دالا.

واعلم: أن إنتفاء القلقلة إما بإنتفاء صوت انفتاح المخرج بالكلية وإما بانتفاء شدة الصوت وانفتاحه بأن يكون ذلك الصوت مقرونا بنفس جارٍ كما في الكاف والتاء.

واللين: اخراج الحرف بعدم كلفة على اللسان. والإنحراف: ميل الحرف بعد خروجه الى طرف اللسان، وهو صفة لحرفين اللام والراء وإنما وصفا بالإنحراف لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، فاللام فيها انحراف اي ميل الى ناحية طرف اللسان، والراء أيضا فيها انحراف الى ظهر اللسان وميل قليل الى جهة اللام، أما اللام فهو من الحروف الرخوة لكنه انحرف به اللسان مع الصوت الى الشدة فلم يعترض في منع خروج الصوت الإعتراض الشديد ولا يخرج معه الصوت كخروجه مع الرخوة فسمي منحرفا عن حكم الشديدة وعن حكم الرخوة فهو بين الصفتين، وأما الراء فهو حرف انحرف عن مخرج النون الذي هو اقرب المخرج اليه الى مخرج اللام وهو ابعد عن مخرج النون من مخرجه فسمي منحرفا لذلك.

والتكرير: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف. ومعنى وصفه بالتكرير كونه قابلا له فيجب التحرز عنه لأن الغرض من هذه الصفة تركها، وليس اخفاء تكريره اعدام تكريره بالكلية بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية، لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق رأس اللسان باللثة بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية كما في الطاء المهملة. وذلك خطأ لأن ذلك يؤدي الى ان يكون الراء من الحروف الشديدة مع انه من الحروف البينية بل معناه تقوية ذلك اللصق بحيث لا يتبين التكرير والإرتعاد في السمع ولا يميز اللافظ ولا السامع بين المكررين، وطريق السلامة منه ان يلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة بحيث لا يرتعد لأنه متى ارتعد حدث من كل مرة راء، فهذه الصفة تجتنب لا يؤتى بها.

والتفشي: انتشار الريح في الفم عند النطق بحرفه حتى يتصل بمخرج غيره، أو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف. والإستطالة: امتداد الصوت من اول حافة اللسان الى آخرها، ولما شارك المستطيل الممدود في امتداد الصوت وفي جريانه وإن لم يبلغ المستطيل قدر ألف فرق بين المستطيل والممدود بأن المستطيل جري في مخرجه والممدود جرى في نفسه بسكونه الفاء بمعنى الذات.

وتوضيح هذا الفرق أن للمستطيل مخرجا له طول في جهة جريان الصوت فجرى في مخرجه، والممدود بقدر طوله ولم يتجاوزه لما عرفت أن الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقق وليس للممدود مخرج فلم يجر إلا في ذاته إذ المخرج المقدر ليس بمخرج حقيقة فلا ينقطع إلا بانقطاع الهواء.

فظهر أن الجهر والهمس: يعللان بالنفس إما انحباس جريه أو إما جريانه عند النطق بالحرف إما لقوته أو إما لضعفه وذلك من قوة الإعتماد أو ضعفه على المخرج. وأن الشدة والرخاوة والتوسط: يعللن بالصوت إما انحباس جريه عند النطق بالحرف لكمال قوة الإعتماد على المخرج حتى يكمل هذا الإنحباس عند اسكان الحرف، أو إما جريه مع الحرف لضعف الإعتماد على المخرج، أو إما عدم كمال الإحتباس وعدم كمال الجري. وأن الإستعلاء والإستفال: يعللان باللسان إما بإرتفاعه عند النطق بالحرف الى الحنك الأعلى والذي المعتبر ارتفاع اقصى اللسان، أو إما بإنحطاطه عند خروج الحرف عن الحنك الى قاع الفم. وأن الإطباق والإنفتاح: يعللان باللسان ايضا ولكن، إما بتلاصق ما يحاذي اللسان من طائفتيه من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف، أو إما بتجافي كل من الطائفتين والحنك عن الأخرى حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف. وأن الذلاقة وقد قلنا ما قلنا في الإصمات: تعلل باللسان ايضا وبالشفة ولكن بسرعة النطق بالحرف عند الخروج من المخرج. والصفير والقلقلة: يعللان بالصوت الزائد إما ان يخرج من بين الشفتين، او إما أن حدث في المخرج بعد ضغط المخرج وحصل الحرف فيه بذلك الضغط. وان اللين: تعلل بإخراج الحرف بعدم كلفة على اللسان. وأن الإنحراف: يعلل باللسان ايضا ولكن بالميل اي ميله، وذلك إما بميل الحرف بعد خروجه الى طرف اللسان أو إما الى ظهر اللسان. والتكرير: يعلل باللسان ايضا ولكن بارتعاد رأسه عند النطق بالحرف. والتفشي: يعلل بكثرة انتشار الريح في الفم عند النطق بالحرف حتى يتصل بمخرج غيره، أو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف. والإستطالة: يعلل بالصوت ايضا ولكن بإمتداده من اول حافة اللسان الى آخرها.

وأن التعليل في الصفات إما بالنفس أو إما بالصوت أو إما باللسان أو إما بالريح. فأما التي بالنفس: فالجهر والهمس. والتي بالصوت: فالشدة والرخاوة والتوسط والصفير والقلقلة والإستطالة. والتي باللسان: فالإستعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والذلاقة واللين والإنحراف والتكرير.

وقلنا آنفا: ان لا تأصل بين الصفات اللازمة في الحروف غير ما سبق: وإنما التأصل بين الحروف في الصفات، وذلك في كل الصفات، بل؛ لا في بعض منها، الم تر الى أن بعضهم يقول بأن اصل صفة القلقلة للقاف وإذا لَمن يقول بمثل ذلك ويعتبر به، فمن اين يتأصل الصفات حروفها؟ هل من التعليل من هو أعلُّ، ام من الصفة قوة او ضعفا الذي هو رأي المسعود فوفورى، فإن كان من التعليل فربما لا يكون أحد اعل من الآخر، وأما إن كان من الصفة قوة او ضعفا، فذلك واسع إذ لك الميزان وقد دارسته ومارست، فانظر الصفة أقوى حروفها ان كانت قوية أو اضعف حروفها ان كانت ضعيفة، تعلم ان الأصل الصفة له، وان شئت رتب الذي ما بعده منه.

واعلم: أن اضعف حروف الصفة القوية: احق بالإعتناء بها من غيره، ثم الذي لم يكن في مرتبته من الضعف ثم الذي لم يكن في ذلك من ذلك ثم الأمثل فالأمثل. وأن اقوى حروف الصفة الضعيفة: احق بالإعتناء بها من غيره، ثم الذي لم يكن في مرتبته من القوة ثم الذي لم يكن في ذلك من ذلك ثم الأمثل فالأمثل.

والصفات القوية على الترتيب من الأقوى إلى الأدنى في القوة: الجهر والشدة والإطباق والإستعلاء والإنحراف والتكرير والقلقلة والإستطالة والصفير والتفشي، والضعيفة من الضعيفة إلى الأضعف: البيني والهمس والرخو والإنفتاح والإستفال والإذلاق واللين.

والحروف من الأقوى الى الأضعف: الطاء والضاد والظاء والقاف والصاد والجيم والدال والغين والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والذال والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والفاء والهاء.

ولكل صفة من صفات الميزان: حروفها على الوزن من الأقوى إلى الأضعف، وقد سبقناها بك في التلخيص، وهاك إياها.

فَفِي الْجَهْرِ طَاءٌ فَضَـادٌ فَـظَا فَقَا ... فَجِـيمٌ فَـدَالٌ غَيْـنُهُ رَاءُ فَيْسَلَا

فَزَايٌ فَـبَاءٌ ثُمَّ هَمْزٌ فَذَا فَـلَا ... فَـوَاوٌ فَيَـاءٌ نُونُ مِيمٌ تَـمَرْقَلَا

وَفِي الْهُمْسِ صَـادٌ حَيْـثُ تَاءٍ فَخَـا وَكَا ... فَسِينٌ فَـعُجْمٌ حَيْـثُ ثَاءٌ تَكَلَّلَا

فَحَاءٌ فَفَاءٌ ثُمَّ هَـاءُ إِشَـارَةٍ ... إِلَى هُـوَ هُمْـسُ الْـحَرْفِ يَأْتِي مُجَلْجِلَا

وَفِي الشَّـدِّ طَـاءٌ حَيْثُ قَافٍ فَجِيمُهُ ... فَدَا حَيْـثُ بَا هَـمْزٌ فَتَا كَا مُجَحْـفِلَا

وَفِي الرِّخْوِ ضَادٌ حَيْثُ ظَـــاءٍ فَصَا فَـغَا فَـزَا قُلْ أَلِــفْ خَاءٌ فَذَا سِينُ خَصْوِلَا
فَشِينٌ فَوَاوٌ يَا فَـــتَا حَا فَفَا فَـهَا وَبَيِّنْ بِـــرَا وَالْــعَيْنِ لَا نُو وَمِي جَلَا
وَفِي الْعُـــلْوِ طَا ضَادٌ فَظَا قَا فَـصَا فَغَا فَـخَـا آخِرًا يَأْتِي بِهَا هُـــوَ غِيوَلَا
وَفِي السَّفْلِ جِيـــمٌ حَيْـثُ دَالٍ فَرَا فَزَا فَـبَـا هَمْزُ أَلْفٌ تَاءُ ذَا عَيْـــنُ مَنْهَلَا
فَسِينٌ فَعُجْـمٌ لَامُ وَا يَـــا فَنُونُهُ فَـمِـيمٌ فَثَا حَــــاءٌ فَفَا هَاءُ قَذْوَلَا
وَفِي الطَّبْقِ طَا ضَادٌ فَظَا صَادُ سِـــلْكُهُ فَـقَدْ عُجِـــمَتْ وَسْطًا وَطَرْفًا تَهَمَّلَا
وَفِي الْـــفَتْحِ فَا جِـيمٌ فَدَا غَيْنُ رَا فَزَا فَـبَـا هَمْزُ أَلِفٌ تَاءُ خَاءٌ فَـــذَا جَلَى
فَعَيْنٌ فَـكَا سِيـــنٌ فَعُجْمٌ فَلَا فَوَا فَـيَا نُونُ مِيمٌ ثَـــاءُ حَا فَا فَهَا سِلَا
وَفِي الـذَّلْقِ رَاءٌ حَيْثُ بَـــاءٍ فَلَامُهُ فَـنُونٌ فَمِيـــمٌ فَـاءُ قَرْقَرُ هَدْوَلَا
وَإِنَّ الصَّفِيرَ النَّفْسُ فَهْـــوَ لَصَـادُهُ فَـزَا حَيْـثُ سِينٌ حَيْثُ حَيْثُ مُشَلْشِلَا
وَفِي الْقَلْقَلِ الْمَوْصُوفِ طَا قَا فَـــجِيمُهُ فَـدَالٌ فَـــبَاءٌ حَيْثُ اَنْ كَانَ أَكْهَلَا
وَمَا الـــلِّينُ إِلَّا النَّفْـسَ فَهْوَ كَإِسْمِهِ ....
وَفِي الْإِنْحِرَافِ الـــرَّاءُ فَـالـلَّامُ فَالَّتِي بَـقَتْ أَنْتَ زَاكٍ طَيِّبِ الـــنَّفْسَ صَنْدَلَا

و(الأصل في الحروف الإهمال والعجم يحل) ومنه {لا إله إلا الله، محمد رسول الله} فالحروف المعجمة 15 حرفا، والمهمل 14 حرفا، فزاد الفرع على الأصل خلاف القاعدة ونقط المعجمة 22 نقطة، منها متحتي وهو الجيم والياء والباء الثلثة، والباقي 12 حرفا مفوق، هذا: ثم إن منها موحدا ومثنا ومثلثا ولم يجئ في الحروف مربعا.

أما الموحد فـ عشرة الأكثر وهو الغين والخاء والجيم والضاد والنون والزاي والظاء والذال والفاء والباء، والمثن 3 وهو القاف والياء والتاء، والمثلث 2 الشين والثاء.

ومن الصافات صفة حروفها مهملة وصفة معجمة وصفة أكثرها الإهمال ومن اكثرها الإعجام، ولا نرتب التعريف أولا إن كنا مرتبا إياه، بل؛ الترجمة الميزان.

والجهر له 10 معاجم و9 مهامل والشدة لها 4 معاجم وللإطباق معجمان ومهملان، والإستعلاء 5 معجمات ومهملان، والإنحراف مهمل والتكرير مهمل، والقلقل 3 معجمات، والإستطال

معجم، والصفير معجم1، والتفشي معجم، والبيني معجم 1 ، والهمس على ÷ ، والرخو 10 معاجم، والإنفتاح 13 معجما، والإستفال 10 معاجم، والذلق 3 معاجم واللين على ÷.

والمعجم في الصفات 75 منها 26 معجما في القوية و49 للضعيفة والمهمل في الصفات 66 منها 23 مهملا في القوية و43 للضعيفة و75 + 66 = 141 حروف الصفات كلها.

فصل: الفرق بين المشتركة: اعلم: ان كل حرف شارك غيره في مخرجه فإنه لا يمتاز عن مشاركه إلا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج. فالهمزة والهاء اشتركا مخرجا وانفتاحا واستفالا وانفردت الهمزة بالجهر والشدة، فلولا الهمس والرخاوة اللذان في الهاء مع شدة الخفاء لكانت همزة، ولولا الشدة والجهر اللذان في الهمزة لكانت هاء. والعين والحاء: اشتركا مخرجا وانفتاحا واستفالا وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة، فلولا الجهر وبعض الشدة في العين لكانت حاء، ولولا الهمس والرخاوة في الحاء لكانت عينا. والغين والخاء المعجمتان: اشتركا مخرجا ورخاوة واستعلاء وانفتاحا وانفردت الغين بالجهر. والجيم والشين والياء: اشتركت مخرجا وانفتاحا واستفالا وانفردت الجيم بالشدة واشتركت مع الياء في الجهر وانفردت الشين بالهمس والتفشي واشتركت مع الياء في الرخاوة. والضاد والظاء المعجمتان، اشتركا جهرا ورخاوة واستعلاء واطباقا، وافترقتا مخرجا وانفردت الضاد بالإستطالة، وإن هذين الحرفين متشابهان في السمع ولا تفترق الضاد عن الظاء إلا باختلاف المخرج والإستطالة في الضاد ولولا هما لكانت إحداهما عين الأخرى. فالضاد اعظم كلفة واشق على القارئ من الظاء: ومتى قصر القارئ في الظاء جعلها ضادا لأنها تقرب من الظاء ولا بد ان يلفظ بها مفخمة مستعلية مطبقة مستطيلة فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حالة اللسان لما يليه من الأضراس عند اللفظ بها. والطاء والدال المهملتان والتاء المثناة الفوقية: اشتركت في المخرج والشدة وانفردت الطاء بالإطباق والإستعلاء والتفخيم، فلولا هذه الثلاثة لكانت دالا ولولا اضدادها في التاء لكانت طاء، ولو اعطيت الطاء همسا مع بقاء الإطباق والإستعلاء والتفخيم لا تصير حرفا معتدا به، بل؛ هو لحن وتنفرد الدال عن التاء بالجهر فقط، فلولا الجهر لكانت تاء ولولا الهمس في التاء لكانت دالا، فالطاء أقرب الى الدال منها الى التاء بدون العكس لأن الدال أقرب الى التاء وبالعكس. والظاء والذال المعجمتان والثاء المثلثة: اشتركت مخرجا ورخاوة وانفردت الظاء بالإستعلاء والإطباق واشتركت مع الذال في الجهر فلولا الإطباق والإستعلاء في الظاء لكانت ذالا ولولا اضدادها في الذال لكانت ظاء وانفردت الثاء بالهمس واشتركت

مع الذال استفالا وانفتاحا، ومتى قصر القارئ في تفخيم الظاء جعلها ذالا ومتى قـصر في ترقيق الذال إذا وقع بعدها قاف نحو ذاق دخلها تفخيم يؤديها الى الإطباق فتصير ظاء لأن القاف مفخم والمفخم يغلب على المرقق فيسبق اللسان الى أن يعطي للمرقق تفخيما. والصاد والسـين والزاي: اشتركت مخرجا ورخاوة وصفيرا، وانفردت الصاد عن السين بالإطباق والإستعلاء والتفخيم، فلولا هذه الـثلاث لكانت سينا ولولا اضدادها في السين لكانت صادا وعن الزاي بهذه الثلاث وبالهمس، فلولا هذه الأربع لكانت زايا ولولا اضدادها في الزاي لكانت سينا، فالصاد اقرب الى السين منها الى الزاي بدون العكس لأن السين اقرب الى الزاي.

باب صفات الحروف العارضة

التفخيم: التفخيم التجسيم: فالحروف المفخمة المستعلية، والأخص الإطباق، فالقاف. والحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا على حسب حركته وحسب ما جانس الحركة، وهو ما كان مفتوحا بعده ألف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف ثم ما كان مضموما من دون واو ثم ما كان مضموما بعده واو ثم ما كان ساكنا عن فتحة ثم ما كان عن ضمة ثم ما كان عن كسرة ثم ما كان مكسورا من دون ياء ثم ما كان مكسورا بعده ياء.

وهنا يكون وزن الحروف جميعها حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول لعدم التعارض والتناقض بينها ووجود السبيل إلى التخلص من ذلك إن شاء الله، والحروف ثلاثة أقسام؛ قسم مفخم وهو المستعلي وقسم مرقق وهو المستفلي وقسم تابع لما قبله وهو الألف.

ثم المستفلي منه ما هو مفخم في حال من الأحوال وهو اللام والراء ونلحق اللام في حال تفخيمها بالمستعلي هنا حيث يفرد الراء بحاله مفخما، فيكون تقسيم الحروف إلى مفخم ومرقق، فالمفخم أقوى من المرقق ما حرك وما جونس وما جعل في ما في المعنى، كل منهما.

وحيث ذلك عرفت فاعلم ان اللام في حالها أقوى المفخم ثم المطبق وإن كان مع سائر المستعلي حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول لكون كل سبع من مسبعات الحرف أقواه لا بد له من التقديم على نظيره من الحرف الذي هو دونه، وذلك كاف، ولنضيف اللام كما ترى حسب النفس ثم نضيف حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول غير أن اللام حسب واحد كما كانت الراء في ذلك على حسب واحد وكما كانت على ذلك في المرقق، خلاف اللام فيه فإنها على حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول.

وقلت المفخم أقوى من المرقق ما حرك وما جونس وما جعل في مافي المعنى كل منهما، وان ان اللام في الحال أقوى المفخم ثم الطبق، هذا، ثم لتعلم ان الراء منكرطة في سلك المفخم، وهي على الإنكراط، وأنها أدنى المفخم قوة غاية الدنوي.

والترقيق التنحيل: فالحروف المرققة المستفلية، الّا الألف المديه التابعة لما قبلها، والّا الراء واللام في أحوال.

واختلفوا في التفخيم حروفه ما الصفة لازمة لها في أي حال من الأحوال على مذهبين: فذهب مكي في الرعاية إلى أن الحروف حروف الإطباق لا غير، وذهب محمد المتولي والمرعشي والإمام والحلبي والملا علي القاري والنحراوي وابن الطحان الأندلسي والجريسي، بل أكثرهم إلى أنها حروف الإستعلاء السبعة، قال المتولي في سؤال أنشئه بنفسه وأجاب عنه بقوله:-

1. نصوا بأن حرف الإســـــتعلاء + مفخم بدون ما استـثـــناء.
2. لكن وجـــــدنا نحو غل يتخذ + مرقفا فيما علـــينا قد اخذ.
3. فما جواب هـذه الــــــمسألة + عندكم فـــــتوضحـوه بالتي.
4. يهـدي الســـــــلام أولا إليكم + وبعد فالــجواب درّا يــنظم.
5. حروف الإستعلاء فخم مطــلقا + وقيل بل ما كـان منها مطبقا.
6. والأول الـصواب عــنـــد العلما + ولكن الإطــباق كان أفخما.

قلت: وقد حاولت أن أجد لمكي موافقا أو تابعا من القوم فلم أجد.

واختلفوا في الإستعلاء مراتب حروفه: فقال المرعشي: وحروف الإستعلاء عند ابن الطحان الأندلسي ثلاثة أضرب في مقدار التفخيم الأول ما تمكن أي قوي فيه التفخيم وهو ما كان مفتوحا والثاني ما كان دون ذلك وهو المضموم والثالث ما كان دون المضموم وهو المكسور. وقد ذكره الإمام في التمهيد.

وقال أعني المرعشي: وعند ابن الجزري على خمسة أضرب ما كان مفتوحا بعده ألف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف وهذان مندرجان تحت أول الثلاثة ثم ما كان مضموما ثم ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورًا. وإنما كان المفتوح الذى بعده ألف أقوى المراتب لأن وجود الفتحة وإشباعها بالحرف المجانس لها وهو الألف يجعلان الفم يمتلئ بصدى الحرف عند النطق به أكثر من غيره فى المراتب التالية، وكان المفتوح الذى ليس بعده ألف فى المرتبة الثانية لأن الفتح يملأ الفم بصدى الحرف عند النطق به أكثر من غيره فى المراتب التالية، لكنه أقل من المرتبة السابقة لانعدام الألف التى تزيد من ظهور تفخيم الحرف وامتلاء الفم بصداه، وكان المضموم فى المرتبة الثالثة لأن الضم يقتضى تجويف الفم وامتلائه بصدى الحرف عنه فى المرتبة، ولكنه أقل من المرتبتين الأوليين لانعدام الفتحة والألف عند النطق به وهو ما لا يوجد فى غيره من الساكن والمكسور المتأخرين فيه، وهما الأمران اللذان يقتضى اجتماعهما أو وجود أحدهما انطلاق

الصوت بالحرف عند النطق به حتى يمتلئ الفم بصداه أكثر من المضموم لخفة الفتحة والألف التى تجانسها فى النطق بالنسبة إلى الضمة، وكان الساكن فى المرتبة الرابعة لأنه أقوى من المكسور وأضعف من المفتوح والمضموم نظرا إلى استقرار الحرف عند النطق به ساكنا فى مخرجه استقرارا تاما أكثر من المكسور الذى هو أضعف منه ومن المفتوح والمضموم أيضا اللذين هما أقوى منه إلا أن النطق بهما له صوت يملأ صداه الفم أكثر من الساكن، وكان المكسور فى المرتبة الأخيرة لضعف الحرف المكسور إلى حالة لا تؤدى إلى امتلاء الفم بصداه كالمفتوح والمضموم، ولا إلى استقرار تام فى مخرجه كالساكن.

وقال المتولي في سؤال أنشئه بنفسه وأجاب عنه بقوله:

نصواْ بأن حرف الإســـــتعلاء + مفخم بدون ما استـثـــناء.

لكن وجـــــدنا نحو غل يتخذ + مرققا فيما علـــينا قد اخذ.

فما جواب هـذه الـــــــمسألة + عندكم فـــتوضحـوه بالتي.

يهـدي الســــــلام أولا إليكم + وبعد فالــجواب درّا يـنظم.

حروف الإستعلاء فخم مطـلقا + وقيل بل ما كـان منها مطبقا.

والأول الصواب عـــنــد العلما + ولكن الإطـباق كان أفخما.

ثم المفـــخمات عنــــهم آتــيه + على مـــراتب ثـلاث وهيه.

مفتوحها مضمومها مكـــسورها + وتــــابع ما قبله ســـاكنها.

فما أتى من قـــــبله من حركه + فافرضه مشكلا بتلك الحركه.

وخاء إخراج بــــــتفخيم أتت + من أجل راء بعدها إذ فخمت.

وقـــيل بل مفتوحها مع الألف + وبعده المفتوح من دون ألف.

مضمومها ســـاكنها مكسورها + فهذه خمس أتـــاك ذكرها.

فهي وإن تكن بـــــأدنى منزله + فخيمة قطعا مـــن المستفله.

فلا يــــقال إنهـــا رقـــيقه + كضدها تـلك هي الحقيقه.

فلا تكن مستشكلا لـــــقولهم + فخيمة في كل حال إذ علم.

والإختــــــبار شـاهد لقولنا + فكن بـــصيرا بـالعلوم متقنا.

تم الــجواب شافيا ويـــــختم + بـاسم السلام دائما عليكم.

وقيل: المفتوح الذي على الألف ثم الذي من دون الألف ثم المضموم والساكن الذي عن فتح أو ضم، ثم الذي عن كسر ثم المكسور. وقيل: المفتوح الذي على الألف ثم المفتوح الذي من غير الألف ثم المضموم ثم الساكن عن فتح ثم ما عن ضم ثم ما عن كسر، ثم المكسور.

وعند أبي الحسن فوفورى جلّوا: على تسع مراتب: وهي: ما كان مفتوحا بعده ألف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف ثم ما كان مضموما من دون واو ثم ما كان مضموما بعده واو ثم ما كان ساكنا عن فتحة ثم ما كان عن ضمة ثم ما كان عن كسرة ثم ما كان مكسورا من دون ياء ثم ما كان مكسورا بعده ياء.

وذلك: أن (الحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا: بقدر ما فيه من الصفات وبقدر حركته، وبقدر ما جانس تلك الحركة).

واختلفوا في الإستعلاء حروفه، تحديد مرتبتها العامة، وفيما أعلم، والله تعالى أعلم: أنه لم يتعرض لذكر المسألة، غير بسّة المصري، وأبي الحسن يوسف المسعود فوفورى جلّوا.

فذهب المصري إلى أن الحروف السبعة على مرتبتها الحروفية، ثم هي على المرتبة، كل حرف منها على مرتبة نفسه. وهذا نصه، ومن خطه أنقل: "وإذا أردنا تحديد مرتبته العامة بحثنا عنها فى مراتب الحرف نفسه، ومراتب الحروف الأخرى على أساس أن تبدأ بالطاء المفتوحة التى بعدها ألف، ثم المفتوحة التى ليس بعدها ألف، وهكذا حتى نصل إلى الطاء المكسورة التى هى فى المرتبة الخامسة. ثم تليها طبقا لمراتب الحروف الضاد المفتوحة التى بعدها ألف فتكون فى المرتبة السادسة، وهكذا حتى نصل إلى الضاد المكسورة فتكون فى المرتبة العاشرة. ثم تليها المرتبة الأولى من الصاد فتكون فى المرتبة الحادية عشرة، وهكذا حتى نصل إلى الصاد المكسورة فنجدها فى المرتبة الخامسة عشرة. ثم تليها المرتبة الأولى من الظاء فتكون فى المرتبة السادسة عشرة، وهكذا حتى نصل إلى الظاء المكسورة فنجدها فى المرتبة العشرين. ثم تليها المرتبة الأولى من القاف فتكون فى المرتبة الحادية والعشرين. وهكذا حتى نصل إلى القاف المكسورة فنجدها فى المرتبة الخامسة والعشرين. ثم تليها المرتبة الأولى من الغين فتكون فى المرتبة السادسة والعشرين.

وهكذا حتى نصل إلى الغين المكسورة فنجدها فى المرتبة الثلاثين. ثم تليها المرتبة الأولى من الخاء فتكون فى المرتبة الحادية والثلاثين، وهكذا حتى نصل إلى الخاء المكسورة فنجدها فى المرتبة الخامسة

والثلاثين وهى أدنى المراتب كما تقدم، أى أن المرتبة الأولى من كل حرف من هذه الحروف بعد الطاء تقع فى المرتبة التالية للمرتبة الأخيرة من الحرف السابق عليه، وهكذا".

وذهب المسعود فوفورى إلى أن الحروف السبعة المستعلية: على مرتبتها الذاتية، تترتب على مراتب حركاتها، وعلى مراتب ما جانس تلك الحركة، لأن (الحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا: بقدر ما فيه من الصفات وبقدر حركته، وبقدر ما جانس تلك الحركة)، فإذا تقدم الحرف بذاته إلى مرتبة من أجل صفاته وإلى مرتبة بحركته، أو وبما جانس تلك الحركة، فلا يتقدم إلى ثانيتها بحركة أخرى أو وبما جانس تلك الحركة، حتى يتقدم ثانيه إلى المرتبة بصفاته، وبحركته أو وبما جانس تلك الحركة، ثم ثالثهما إليها بذلك، ثم الرابع وهكذا إلى السابع، ثم تتحول الحروف على الترتيب إلى المرتبة الثانية بذلك، ثم إلى الرابعة بذلك، وهكذا إلى انقراض المراتب.

وذهب آخر إلى مذهب حسن المجيء به وهو: أن حروف الإطباق مفخمة في مرتبة الكسر، وباقي المستعلي مرقق في المرتبة، فالكسرة تؤثر في الحروف المطبقة ولكن ليست كتأثير المستعلية، والمستعلية ليست كالمرققة، فلا مدخل للمطبق في التفخيم النسبي أبدا، بل هو مفخم دائما حسب مراتب التفخيم، وقال: (مكسوره رقق سوى ما أطبقا)، فقيل ليس المراد من الأمر بالترقيق الترقيق الحقيق الذي في حروف الإستعلاء، وإنما هو تفخيم بالنسبة لحروف الإستفال، وسموه بالتفخيم النسبي، إذ لا يرقق المستعلي مطلقا، واستثنوا من التفخيم النسبي الخاء الساكن الواقع بعد كسر وقبل الراء المفخم فلتفخيم الراء يفخم الخاء تفخيما قويا ليحصل التناسب بينهما وذلك في {إخراج}، وما في الباب، وذلك عند من ألحق الساكن الذي بعد الكسر بالمكسور، والكسر على الإطلاق، وفي الحكم الغين والخاء سكنتا للوقف عن ياء لين.

واختلفواْ في الألف: فذهب الإمام بصراحة النص في التمهيد إلى ترقيق الألف مطلقا، تبعا لابن الجندي شيخه، وعدم تفخيمها بعد حروف الإستعلاء، متابعا في ذلك الجعبري، وليس الجعبري بأول ذاهب في ذلك، وإن كان أول من صرَّح به، إذ قد ذكر مكي في الرعاية قبله ما يقتضي ذلك، وهو أن: "فيجب على القارئ أن يعرف أحوالها وصفاتها، وأن يلفظ بها حيث وقعت غير مفخمة ولا ممالة ..."، ما أرجح من أن الإمام تراجع عن ذلك في النشر كتابه، بدلالة الإشارة، فذهب الإمام وأبو حيان وبن بصخان بل الجمهور، إلى أن الألف تابع للمفخم في تفخيمه، وهو الصواب، إذ الألف لازم السكون

ولازم التباعة، ولا يتبع إلا ما كان حركته من الألف، وهي الفتحة، فتوجد الألف بوجود الفتحة، وتعدم بعدمها، فالألف تابع، والتابع يعطى له حكم المتبوع، ولكن التفخيم من غير المبالغة.

قال الإمام في التمهيد: "واحذر إذا فخمتها قبل الألف أن تفخم الألف معها، فإنه خطأ لا يجوز، وكثيرا ما يقع القراء في مثل هذا، ويظنون أنهم قد أتوا بالحروف مجودة، وهؤلاء متصدرون في زماننا، يقرئون الناس القراءات، فالواجب أن تلفظ بهذه كما تلفظ بها إذا قلت: ها، يا، قال الجعبري: وإياك واستصحاب تفخيم لفظها + إلى الألفات التاليات فتعثرا.

وقال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: وتفخيم الألف بعد حرف الإستعلاء خطأ، وذلك نحو: {خآئفين}، وغآئبين}، .. ونحو ذلك".

وقال بعد ذلك في النشر: "وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها، فإنها تتبعه ترقيقا وتفخيما، وما وقع في بعض كلام أئمتنا من إطلاق ترقيقها، فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن صيروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه، وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فشيء وهم فيه، ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه، ورأيت تأليفا للإمام أبي عبد الله محمد بن بصخان سماه: التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره، قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف فإنكاره صادر عن جهله أو غلظ طباعه، أو عدم اطلاعه، أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها فيها التصريح بذكر تفخيم الألف. ثم قال: والدليل على جهله أنه يدعي أن الألف في قراءة ورش {طال} و{فصال} وما أشبههما مرققة، وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين، والدليل على غلظ طبعه أنه لا يفرق في لفظه بين ألف {قال}، وألف {وحال} حالة التجويد، والدليل على عدم اطلاعه أن أكثر النحاة نصوا في كتبهم على تفخيم الألف، ثم ساق نصوص أئمة اللسان في ذلك.

قلت: وقد أحسن قائل في مذهب الجعبري: أن "وللدارس أن يأخذ من مذهب الجعبري في إنكاره تفخيم الألف ومذهب من تابعه فائدة تطبيقية، وهي أن على القارئ عدم المبالغة في تفخيم الألف بعد الحروف المستعلية، على نحو ما يفعله بعض القراء في زماننا، حتى يصل به الحال إلى حد تدوير الشفتين عند تفخيم الألف، وذلك يخرجها إلى تفخيم الأعاجم الذي حذر منه جميع أهل الأداء. فالقاعدة في نطق الألف هي أنها تتبع ما قبلها في الترقيق والتفخيم، .... وإذا بالغ القارئ في تفخيمها

استدارت الشفتان قليلا وصارت أقرب إلى الضمة وواو المد وهو غير مرضي، وقد يكون من اللحن الخفي الذي يجب على القارئ التنبه له والحرص على اجتنابه.

فصل: في الغنة مسألتها ترقيقا، وتفخيما، وتجريدا: اعلم أن القوم اختلفوا حول الغنة تفخيما وترقيقا، وتجريدا من الصفتين، فذهب جمهور المعاصرين ومن في معناهم، إلى أن الغنة تتبع ما بعدها من حيث التفخيم والترقيق، فإن كان الحرف الذي بعدها مفخما تكون الغنة مفخمة، وإن كان الحرف الذى بعدها مرققا، تكون الغنة مرققة، وقالواْ: "السبب أننا حين نأتى بغنة الإخفاء، نضع اللسان فى مخرج الحرف الذى يلى النون الساكنة ولا ننطق بالنون الساكنة بل نأتى فقط بالجزء الخيشومي ألا وهو الغنة، وبالتالى تتأثر الغنة بالحرف الذي يليها تفخيما وترقيقا".

وذهب آخرون: إلى أنها ترقق مطلقا، وهم في مذهبهم، أو على الأصل، وذهب آخر إلى أنها لا توصف بتفخيم ولا بترقيق، وهذا قد يرفضه الذوق السليم، والإختبار الصادق، وهو في غاية البعد من القبول والرضى، أو يريدون به بين بين؟، ما لو كان ذلك، لصار أقرب، وليس من إلى أنها تفخم مطلقا، ولعل أن الأصل في الحروف بين الصفتين الترقيق، وممكن في ذلك وجوده، ولكل من أصحاب المذاهب أدلة، منها ما تقوم به الحجة، ومنها ما لا تقوم به.

قلت: فالغنة صفة من الصفات اللازمة الأصلية للحروف الهجائية، وحروفها حرفان وهما: النون والميم، والنون أغن وآصل، فهي لازمة لذاتي الحرفين لا تنفك عنهما، كانا محركين أو ساكنين، ولو نُوِّنت النون تنوينا، أو مدغمينِ ما النون حالة إدغامها بغنة، أو إخفائها، أو شدد النون أو الميم، وما الميم في مثلها، أو أخفيت عند الباء، بل ولو مظهرين.

وهذه الصفة لها مخرج بخلاف سائر الصفات، فليس من الصفات صفة لها مخرج غير الغنة، وهي في الساكن أكمل من المتحرك، وفي الساكن المخفي ازيد من الساكن المظهر، وفى الساكن المدغم اوفى من الساكن المخفي.

ثم إذا كانت الغنة صفةً من صفات النون والميم، فقد يذكرونها ويريدون بها موصوفا من موصوفاتها، ألآ وهو النون الساكنة المخفاة، وذلك أن النون، في جميع أحوالها، سوى القلب، إما أن تبقى موصوفا مع صفتها أصلا، وهو الإظهار، أو إما أن تعدم موصوفا مع صفتها، وذلك واضح أي الإدغام المحض، أو إما أن تعدم موصوفا مع بقاء صفتها وذلك واضح أيضا وهو الإدغام الناقص، أو إما أن

تستر موصوفا وهو في حكم الوجود، ويبقى صفة، وهو الإخفاء، وأما القلب: فقد تحول الموصوف والصفة، إلى موصوفا آخر وصفة أخرى، فلما بقي الصفة وهي الغنة، وستر الموصوف ما النون الساكن وهو في حكم الوجود، سموا النون الساكنة غنةً، وسموا الغنة الباقية من النون نونا مخفاة، فلا فرق حينئذ عندهم بين النون الساكنة المخفاة وبين الغنة، إذ هما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا.

والنون الساكنة المخفاة: من الحروف المتفرعة وإنما تذكر مع حروف الغنة التي من الحروف الأصلية، لأن مخرجها زائد على ما مرّ من مخارج الحروف الأصلية بخلاف سائر الحروف المتفرعة، فإن مخارجها ليست زائدة على مخارج الحروف الأصلية.

ثم إذا كان في الوجود ممكنا أن يكون الحرف في حكم حرف آخر، كان الحرف الآخر بعد الحرف المحكوم عليه، فمن أحسن الباب أن يكون المحكوم عليه من الحروف المتفرعة، إذ هي الأولى بالباب من الحروف الأصلية، وإلا فالحروف الأصلية بين مفخم ومرقق، ويجذب المفخم المرقق، ويجب التحفظ والإعتناء من ذلك.

هذا: ثم والقائلون بتفخيم الغنة، ومن بترقيقها، ومن بتجريدها، لا يريدون بالغنة الصفة وإنما يريدون بها النون الساكنة المخفاة غنتها، ما أقاموها مقام النون، وأقوالهم تدل على ذلك دلالة إشارية، إلا من شذ منهم فلم يفهم المسألة بالدقة، وموجود هو، ولو أطلق بعضهم الغنة فإنما يحتمل قوله على النون المخفاة غنتها، وذلك لما قدمته لك.

والحروف التي تخفى النون الساكنة عندها خمسة عشر حرفا، وهي: (القاف والكاف والجيم والشين والضاد والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء)، والمفخة عند القوم خمسة وهي: (القاف والضاد والطاء والصاد والظاء)، فهي المطبقة والقاف، أو المستعلية، الموجودة في حروف الإخفاء، الخمسة عشر، وباقي المستعلي الغين والخاء، وهما من حروف الإظهار للنون الساكنة، فلا كلام فيها.

أدلة المانعين للتفخيم: منها أنه:–

1. ليس لتفخيم الغنة ذكر عند المتقدمين ولا المتأخرين إلا الشيخ عثمان في سلسبيله الشافي ومن قلده من بعدهم، وليس لهم حجة إلا بيته المشهور: وفَخِّمِ الغُنَّة إنْ تَلاها + حُرُوفُ الاِستِعلاءِ لا سِواها. ولا يرونه إلا اجتهادا منه، ورحمه الله، فلم يسبقه إليه أحد لا مقرئ ولا لغوي.

وأجيب عن قولهم: (ليس لتفخيم الغنة ذكر عند المتقدمين): بكلام قد ينزل محل الدليل على وجود المسألة عند المتقدمين من أهل العلم: بأن "هناك مسألة تسمى الأحرف الفرعية، وقد عرفوها، بأنها التي (تتردد بين حرفين [أ]وتخرج من مخرجين)، ثم إنهم ذكروا من هذه الأحرف الفرعية – حرف النون المخفاة – بأن النون المخفاة تخرج من مخرجين، فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد.

قلت: ومن قال بأن الحروف الفرعية: "تخرج من مخرجين أو بينهما، أو تتردد بين حرفين، أو بين صفتين" وأقول: ولو زيد بـ(أو بين حرف وصفة)، لإستغرق ما في المسألة، ولإنقضى ما هم فيه من الإختلاف الشديد.

ورُد الجواب: عن محل الشاهد الذي هو: (فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا، فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد)، بـ"ليس معنى ما ذكر العلماء أنها تخرج ما بين حرفين - أي ما يليها أو ما قبلها -، فالمعروف أن النون المشددة والمخفاة تخرج من مخرجين أي من مخرج النون الذي هو – طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الأسنان العليا، والغنة المركبة في جسمها تخرج من الخيشوم".

وأعترض على مردود الجواب: ما محل شاهده: (أي ما يليها أو ما قبلها)، بأن إذا كان المراد بـ(ما يلي أو ما قبل) من حيث التركيب، فسأجيء عليه: وإلا فقد ذكروا الحروف الفرعية، فذكروا منها: (الكاف والجيم والطاء والضاد والصاد والظاء والباء والشين والسين والقاف)، فهذي عشرة أحرف، كلها حروف اللسان إلا الباء فإنه حرف الشفتين.

فالكاف بين الجيم والكاف، والجيم بين الكاف والجيم، والجيم بين الشين والجيم، والطاء بين التاء والطاء، والضاد الضعيفة بين حروف اللسان الخارجة منها والضاد، والصاد بين السين والصاد، والظاء بين الثاء والظاء، والباء بين الفاء والباء، والشين بين الجيم والشين، والجيم بين الشين والجيم، والسين بين الزاي والسين، والجيم بين الزاي والجيم، والقاف بين الكاف والقاف، فهذي حروف فرعية: وكلها تخرج من مخرجين أو بينهما وتتردد بين حرفين، ومنها ما يخرج بينه وما يليه من الحروف، وما يخرج بينه وما قبله منها، فبطل الرد بهذا من حيث المخارج، إذا كان المراد هو الحيثية.

وأما من حيث التركيب: فإن خروج الحرف الفرعي من مخرجين أو بينهما وتردده بين حرفين، بينه و(ما يليه أو ما قبله)، من الحروف، فيبطل الرد من الحيثة إذا كان المراد هو الحيثية، ولا بد من ذلك!، يبطل بـ (الألف المفخمة التابعة لحرف مفخم)، فهذا (ما قبله)، فالألف بين صفة ما قبله يوصف بها والألف، وثبوت هذا يلزم ثبوت خروج الحرف بينه وما يليه من الحروف صفته يوصف بها على التسليم.

وأعترض عليه أيضا: أعني المردود: ما (فالمعروف أن النون المشددة والمخفاة تخرج من مخرجين — أي من مخرج النون الذي هو: طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الأسنان العليا، والغنة المركبة في جسمها تخرج من الخيشوم)، أعترض عليه بأن: خروج النون هنا من المخرجين بمنزلة خروج حرف آخر من مخرج واحد، – من حيث الأصلية والفرعية –، فلا يعتبر بخروجها منهما فرعيتها، إذ كلا المخرجين، لا بد له من عمل في حرفه، في أي حال ما يحاوله الحرف، – وإنما تخصيص القوم بمخرج دون آخر–، نظرا للأغلب، وذلك غير مشكل، وأيضا الخيشوم ليس مخرجا لحرف آخر، أو مخرج صفة لحرف آخر دون النون، فصفة الغنة صفة من صفات النون، ومثله وقع في – الياء والواو–، ما لا قائلَ بأنهما من الحروف الفرعية، فالواو المدية ولو كانت من الجوف فلا بد من أن يعملا الشفتان معا شيئا من انفتاحهما، والمراد من الإنفتاح في الواو انفتاحهما قليلا، والياء المدية ولو كانت من الجوف فلا بد من أن يتحرك بها وسط اللسان شيئا، فلا بد من عمل اللسان والشفتين معا في الياء والواو مطلقا حتى في حال كونهما مديتين، وكذ للجوف عمل فيهما حتى في حال كونهما غير المديتين، – وإنما تخصيص القوم بمخرج دون آخر –، نظرا للإغلب، وذلك ليس مشكلا، فالحق الذي لا معدل عنه أن يقال: (أن النون الساكنة المخفاة تخرج بين صفة ما بعدها يوصف بها والنون).

ثم: وأعترض على الجواب نفسه: بأن :النون الساكنة المخفاة — لا تتردد بين حرفين –، وإنما تتردد بين صفة ما بعدها، وهي التفخيم، والغنة التي بمنزلتها، فالتفخيم صفة، والغنة حرف على الباب، فهي هنا – تتردد بين حرف وصفة –، وقولهم: (وتخرج من مخرجين)، فقد تخرج الساكنة المخفاة من مخرجين: ولكن من حيث بين صفة ما قبله يوصف بها وهو حرف الإستعلاء، والنون الساكنة المخفاة ما الغنة، والمراد بذلك الإشراب، وإلا فليس للتفخيم مخرج يخرج منه، وأما من حيث ما قالوا: (فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا، فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد)، فغير مقبول وفي النظر مرفوض، إذ بذلك تتعدد النون

المخفاة بتعدد الإستعلاء حروفه الخمسة، وكفى بذلك شاهدا أنهم يقولون باشراب الغنة التفخيم، لا الحرف. قلت: ولو أن القوم أجابوا بـ(أو تتردد بين حرف وصفة)، لكان هو الصواب.

وأجيب عن القول ثانيا: بأن: "ليس كل ما لم يذكر في كتب الأولين نرفضه وننكره، إذ التلقي والمشافهة هو الأصل في أخذ القراءة".

ورد الجواب: بأن " لا اختلاف في أن التلقي والمشافهة هو الأصل في أخذ القرآن، ولكن ألّفت في ذلك أيضا كتبا لا تعد ولا تحصى، وذكروا فيها كل ما سمعتهم من مشايخكم، بل وحتى ما شذ، وما ذلك إلا لحفظ العلم، بل وتجد أنهم ذكروا ما لا يؤخذ إلا مشافهة، كالروم والإشمام والصاد المشممة زايا، وغير ذلك، فكيف أغفلوا عن ذكر شيء كهذا.

قلت: وأعترض على مردود الجواب: ما (ولكن ألفت في ذلك أيضا كتبا لا تعد ولا تحصى ..... فكيف أغفلوا عن ذكر شيء كهذا)، بأن التأليف في العلم ما لا يعد ولا يحصى، لا يوجب ذكر كل العلم، فقد تقصر عن شيء، مع كثرتها، ويلحق أصحابها قصورٌ أو اقتصارٌ، وعلى الرغم من أنها مع كثرتها ما لا تعد ولا تحصى، توجب ذكر العلم كله، فليس كل الناس يجدها، إذ قد يجد هذا، غير ما وجد ذاك، بل؛ وما لا يعد ولا يحصى، لا يحكم عليه أحد بعدم وجود شيء فيه؟!، إذ لم يحص جميعه، وما قولهم: (فكيف أغفلوا عن شيء كهذا)، أعترض عليه: بأن القوم لا يغفلون عن شيء كهذا وغير هذا في العلم، بل يلقنونه، وأساليبهم في تأليف الكتب تشهد لذلك.

وأرد الجواب بأن: وإذ كان التلقي والمشافهة هما الأصل في أخذ القراءة، فالأمر سهل، إذا ذكروا في ذلك سندهم، ولو لم يذكروا التلقي والمشافهة ما الأصل في الأخذ، واكتفوا بذكر (ليس كل ما لم يذكر في كتب الأولين نرفضه وننكره)، لانتصر لهم منتصر بالإختبار، وإذ قد ذكروا فليس إلا السند.

وأجيب عن قول كاد أن يكون في معنى القول الإجابة عنه ثالثا: بما في معنى أن "لا شك في أن الأئمة جهابذة، وفي أشد الدقة في مسائل المخارج والصفات، ولكنهم بشر قد يصيبوا ويخطئوا، وأنْ لو حصروا المواضع قد يكون ما منها خارج انحصارهم، فالسهو والخطأ لا ينجوا منهما عالم، رغم دقتهم وعلمهم أن يسهوا أو ينسوا شيئا كهذه.

قلت: وهذا الجواب من أوجز ما قيل في القوم إجابة عنه، وفي النظر مقبول.

وأجيب عن القول رابعا: بأن "ابتداء التصنيف في العلوم يشوبه شيء من النقص من جهة الإستيعاب والترتيب والتهذيب، وما في المعنى، وهو معلوم عند أرباب الفنون المعتنين بتأريخها.

قلت: والجواب ليس له مطعن، ولا معترض، يرد به عليه، وذلك في نفسه، فهو سديد لذاته، لا لغيره، إذ قد يطعن فيه، أو يعترض عليه بشيء فيرد.

واعتُرض على الإجابة: بأن "المصنفين الأُوَل إذا لم يستوعبوْ العلم مسائله فجيد، لكن في كتاب واحد، لا أن من جاء بعدهم جاء بما لم تستطعه الأوائل، بل تجد لها ذكرا في شيء من الكتب، بخلاف المسألة.

وأقول في المعترض به على الإجابة: ما (لكن في كتاب واحد)، بأن: قد لا يستوعبوا العلم مسائله في كتبهم، إذ منها ما يلقنونه، وذلك واضح، وأقول لا الأولون المتقدمون، بل؛ وحتى المتأخرون، وما (لا أن من جاء بعدهم، جاء بما لم تستطعه الأوائل)، بأن الأوائل المتقدمين، قد يدركهم اقتصارٌ في كتبهم، وهو أوضح من شمس الظهيرة.

وأجيب عن قولهم أيضا: (لا يرونه إلا إجتهادا منه): بأن "وإن كان اجتهادا من الشيخ فقد اتبعه على الإجتهاد كثير من المشايخ الثقات المتقنين، أو وافقوه.

قلت: وهذا الجواب أيضا، جواب من قلب منصف، وذلك على اختلاف مذاهبهم، صنوان وغير صنوان.

2. "التفخيم معناه النطق بالحرف مفخما بحيث يمتلأ الفم بصدى الحرف، وعلى هذا التعريف إذا فخم الغنة تفخيما كما تفخم الإستعلاء حروفه، فصوتها يخرج مفخما مبالغا، إذ يستوي مع تفخيم الإستعلاء حروفه، وهذا لا بد له من دليل، رغم أن يكون بمجرد رأي".

وأجيب عن القول: بأن "التفخيم على مراتب إذ لا يوصل بالطاء المكسور في تفخيمه مثلا إلى نحو مرتبة الغين أو القاف، فليس معنى تفخيم الغنة أن تجعل كالإستعلاء حروفه.

قلت: ذكروا للطاء مرتبته في التفخيم، ولم يذكروا للغين ولا للقاف مرتبة!، ولا بد من أن يكون قصدهم مرتبة فوق مرتبة الطاء الذي كسر، إذ هو المفهوم.

وطعن في الجواب: بأن "إذا قيل في الغنة تفخيمها: أنه دون الإستعلاء حروفه مرتبة، فلا يصح حينئذ أن يسمى التفخيم تفخيما، وليوجد له اسم آخر يصطلح به، حتى لا يخالف النصوص وأقوال القدامى!.

قلت: وإيجاد الغنة تفخيمها اسما آخر يصطلح به، حتى لا يخالف النصوص وأقوال القدامى، إذ أنه دون حروف الإستعلاء مرتبتها، من أحسن الأقوال، ولكن ولو لم يوجد فلا مشاحة في ذلك ولا غبار، بل يجوز ذلك تجوزا، إذ قد يذكرون (الإشمام) ويريدون به – التفخيم أو الترقيق أو ضم الشفتين بعيد اسكان الحرف عند الوقف عليه وهو لكل القراء، أو اخفاء الحركة بين الحركة والساكن، أو خلط حرف بحرف آخر كالصاد بالزاي، أو خلط حركة بحركة أخرى كالكسرة بالضمة، وقد جرى عادة بعض أئمة أهل الأداء: إطلاق الترقيق بإرادة الإختلاس أو التسهيل أو الروم أو الإمالة أو بالعكس من الجميع، أو من البعض بالبعض، وإطلاق التفخيم بإرادة الإشباع أو التحقيق أو الإشمام أو الفتح أو بالعكس من الجميع أو من البعض بالبعض، وهذا مما لا يمكن إلا تجوزا، وإلا فلكل منها حققية يعتبر بها.

3. نظم الإبراهيمي:-

الحَمْدُ للهِ الـــــذي اصْطَفَانَــــا + وَعــــلَّمَ القُرْآنَ وَالْبَيانَـــا
وَصَلِّ ربَّنا عَــــــلى مُحمــــدِ + وآلهِ، وبعدُ خـذْ بمقصـــدي
يا عجباً لِمن يّرى التّــفْخِيمَ فِــي + ما حقُّهُ الترقيقُ دونَ خُلْــفِ
بيْن الْجَهابِذَةِ كالــــــكِسائِــي + والمقرئِ الـــبصريِّ والفَـــرّاءِ
أَعني به الـــغنَّة قَبل الْمطبَـــق ِ+ والــقافِ خذ مثالَهُ وحَقِّــق
كــــــانقلبواْ ويَنظُرون مَنطِـــقَ + فانصبْ ومن ضلّ فلا تُصَدّقَا
تَفْـــخيمُها في مثلِ ذا دَخِيــلُ + تَعريفُهم بها هو الــدليــــلُ
ف" الــــــنونُ غُنّةٌ والميـــــمُ + وصوْتُـــها مَقَرُّهُ الخيْشـــومُ"
لا ترْفَعَنْ أقْصى الــلِّسان حِينهَـا + فجامعُ الـبَيان وَفّى حقَّهـــا
وقَبله وبعده قال الــــرِّجـــالْ + عطِّل لّسانك لَهَا مَعَ اكْتمــالْ
تحْلو لدى السَّمْعِ من الـمُجيــدِ + تلقِّياً مّن متْقنِ الـتجْويــــدِ

ما غفلَ الـــشيوخُ عن صفاتـهَــا + حَدّواْ لها الحـُدودَ كي تَصونَهَـا
وعرّفَ الحُروفَ بـــــالصِّفـــاتِ + وبــالمخارجِ ذَوُو الإثبــــاتِ
فكيفَ من كان يُـــجيد لفظهَـا + يتَّبعُ الأعْجَمَ في تَـــحْرِيفهــا
فالأعجم الــــلِّسْنِيُّ كيف يُقْتَدَى + قد أَوْهَمَ الــقارئَ فيما أَسنـدا
قد غَيَّرَ الصِّفاتِ والـــمخـــارجَ + وغيَّر الـمصْطَلَحَاتِ لاَهِـــجَا
أَظُـــــنُّ الاِدِّعا والاِ بْتِهـــارَ + قد أَلْفيا لـلمُحْدِثِ الأنصـــارَ
ونَحْن لاَ نُـــــنْكِرُ جَدْوَى الْآلَـةْ + تَشْهَدُ لِـلْحق ولـلضَّلالَـــةْ
حسبَما تُـــــشهِدُها عليـــــهِ + من يشْهدِ الـــزورَ يَعُدْ إليـــهِ
فَلا تَـــــكُنْ في الأَمْرِ حُورًا بُورَا + فَدُونَكَ الـمَرْوِيُّ وَالمَسْــطُورَا
دُونَهــما ولـــــــغــــةٍ يُـــرَدُّ + القَوْلُ بِالإِجْمَاع، تَمَّ القصْـدُ
بِحَمْدِ رَبِّــــنا على ما تَيَـسَّـرَا + فَثِقْ بِهِ ولا تُـــطِعْ مَن غَيَّـرَا

أدلة المجردين في الغنة عن الصفتين: منها أنه:-

1. "أن تفخيم الغنة وترقيقها لم تذكر في الكتب المعتمدة لا سيما القديمة كالنشر وشروح الشاطبية وغيث النفع والتمهيد لابن الجزري والرعاية لمكي القيسي والموضح للقرطبي وشروح الجزرية وغيرها، وليس في الظن أنه يفوتهم أمر كهذا، وخاصة كونهم في أشد الدقة في مسائل المخارج والصفات".

وأجيب عن القول بما سبق في ما أجيب عن قول وهو (القول هذا)، كاد أن يكون في معنى القول ذلك القول، بما في نفس الإجابة.

2. "إن الغنة في نفسها هي صفة من صفات الحروف ولازمة، فكيف توصف بصفة أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق، ومعلوم أن الحروف هي التي توصف، فالصفات لا توصف لأنها هي بذاتها صفة الحروف.

وأجيب عن القول: بأن "الإخفاء إذا تغير مراتبا بحسب البعد والقرب، ما يؤدي إلى تغير بسيط في الغنة، فتارة تقرب من الإظهار وتارة تقرب من الإدغام، وتارة بين بين، فلا مانع من أن تتأثر الغنة بما

بعدها من الحروف! إذ الغنة لها مخرج خاص بها، تغاير سائر الصفات، والغنة تارة تنتقل إلى الفم، وتارة إلى الخيشوم.

قلت: وهذا الجواب في غاية السقوط، ولم يجب عن القول عين مراده، رغم من أن يقرب من الصواب في الجواب، ولكن هو جدير بالإجابة عن قول في المسألة، وخاصة من يقول بأن: (تفخيم الغنة لا وجه له)، وهو ما القول بأن: (لا مانع من أن تتأثر الغنة بما بعدها من الحروف!)، فالقول بالدليل: محل شاهده ما (الغنة في نفسها هي صفة ... فكيف توصف بصفة أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق....

ثم: وأجبت عن الدليل أولا: ما (الغنة في نفسها هي صفة ... فكيف توصف بصفة ...)، بما سبق في السابق أوائل الفصل: وهو أن: (ثم إذا كانت الغنة صفةً من صفات النون والميم، فقد يذكرونها ويريدون بها موصوفها من موصوفاتها، ألآ وهو النون الساكنة المخفاة ... أو إما أن تستر موصوفا وهو في حكم الوجود، ويبقى صفة، وهو الإخفاء ... فلما بقي الصفة وهي الغنة، وستر الموصوف ما النون الساكن وهو في حكم الوجود، سموا النون الساكنة غنةً، وسموا الغنة الباقية من النون نونا مخفاة.

وقد سبق أن قلت بأن: (والقائلون بتفخيم الغنة ومن بالترقيق ومن بالتجريد، لا يريدون بالغنة الصفة، وإنما يريدون بها النون الساكنة المخفاة غنتها، ما أقوموها مقام النون، وأقوالهم تدل على ذلك ... وموجود هو!، قال المفخمون عند الخمسة: (السبب أننا نأتي – بغنة الإخفاء –)، وقال الإبرهيمي مَن مِن المرققين:–

أعني به الغنة قبل المطبق + والقاف خذ مثاله وحققِ.

وأجبت عنه ثانيا: ما (. صفةٍ أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق)، بأن التفخيم نفسه إذا كان بالنسبة للغنة ما – النون الساكنة المخفاة – فصفة عارضة، لأنها تعرض للنون عند الخمسة، وممكن وصف الغنة ما – النون الساكنة المخفاة – بالصفة ما التفخيم، إذ الوصف طارئ، وأما إذا كان بالنسبة للإستعلاء حروفه، فصفة لازمة للحروف، وإن كانت فرعية وليست بأصلية، وممكن أيضا وصف الغنة بالصفة. وأما الترقيق نفسه فقد يعتبر أنه صفة لازمة للغنة، على أن الأصل في الصفتين الترقيق، ولازمة لحروفه، وإن كانت أصلية وليست بفرعية، إلا الأحرف الثلاثة ما (الراء واللام والألف)، وبالحاصل: لا مقال للقائل في وصف الغنة بالتفخيم عند الأحرف الخمسة، إلا إذا وصفت به وصفا مطلقا في جميع

أحوالها، كانت صفة أو حرفا، فيكون لها صفة لازمة! وغير مرضي هو، ولا ممكن في الوجود، بل وليس بمتوقع.

3. "إن كان دليل من قال بتفخيم الغنّة وترقيقها هو التلقّي، فنقول كم من مسألة اجتهادية صارت فيما بعد من المتلقّى بالسند، كمسألة الفرجة في الميم المخفاة والإقلاب وغيرها، فالعبرة بالنص، والدليل: لأنّ النصّ لا يتغيّر مهما طال الأمد، بخلاف التلقّي الذي قد يعتريه شيء من التغيير مع مرّ الزمان، وما نسمعه اليوم من المخالفات للنصوص والكتب القديمة دلالة على ذلك، فالتلقي الصحيح المعتبر لا بدّ أن يكون موافقاً للنصوص المعتبرة في هذا الفنّ".

أدلة الآخذين بالتفخيم: منها أنه:-

1. قول الشيخ عثمان: وفخم الـــغنة إن تلاها + حروف الاستعلاء لا ســـواها

2. قول السمنودي: والروم كالوصل وتتبع الألف + ما قبلها والعكس في الغن ألف

فصل: الراء: واعلم: أن الراء لها حكمان، حكم في الوصل وحكم في الوقف: فأما حكمها في الوقف فسياتي. وأما حكمها في الوصل فهي تنقسم الى قسمين: متحركة وساكنة، وسياتي حكم الساكنة. وأما المتحركة: فإنها تنقسم إلى ثلاثة اقسام: مفتوحة ومضمومة ومكسورة.

أما المفتوحة فتكون أول الكلمة ووسطها وآخرها وهي في الأحوال الثلاثة تأتي بعد متحرك وساكن والساكن يكون ياء وغير ياء.

فمثالها أول الكلمة: بعد الفتح: {ورزقكم، وراعنا، وقال ربكم}، وبعد الكسر {برسولهم، لربك}، وبعد الضم {رسل ربنا}، وبعد الساكن الياء {في ريب} وغير الياء {بل ران، ولا رطب، وعلى رجعه، والراجفة}.

ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح {فرقنا، وعرفوا، وتراض} وبعد الضم {غرابا، وفرأتا وكبرت، وفرادى}، وبعد الكسر {فراشا، وسراجا، وكراما، ودراستهم، قردة آخرة، وأزر، صابرة، مسفرة، والذاكرات، ولأستغفرن، ولا يشعرن، وبطرت وأحضرت} وبعد الساكن الياء {حيران، والخيرات، وخيراً} وغيره ونحو {صغيرة وكبيرة، ومصيركم} وغير الياء عن ضم {العمرة، وغفرانك، وسورة، ويورث} وعن

فتح (أغرينا، وأجرموا، وزهرة، والحجارة، ومباركة} وعن كسر {إكراه والإكرام، وإجرامي، وإصراً، وإخراجاً، ومدراراً}.

ومثلها آخر الكلمة بعد الفتح منونة {سفراً ، وبشراً، ونفراً ومحضراً}، وغير منونة {البقر والحجر والقمر، ولتفجر} وبعد الكسر منونة {شاكراً وحاضراً، وظاهراً، ومبصراً، ومنتصراً، ومستقراً} وغير منونة {كبائر وبصائر، وأكابر، والحناجر فلا ناصر وليغفر، وخسر}، وبعد الساكن الياء منونة {خيراً، وطيراً، وسيراً} ونحو {قديراً. وخبيراً. وكبيراً. وكثيراً. وتقديراً. وتطهيراً. ومنيراً. ومستطيراً}، وغير منونة {الخير. والطير. وغير. ولا ضير} ونحو {الفقير. والحمير. والخنازير}، وبعد الساكن غير الياء عن فتح منونة {أجراً. وبداراً}، وغير منونة {وفار. واختار. وخر} وعن ضم {عذراً. وغفوراً. وقصوراً} وغير منونة {فمن اضطر}، وعن كسر منونة {ذكراً. وستراً. ووزراً وأمراً. وحجراً. وصهراً} وليس في القرآن غير هذه الستة. وغير منونة {السحر. والذكر، والشعر. ووزر أخرى وذكرك، والسر والبر}.

فهذه أقسام الراء المفتوحة بجميع أنواعها. وأجمعوا على تفخيمها في هذه الأقسام كلها، إلا أن تقع بعد كسرة لازمة متصلة في بعض المواضع سواءٌ حال بين الكسرة والراء المفتوحة ساكن، نحو الشعر أو لا، نحو سراجا. أو ياء ساكنة، والراء مع ذلك وسط كلمة أو آخرها فإن الأزرق له فيها مذهب خالف سائر القراء وهو الترقيق مطلقاً.

واستثنى من ذلك أصلين: الأول: أن لا يقع بعد الراء حرف استعلاء. فمتى وقع بعد الراء حرف استعلاء فإنه يفخمها كسائر القراء، ووقع ذلك بعد المتوسطة في أربعة ألفاظ وهي: {صراط} كيف جاء رفعاً ونصباً وجراً منوناً وغير منون نحو {هذا صراط على. اهدنا الصراط. إلى صراط مستقيم. وهذا صراط ربك مستقيماً، وفراق}، وهو في الكهف والقيامة.

والثاني: إن تكرر الراء بعد، ووقع ذلك في ثلاث كلمات: {ضراراً. وفراراً. والفرار}. وكذلك يرققها إذا حال بين الكسرة وبينها ساكن فإنه يرققها أيضاً بشروط أربعة: أحدها: أن لا يكون الفاصل الساكن حرف استعلاء ولم يقع من ذلك سوى أربعة أحرف، الأول الصاد في قوله تعالى: {إصرا} في البقرة و {إصرهم} في الأعراف و {مصرا} منوناً في البقرة وغير منون في يونس موضع وفي يوسف موضعان. وفي الزخرف موضع.

والثاني الطاء في قوله: {قطرا} في الكهف و {فطرت الله} في الروم. الثالث القاف: وهو {وقرا} في الذاريات. وقد فخمها الأزرق عند هذه الثلاثة الأحرف في المواضع المذكورة بلا خلاف. والحرف الرابع الخاء في {إخراج} حيث وقع ولم يعتبره حاجزاً وأجراه مجرى غيره من الحروف المستقلة، فرقق الراء عنده من غير خلاف.

والشرط الثاني: أن لا يكون بعده حرف استعلاء ووقع ذلك في كلمتين {إعراضاً} في النساء {وإعراضهم} في الأنعام واختلف عنه {الإشراق} في ص من أجل كسر القاف كما هو.

والشرط الثالث: أن لا تكرر الراء في الكلمة فإن تكرر فإنه يفخمها. والذي في القرآن من ذلك {مدراراً وإسراراً}.

والشرط الرابع: أن لا تكون الكلمة أعجمية والذي في القرآن من ذلك {إبراهيم. وعمران. وإسرائيل} ولم يختلف في تفخيم الراء من هذه الألفاظ المذكورة، وقد اختلف الرواة بعد ذلك عن الأزرق فيما تقدم من هذه الأقسام في أصل مطرد وألفاظ مخصوصة.

فالأصل المطرد: أن يقع شيء من الأقسام المذكورة منوناً، فذهب بعضهم إلى عدم استثنائه مطلقاً على أي وزن كان، وسواء كان بعد كسرة مجاورة أو مفصولة بساكن صحيح مظهر أو مدغم أو بعد ياء ساكنة.

فالذي بعد كسرة مجاورة ثمانية عشر حرفاً وهي: {شاكراً، وسامراً، وصابراً، وناصراً، وحاضراً، وطاهراً، وغافراً، وطائراً، وفاجراً، ومدبراً، ومبصراً، ومهاجراً، ومغيراً، ومبشراً، ومنتصراً، ومقتدراً، وخضراً، وعاقراً} والمفصول بساكن صحيح مظهر ومدغم ثمانية أحرف وهي: {ذكراً، وستراً، ووزراً، وأمراً، وحجراً، وصهراً، ومستقراً، وسراً}، والذي بعد ياء ساكنة فتأتي الياء حرف لين وحرف مد ولين فبعد حرف لين في ثلاثة أحرف وهي: {خيراً، وطيراً، وسيراً}، وبعد حرف المد واللين منه ما يكون على وزن فعيلا، وجملته اثنان وعشرون حرفاً، وهي: {قديرا، وخبيرا، وبصيرا، وكبيرا، وكثيرا، وبشيرا، ونذيرا، وصغيرا، ووزيرا، وعسيرا، وحريرا، وأسيرا}. ومنه ما يكون على غير ذلك الوزن، وجملته ثلاثة عشر حرفاً، وهي: {تقديرا، وتطهيرا، وتكبيرا، وتبذيرا، وتدميرا، وتتبيرا، وتفسيرا، وقواريرا، وقمطريرا، وزمهريرا، ومنيرا، ومستطيرا}، فرققوا ذلك كله في الحالين وأجروه مجرى غيره من المرقق.

وهذا مذهب أبي طاهر بن خلف وعبد الجبار، وأبي الحسن بن غلبون، والطبري وغيرهم. وهو أحد الوجهين في الكافي وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو القياس. وذهب آخرون إلى استثناء ذلك كله وتفخيمه من أجل التنوين الذي لحقه ولم يستثنوا من ذلك شيئاً، وهو مذهب أبي طاهر ابن هاشم وأبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله وأبي القاسم الهذلي وغيرهم، وحكاه الداني عن أبي طاهر وعبد المنعم وجماعة.

وذهب الجمهور إلى التفصيل: فاستثنوا ما كان بعد ساكن صحيح مظهر، وهو الكلمات الست {ذكرا وسترا} وأخواته ولم يستثنوا المدغم وهو: {سراً ومستقراً}، من حيث أن الحرفين في الإدغام كحرف واحد إذ اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة من غير مهلة ولا فرجة، فكأن الكسرة قد وليت الراء في ذلك، وهذا مذهب الداني وأبي الفتح والخاقاني، وبه قرأ عليهما، وكذلك هو مذهب أبي عبد الله بن سفيان والمهدوي، وأبي عبد الله بن شريح وأبي علي بن بليمة ومكي وأبي القاسم بن الفحام والشاطبي وغيرهم.

إلا أن بعض هؤلاء استثنى من المفصول بالساكن الصحيح {صهرا}. فرققه من أجل إخفاء الهاء كابن شريح والمهدوي وابن سفيان وابن الفحام، ولم يستثنه الداني ولا ابن بليمة ولا الشاطبي ففخموه، وذكر الوجهين جميعاً مكي.

وذهب آخرون إلى ترقيق كل منون ولم يستثنوا {ذكرا} وبابه، فمنهم ابن غلبون وغيره، وبه قرأ الداني عليه وأجمعوا على استثناء: {مصرا، وإصرا، وقطرا، ووزرا ووقرا} من أجل حرف الاستعلاء.

وقول أبي شامة: ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذلك مفتوحة أو مضمومة بل المضمومة أولى بالتفخيم لأن التنوين حاصل مع ثقل الضم، قال: وذلك كقوله تعالى: {هذا ذكر}. قلت: وقد أخذ الجعبري هذا منه مسلماً فغلط الشاطبي في قوله: وتفخيمه {ذكراً وستراً} وبابه – حتى غير هذا البيت فقال: ولو قال مثل: كذكراً رقيق للأقل وشاكراً خبير لأعيان وسراً تعدلا. لنص على الثلاثة فسوى بين ذكر المنصوب وذكر المرفوع، وتمحل لإخراج ذلك من كلام الشاطبي، فقال: ومثالا الناظم دلا على العموم، فذكر {مبارك} مثال للمضموم ونصبها لإيقاع المصدر عليها ولو حكاها لأجاد.

وهذا كلام من لم يطلع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراآت وتخصيصهم الراء المفتوحة بالترقيق دون المضمومة، وأن من مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرق بين {ذكر، وبكر، وسحر، وشاكر، وقادر، ومستمر، ويغفر، ويقدر} كما هو.

ثم اختلف هؤلاء الذين ذهبوا إلى التفصيل فيما عدا ما فصل بالساكن الصحيح: فذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين سواء كان بعد ياء ساكنة نحو {خبيراً، وبصيراً، وخيراً}، وسائر أوزانه، أو بعد كسرة مجاورة نحو {شاكراً وخضراً} وسائر الباب.

وهذا مذهب الداني وشيخيه أبي الفتح وابن خاقان، وبه قرأ عليهما، وهو أيضاً مذهب ابن بليمة وابن الفحام والشاطبي وغيرهم، وهو أحد الوجهين في الكافي والتبصرة، وذهب الآخرون إلى تفخيم ذلك وصلا من أجل التنوين والوقف عليه بالترقيق، كابن سفيان والمهدوي. وهو الوجه الثاني في الكافي وذكره في التجريد عن شيخه عبد الباقي عن قراءته على أبيه، في أحد الوجهين في الوقف وانفرد صاحب التبصرة في الوجه الثاني بترقيق ما كان وزنه فعيلا في الوقف وتفخيمه في الوصل، وذكر أنه مذهب شيخه أبي الطيب.

وأما الألفاظ المخصوصة فهي: {إرم ذات العماد} في الفجر. ذهب إلى ترقيقها من أجل الكسرة قبلها، ابن غلبون وأبو الطاهر وعبد الجبار ومكي. وبه قرأ الداني على شيخه ابن غلبون، وذهب الباقون إلى تفخيمها من أجل العجمة، وهو الذي في التيسير والكافي والهداية والهادي والتجريد والتلخيصين والشاطبية. والوجهان صحيحان من أجل الخلاف في عجمتها. وقد ذكرهما الداني في جامع البيان.

و{سراعاً، وذراعاً، وذراعيه} ففخمها من أجل العين صاحب العنوان وشيخه وطاهر بن غلبون وابن شريح وأبو معشر الطبري. وبه قرأ الداني على أبي الحسن، ورققها الآخرون من أجل الكسرة وهو الذي في التيسير والتبصرة والهداية والهادي والتجريد والشاطبية. وبه قرأ الداني على فارس والخاقاني، وذكر الوجهين ابن بليمة والداني في الجامع.

و{افتراء على الله، وافتراء عليه، ومراء} ففخمها من أجل الهمزة ابن غلبون صاحب التذكرة وابن بليمة صاحب تلخيص العبارات وأبو معشر صاحب التلخيص، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ورققها الآخرون من أجل الكسرة وذكر الداني الوجهين في جامع البيان.

و{ساحران، وتنتصران، وطهرا}، ففخمها من أجل ألف التثنية أبو معشر الطبري وأبو علي بن بليمة وأبو الحسن بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه ورققها الآخرون من أجل الكسرة، والوجهان جميعاً في جامع البيان.

و{وعشيرتكم}، في التوبة، فخمها أبو العباس المهدوي وأبو عبد الله بن سفيان وصاحب التجريد وأبو القاسم خلف بن خاقان ونص عليه كذلك إسماعيل النخاس. قال الداني: وبذلك قرأت على ابن خاقان، وكذلك رواه عامة أصحاب أبي جعفر بن هلال عنه. قال وأقرأنيه غيره بالإمالة قياساً على نظائره، ورققها صاحب العنوان وصاحب التذكرة وأبو معشر، وقطع به في التيسير فخرج عن طريقه فيه. والوجهان جميعاً في جامع البيان والكافي والهداية والتبصرة وتلخيص العبارات والشاطبية.

و{وزرك، وذكرك}. في ألم نشرح فخمها مكي وصاحب التجريد والمهدوي وابن سفيان وأبي الفتح فارس وغيرهم من أجل تناسب رؤوس الآي. ورققها الآخرون على القياس. والوجهان في التذكرة والتلخيصين والكافي. وقال إن التفخيم فيهما أكثر. وحكى الوجهين في جامع البيان وقال إنه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح واختار الترقيق.

و{وزر أخرى} فخمه مكي وفارس بن أحمد وصاحب الهداية والهادي والتجريد. وبه قرأ الداني على أبي الفتح وذكر الوجهين في الجامع. ورققه الآخرون على القياس.

و{إجرامي} فخمه صاحب التجريد وهو أحد الوجهين في التبصرة والكافي، ورققه الآخرون ومكي وابن شريح في الوجه الآخر، وقال إن ترقيقها أكثر.

و{حذركم} فخمه مكي وابن شريح والمهدوي وابن سفيان وصاحب التجريد، وانفرد بتفخيم {حذركم}، ورقق ذلك الآخرون وهو القياس.

و{لعبرة، وكبره} فخمها صاحب التبصرة والتجريد والهداية والهادي ورققها الآخرون.

و{والإشراقِ}. في سورة ص. رققه صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار من أجل كسر حرف الاستعلاء بعد، وهو أحد الوجهين في التذكرة وتلخيص أبي معشر وجامع البيان وبه قرأ على ابن غلبون وهو قياس ترقيق {فرق} وفخمه الآخرون وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان. وهو اختياره أيضاً وهو القياس.

و{حصرت صدورهم} فخمه وصلاً من أجل حرف الاستعلاء بعده صاحب التجريد والهداية والهادي ورققه الآخرون في الحالين والوجهان في جامع البيان. قال: ولا خلاف في ترقيقها وقفاً. وانفرد صاحب الهداية بتفخيمها أيضاً في الوقف في أحد الوجهين. والأصح ترقيقها في الحالين ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد لانفصاله وللإجماع على ترقيق {الذكر صفحاً. ولينذر قوماً، والمدثر قم فأنذر} وعدم تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال.

وبقي من المفتوحة مما اختص الأزرق بترقيقه حرف واحد وهو {بشرر} في سورة المرسلات وهو خارج عن أصله المتقدم، فإنه رقق من أجل الكسرة المتأخرة. وقد ذهب الجمهور إلى ترقيقه في الحالين وهو الذي قطع به في التيسير والشاطبية وحكيا على ذلك اتفاق الرواة، وكذلك روى ترقيقه أيضاً أبو معشر وصاحب التجريد والتذكرة والكافي. ولا خلاف في تفخيمه من طريق صاحب العنوان والمهدوي وابن سفيان وابن بليمة وقياس ترقيقه ترقيق {الضرر}، ولا نعلم أحداً من أهل الأداء روى ترقيقه وإن كان سيبويه أجازه وحكاه سماعاً من العرب، وعلل أهل الأداء تفخيمه من أجل حرف الاستعلاء قبله. نص على ذلك في التيسير ولم يرتضه في غيره. فقال ليس بمانع من الإمالة هنا لقوة جرة الراء كما لم يمنع منها كذلك في نحو {الغار، وقنطار}. ولا شك أن ضعف السبب يؤثر فيه قوة الإطباق والاستعلاء بخلاف ما مثل به فإن السبب فيه قوي.

وبقي من المفتوحة أيضاً: ما أميل منها نحو {ذكرى، وبشرى، ونصارى، وسكارى} وحكمه في نوعية الترقيق كما تقدم وهذا بلا خلاف، والله أعلم.

وأما الراء المضمومة: فإنها أيضاً تكون أول الكلمة ووسطها وآخرها. وتأتي أيضاً في الأحوال الثلاثة: بعد متحرك وساكن والساكن يكون ياء وغير ياء.

فمثالها أولاً بعد الفتح {ورُدوا، ورُمان، وأقرب رحُما} وبعد الكسر {لرقيك، وبرؤوسكم} وبعد الضم {تأويل رؤياي}، وبعد الساكن الياء في {رؤياي}، وغير الياء {الرجعى، وهم رقود، ولو ردوا}.

ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح {صبروا، وأمروا، فعقروها}، وبعد الضم {يشكرون، فاذكروا، والحرمات} وبعد الكسر {الصابرون، وممطرنا، وطائركم، ويبصرون، ويغفرون، ويشعركم} وبعد الساكن الياء {كبيرهم، وسيروا} وغيره. وغير الياء عن فتح {لعمرك، ويفرط} وعن ضم نحو: {وزخرفا} وعن كسر نحو {عشرون، ويعصرون}.

ومثالها آخر الكلمة بعد الفتح منونة {بشرٌ، ونفرٌ} وغير منونة {القمر، والشجر} وبعد الضم منونة: {حمرٌ، وسررٌ} وغير منونة {تغنى النذر}، وبعد الكسر منونة {شاكرٌ، وكافرٌ، ومنفطرٌ، ومستمرٌ} وغير منونة {الساحر، والآخر، والسرائر، والمدثر، ويغفر، ويقدر}، وبعد الساكن الياء منونة {قديرٌ، وخبيرٌ، وحريرٌ} وغير منونة {العير، وتحرير، وأساطير، وعزيز، وغير، والخير}، وبعد الساكن غير الياء منونة: {بكرٌ، وذكرٌ، وسحرٌ} وغير منونة {السحر، والذكر، والبر، ويقر}.

وهذه أقسام المضمومة مستوفاة، فأجمعوا على تفخيمها في كل حال، إلا أن تجيء وسطاً أو آخراً بعد كسر أو ياء ساكنة أو حال بين الكسر وبينها ساكن، فإن الأزرق عن ورش رققها في ذلك على اختلاف بين الرواة عنه فروى بعضهم تفخيمها في ذلك ولم يجروها مجرى المفتوحة. وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة وأبي طاهر إسماعيل بن خلف صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار صاحب المجتبى وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وروى جمهورهم ترقيقها، وهو الذي في التيسير والهادي والكافي والتلخيصين والهداية والتبصرة والتجريد والشاطبية وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني وأبي الفتح ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش، من المصريين والمغاربة. قال وروى ذلك منصوصاً أصحاب النحاس وابن هلال وابن داود وابن سيف وبكر بن سهل ومواس بن سهل عنهم عن أصحابهم عن ورش. والترقيق هو الأصح نصاً وروايةً وقياساً.

واختلف هؤلاء الذين رووا ترقيق المضمومة في حرفين وهما: {عشرون و كبر ما هم ببالغيه}، ففخمها منهم أبو محمد صاحب التبصرة والمهدوي وابن سفيان وصاحب التجريد. ورققها أبو عمرو الداني وشيخاه أبو الفتح والخاقاني وأبو معشر الطبري وأبو علي بن بليمة وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم.

وأما الراء المكسورة فإنها مرققة لجميع القراء من غير خلف عن أحد منهم: وهي تكون أيضاً أول الكلمة ووسطها وآخرها، فمثالها أولاً: {رزق، ورجس، وريح، ورجال، وركز، ورضوان، وربيون}، ومثالها وسطاً: {فارض. وفارهين. وكارهين. والطارق. والقارعة. وبضارهم. ويوارى. وعفريت وأصرى}، ومثالها آخراً: {إلى النور. وبالزبر. ومن الدهر. والطور. والمعمور. وبالنذر. والفجر. وإلى الطير. والمنير. وفي الحر}، وما أشبه ذلك من المجرورات بالإضافة أو بالحرف أو بالتبعية، فإن الكسرة في ذلك كله عارضة لأنها حركة إعراب وكذلك ما كسر لالتقاء الساكنين في الوصل نحو {فليحذر الذين. ومما لم يذكر اسم

الله}، وكذلك ما تحرك بحركة النقل، نحو: {وانحر إن شانئك. وانتظر إنهم. وفليكفر إنا اعتدنا. وانظر إلى} فأجمع القراء على ترقيق هذه الراآت المتطرفات وصلا كما أنهم أجمعوا على ترقيقها مبتدأة ومتوسطة إذا كانت مكسورة.

وأما الراء الساكنة: فتكون أيضاً أولاً ووسطاً وآخراً وتكون في ذلك كله بعد ضم وفتح وكسر. فمثالها أولاً بعد فتح {وارزقنا. وارحمنا} وبعد ضم: {اركض} وبعد كسر {يا بني اركب. وأم ارتابوا. ورب ارجعوني، والذي ارتضى، ولمن ارتضى}، فالتي بعد فتح لابد أن تقع بعد حرف عطف. والتي بعد ضم تكون بعد همزة الوصل ابتداء وقد تكون كذلك بعد ضم وصلا. وقد تكون بعد كسر على اختلاف بين القراءة كما مثلنا به، فإن قوله تعالى: {بعذاب اركض} يقرأ بضم التنوين قبل على قراءة نافع وابن كثير والكسائي وأبي جعفر وخلف وهشام. ويقرأ بالكسر على قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب وابن ذكوان، فهي مفخمة على كل حال لوقوعها بعد ضم ولكون الكسرة عارضة، وكذلك {أم ارتابوا. ويابني اركب. ورب ارجعوني}، ونحوه، فتفخيمها أيضاً ظاهر. وأما قوله تعالى: {وإن قيل لكم ارجعوا. ويا أيتها النفس المطمئنة ارجعي، ويأيها الذين آمنوا اركعوا. والذين ارتدوا، وتفرحون ارجع إليهم} فلا تقع الكسرة قبل الراء في ذلك ونحوه، إلا في الابتداء فهي أيضاً في ذلك مفخمة لعروض الكسر قبلها وكون الراء في ذلك اصلها التفخيم.

وأما الراء الساكنة المتوسطة فتكون أيضاً بعد فتح وضم وكسر: فمثالها بعد الفتح {برق. وخردل. والأرض ويرجعون. والعرش. والمرجان ووردة وصرعى}. فالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء لم يأت على أحد منهم خلاف في حرف من الحروف سوى ثلاث كلمات وهي {قرية. ومريم، والمرء}.

فأما {قرية} حيث وقعت و{مريم}، فنص على الترقيق فيهما لجميع القراء، أبو عبد الله ابن سفيان وأبو محمد مكى وأبو العباس المهدوى وأبو عبد الله بن شريح وأبو القاسم ابن الفحام وأبو علي الأهوازي وغيرهم من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها، وقد بالغ أبو الحسن الحصرى في تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال:

وإن سكنت والياء بعد كمريم + فرقق وغلط من يفخم عن قهر.

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار وهو القياس الصحيح. وقد غلط

الحافظ أبو عمرو الداني وأصحابه القائلين بخلافه، وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق وبالتفخيم لغيره، وهو مذهب أبي على بن بليمة وغيره، والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع لسكون الراء بعد فتح ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك.

وأما {المرء} من قوله تعالى: {بين المرء وزوجه، والمرء وقلبه}، فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء من أجل كسرة الهمزة بعدها، وإليه ذهب الأهوازي وغيره، وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين وهو مذهب أبي بكر الأذفوي وأبي القاسم بن الفحام وزكريا بن يحيى ومحمد بن خيرون وأبي علي بن بليمة وأبي الحسن الحصري وهو أحد الوجهين في جامع البيان والتبصرة والكافي، إلا أنه قال في التبصرة: إن المشهور عن ورش الترقيق، وقال ابن شريح التفخيم أكثر وأحسن، وقال الحصري:

ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة + لدى سورة الأنفال أو قصة السحر.

قال الداني: وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وغيره يروون عن قراءتهم ترقيق الراء في قوله {بين المرء} حيث وقع من أجل جرة الهمزة، وقال: وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها وبه قرأت.

والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في الشاطبية والتيسير والكافي والهادي والهداية وسائر أهل الأداء سواه، وأجمعوا على تفخيم {ترميهم، وفي السرد، ورب العرش والأرض} ونحوه، ولا فرق بينه وبين {المرء}.

ومثالها بعد الضم {القرآن، والفرقان، والغرفة، وكرسيه، والخرطوم وترجى، وسأرهقه، وزرتم}، فلا خلاف في تفخيم الراء في ذلك كله. ومثالها بعد الكسرة {فرعون، وشرعة، وشرذمة، ومرية، والفردوس، وأم لم تنذرهم، وأحصرتم، واستأجره، وأمرت، وينقطرن، وقرن}، فأجمعوا على ترقيق الراء في ذلك كله لوقوعها ساكنة بعد كسر. فإن وقع بعدها حرف استعلاء فلا خلاف في تفخيمها من أجل حرف الاستعلاء، والذي ورد منها في القرآن ساكنة بعد كسر وبعدها حرف استعلاء {قرطاس} في الإنعام و{فرقة، وإرصاداً} في التوبة و{مرصاداً} في النبأ و {بالمرصاد} في الفجر، وقد شذ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق، كما ذكره في الكافي وتلخيص ابن بليمة في أحد الوجهين وهو غلط، والصواب ما عليه عمل أهل الأداء.

واختلفوا في {فرق}، من سورة الشعراء من أجل كسر حرف الاستعلاء وهو القاف، فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه، وهو الذي قطع به في التبصرة والهداية والهادي والكافي والتجريد وغيرها، وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم، وهو الذي يظهر من نص التيسير وظاهر العنوان والتلخيصين وغيرها، وهو القياس، ونص على الوجهين صاحب جامع البيان والشاطبية والإعلان وغيرها. والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق. وحكى غير واحد عليه الإجماع، وذكر الداني في غير التيسير والجامع أن من الناس من يفخم راء {فرق} من أجل حرف الاستعلاء، قال: والمأخوذ به الترقيق، لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته [المفخّمة] لتحركه بالكسر. والقياس إجراء الوجهين في {فرقة} حالة الوقف لمن أمال هاء التأنيث ولا أعلم فيها نصاً.

قلت: القياس في {فرق} التفخيم، وأما القول بأن حرف الإستعلاء قد انكسرت صولته المفخّمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق: فأقول: أجل أن الكسر مناسب للترقيق ومقارب، وهو أدنى التفخيم، ولكن المستعلي في نفسه مفخم، وإن كان غير مفخم لغيره عند المعتبِر بذلك.

قال محمد المتولي:

نصواْ بأن حرف الإستعلاء + مفخم بدون ما استثناء.

لكن وجدنا نحو غل يتخذ + مرققا فيما علينا قد اخذ.

فما جواب هذه المسألة + عندكم فتوضحوه بالتي.

يهدي السلام أولا إليكم + وبعد فالجواب درّا ينظم.

حروف الإستعلاء فخم مطلقا + وقيل بل ما كان منها مطبقا.

والأول الصواب عند العلما + ولكن الإطباق كان أفخما.

وأما {مرفقاً}: فقد ذكر بعض أهل الأداء تفخيمها لمن كسر الميم من أهل البصرة والكوفة من أجل زيادة الميم وعروض كسرتها وبه قطع في التجريد وحكاه في الكافي أيضاً عن كثير من القراء ولم يرجح شيئاً، والصواب فيه الترقيق، وإن الكسرة فيه لازمة وإن كانت الميم زائدة كما هو، ولولا ذلك لم يرقق {إخراجاً والمحراب} لورش، ولا فخمت {إرصاداً، والمرصاد} من أجل حرف الاستعلاء وهو مجمع عليه.

وأما الراء الساكنة المتطرفة: فتكون كذلك بعد فتح وبعد ضم وبعد كسر. فمثالها بعد الفتح: {يغفر ولم يتغير ويسخر}، وبعد الضم {وانظر}، فالراء في ذلك كله مفخمة. ومثالها بعد الكسر: {استغفر} فلا خلاف في ترقيق الراء في ذلك لوقوعها ساكنة بعد الكسر، ولا اعتبار بوجود حرف الإستعلاء بعدها في هذا القسم لانفصاله عنها، وذلك نحو {فاصبر}، هذا ما يتعلق بحكم الراء في الوصل.

واما ما يتعلق بحكمها في الوقف: فهي لا تخلو في الوصل من ان تكون ساكنة قبل الوقف عليها او متحركة، فإن كانت ساكنة نحو {فلا تنهر}، او كانت مفتوحة نحو {أمر}، او كانت مكسورة لالتقاء الساكنين نحو {أنذ الناس}، او كانت كسرتها منقولة نحو {وانظر الى الجبل}، فإن الوقف على جميع ذلك بالسكون المجرد لا غير. وإن كانت مكسورة والكسر فيها للإعراب نحو {بالبر}، او كانت كسرتها للإضافة الى ياء المتكلم نحو {نذير}، او كانت الكسرة في عين الكلمة نحو {يسر}، مما الكسرة فيه ليست منقولة ولا لالتقاء الساكنين، جاز في الوقف عليها الروم والسكون. وإن كانت مرفوعة نحو {قضي الأمر}: جاز الوقف فيه بالروم والإشمام والسكون.

وإذا تقرر هذا فاعلم: أنك متى وقفت بالسكون او بالإشمام نظرت الى ما قبلها، فإن كان ما قبلها كسرة نحو {بعثر} او ساكن بعد كسرة نحو {الذكر} او ياء ساكنة نحو {قدير} او حرف ممال نحو {الدار} عند من امال او مرقق في قوله {بشرر} عند من رقق الراء رققتها. وإن كان ما قبلها في الوقف مفتوحا او مضموما: فإنها تفخم للجميع سواء تخلل بين هاتين الحركتين وبين الراء ساكن نحو {القدر}، او لم يتخلل نحو {والبصر}، وهو المشهور المنصور، وذهب بعضهم إلى الوقف عليها بالترقيق إن كانت مكسورة لعروض الوقف، ولكن قد يفرق بين الكسرة العارضة في حال واللازمة بكل حال.

ومتى وقفت عليها بالروم اعتبرت حركتها فإن كانت كسرة رققتها للكل، وإن كانت ضمة نظرت إلى ما قبلها فإن كان كسرة أو ساكن بعد كسرة أو ياء ساكنة رققتها لورش وحده من طريق الأزرق، وفخمتها للباقين، وإن لم يكن قبلها شيء من ذلك فخمتها للكل، إلا إذا كانت مكسورة فإن بعضهم يقف عليها بالترقيق. وقد يفرق بين كسرة البناء وكسرة الإعراب كما هو.

فالحاصل من هذا: أن الراء المتطرفة إذا سكنت في الوقف جرت مجرى الراء الساكنة في وسط الكلمة تفخم بعد الفتحة والضمة نحو {العرش وكرسيه}، وترقق بعد الكسرة نحو {شرذمة}، وأجريت

الياء الساكنة والفتحة الممالة قبل الراء المتطرفة إذا سكنت مجرى الكسرة، وأجرى الإشمام في المرفوعة مجرى السكون وإذا وقف عليها بالروم جرت مجراها في الوصل.

واعلم: ان الساكن الحاجز بين الكسر والراء الموقوف عليها بالسكون، إذا كان صادا نحو {مصرا} او طاء في قوله {القطر}، فقد اختلف في ذلك أهل الأداء. فمن إعتدّ بحرف الإستعلاء فخم الراء، ومن لم يعتد به رققها. فعلى التفخيم نص الإمام أبو عبد الله بن شريح وغيره، وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين، وعلى الترقيق الداني في كتاب الرآت، وفي جامع البيان وغيره، وهو الأشبه بمذهب الجماعة، والذي أختاره التفخيم في {مصر}، والترقيق في {القطر}، نظرا فيهما لحال الوصل وعملا بالأصل.

والوقف بالسكون على {أن اسر}: في قراءة من وصل وكسر النون يوقف عليه بالترقيق. أما على القول بأن الوقف عارض: فظاهر. وأما على القول الآخر، فإن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً، فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق. فإن قيل إن الكسر عارض فتفخم مثل {أم ارتابوا} فقد أجابَ بما تقدم أن عروض الكسر هو باعتبار الحمل على أصل مضارعه الذي هو يرتاب. فهي مفخمة لعروض الكسر فيه بخلاف هذه.

والأولى أن يقال كما أن الكسر قبل عارض فإن السكون كذلك عارض وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر فيلغيان جميعاً ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة فترقق على أصلها.

وأما على قراءة الباقين وكذلك {فأسر} في قراءة من قطع ووصل، فمن لم يعتد بالعارض أيضاً رقق. وأما على القول الآخر فيحتمل التفخيم للعروض ويحتمل الترقيق فرقاً بين كسرة الإعراب وكسرة البناء إذ كان الأصل {أسرى} بالياء وحذفت الياء للبناء، فبقي الترقيق دلالة على الأصل وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له، وكذلك الحكم في {والليل إذا يسر} في الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء، فحينئذٍ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى. والوقف على {والفجر} بالتفخيم أولى.

وإذا وقفت بالسكون على {بشرر} لمن يرقق الراء الأولى رققت الثانية وإن وقعت بعد فتح، وذلك أن الراء الأولى إنما رققت في الوصل من أجل ترقيق الثانية فلما وقف عليها رققت الثانية من أجل الأولى فهو في الحالين ترقيق لترقيق كالإمالة للإمالة.

وإذا وقفت على نحو {الدار، والنار، والنهار، والقرار، والأبرار} لأصحاب الإمالة في نوعيها رققت الراء بحسب الإمالة، وشذ مكى بالتفخيم لورش مع إمالة بين بين، فقال في آخر باب الإمالة في الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الروم: قال ما نصه: فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار وجب أن تغلظ الراء لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، قال: ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل لأن الوقف عارض والكسر منوى.

وقال في آخر باب الراآت: فأما {النار} في موضع الخفض في قراءة ورش فتقف إذا سكنت بالتغليظ والاختيار أن تروم الحركة فترقق إذا وقفت. وهو قول لا يعول عليه ولا يلتفت إليه، بل الصواب الترقيق من أجل الإمالة سواء أسكنت أم رمت، لا نعلم في ذلك خلافاً وهو القياس وعليه أهل الأداء.

وإذا وصلت: {ذكرى الدار} لورش من طريق الأزرق، رققت الراء من أجل كسرة الدال، فإذا وقفت رققتها من أجل ألف التأنيث، نبه عليه أبو شامة، وقال: لم أر أحداً نبه عليها، فقال: إن {ذكرى الدار} وإن امتنعت إمالة ألفها وصلا فلا يمتنع ترقيق رائها في مذهب ورش على أصله لوجود مقتضى ذلك، وهو الكسر قبلها ولا يمنع ذلك حجز الساكن بينهما، فيتحد لفظ الترقيق وإمالة بين بين في هذا فكأنه أمال الألف وصلا. وقد أشار إليها السخاوي، وذكر أن الترقيق في {ذكرى الدار} من أجل الياء لا من أجل الكسر انتهى. ومراده بالترقيق الإمالة، وفيما قاله من ذلك نظر، بل الصواب أن ترقيقها من أجل الكسر.

والكسرة تكون لازمة وعارضة: فاللازمة ما كانت على حرف أصلي أو منزل منزلة الأصلي يخل إسقاطه بالكلمة والعارضة بخلاف ذلك.

وقيل العارضة ما كانت على حرف زائد. وإليه ذهب صاحب التجريد وغيره وتظهر فائدة الخلاف في {مرفقاً} في قراءة من كسر الميم وفتح الفاء، وهم أبو عمرو ويعقوب وعاصم وحمزة والكسائي وخلف كما تقدم، فعلى الأول تكون لازمة فترقق الراء معها، وعلى الثاني تكون عارضة فتفخم، والأول هو الصواب لإجماعهم على ترقيق {المحراب وإخراجاً} لورش دون تفخيم {مرصاداً، والمرصاد} من أجل حرف الاستعلاء بعد لا من أجل عروض الكسرة قبل كما قدمنا.

واختلف القراء في أصل الراء: هل هو التفخيم، وإنما ترقق لسبب، أو أنها عرية عن وصفي الترقيق والتفخيم فتفخم لسبب وترقق آخر، فذهب الجمهور إلى الأول واحتج له مكى، فقال: إن كل

راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء فيها الترقيق، ألا ترى أنك لو قلت (رغدا، ورقود) ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة؟ قال: وهذا مما لا يمال ولا علة فيه توجب الإمالة، واحتج غيره على أن أصل الراء التفخيم بكونها متمكنة في ظهر اللسان فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق وتمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحتين، كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوة كسرتين.

وقال آخرون ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق: وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها، وأيضاً فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها لسبب خارج عنها، كما كان ذلك في حروف الاستعلاء. وأيضاً فإن التكرار متحقق في الراء الساكنة سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة.

أما حصول التكرار في الراء المتحركة الخفيفة فغير بين، لكن الذي يصح فيها أنها تخرج من ظهر اللسان ويتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان، فترقق إذ ذاك أو تمكنها في ظهر اللسان فتغلظ ولا يمكن خلاف هذا، فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة من طرف اللسان وأردت تغليظها لم يمكن نحو {الآخرة، ويسرون} فإذا مكنتها إلى ظهر اللسان غلظت ولم يكن ترقيقها ولا يقوى لكسر على سلب التغليظ عنها إذا تمكنت من ظهر اللسان إلا أن تغليظها في حال الكسر قبيح في المنطق، لذلك لا يستعمله معتبر ولا يوجد إلا في ألفاظ العوام والنبط.

وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة. وقد تستعمل مع الفتحة والضمة من الطرف فترقق إذا عرض لها سبب كما يتبين في هذا الفصل في رواية ورش، ولا يمكن إذا انكسرت إلى ظهر اللسان لئلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة فحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكروه على أن أصل الراء المتحركة التفخيم، وأما الراء الساكنة فوجدناها ترقق بعد الكسرة اللازمة بشرط أن لا يقع بعدها حرف استعلاء نحو {فردوس}، وتفخم فيما سوى ذلك، فظهر أن تفخيم الراء وترقيقها مرتبط بأسباب كالمتحركة ولم يثبت في ذلك دلالة على حكمها في نفسها، فأما تفخيمها بعد الكسرة العارضة في نحو {أم ارتابوا} فلم لا يكون حملاً على المضارع إذ

قلت: (يرتاب) بناء على مذهب الكوفيين في أن صيغة الأمر مقتطعة من المضارع، أو بناء على مذهب البصريين في أن الأمر يشبه المقطع من المضارع فلم يعتد بما عرض لها من الكسرة في حال الأمر، وعند ثبوت هذا الاحتمال لم يتعين القول بأن أصلها التفخيم.

والقولان محتملان: والثاني أظهر لورش من طرق المصريين، ولذلك أطلقوا ترقيقها واتسعوا فيه كما قدمنا. وقد تظهر فائدة الخلاف في الوقف على المكسور إذا لم يكن قبله ما يقتضى الترقيق، فإنه بالوقف تزول كسرة الراء الموجبة لترقيقها، فتفخم حينئذ على الأصل على القول الأول وترقق على القول الثاني من حيث إن السكون عارض وأنه لا أصل لها في التفخيم ترجع إليه فيتجه الترقيق.

وقد أشار في التبصرة إلى ذلك، حيث قال: أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول وبعضه أخذ سماعاً، ولو قال قائل: إنني أقف في جميع الباب كما أصل سواء أسكنت أو رمت، لكان لقوله وجه من القياس مستتبت. والأول أحسن. وممن ذهب إلى الترقيق في ذلك صريحاً أبو الحسن الحصري فقال:

وما أنت بالترقيق واصِلُهُ فقف + عليه به إذ لست فيه بمضطر

وقد خص الترقيق بورش أبو عبد الله بن شريح وأبو علي بن بليمة وغيرهما، وأطلقوه حتى في الكسرة العارضة. واستثنى بعضهم كسرة النقل، قال في الكافي وقد وقف قوم عن ورش على نحو {واذكر اسم ربك، وفليحذر الذين} بالترقيق كالوصل واستثنوا {فليكفر إنا، وانحر إن}، قال: ولا حجة لهم إلا الرواية، وكذا قال ابن بليمة وزاد، فقال: ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق ولا خلاف أنها مرققة في الوصل. وقد قدمنا أن القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء. وقد يفرق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء كما أشرنا إليه فيما تقدم وننبه عليه بعد هذا.

وتظهر أيضاً فائدة الخلاف إذا نطقت بالراء ساكنة بعد همزة الوصل في حكاية لفظ الحرف إذا قلت: (أرْكما) تقول –أب أتْ: فعلى القول بأن أصلها التفخيم تفخم، وعلى القول الآخر ترقق وكلاهما محتمل، إذ لا نعلم كيف ثبت اللفظ في ذلك عن العرب؟ والحق في ذلك: أن يقال: إن من زعم أن أصل الراء التفخيم إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقاً من حيث إنها راء فلا دليل عليه لما مر، وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم وأنها لما عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على التفخيم فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك إلا إن وجد سبب وحينئذٍ يتصور فيها رعى السبب فترفق ورفضه فتبقى على ما استحقه من التفخيم بسبب حركتها فهذا كلام جيد.

فصل: اللام: اعلم: أن قولهم: الأصل في اللام الترقيق: أبين من قولهم في الراء إن أصلها التفخيم، وذلك أن اللام لا تغلظ إلا لسبب وهو مجاورتها حرف الاستعلاء وليس تغليظها إذ ذاك بلازم بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء اللازم.

واعلم: أن تغليظ اللام على قسمين، متفق عليه ومختلف فيه: فالـمتفق عليه ما أجمع القراء وأئمة أهل الأداء على تغليظ اللام من اسم الله تعالى إذا كان بعد فتحة أو ضمة سواء كان في حالة الوصل أو مبدوءاً به نحو قوله تعالى {شهد الله، وإذ أخذ الله، وقال الله، وربنا الله، وعيسى ابن مريم اللهم} ونحو {رسل الله، وكذبوا الله، ويشهد الله، وإذ قالوا اللهم} فإن كان قبلها كسرة فلا خلاف في ترقيقها سواء كانت الكسرة لازمة أو عارضة زائدة أو أصلية، نحو {بسم الله، والحمد لله، وإنا لله، وعن آيات الله، ولم يكن الله ليغفر لهم، وإن يعلم الله، وإن شاء الله، وحسيبا الله، وأحد الله وقل اللهم}، فإن فصل هذا الاسم مما قبله وابتدئ به فتحت همزة الوصل وغلظت اللام من أجل الفتحة، قال الداني في جامعه: حدثني الحسن بن شاكر البصري، قال حدثنا أحمد بن نصر يعني الشذائي، قال: التفخيم في هذا الاسم يعني مع الفتحة والضمة، ينقله قرن عن قرن وخالف عن سالف، قال: وإليه كان شيخنا أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسن بن المنادى يذهبان. وقد شذ أبو علي الأهوازي فيما حكاه من ترقيق هذه اللام يعني بعد الفتح والضم عن السوسي وروح، وتبعه في ذلك من رواه عنه كابن الباذش في إقناعه وغيره، وذلك مما لا يصح في التلاوة ولا يؤخذ به في القراءة.

وإذا غلظت اللام في ذوات الياء نحو {صلى ويصلى} إنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أميلت الألف المنقلبة في ذلك إنما تمال مع ترقيق اللام سواء كانت رأس آية أم غيرها إذ الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان، وهذا مما لا خلاف فيه.

قال أبو شامة: أما {من مقام إبراهيم مصلى} ففيه التغليظ في الوصل لأنه منون، وفي الوقف الوجهان السابقان، قال: ولا تترجح الإمالة وإن كان رأس آية إذ لا مؤاخاة لآي قبلها ولا بعدها، فجعل {مصلى} رأس آية وليس كذلك، بل لا خلاف بين العادين أنه ليس برأس آية فاعلم ذلك.

وإذا وقعت اللام من اسم الله تعالى بعد الراء الممالة في مذهب السوسي وغيره كما تقدم من قوله تعالى {نرى الله جهرة، وسيرى الله} جاز في اللام التفخيم والترقيق، فوجه التفخيم عدم وجود الكسر الخالص قبلها، وهو أحد الوجهين في التجريد وبه قرأ على أبي العباس بن نفيس وهو اختيار أبي القاسم

الشاطبي وأبي الحسن السخاوي وغيرهم وهو قراءة الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامري.

ووجه الترقيق عدم وجود الفتح الخالص قبلها وهو الوجه الثاني في التجريد وبه قرأ صاحب التجريد على شيخه عبد الباقي وعليه نص الحافظ أبو عمرو في جامعه وغيره وبه قرأ على شيخه أبي الفتح في رواية السوسي عن قراءته على أبي الحسن يعني عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقال الداني إنه القياس.

وقال ابن الحاجب إنه الأولى لأمرين: أحدهما أن أصل هذه اللام الترقيق وإنما فخمت للفتح والضم ولا فتح ولا ضم هنا فعدنا إلى الأصل. والثاني اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة. والوجهان صحيحان في النظر ثابتان في الأداء.

وإذا رققت الراء لورش من طريق الأزرق في نحو قوله تعالى: {أفغير الله أبتغي، أغير الله تدعون، ولذكر الله، ويبشر الله} وجب تفخيم اللام من اسم الله تعالى بعدها بلا نظر لوقوعها بعد فتحة وضمة خالصة ولا اعتبار بترقيق الراء قبل اللام في ذلك، وممن نص على ذلك ابن شريح، قال في كتابه الكافي: من باب اللامات بعد ذكر مذهب ورش ما نصه: وكذلك لم يختلف في تفخيم لام اسم الله إذا كانت قبلها فتحة أو ضمة نحو {فالله هو الولي، ولذكر الله أكبر}.

وأبو شامة: في باب اللامات أيضاً من شرحه، قال: والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم، لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها.

وقال الجعبري في الباب المذكور: وهذه اللام – يعني من اسم الله – إذا وقعت بعد ترقيق خال من الكسر فهي على تفخيمها نحو {يبشر الله عباده}، أو بعد إمالة كبرى فوجهان.

وقال الواسطي في كتابه الكنز في القرآت العشر: فإن أتى – يعني اسم الله – بعد حرف مرقق لا كسرة فيه نحو {ذلك الذي يبشر الله} في قراءة من رقق فليس إلا التفخيم وإن كان بعد إمالة كقوله تعالى: {حتى نرى الله جهرة} ففيه وجهان. وهو مما لا يحتاج إلى زيادة التنبيه عليه وتأكيد الإشارة إليه لظهوره ووضوحه.

ولولا أن بعض أهل الأداء بلغ عنه أنه رأى ترقيق اسم الله تعالى بعد الراء المرققة، فأجرى الراء المرققة في ذلك مجرى الراء الممالة، وبنى أصله على أن الضمة تمال كما تمال الفتحة، لأن سيبويه حكى

ذلك في (مذعور، والسمر، والمنقر)، واستدل بإطلاقهم على الترقيق إمالة واستنتج من ذلك ترقيق اللام بعد المرققة، وقطع بأن ذلك هو القياس الذي لا ينبغي أن يخالف، مع اعترافه بأنه لم يقرأ بذلك على أحد من شيوخه، ولكنه شيء ظهر له من جهة النظر فاتبعه لعدم وجود النص بخلافه على ما ادعاه، وذلك كله غير مسلم له ولا موافق عليه.

فأما ادعاؤه أن الضمة تمال في مذعور فإنه غير ما نحن فيه، فإن حركة الضمة التي هي على العين قربت إلى الكسر ولفظ بها كذلك وذلك مشاهد حساً، والضمة التي هي على الراء في (يبشر) لم تقرب إلى الكسرة ولا غيرت عن حالتها، ولو غيرت ولفظ بها كما لفظ بمذعور على لغة من أمال لكان لحنا وغير جائز في القراءة، وإنما التغيير وقع على الراء فقط لا على حركتها وهذا هو الذي حكاه ابن سفيان وغيره من أن الراء المضمومة تكون عند ورش بين اللفظين، فعبروا عن الراء ولم يقولوا إن الضمة تكون بين اللفظين، ومن زعم أن الضمة في ذلك تكون تابعة للراء فهو مكابر في المحسوس، وأما كون الترقيقِ إمالةً أو غير إمالة فسنقف بك إن شاء الله عليه. وإذا ثبت ذلك بطل القياس على {نرى الله}.

وأما ادعاؤه عدم النص فقد ذكرنا نصوصهم على التفخيم، وقول ابن شريح إنه لم يختلف في تفخيم اللام في ذلك. والناس كلهم في سائر الأعصار وأقطار الأمصار ممن أدركناهم، لم يختلفوا في ذلك ولا حكوا فيه وجهاً ولا احتمالا ضعيفاً ولا قوياً، فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة وسلف الأمة.

وإن قيل: لم كان التفخيم في الوقف على اللام المغلظة الساكنة وقفاً أرجح، وكان ينبغي أن لا يجوز البتة كما سبق في الراء المكسورة أنها تفخم وقفاً ولا ترقق لذهاب الموجب للترقيق وهو الكسر وههنا قد ذهب الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللام وكلا الذهابين عارض؟

قلت: لأن سبب التغليظ هنا قائم وهو وجود حرف الاستعلاء، وإنما فتح اللام شرط فلم يؤثر سكون الوقف لعروضه وقوة السبب، فعمل السبب عمله لضعف المعارض في باب الوقف على الراء المكسورة أن السبب زال بالوقف وهو الكسر فافترقا.

ولو قيل: لم كانت الكسرة العارضة والمفصولة وجوب ترقيق من لام اسم الله ولا توجب ترقيق الراء؟

قلت: لأن اللام لما كان أصلها الترقيق وكان التغليظ عارضاً لم يستعملوه فيها إلا بشرط أن لا يجاورها مناف للتغليظ وهو الكسر، فإذا جاورتها الكسرة ردتها إلى أصلها.

وأما الراء المتحركة بالفتح أو بالضم فإنها لما استحقت التغليظ بعد ثبوت حركتها لم تقو الكسرة غير اللازمة على ترقيقها واستصحبوا فيها حكم التغليظ الذي استحقته بسبب حركتها فإذا كانت الكسرة لازمة أثرت في لغة دون أخرى فرققت الراء لذلك وفخمت، وقيل الفرق أن المراد من ترقيق الراء بإمالتها وذلك يستدعي سبباً قوياً للإمالة.

وأما ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيتها وسجيتها من غير زيادة شيء فيها وإنما التغليظ هو الزيادة فيها ولا تكون الحركة قبل لام اسم الله إلا مفصولة لفظاً أو تقديراً. وأما الحركة قبل الراء فتكون مفصولة وموصولة فأمكن اعتبار ذلك فيها بخلاف اللام.

واللام المشددة نحو {يصلبوا، وطلقتم، وظل وجهه}، لا يقال فيها إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، فينبغي أن يجرى الوجهان لأن ذلك الفاصل أيضاً لام أدغمت في مثلها فصار حرفاً واحداً فلم تخرج اللام عن كون حرف الاستعلاء وليها. وقد شذ بعضهم فاعتبر ذلك فصلاً مطلقاً، حكاه الداني. وبعضهم قد أثبته فيما تقدم.

واما المختلف فيه: فقد اختص المصريون بمذهب عن ورش في اللام ولم يشاركهم فيها سواهم. ورووا من طريق الأزرق وغيره عن ورش تغليظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم، واتفق الجمهور منهم على تغليظ اللام إذا تقدمها صاد أو طاء أو ظاء بشروط ثلاثة وهي: أن تكون اللام مفتوحة وأن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة مفتوحاً أو ساكناً واختلفوا في غير ذلك. وشذ بعضهم فيما بما لم يروه غيره وسيرد عليك جميع ذلك مبيناً.

أما الصاد المفتوحة: فتكون اللام بعدها مخففة ومشددة، فالوارد من المخففة في القرآن: {الصلاة، وصلوات، وصلاتهم، وصلح، وفصلت ويوصل وفصل طالوت، وفصل، ومفصلاً، ومفصلات، وما صلبوه}، والوارد من المشددة: {صلى، ويصلى، ومصلى، ويصلبوا} ووردت مفصولاً بينها وبين الصاد بألف في موضعين {يصالحا، وفصالا}.

والصاد الساكنة الوارد منها في القرآن: {تصلى. وسيصلى. ويصلاها. وسيصلون ويصلونها واصلوها وفيصلب. ومن أصلابكم. وأصلح. وأصلحوا. وإصلاحاً والإصلاح وفصل الخطاب}.

وأما الطاء المفتوحة فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة: فالوارد في القرآن من الخفيفة {الطلاق. وانطلق وانطلقوا. واطلع. وفاطلع. وبطل، ومعطلة، وطلباً}. والوارد من الشديدة {المطلقات. وطلقتم وطلقكن. وطلقها} ووردت مفصولاً بينها وبين اللام في حرف واحد وهو {طال} والطاء الساكنة الوارد منها في القرآن موضع واحد وهو {مطلع الفجر} فقط.

وأما الظاء: فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة، فالوارد من الخفيفة في القرآن: {ظلم، وظلموا، وماظلمناهم}، ومن المشددة {ظلام، وظللنا وظلت، وظل وجهه}.

والظاء الساكنة: ورد منها في القرآن {ومن أظلم، وإذا أظلم، ولا يظلمون، فيظللن}، فغلظ ورش من طريق الأزرق اللام في ذلك كله. وروى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه، كالجماعة، وهو الذي في العنوان والمجتبي والتذكرة وإرشاد ابن غلبون، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون وبه قرأ مكى على أبي الطيب إلا أن صاحب التجريد استثنى من قراءته على عبد الباقي من طريق ابن هلال {الطلاق، وطلقتم}.

ومنهم من رققها بعد الظاء وهو الذي في التجريد وأحد الوجهين في الكافي. وفصل في الهداية فرقق إذا كانت الظاء مفتوحة نحو: {ظلموا، وظللنا} وفخمها إذا كانت ساكنة نحو: {أظلم، ويظللن}. وذكر مكى ترقيقها بعدها إذا كانت مشددة من قراءته على أبي الطيب، قال: وقياس نص كتابه يدل على تغليظها وإن كانت مشددة.

وقال الداني ما نصه: وجماعة من أصحاب ابن هلال كالأذفوي لا يفخمها إلا مع الصاد المهملة. واختلفوا فيما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة نحو: {صلى، وسيصلى، ومصلى، ويصلاها}. فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها. وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة، ففخمها في التبصرة والكافي والتذكرة والتجريد وغيرها، ورققها في المجتبي وهو مقتضى العنوان والتيسير وهو في تلخيص أبي معشر أقيس. والوجهان في الكافي وتلخيص ابن بليمة والشاطبية والإعلان وغيرها.

وفصل آخرون في ذلك بين رؤوس الآى وغيرها: فرققوها في رؤوس الآى للتناسب، وغلظوها في غيرها لوجود الموجب قبلها، وهو الذي في التبصرة وهو الاختيار في التجريد والأرجح في الشاطبية والأقيس في التيسير، وقطع أيضاً به في الكافي إلا أنه أجرى الوجهين في غير رؤوس الآى، والذي وقع من

ذلك رأس آية ثلاث مواضع: {فلا صدق ولا صلى} في القيامة و{وذكر اسم ربه فصلى} في سبح و{إذا صلى} في العلق.

والذي وقع منه غير رأس آية سبعة مواضع {مصلى} في البقرة حالة الوقف، وكذا: {يصلى النار} في سبح، و{يصلاها} في الإسراء وواليل، و{يصلى} في الانشقاق، و{تصلى} في الغاشية، و{سيصلى} في المسد.

واختلفوا فيما إذا حال بين الحرف وبين اللام فيه ألف وذلك في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد وهما {فصالاً، ويصالحا}، وموضع مع الطاء وهو {طال}، في طه {أفطال عليكم العهد}، وفي الأنبياء {حتى طال عليهم العمر}، وفي الحديد {فطال عليهم الأمد} فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما، وهو الذي في التيسير والعنوان والتذكرة وتلخيص ابن بليمة والتبصرة وأحد الوجهين في الهداية والهادي والتجريد من قراءته على عبد الباقي وفي الكافي وتلخيص أبي معشر.

وروى الآخرون تغليظها اعتداداً بقوة الحرف المستعلى وهو الأقوى قياساً والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم. وهو اختيار الداني في غير التيسير. وقال في الجامع: إنه الأوجه. وقال صاحب الكافي: إنه أشهر. قال أبو معشر الطبري: إنه أقيس.

والوجهان جميعاً في الشاطبية والتجريد والكافي والتلخيص وجامع البيان، إلا أن صاحب التجريد أجرى الوجهين مع الصاد وقطع بالترقيق مع الطاء على أصله.

واختلفوا أيضاً في اللام المتطرفة إذا وقف عليها، وذلك في ستة أحرف، وهي: {أن يوصل} في البقرة والرعد و{لما فصل} في البقرة و{قد فصل لكم} في الإنعام، و{بطل} في الأعراف و{ظل} في النحل والزخرف و{فصل الخطاب} في ص.

فروى جماعة الترقيق في الوقف، وهو الذي في الكافي والهداية والهادي والتجريد وتلخيص العبارات. وروى آخرون التغليظ وهو الذي في العنوان والمجتبي والتذكرة وغيرها، والوجهان جميعاً في التيسير والشاطبية وتلخيص أبي معشر. وقال الداني إن التفخيم أقيس في جامع البيان أوجه. والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله.

والأرجح فيهما التغليظ لأن الحاجز في الأول ألف وليس بحصين، ولأن السكون عارض، وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ.

واختلفوا أيضاً في تغليظ اللام من {صلصال} وهو في سورة الحجر والرحمن وإن كانت ساكنة لوقوعها بين الصادين فقطع بتفخيم اللام فيهما صاحب الهداية وتلخيص العبارات والهادي وأجرى الوجهين فيها صاحب التبصرة والكافي والتجريد وأبو معشر وقطع بالترقيق صاحب التيسير والعنوان والتذكرة والمجتبي وغيرها وهو الأصح رواية وقياساً حملاً على سائر اللامات السواكن.

وقد شذ بعض المغاربة والمصريين: فرووا تغليظ اللام في غير ما ذكرنا، فروى صاحب الهداية والكافي والتجريد تغليظها بعد الظاء والضاد الساكنتين إذا كانت مضمومة أيضاً نحو: {مظلوماً وفضل الله}، وروى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرفي استعلاء نحو: {خلطوا، وأخلصوا، واستغلظ، والمخلصين، والخلطاء، وأغلظ}، ذكره في الهداية والتجريد وتلخيص ابن بليمة وفي وجه في الكافي ورجحه وزاد أيضاً تغليظها في {فاختلط، وليتلطف}، وزاد في التلخيص تغليظها في {تلظى}، وشذ صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي فغلظ اللام من لفظ {ثلاثة}، حيث وقع، إلا في قوله عز وجل: {ثلاثة آلاف، وثلاث ورباع وظلمات ثلاث، وظل ذي ثلاث شعب}.

واعلم أن الواو والياء المديتين لا يفخمان: لأن الألف لازمة السكون وحركة ما قبلها لا يكون إلا من جنسها وهي الفتحة، فلم يختلف حالها من كونها دائما هوائية بخلاف الحرفين، فإنهما إذا فارقتاها في الصفة المشابهة صار لهما حيز محقق ومن ثَم كان لهما مخرجان مخرج حال كونهما مديتين ومخرج حال كونهما غير مديتين. ولأن الألف ليس فيه عمل عضو أصلًا حتى يوصف بالتفخيم أو الترقيق وإنما يخرج من الجوف من غير انضغاط صوته في موضع.

والواو والياء المديتان فيهما عمل عضو في الجملة، كما يشهد به الوجدان الصادق، ألم تر أن الواو يخرج بإعتراض أي بين الصعود والتسفل حيث الألف يتصعد ويتسفل الياء، والواو المدية ولو كانت من الجوف فلا بد من أن يعملا الشفتين معا شيئا من انفتاحهما والمراد من انفتاحهما في الواو انفتاحهما قليلا، وإلا فهما ينضمان في الواو، ولكن لا يصل انضمامهما الى حد الإنطباق، وانضمامهما في الواو المدية أقل من انضمامهما في الواو الغير المدية. وان الياء المدية: ولو كانت من الجوف فلا بد من أن يتحرك بها وسط اللسان شيئا. وليس للألف شيء من عمل عضو.

والذي أختار لك: ما هم اليه في الخيشوم، من أن لا يقال: لا بد من عمل اللسان والشفتين في الياء والواو مطلقا حتى في حال كونهما مديتين، وكذا للجوف عمل فيهما حتى في حال كونهما غير

المديتين. وهذا التخصيص: إنما كان نظرا للأغلب، فحكمواْ له بأنه المخرج فلما كان الأغلب في حال كونهما مديتين عمل الجوف جعلوه مخرجهما حينئذ وإن عمل اللسان في الياء والشفتان معا في الواو أيضا. ولما كان الأغلب في حال كونهما غير المديتين عمل اللسان وسطه في الياء والشفتين معا في الواو جعلوهما المخرج وإن عمل الجوف حينئذ.

وعلى غير المختار: فيكون لهما مخرجان محقق وغير محقق، والألف ليس لها إلا مخرج غير محقق اي مخرجها مقدر فانظر!. وايضا فلو فخمتا: في حال كونهما مديتين لكان الأحق تفخيمهما في حال كونهما غير المديتين فانظر!.

وهنا يقول المرعشي: ولعل الحق أن الواو المدية قد تفخم بعد المفخم، وذلك لأن ترقيقها بعد المفخم في نحو الطور والصور وقواْ لا يمكن إلا بإشرابها صوت الياء المدية بأن يحرك وسط اللسان الى جهة الفك الأسفل من الحنك، مع ان الواو ليس فيه عمل اللسان أصلا، وقد رجوت أن يوجد التصريح بذلك أو الإشارة إليه في كتب هذا الفن لكن أعيان الطلب فمن وجده فليكتبه هنا.

قلت: فالمرعشي لا يرى ترقيق الواو المدية بعد المفخم وإنما يرى تفخيمها فقط، لأن ترقيقها عنده لا يمكن إلا بإشرابها صوت الياء المدية بأن يحرك وسط اللسان إلى جهة الفك الأسفل من الحنك، مع أن الواو ليس فيه عمل اللسان أصلا، وحتى إنه يرجو أن يوجد التصريح بذلك أو الإشارة اليه في كتب هذا الفن لكن أعياه الطلب، وقال: فمن وجده فليكتبه هناك.

قلت: هذا الوجدان ليس بوجدان صادق ولا يشهد بما قال، وإلا فبم تشرب الواو إذا كانت بعد المرقق ؟

وقوله: الواو ليس فيه عمل اللسان أصلًا: هذا قياس بمقابل النص: وقد ثبت في قراءة هشام والكسائي الياء المشمة صوت الواو في مثل قيل وغيض حالة الإشمام، مع أن ليس للياء عمل الشفتين أصلا، إذ لا يمكن التشريب إلا بعمل الشفتين.

هذا: وقال المرعشي الياء المشمة للواو صوتا في مثل ذلك عدوها من الحروف الفرعية — قلت — فهلا يعدواْ الواو المشمومة لها الصوت من الحروف الفرعية ؟ وايضا: فقد عدواْ الألف المفخمة التابعة لحرف مفخم في الحال من الحروف الفرعية، ولو كان ما يراه المرعشي من عدم اشراب الواو صوت الياء المدية معللا بأن لا يمكن ذلك إلا بتحرك وسط اللسان الى جهة الفك الأسفل من الحنك، على أن

الواو ليس فيه عمل اللسان اصلا، لنبهواْ عن تلك القراءة كما نبهواْ عن روايات كثيرة عن الأئمة وردوها، فقد روي المرعشي نفسه ادغام الحاء في العين يعني المهملتين حيث إلتقيا مطلقا عن ابي عمرو بن العلاء البصري، وردواْ الإطلاق وقيدواْ في المشهور – زحزح عن النار – فانظر! مع ان القراءة سنة محضة الإتباع.

فالأولى للمرعشي: أن يرج وجدان تصريحهم بذلك أو الإشارة اليه في كتب هذا الفن، فإن أعياه الطلب فمن وجده فليعلمه أو يكتبه.

هذا: ثم كيفية التفخيم وكيفية الترقيق: فالتفخيم: كل حرف على قدر إطباق اي تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف إن كان الحرف مطبق مستعل، أو ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف الى الحنك الأعلى، ولكن لما كان في الحروف الشجرية استعلاء وسط اللسان وفي الكاف استعلاء ما بين اقصى اللسان ووسطه، ولعل هذان الإستعلائان يضادان الإستعلاء المعتبر بالتفخيم.

فكيفية كل من الصفتين: إما أن يكون بعلته أو إما أن يكون بقوة كل حرف إن كان الحرف صفته قوية أو بضعفه إن كان الحرف صفته ضعيفة، أو إما أن يكون بالذي أراه الصواب إن شاء الله تعالى، وهو:

التفخيم: يكون بإشراب المفخم لفظه صوتا يقرب من لفظ الواو المدية، لإعتراضها حين الخروج في المخرج، ولو لم تكن الألف ليس فيها عمل عضو أصلا لكانت الأولى بذلك من الواو المدية لتصعدها حين الخروج في المخرج، ألم تر أن الألف المفخمة التابعة لحرف مفخم تفخيمها يقرّبها من لفظ الواو، وإنما قرّبها من ذلك لكونها ليس فيها عمل عضو أصلا، ولما كان سائر الحروف المفخمة فيه عمل عضو لا يقرّبه تفخيمه من لفظ الواو، ولأن التفخيم وإن أطبق اي لاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف أو ارتفع اللسان عند النطق بالحرف الى الحنك الأعلى، فلا بد من أن يعملا الشفتان معا عند ذلك، بانضمام وان انفتحا وإن لم يكن الإنضمام الى حد الإنطباق، وانضمامهما في الواو المدية أقل من انضمامهما في الواو الغير المدية، ولذلك أيضا لم أر من ان يقرّب صوت الواو المدية المفخم من الواو مدية كانت أم لا.

والترقيق: يكون بإشراب المرقق لفظه صوتا يقرب من الياء المدية. وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين كما فعل الداني وبعض المغاربة وهو تجوز، إذ الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء كما هو. والترقيق إنحاف صوت الحرف فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة، وذلك واضح في الحسن والعيان وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن ولكانت الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف إجماعهم.

ومن الدليل على أن الإمالة غير الترقيق أنك إذا أملت {ذكرى} التي هي فعلى بين بين كان لفظك بها غير لفظك بذكراً المذكر وقفاً إذا رققت، ولو كانت الراء في المذكر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء وليس كذلك، ولا يقال إنما كان اللفظ في المؤنث غير اللفظ في المذكر لأن اللفظ بالمؤنث ممال الألف والراء واللفظ بالمذكر ممال الراء فقط فإن الألف حرف هوائي لا يوصف بإمالة ولا تفخيم، بل هو تبع لما قبله، فلو ثبت إمالة ما قبله بين اللفظين لكان ممالاً بالتبعية كما أملنا الراء قبله في المؤنث بالتبعية ولما اختلف اللفظ بهما والحالة ما ذكر ولا مزيد على هذا في الوضوح. وقال الداني في كتابه التجريد: الترقيق في الحرف دون الحركة إذا كان صيغته، والإمالة في الحركة دون الحرف إذ كانت لعلة أوجبتها، وهي تخفيف كالإدغام سواء. وهذا حسن جداً.

وأما اطلاق الإشمام على التفخيم وعلى الترقيق: كما اطلق على ضم الشفتين بعيد اسكان الحرف عند الوقف لكل القراء. وكما اطلق على اخفاء الحركة بين الحركة والساكن. وكما اطلق على خلط حرف بحرف كالصاد بالزاي. وكما اطلق على خلط حركة بحركة أخرى كالكسرة بالضمة.

فيجوز: إذ العلة في الاول ضم الشفتين بعد اسكان الحرف عند الوقف اشارة الى الضم وأن المراد من الإشمام الفرق بين ما هو متحرك في الأصل وعرض سكونه للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال، وفائدته بيان الحركة الأصلية التي ثبتت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للناظر كيف تلك الحركة، فظهر أن قصد بيان الحركة لا يكون إلا عند وجود الناظر، فلا إشمام إذًا عند قراءة القرآن في الخلوة.

والتفخيم أولى بذلك للزومه في كل حال ضم الشفتين، لتعلق الضم بالتفخيم، والتفخيم بالصفتين اللازمتين الذاتيتين، وقراءة القرآن ولو في الخلوة. والثاني متعلق بالحركة: والحركة دون مرتبة الحرف. والثالث وإن كان كمثله: لكنه لم ينشأ عن حكم صفة من الصفات. والرابع أدنى مرتبة من

الثالث: لأنه بالحركة والحركة دون الحرف. والترقيق: يكون بإشمام المرقق لفظه صوتا يقرب من لفظ الياء المدية.

ولا يفعل بالواو من التفخيم ما فعل بالحروف: لأن الواو ليست من المستعلية ولا مما شابهها في حال التفخيم، فمن أين تعمل بها من التفخيم ما فعل بالحروف!. والياء وإن فعل بها من الترقيق ما فعل بالحروف: فالياء من المستفلية.

وقد جرى عادة بعض أئمة أهل الأداء: إطلاق الترقيق بإرادة الإختلاس أو التسهيل أو الروم أو الإمالة أو بالعكس من الجميع، أو من البعض بالبعض، وإطلاق التفخيم بإرادة الإشباع أو التحقيق أو الإشمام أو الفتح أو بالعكس من الجميع أو من البعض بالبعض، وهذا مما لا يمكن إلا تجوزا، وإلا فلكل منها حققية يعتبر بها، فالإختلاس: عبارة عن الإسراع بالحركة، إسراعا يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن.

والإشباع: عبارة عن إتمام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن له ذلك، ويستعمل أيضا ويراد به، وهو المراد هنا أداء الحركات كوامل غير منقوصات ولا مختلسات.

والتسهيل: عبارة عن تغيير يدخل الهمزة، وهو على أربعة أقسام: بين بين، وبدل، وحذف، وتخفيف، فأما بين بين فهو نشوء حرف بين همزة وبين حرف مد. وأما البدل فهو إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضا منها. وأما الحذف فهو إعدامها، دون أن يبقى لها صورة.

والتحقيق: عبارة عن ضد التسهيل، وهو الإتيان بالهمزة أو بالهمزتين خارجات من مخارجهن مندفعات عنهن، كاملات في صفاتهن.

والروم: عبارة عن النطق ببعض الحركات، حتى يذهب معظم صوتها، فيسمع لها صويتا خفيا، يدركه الأعمى بحاسة سمعه دون الأصم.

والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ويدرك ذلك الأصم دون الأعمى ويعبر عنه ويراد به خلط حركة بحركة، نحو {قيل} في من أشم، ويطلق أيضا ويراد به خلط حرف بحرف في نحو {الصراط}، وفيما سبق.

والترقيق: عبارة عن ضد التغليظ، وهو نحول يدخل على جسم الحرف فلا يملأ صداه الفم ولا يغلقه، وهو نوعان: ترقيق مفتوح، وترقيق غير مفتوح، وهو الإمالة على نوعيها، فكل فتح ترقيق، وليس

كل ترقيق فتحا، وكل إمالة ترقيق، وليس كل ترقيق إمالة. فظهر أن المرقق أبلغ من المفتوح، وأن الممال أبلغ من المرقق، فيكون الأبلغ من الجميع الممال ثم المرقق ثم المفتوح.

والفتح: عبارة عن النطق بالألف مركبة على فتحة خالصة غير ممالة، وحده أن يؤتى به على مقدار انفتاح الفم، مثاله (قال) تركب صوت الألف على فتحة القاف، وهي فتحة خالصة لا حظ للكسر فيها، معترضة على مخرج القاف اعتراضا، وحقيقته أن ينفتح الفم بالنطق بـ (قال) ونظيره كانفتاح الفم في (كان) ونظيره.

الإمالة: عبارة عن ضد الفتح، وهي نوعان: إمالة كبرى وإمالة صغرى. فالإمالة الكبرى حدها أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسر كثيرًا.

والإمالة الصغرى حدها أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسرة قليلا. والعبارة المشهورة في هذا بين اللفظين، أعني بين الفتح الذي حددناه، وبين الإمالة الكبرى. والبطح والإضجاع عبارتان بمعنى الإمالة الكبرى.

واعلم: أن الفتح والإمالة فيما اختلفت القراءة فيه لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل بهم القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة أهل نجد من تميم، وأسد، وقيس، والفتح عند علمائنا: الأصل، والإمالة: فرع داخل عليه، وذلك بدلائل، وهي: أن كل حرف يمال فجائز أن يفتح ابتداء، ولا يجوز أن يمال إلا عند وجود سبب يدعو إلى إمالته، كالياء والكسرة ونحوهما، من ما معلوم عندهم. وأن الإمالة تجعل الحرف بين حرفين، وليس الأصل أن يكون الحرف بين حرفين، وإنما الأصل أن يخرج كل حرف من موضعه خالصا غير مختلط بغيره. واطلاق جميع النحويين القول، بجواز رسم ما كان من ذوات الياء بالألف التي الفتح منها وإن لم يقع فيه إشكال. وأن الكاتب إذا أشكل عليه الحرف فلم يدر أمن ذوات الياء هو أم من ذوات الواو، رسمه بالألف لا غير. وأن الصحابة رضوان الله عليهم رسمواْ في المصاحف كلها – الصلاة – الزكاة – الحياة النجاة – كمشكاة – مناة الثالثة – بالواو وأجاب النحويون بأن قالواْ رسموها كذلك على لغة أهل الحجاز لشدة تفخيمهم، فتوهمواْ لشدة الفخامة أنها واو فرسموها على ذلك، فدل هذا كله على أن الأصل هو الفتح وإنما عدل عنه من اختيار الإمالة من القراء والعرب، رغبة في أن يتناسب الصوت بمكانها ولا يختلف فيخف على اللسان، ويسهل في النطق فلذلك نحا بالفتحة نحو الكسرة، فمالت

الألف التي بعدها نحو الياء ولا بد في الألف الممالة من هذا وذلك، أنها صوت لا معتمد لها في الفم، فلا تكون أبدا إلا تابعة للحركة التي قبلها تدبرها، فلذلك إذا أريد تقريبها من الياء بالإمالة تخفيفا وتسهيلا، لزم أن تقرب الفتحة التي قبلها من الكسرة، إذ الكسرة من الياء فتقوي بذلك على إمالة الألف بعدها.

والفتح على ضربين: فتح شديد، وفتح متوسط. فالفتح الشديد: هو نهاية فتح القاري لفيه بلفظ الحرف الذي يأتي بعده ألف، ويسمى أيضا التفخيم، والقراء يعدلون عنه ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان، ومن قرب منهم لأن طباعهم في العجمة جرت عليه، فاستعملوه كذلك في اللغة العربية وهو في القراءة مكروه معيب. والفتح المتوسط: هو ما بين الفتح الشديد، والإمالة المتوسطة، وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء: كابن كثير وعاصم وغيرهما.

والإمالة كما قلنا أيضا على ضربين: إمالة متوسطة، وإمالة شديدة، والقراء تستعملها معا. فالإمالة المتوسطة: حقها أن يأتى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة. والإمالة الشديدة: حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف الساكنة من الياء من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ، والمصنفون من القراء من المتقدمين، وغيرهم قد يعبرون عن هذين الضربين من الممال بالكسر مجازا واتساعا كما يعبرون عن الفتح بالتفخيم، ويعبرون أيضا عنهما بالفتح وبالإضجاع، وذلك كله حسن، مستعمل بدليل تسمية العرب الشيء باسم ما هو منه، وما قاربه وجاوزه، وكان بسبب منه، وتعلق به ضربا من التعلق ولهذا يعبر عن الأسماء بالضم في نظائر ذلك.

والإختلاف في أي هذه الأوجه الثلاثة أوجه من طريق النظر وأولى من جهة القياس فقال بعضهم أوجهها وأوليها الفتح إذ هو الأصل، واحتج أبو عبيد القاسم بن سلام في ذلك بالحديث المروي عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما في الداني كتابه الفتح والإمالة حيث قال: حدثناه محـمد بن أحـمد بن علي، قال حدثنا محمد بن القاسم، قال حدثنا بشر بن موسى، قال حدثنا محمد بن مقاتل، قال أخبرنا عمار بن عبد الملك، قال حدثني محمد بن عبد العزيز القرشي، قال حدثنا أبو الزناد، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (نزل القرآن بالتفخيم).

قال أبو عبيد: ولو نظر في مثل هذا يعني في ما أميل لإنقلاب ألفه من ياء إلى الأصل للزم من رد الياء الى الياء أن يرد الواو الى الواو وهم إنما يرجعون الواو الى الألف، فيقولون عفا ودنا بالألف لأنهما من عفوت ودنوت، قال: واحتجواْ في الإضجاع أيضا بالخط فقالواْ رأينا المصاحف كلها بالياء في هذه الحروف، ثم قال والذي عندنا في ذلك أنه يلزم من أضجع اتباعا للخط أن يضجع علي وإلي ولدي لأنهن جميعا كتبن بالياء وليس أحد يتكلم بهن بالإضجاع.

وقال آخرون: أوجهها الإمالة الخالصة لموافقتها المرسوم المجتمع عليه. وقال غيرهم: بل أوجهها الإمالة المتوسطة التي بين بين وإلى ذلك ذهب القراء، وجماعة من العلماء، وهو القول عندي، وذلك لأمور ثلاثة: أحدها: أن في ذلك إعلاما بأن أصل الألف الياء، وتنبيها على انقلاب الألف إلى الياء تشبيها بما أصله الياء كما هو في الإمالة المحضة إذ ذلك ضرب منها. وموافقة رسم الإمام الذي ألزم أهل الإسلام اتباعه بإجماع من الصحابة الذين هم الحجة رضي الله عنهم وذلك أن عامة الحروف المختلف فيها مرسومة فيه بالياء والإمالة منها. وأن المعنى لا يتغير بذلك بل هو باق على توفره مع زيادة الأمرين الآخرين ذكرنا هما، فأما ما احتج به أبو عبيد رحمه الله، وفي اختياره الفتح، وتعليله إياه بذلك على الإمالة فلا يلزم من خالفه إذ ليس بدليل قاطع لاحتماله من وجوه الصواب ما هو أولى من الوجه الذي وجهه إليه وذلك أن الحديث المسند الذي فيه: (نزل القرآن بالتفخيم) لا يدل ظاهره على أن التفخيم أحسن الوجوه كما ذهب إليه، وإنما يدل على أن القرآن نزل بذلك ليعلم صحته، وجوازه وإباحة والقراءة به والكل قائل بذلك، ومستعمل له غير مخالف فيه، ولا راد له كما يقول بالإمالة، ويستعملها لورود الخبر بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما في الكتاب حيث قال: حدثنا علي بن محمد ابن خلف المالكي قراءة عليه، قال حدثنا عبد الله ابن أبي هاشم قال حدثنا عيسى ابن مسكين، وأحمد بن أبي سليمان، قالا حدثنا سحنون بن سعيد عن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن عمر بن الخطاب: أن رسو ل الله صلى الله عليه وسلم، قال: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤواْ ما تيسر منه).

وكما فيه حيث قال: حدثنا علي ابن محمد ابن عبد الله قراءة مني عليه، قال حدثنا عبد الله بن مسرور، قال حدثنا يوسف بن يحي، قال حدثنا عبد الملك بن حبيب، قال حدثني طلق ابن السمح، وأسد بن موسى، وحدثنا خلف بن إبراهيم المقرئ، قال حدثنا أحمد بن محمد المكي، قال حدثنا علي بن

عبد العزيز، قال حدثنا أبو عبيد، قال حدثنا نعيم بن حماد، وحدثنا عبد الرحمن بن عثمان بن عفان قراءة عليه، قال حدثنا أحمد بن ثابت التغلبي، قال حدثنا سعيد بن عثمان اللإعناني، قال حدثنا نصر بن مرزوق، قال حدثنا علي بن معبد، قالواْ حدثنا بقية بن الوليد، عن حصين بن مالك الفذاري، عن حذيفة بن اليمان، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: (اقرؤواْ القرآن بألحان العرب – قال علي بن معبد، ونعيم: بلحون العرب –، وأصواتها وإياكم ولحونَ أهل الفسق وأهل الكتابين).

فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحون العرب وأصواتها بأن لحونها، وأصواتها مذاهبها، وطباعها فقد ثبت بها الخبر وصحت القراءة بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما ثبت الخبر بالفتح وصحت القراءة به عنه صلى الله عليه وسلم، وإذا كان ذلك كذلك ولم يكن في خبر، زيد دلالة على أن التفخيم أحسن الوجوه لا لفظا، ولا معنى لم يلزم احتجاج أبي عبيد به من خالفه على أن هذا الخبر يحتمل وجهين من الصواب سوى ما ذكرهما أولى به لصحة دليلهما: أحدهما: أن يكون معنى:(نزل القرآن بالتفخيم) أي بالغلظة والشدة على المشركين كما قال عز من قيل: {فاقتلواْ المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدواْ لهم كل مرصد}، وقال: {وقاتلواْ المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة}، وقال تعالى: {قاتلواْ الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر}، وقال تعالى: {يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم}، وقال تعالى: {فاضربواْ فوق الأعناق واضربواْ منهم كل بنان} في نظائر
لذلك من الآي المنزلة بالغلظة والشدة عليهم.

والوجه الثاني: أن يكون معنى: (نزل بالتفخيم)، أي بالتعظيم والتبجيل أي عظموه وبجلوه فخط بذلك على تعظيم القرآن وتبجيله. وهذان الوجهان أظهر من الوجه الذي ذكره في هذا الخبر، وأولى أن يحمل معناه عليهما، على أن بعض المتقدمين قد فسر معنى التفخيم في الخبر نفسه بأنه تحريك أوساط الكلم بالضم، والكسر في المواضع المختلف فيها دون إسكانها لأنه أشبع لها، وأفخم، وكذلك أيضا جاء مفسرا عن ابن عباس، بما في الكتاب حيث قال: حدثنا ابن خاقان المقرئ، قال حدثنا أحمد بن محمد، قال حدثنا علي بن عبد العزيز، قال حدثنا القاسم، قال سمعت الكسائي يخبر عن سليمان عن الزهري قال: قال ابن عباس: نزل القرآن بالتثقيل والتفخيم نحو قوله تعالى: {الجمعة} وأشباه ذلك من التثقيل وهذا من رواية أبي عبيد في كتابه.

وقال: حدثنا محمد بن علي، قال حدثنا محمد ابن القاسم، قال حدثنا بشر بن موسى، قال حدثنا محمد بن مقاتل، قال أخبرنا عمار ابن عبد الملك، قال حدثني محمد بن عبد العزيز، قال حدثنا أبو الزناد عن خارجة ابن زيد، عن زيد بن ثابت، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (نزل القرآن بالتفخيم)، قال محمد بن مقاتل، سمعت عمارا يقول: عُذْرًا نُذْرًا ومن ما يبين صحة هذا، ما رواه أبو عبيد نفسه أيضا في كتابه عن معمر بن المثنى، عن العرب، كما في الكتاب حيث قال حدثنا ابن خاقان، قال حدثنا أحمد، قال حدثنا علي، قال حدثنا ابو عبيد قال، قال له أبو عبيدة أهل الحجاز يفخمون الكلام كله إلا حرفا واحدا عشْرة، فإنهم يجزمونه، قال وأهل نجد يتركون التفخيم في الكلام إلا هذا الحرف، فإنهم يقولون عشِرة بالكسر.

وفيما فسره ابن عباس ونقله الخبر، وما رواه أبو عبيد دال على خلاف ما حكاه من أن معنى التفخيم إشباع الفتح، وقال الداني أخبرنا الخاقاني، أن محمد بن عبد الله حدثهم، قال أخبرنا أبو القاسم الرازي، قال حدثنا عمي أبو زرعة، قال حدثنا أبو بكر إبن أبي شيبة، قال حدثنا وكيع، قال الأعمش عن إبراهيم، قال: كانواْ يرون أن الألف، والياء في القراءة سواء يعني بالألف والياء التفخيم والإمالة فدل ذلك دلالة قاطعة على تساوي اللغتين، وإنهما عند كل الصحابة في الفشوّ، والإستعمال سواء، وأما ما حكاه من أنه لو نظر في مثل هذا إلى الأصل للزم من رد الياء الى الياء أن يرد الواو إلى الواو وهم إنما يرجعون الواو إلى الألف فإنه لا يلزم أيضا، وذلك أنه من أمال ما كان من ذوات الياء لم يرد الياء الى الياء وإنما يقرب الحرف الممال من الياء بالإمالة وليس المقرب من الشيء هو هو ولا مردود إلى جملته، وقد نحت العرب بالألف نحو الواو التي هي اصلها لشدة تفخيمهم إياها في نحو الصلوة، والزكوة ألا ترى أنك إذا جمعت قلت صلوات وزكوات فظهرت الواو التي هي الأصل.

قال الفراء ويقال إنها كانت لغة الفصحاء من أهل اليمن يشيرون الى الرفع الصلوة والزكوة، قال: وترى أنها كتبت بالواو لهذه اللغة فقد قرب هؤلاء الألف من الواو التي هي أصلها بأن شموها الضم وكتبوها بالواو من أجل ذلك كما قرب أوليك من الياء التي هي أصلها بأن أمالوها وكتبوها بالياء من أجل ذلك أيضا، فقد صحت عن العرب وفشت عن الفصحاء واستعملت في الكتابة، وحكاية أبي عبيد إنما هي عنهم، وأما قوله في علي وإلي ولدي أن من أمال من أجل الخط لزمه أن يميلهن لرسمهن بالياء فلا يلزم أيضا، لأن من خالفه يقول لم تكتب ألفاتهن ياءات للدلالة على أن ذلك أصلهن، ولا على أن

الإمالة جائزة فيهن كما كتبن في ما عداهن من أجل ذلك بل إنما كتبوهن كذلك خشية الإلتباس بما قد يشركهن في الصورة، فكتبوا على التي تخفض وهي حرف بالياء للفرق بذلك بينها وبين على التي هي فعل نحو قوله تعالى – علا في الأرض – ولعلا بعضهم – وشبهه، وكتبواْ إلى بالياء للفرق أيضا بينها وبين إلا المشددة اللام، وقد قرئ: {إلا أن تقطع قلوبهم} و {إلى أن تقطع}، والفرق بينهما في الصورة الياء، والألف، وكتبواْ لدى بالياء للفرق بينها وبين اسم الإشارة الذي قد دخلت عليه لام التوحيد إذا قيل لدا زيد على أنه قد كتب في المصاحف {لدى الحناجر} بالياء.

وحكى أبو عبيد أنه رأى حتى في بعض المصاحف بالألف، وقد رأى ها غيره في بعضها كذلك، والعرب لم تكن أهل شكل ونقط، وإنما كانت تفرق بين ما يشتبه ويشكل من ما تتفق صورته ويختلف لفظه أو معناه بالحروف، ألا تراهم كتبواْ عمرو بالواو للفرق بينه وبين عمر، وكتبواْ أوليك وأولى بالواو للفرق بينهما وبين إليك وإلي، وكتبوا مائة بالألف للفرق بينها وبين منه في نظائر لذلك، وهم مع ذلك لا يلفظون بتلك الحروف التي قد أدخلوها للفرق، فدل ذلك على صحت ما قلناه.

ومن ما يدل أيضا على أنهم رسمواْ على وإلى ولدى بالياء للفرق لا غير إجماعهم على ترك إمالتهن على أن أئمة القراءة لم تمل ما كان من ذوات الياء من أجل الرسم فقط بل إنما إمالته من حيث صحت الرواية بإمالته عندهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم دلت على حسنها، وجوازها، وتأكدها وقوتها برسم تلك الحروف بالياء إذ الإمالة من الياء والياء من الأسباب الجالبة لها فهذا بين.

فإذا اردت القراءة اولا: فلتعلم ولتعلم ان الحروف: مستعلية ومستفلية، فالمستعلية: سبع وهي (قظ خص ضغط)، والمستفلية: ما عدا المستعلية. فالحروف 29 حرفا: – ال 7 و – الألف = 21 ، فهي المستفلية، وهذه المستفلية: هي الأصلية، لأن الأصل في الحروف بين الصفتين الإستفال. فإذا قرئت: فلتكن على الترقيق قارئا حتى عثرت على مفخم فتفخم.

وقولنا: الأصل في الحروف بين -----------: يقتضي ان لو رققت مفخما لقبحت اللحن، ولكن الأقبح من ذلك: ان تفخم المرقق، لأن التفخيم طارء وفرع، والترقيق الأصل. فلا بد لكل حرف من الحروف من شائبة ترقيق، ولو فخم اي تفخيم لأنه الاصل.

وإنما كان التفخيم الفرع: لأنه ينشأ من الإطباق والإستعلاء، وليس ناشأ الترقيق من صفة من الصفات، وإن لم يجأ في اللازمة. وإنما لم يجأ في اللازمة: إلا ليؤاخي التفخيم الذي هو ضده، ولم يجأ في

ذوات الأضداد لعروض التفخيم. وتفخيم اللام في اسم الجلالة: طارء للتعظيم، وتفخيم الراء طارء مما سبق ذكره.

نعم: لو قال قائل: بأن فلما ذا لم ينشأ الترقيق من الإستفال الذي هو ضد الإستعلاء، لأن الضدين بمقام التضادد، كما نشأ التفخيم من الإستعلاء والإطباق ؟. الجواب: ان لو نشأ الترقيق من الإستفال، للزم ان يكون من حروفه من ينشأ ومن الإنفتاح زيادة، الذي هو ضد الإطباق: فالترقيق ادنى من الإستفال: ولا يمكن ان يكون الإستفال اصل الترقيق، بل الأولى ان يكون الترقيق الأصل، ولكن لما كان الترقيق يضاد التفخيم الذي هو عارض صار كمنزلته.

وايضا ان الإنفتاح: في غاية من البعد من ان يكون منشأ لحروف من الحروف المستفلية في الترقيق، حتى تكون أرقّها قياسا على المطبقة، إذ لو ينشأ الإنفتاح صفة لأنشأ تفخيما. وأيضا: التفخيم صفة قوية، تنشأ من صفتين قويتين وهما الإستعلاء والإطباق. والترقيق صفة ضعيفة، كيف تنشأ من صفة اضعف منها.

فالقاعدة: القوي من القوي – والقوي من الأقوى منه – والضعيف من القوي – والأضعف من الضعيف. ولا يكون الضعيف من الأضعف – ولا الضعيف من الضعيف – ولا القوي من الضعيف – ولا الأقوى من القوي.

الم تر ان القلقلة تنشأ من الجهر والشدة: مع ذلك لم تبلغ من القوة مرتبة الصفتين وقد اشترط الجمهور في اطلاق اسم القلقلة على ذلك الصوت الزائد كونه قويا جهريا بسبب أنه حاصل بفك المخرج دفعة بعد لصقه لصقا محكما، ولذا خصوا القلقلة بحروف اجتمعت فيها الشدة والجهر، فالشدة تحصر صوت الحرف لشدة ضغطه في المخرج.

والجهر يمنع جري النفس عند انفتاح المخرج فيلتصق المخرج التصاقا محكما، فيقوي الصوت الحادث عند انفتاح المخرج دفعة، وإنما حصل لها ذلك لإتفاق كونها شديدة مجهورة. فالجهر يمنع النفس أن يجري معها والشدة تمنع ان يجري صوتها. وحتى اضاف اليها الهمزة بعضهم معللا ذلك بأنها قد اجتمعت فيها الشدة والجهر، ولكن الجمهور اخرجوها من الحروف، وما ذلك إلا لأن الهمزة كالتهوع اي التقيؤ وكالسعلة فجرت العادة بإخراجها بلطافة ورفق وعدم تكلف في ضغط مخرجها لئلا يظهر صوت يشبه التهوع والسعلة، ولما يدخلها من التخفيف حالة السكون ولما يعتريها من الإعلال.

وايضا ان الإنفتاح الذي هو ضد الإطباق: اعم من الإستفال لأن كل مستفل منفتح وليس كل منفتح مستفلا، وهذا خلاف ما بين الإطباق والإستعلاء إذ الإستعلاء اعم من الإطباق، فكل مطبق مستعل وليس كل مستعل مطبقا، فبينهما عموم وخصوص.

وقد جاء في التمهيد للإمام: ان الياء التحتية مستفلة جدا وفيه ايضا ان الراء واللام المفخمتين يشبهان الحروف المستعلية: فإشتباههما هذا: يقتضي بأن الأصل فيهما بين الصفتين الترقيق الذي هو ضد التفخيم الناشأ من الإستعلاء.

هذا: ثم إذا تتبعت آي القرآن تجد منها من حروفها كلها مرققة وذلك مثل – مالك يوم الدين، ومن اكثر حروفها مرققة مثل – الحمد لله رب العالمين – وانظر هل تجد فيها من حروفها التصانف، او من اكثر حروفا مفخمة، او من حروفا كلها مفخمة، وبالتأمل تجد أن القرآن اكثر حروفه مرققة لا غير.

فالمفخمة 7 احرف والمرققة 22 حرفا: فعليه المرققة ضاعفة المفخمة ثلاث مرات، فانظر هل تقول بالمضاعفة في جميع القرآن ؟. الجواب: كلا ثم كلا، لما يشاهده التتابع، ولك إذا فرشت الحروف وبسطتها تعداد ورودها كل منها على حدتا، تبينا لك ما هو يتبين.

وإذا اردت القراءة ثانيا: فلتعلم ولتعلم ان الحروف شديدة ورخوة، فالشديدة: ست وهي (أجد قط بكت) والرخوة ما عدا الشديدة وان كان بين الرخوة والشديدة البينية.

فإذا أسقطت الـ5 البينية من الـ 29 = 24 حرفا اشتركا فيها الشدة والرخاوة، فللشدة 6 احرف منها بقي 18 حرفا للرخوة، فقد ضاعفت الرخوة الشدة ثلاث مرات.

ثم إن الحروف الشديدة آنية لا توجد إلا في آن حبس النفس، وما عداها زمانية يجري فيه الصوت زمانا وهي متفاوتة في الجريان، إذ الحروف الرخوة أتم جريانا من الحروف البينية، وحروف المد أطول زمنا من سائر الحروف الرخوة. وكلا من الحروف الشديدة والرخوة: الى مجهورة ومهموسة: أما الشديدة المجهورة: فهي ستة احرف وهي (قُطْبٌ أَجِدُ). وأما الشديدة المهموسة: فهي الكاف والتاء الفوقية المثناة. والرخوة المجهورة: ثمانية احرف، وهي (الضا والظاء والغين والزاي والذال والألف المدية والواو والياء مديين او لا). واما الرخوة المهموسة: فهي ثمانية احرف ايضا وهي الحروف المهموسة ما عدا الكاف والتاء الفوقية. والحروف البينية: كلها مجهورة. فظهر لك من هذا التفصيل: ان كلا من المجهورة والمهموسة ينقسم الى شديدة ورخوة، وإن كان للمجهورة قسم آخر وهو البينية.

باب تجويد الحروف

الهمزة من حروف الإبدال وحروف الزوائد وهي لا صورة لها في الخط تعرف بها وانما يستعار لها صورة غيرها: فمرة يستعار لها صورة الألف نحو رأس ومرة يستعار لها صورة الواو نحو يؤمنون ومرة صورة الياء بئر وذئب ومرة لا يكون لها صورة نحو دفء وملء، وإنما تعلم بالشكل والمشافهة والناس يتفاضلون في النطق بها على مقدار غلظ طباعهم.

فمن يلفظ بها لفظا تستبشعه الأسماع وتنبو عنه القلوب وتنفر منه الطباع ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروه معيب من اخذ به. ومن يلفظ بها مفخمة ومن يشددها في تلاوته يقصد بذلك تحقيقها، واكثر ما يستعملون ذلك بعد المد نحو يا أيها وهذا حرام. ومن يأتي بها في لفظه مسهلة وذلك لا يجوز إلا فيما أحكمته الرواية تسهيله.

والذي ينبغي للقارئ إذا اتى بالهمزة: ان يأتي بها سلسة في النطق سهلة الذوق من غير لكز ولا انتبار لها ولا خروج بها عن حدها ساكنة كانت او متحركة، يألف ذلك طبع كل احد ويستحسنه أهل العلم بالقراءة. فإذا ابتدأ بها القارئ فليحتفظ من تغليظ النطق بها نحو الحمد – الذين – أءنذرتهم ولا سيما إذا أتى بعدها ألف نحو آتي وآيات وآمين.

فإن جاء بعدها حرف مغلظ كان التحفظ آكد نحو – الله – اللهم - أو مفخم نحو الطلاق – اصطفى – اصلح. فإن كان حرفا مجانسا او مقربا لها كان التحفظ بسهولتها اشد وبترقيقها آكد، نحو اهدنا اهدى اعوذ اعطى احطت فكثير من الناس ينطق بها كالمتهيع اي المتقيء. ويجب المحافظة عليها إذا أتت بعد حرف المد لئلا تصير ياء نحو كلا إن وقالوٓا إن.

وينبغي ان يتحفظ من اخفائها إذا إنضمت او انكسرت وكان بعد كل منهما او قبل ضمة او كسر نحو قوله الى بارئكم – وسئل – ومتكئون – واعدت. وينبغي ايضا: إذا وقف على الهمزة المتطرفة بالسكون، أن يظهرها في وقفه لبعد مخرجها وضغطها بالسكون لأن كل حرف سكن خفف إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثقلت لا سيما إذا كان قبلها ساكن، سواء كان الساكن حرف علة او صحة، نحو من السماء ومن شيء وظن السوء ودفء ولذلك آثر هشام تسهيلها على تسهيل الهمزة المتوسطة.

فإن كانت الهمزة المتطرفة منصوبة بعدها تنوين أبدل التنوين ألفا، وصارت الهمز غير متطرفة لأن الألف جائت بعدها نحو ولا يجدون ملجأ ودعاء ونداء. والهمزة هو أثقل الحروف وأدخلها في المخرج،

ولذلك جاء فيه من القلب والحذف والتخفيف ما لم يجأ في غيره.

والهاء من احوالها الخفاء لأنها تخفي في اللفظ اذا اندرجت بعد حرف قبلها ولإخفائها قوّوها بالصلة. فلو لا الهمس والرخاوة اللذان فيها مع شدة الخفاء لكانت همزة، ولو لا الشدة والجهر اللذان في الهمزة لكانت هاء إذ المخرج واحد. ولما كانت الهاء حرفا خفيا: اي لإجتماع جميع صفات الضعف فيها، وجب ان يتحفظ ببيانها اي بيان تقوية صوتها بتقوية ضغط مخرجها، فلو لم يتحفظ على تقوية مخرجها لمال الطبع الى توسيع مخرجها لعسر تضيقه لبعده عن الفم، فيكاد ينعدم في التلفظ.

واذا تكررت الهاء في كلمة او كلمتين: كان البيان آكد لتكرار الخفاء ولتأتي الإدغام في ذلك لإجتماع المثلين، وذلك نحو وجوههم ويلـهيهم وفي هدى واعبدوه وهذا فلا بد من تبيين تفكيكها وملاحظة بيانهما من غير عجلة تجحف بلفظها ولا تمطيط يزيد على المطلوب فيثقل على الأسماع والقلوب. وتجب المحافظة على ترقيقها إذا كان بعدها ألف مدّيّة نحو، ها أنتم هؤلاء وكذا إذا قارن المفخم نحو فاطهرواْ وظهر الفساد، واذا وقعت بين ألفين وجب بيانها لإجتماع ثلاثة احرف خفية كقوله بناها وطحاها ونحوه، فإن كان قبل الألف هاء كان البيان آكد نحو قوله: منتهاها.

وإذا وقعت الهاء بعد حاء مهملة: وجب التحفظ بإظهار الهاء نحو سبحه لئلا تصير مع الحاء التي قبلها بلفظ حاء مشددة، بأن تنقلب حاء وتـدغم فيها لقوة الحاء وضعف الهاء، والقوي يغلب على الضعيف ويجذبه الى نفسه. وكذا إذا وقعت قبل حاء مهملة يجب التحفظ ببيان الهاء نحو – وما قدرواْ الله حق قدره – لئلا تزداد خفاء عند الحاء وتصير حاء فينطق بحائيـن او تصير مدغمة في الحاء، وكذا تجب المحافظة على الهاء في بمزحزحه لئلا تصير حاء، وكذا يجب التحفظ عليها إذا وقعت قبل العين المهملة نحو – الله عليم. واذا سكنت الهاء وأتى بعدها حرف آخر لا بد من بيانها لخفائها نحو – الله يستهزئ بهم – وكذا اذا اتت ساكنة بعد الهاء المهملة نحو – يا نوح اهبط لئلا تصير حاء.

والعين كثيرا ما تلابس الهمزة وتلابسها: فينبغي ان تنعم ابانته ولا يبالغ في ذلك فيؤول الى الإستكراه، سواء كان متحركا او ساكنا نحو ما على الذين – ويعمهون. فإذا نطقت بها: فبين جهرها وإلا عـادت حاء إذ لولا الجهر وبعض الشدة لكانت حاء وكذلك لولا الهمس والرخاوة اللذان في الحاء لكانت عينا. فإذا وقع بعدها حرف مهموس كقوله تعتـدواْ والمعتدين فلا بد من ترقيقها وبيان جهرها وشدتها، وكذا إذا وقع بعدها ألف نحو العالمين فلطف العين ورقق الألف وبعض الناس يفخمونه وهو

خطأ.

وإذا تكررت فلا بد من بيانها لقوتها وصعوبتها على اللسان، لأن التلفظ بحرف الحلق منفرد فيه صعوبة، فإذا تكررت كان أصعب نحو أن تقع على الأرض وينزع عنهما وفزّع عن ونطبع على. وإذا سكنت العين واتى بعدها هاء: وجب التحفظ بإظهار العين لئلا تقرب من لفظ الحاء وتدغم فيها الهاء فتصير كأنها حاء مشددة نحو الم أعهد وفاتبعها وفبايعهن ولا تطعه. وكذا إذا سكنت واتى بعدها غين معجمة: وجب بيانها لئلا يتبادر اللسان الى الإدغام لقرب المخرج نحو واسمع غير مسمع، ويجب ان يحترز عن حصر صوت العين بالكلية إذا شددت نحو يدعّ اليتيم لئلا تصير من الحروف الشديدة.

وإذا سكنت ايضا وبعدها همزة في مثل ودعْ أذىهم وجب اظهار العين بتؤدٍ وتحقيق الهمزة لئلا تنقلب عينا ويحدث الإدغام وذلك لا يجوز، لأن حروف الحلق لا يدغم ما تقارب منها. وكذلك إذا كان قبلها حاء في مثل فاصفح عنهم لئلا ينقلب الحاء عينا ويحدث الإدغام لتقارب المخرج، وهما متباعدتان في الخاصية فإن الهاء مهموس والعين مجهور ولأن الجميع من حروف الحلق ولا يدغم منها ما تقارب.

والحاء إذا نطقت بها فوفها حقها من مخرجها وصفاتها، فلولا البحة التي كانت في الحاء لكانت مشبهة بالعين في اللفظ لإتحاد مخرجيهما. واذا كان بعد الحاء ألف وجبت المحافظة على ترقيقها نحو قوله حم والحاكمين ولا حام وشبهه. ويجب ان يتحفظ ببيان لفظها عند إتيان العين بعدها لأنهما من مخرج واحد ولأن العين أقوى قليلا من الحاء، فهي تجذب لفظ الحاء الى نفسها نحو قوله تعالى فلا جناح عليهما ولا جناح عليكم والمسيح عيسى، فيصير الحاء عينا وذلك غير جائز لأنه إما ان يلفظ بالعينين بلا إدغام وذلك لا يجوز عند احد أو بإدغام وذلك ليس إلا عند ابي عمرو في رواية: والرواية غير مشهورة: إذ لا يدغم في المشهور إلا في زحزح عن النار. ويجتنب عن ادغام الحاء في العين في فاصفح عنهم، فكثيرا ما يقلبون الحاء فيه عينا ويدغمونها، وذا لا يجوز إجماعا.

وإذا لقيت الحاءُ حاءً مثلها: وجب التحفظ ببيانها لئلا تدغم نحو عقدة النكاح حتى ولا أبرح حتى، وإذا سكنت واتى بعدها هاء وجب التحفظ ببيانها أيضا لئلا تدغم الهاء فيها لقرب المخرجين، ولأن الحاء أقوى من الهاء فهي تجذب الهاء الى نفسها. وهذا كثيرًا ما يقع فيه الناس فينطقون بحاء مشددة، وذلك لا يجوز اجماعا نحو فسبحه.

وكذلك يجب الإعتناع بترقيقها إذا جاورها حرف الإستعلاء نحو أحطت والحق فإذا توسطت بين حرفين مفخمين كان ذلك اوجب نحو حصص الحق.

والغين اذا نطقت بها فوفها حقها من صفاتها، وإياك ان تحدث فيها همسا فيلتبس لفظها بالخاء لأنهما من مخرج واحد، واحذر تفخيم لفظ المسفلة عند مجاورتها، وإذا وقع بعدها ألف فلا بد من تفخيم لفظها لإستعلائها نحو قوله: غافر الذنب – وغاسق إذا وقب – وكذا إن كانت مفتوحة ولم يكن بعدها ألف نحو غفور وغفار.

ويجب التحفظ ببيان الغين المعجمة: إذا وقع بعدها عين مهملة او قاف او هاء لقرب مخرجها منها، فيخاف ان يبادر اللافظ الى الإخفاء او الإدغام، نحو لا تزغ قلوبنا وافرغ علينا وابلغه. وإذا وقع بعد الغين الساكنة شين معجمة: وجب بيانها لئلا تقرب من لفظ الخاء لاشتراكهما في الهمس والرخاوة، كقوله يغشي ونحوه وكذا حكمه مع سائر الحروف نحو المغضوب وصبغة ويغفر وفرغت واستغفر الله واغطش وضغثا وبغيا واغنى واغلالا وشبه ذلك.

وإذا سكنت وبعدها قاف: وجب اظهار الغين في مثل لا تزغ قلوبنا لئلا ينقلب الغين قافا لما بينهما من الإشتراك في الإستعلاء والقرب في المخرج، فيحدث الإدغام وذلك لا يجوز لما بينهما من البعد في الخاصية فإن القاف شديد والغين رخو وفي القاف قلقلة ليست في الغين.

والخاء إذا وقع بعدها ألف: فلا بد من تفخيم لفظها لإستعلائها، وكذلك كل حرف من حروف الإستعلاء، وكذا إن كانت مفتوحة ولم يجأ بعدها ألف. ولكن إذا فخمتها قبل الألف: فاحذر أن تفخم الألف معها تفخيما فاحشا، فإنه خطأ لا يجوز، وكثيرا ما يقع القراء في مثل ذلك، ويظنون انهم قد اتواْ بالحروف مجودة: وهؤلاء مصدرون في زماننا هذا يقرءون الناس القراءات.

وينبغي ان يخلص لفظها إذا سكنت: وإلا ربما انقلبت غينا كقوله ولا تخشى واختار موسى واختلط ويختم.

والقاف إذا نطقت بها: فاعتن ببيان جهرها واستعلائها إذ لولا الجهر والإستعلاء اللذان فيها لكانت كافا، ولولا الهمس والتسفل اللذان في الكاف لكانت قافا ومتى لم تحقق ذلك إختلطا لأجل قربهما في المخرج. وإذا تكررت كان البيان آكد نحو حق قدره وفلما افاق قال والحق قالواْ، واحترز من تقريبها من الكاف في نحو – مشرقين – والموريات قدحا.

وإذا سكنت وكان سكونها لازما او عارضا، فلا بد من بيان قلقلتها واظهار شدتها وإلا مازجت الكاف نحو يقتلون واقسمواْ ولا تقنطواْ واقصد وفلا تنهر فاقض والحق وفرق ونحو ذلك، الا ترى انه لو لم يبين قلقلتها في مثل نقتل صار نكتل وكذا تقف تكف. وإذا وقعت الكاف قبلها او بعدها: وجب بيان كل منهما لغير المدغم لئلا يشوب القاف شيء من لفظ الكاف يقرّبها منها او يشوب الكاف شيء من لفظ القاف نحو – خلق كل شيء وخلقكم – ولك قصورا – وشبه ذلك. وفي إدغامها إذا سكنت في الكاف مذهبان: الإدغام الناقص مع إظهار التفخيم والإستعلاء: كالطاء والتاء في احطت وبسطت، وهذا مذهب مكي بن ابي طالب القيسي.

والإدغام الكامل بلا اظهار شيء فيصير النطق بكاف مشددة وهو مذهب الجمهور من الداني.

والكاف إذا نطقت بها: فوفها حقها واعتن بها لما فيها من الشدة والهمس لئلا يذهب بها الى الكاف الصماء الثابتت في بعض لغات العجم، وهي غير جائزة في لغة العرب، وليحذر من اجراء الصوت معها كما يفعله بعض النمط والأعجام، ولا سيما اذا تكررت او شددة او جاورها حرف مهموس نحو بشرككم ويدرككم الموت ونكتل.

واذا أتى بعدها حرف استعلاء وجب التحفظ ببيانها لئلا تلتبس بلفظ القاف، نحو كطي السجل وكالطود ونحوه. واذا تكرت من كلمة او كلمتين: فلا بد من بيان كل منهما لئلا يقرب اللفظ من الإدغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير، نحو قوله – منا سككم – وما سلككم – ونسبحك كثيرا – ونذكرك كثيرا – على مذهب المظهر.

ولا بد من ترقيقها اذا اتى بعدها ألف: نحو كافر وكانواْ وكافورا. ولا بد من ظهور همسها اذا سكنت: نحو لا يكسبون ويكتمون واكبر، وقد يتساهل في هذا كثير من الناس فيتركون الهمس. وإذا وقعت في موضع يجوز ان تبدل منها قاف في بعض اللغات: وجب بيان الكاف لئلا تخرج من لغة الى لغة اخرى، نحو وإذا السماء كشطت. ولا بد من ترقيقها إذا أتى بعدها ألف.

فالقاف والكاف حرفان متقاربان في المخرج وهما من الحروف الشديدة، إلا أن القاف مجهور والكاف مهموس، فأجهر بالقاف طاقتك واحسن تخليص احدهما من الآخر سيما إذا اجتمعا في مثل، خلقك وخلقكم وكذلك فيما تماثل من الكلمات، فأبن كل واحد منهما بخاصته، ألا ترى انه ما لم ينعم بيانه في فالموريات قدحا، صار اللفظ به كاللفظ بـ إلى ربك كدحا وشبهه، فيتغير اللفظ وينقلب المعنى.

وإذا اتت القاف بعد النون الساكنة في نحو: من قبل والتنوين في نحو مؤمنات وما أشبه ذلك، فينبغي أن تخفف القاف لأنها شديدة متعلقة. وبعض الناس يشوب القاف بالكاف ويضعف جهرها وبعضهم يخرج القاف بين الهمزة والعين، وبعضهم يخرج الكاف من مخرج الهمزة وبعضهم يخرج الكاف بغير همس فتدق وبعضهم يخرجها من مخرج التاء.

والجيم: إذا نطقت بها فاعتن ببيان جهرها وشدتها وإلا عادت شينا او ممزوجة بالشين. وإذا سكنت الجيم: فإما ان يكون سكونها لازما أو عارضا فإن كان لازما، وجب التحفظ من ان تجعل شينا لأنهما من مخرج واحد. وإن قوما يغلطون فيها لا سيما إذا اتى بعدها زاي او حرف مهموس فيحدثون فيها همسا ورخاوة ويدغمونها في الزاي والشين ويذهبون لفظها، وذلك نحو والرجز وتجزرون ويجزي واخرج شطأه ورجسا واجتمعوا واجتنبوا وخرجت ووجهك ولا تجهر ونحوه. ولا بد من ان ينطق بجهرها وشدتها وقلقلتها، وان كان سكونها عارضا فلا بد من اظهار شدتها وجهرها وقلقلتها أيضا، وإلا ضعفت واتت ممزوجة بالشين، وذلك نحو اجاج وفخراج.

وإذا أتت مشددة أو مكررة: وجب على القارئ بيانها لقوة اللفظ بها وتكرير الجهر والشدة فيها، نحو حاججتم وحاجه واتحاجوني. فإن اتى بعد الجيم المشددة حرف مشدد خفي: كان البيان لهما لازما لئلا يخفي الحرف الذي بعد الجيم، نحو يوجهه او اتى بعدها حرف مجانس لها مشدد نحو لجّيّ كان البيان أيضا آكد لصعوبة اللفظ بإخراج الياء المشددة بعد الجيم.

والشين: إذا نطقت بها فاعتن بها في تفشيها لا سيما إن وقفت عليها وإلا صارت كالجيم. وكذا إن وقع بعدها جيم وجب بيانها لئلا تقرب من لفظ الجيم لأنها اختها ومن مخرجها، نحو فيما شجر بينهم وإن شجرة الزقوم. ولا بد ان يتحفظ من تخشين لفظها عند مجاورتها الحروف المستعلية وما شابهها، نحو شطط – وشققنا – وشغفها – وشرقية. وإذا سكنت وبعدها ياء في مثل – في مشيك: ينبغي ان تحسن تخليص الشين وتبيين كسرة الياء بعدها، لتظهر مزية التفشي فيها لأن الشين وإن قربت من مخرج الياء إلا أنهما قد تباعدتا من حيث ان الشين مهموس والياء مجهور، وفي الشين تفش وليس في الياء من تفش، فما لم يتعلم لبيانها لا يؤمن ان تدغم فيها وذلك قبيح. وكذلك السين إذا سكنت ووليتها تاء افتعل او استفعل في نحو استكبر واستوى: احسن ابرازها وتصفيتها مع توقي ازعاجها لأنهما

يشتركان في الهمس، فلا يؤمن الإدغام بذلك الإشتراك وقد تباعدا من حيث الخاصية، فإن السين رخو والتاء شديد وذلك موجب للإظهار.

والياء إذا نطقت بها فاحرص على رخاوتها ليحصل التخلص من شائبة الجيم، وكثيرا ما يتلفظ به بعض القراء فيأتي بالياء من قوله – إياك نعبد – كالجيم وهو لحن فاحش. وينبغي ان يتحرز في قوله إياك نعبد – عن ستة اشياء يفعلها بعض الناس: وتخفيف اللفظ بالهمز إذا وصل. وشدة نبر الهمزة: إذا ابتدأ. وتخفيف الياء. وتقريبها من الجيم. والسكت على الألف. وإشباع فتحة الكاف.

وإذا سكنت بعد كسر واتى بعدها مثلها وجب بيان كل منهما خشية الإدغام، لأنه غير جائز وتمكن الألى لمدها ولينها، وذلك نحو قوله – في يوسف – والذي يوسوس. وإذا تحركت الياء بالكسر وقبلها او بعدها فتحة نحو – ترينّ – ومعايش – او انفتحت واكتنفها كسرة وفتحة نحو – لا شية فيها – وتعيها اذن – وجب تخفيف الحركة عليها وتسهيل اللفظ بحركتها.

وإذا تكررت الياء في كلمة او كلمتين: وجب بيانهما نحو واحيينا وان يحي الموتى وان الله لايستحي ان يضرب مثلا والبغي يعظكم خصوصا إذا كانت إحداهما مشددة مكسورة نحو – إن ولي الله – وأنت ولي في الدنيا – وإذا حييتم – وان يروا سبيل الغي يتخذوه، فإن لم يتحفظ أسقط احداهما في التلاوة. وإذا كانت الياء مشددة: وجب بيان تشديدها نحو إياك – وأيما الأجلين لثقل التشديد. وإذا كانت متطرفة ووقف عليها بغير روم: فإن التشديد الى البيان احوج نحو هو الحي ومن طرف خفي وبمصرخي.

قلت: الياء أرق مستفل وأصل الإستفال. وأما في الوصل: فإظهار التشديد أسهل، وإذا كان بعد الياء ألف وجب ترقيقها نحو شياطينهم. وإذا اتى بعد الياء حرف مفخم: وجبت المحافظة على ترقيق الياء لئلا يسبق اللسان الى تفخيمهما لتفخيم ما بعدها نحو – يصطرخون – يضربون – يطغى – يغفر – يرى.

والضاد حرف الفصاحة: فليس في الحروف حرف يعسر على اللسان غيره، فالناس فيه ألسنتهم مختلفة وقل من يحسنه. فمنهم من يخرجه ظاء معجمة: لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها إلا الإستطالة، فلولا الإستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاء، وهم اكثر الشاميين وبعض أهل المشرق. وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى، لمخالفة المعنى الذي اراده الله تعالى، إذ لو قلنا في الضالين الظالين

بالظاء المعجم لكان معناه الدائمين، وهذا خلاف مراد الله تعالى وهو مبطل للصلاة لأن الضلال بالضاد هو ضد الهدى كقوله – ظل وجهه مسودا – وشبهه. ومن لا يوصلها الى مخرجها: بل؛ يخرجها دونه ممزوجة بالطاء المهمل لا يقدرون على غير ذلك، وهم اكثر المصريين وبعض المغرب. ومن يجعلها دالا مفخما ومن يخرجها لاما مفخما، وهم الزيالع ومن ضاهاهم لأن اللام مشاركة لها في المخرج لا في الصفات، فهي بعكس الظاء لأن الظاء تشارك الضاد في الصفات لا في المخرج.

فهذا الحرف خاصة: إذا لم يقدر الشخص على إخراجه من مخرجه بطبعه، لا يقدر عليه بكلفة ولا بتعليم. فإذا اتى بعد الضاد ظاء معجمة: وجب التحفظ بلفظ الضاد لئلا يسبق اللسان الى ما هو أخف عليه وهو الإدغام، نحو فمن اضطر وثم اضطره. واذا أتى بعدها حرف من حروف العجم: فلا بد من بيانها وإلا بادر اللسان الى ما هو اخف منها، نحو قوله اعرضتم وافضتم وقبضت وبعض ذنوبهم. وإذا تكررت الضاد: فلا بد من بيان كل واحدة منهما لأن بيانها عند مثلها آكد من بيانها عند مقاربها نحو يغضضن.

واللام حرف مرقق والتفخيم يطرأ: فإذا نطقت بها فبين ترقيقها خوصصا إذا كان بعدها ألف نحو لا إله إلا أنت. وإذا وقع بعدها لام مفخمة أو حرف إطباق وجبت المحافظة على ترقيق اللام الأولى، نحو قال الله – ورسل الله – وعلى الله – ولا الضالين – ولسلطهم – وليتلطف – فاختلط. وكذا إذا وقع اللام بعد حرف مفخم: نحو وبطل ما كانواْ وفصلت العير ومطلع الفجر.

ولا خلاف بين القراء في ترقيقها سواء تحركت او سكنت، إلا ما في نافع عن ورش من الأزرق وما سبق. وإذا تكررت اللام فلا بد من بيان كل واحدة منها لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان، نحو – وليملل الذي – وقل اللهم – وقل الله – وإلا الله – وقل للذين وشبه ذلك. وتدغم وجوبا في مثلها وفي الراء: في نحو قل لا يعلم وقل رب، وما ذلك إلا لما كان الحرف الثاني من المثال الأول وهو اللام متماثلا أدغم للخفة والثاني من المثال الثاني، وهو الراء متقاربا عند الجمهور ومتجانسا عند القراء، ومن تابعه نزل منزلة المتماثل لإتفاق المخرجين فازدحما في المخرج، فلا ينطق اللسان ببيان الأول منهما لعدم الحركة التي تنقل اللسان من موضع الى موضع آخر، فلذلك اتفق على ادغام كل ما سكن من أول المثلين والمتقاربين في الثاني.

وتظهر اللام وجوبا باتفاق القراء من الفعل: إذا كان بعدها نون متحركة سواء كان الفعل ماضيا او أمرا، نحو – انزلنا – ارسلنا – او كان بعد اللام تاء مثناة فوقية نحو – فلتقمه الحوت – والتقى الماء – ولا فرق في هذه اللام بين أن تكون فاء الفعل او عينه او لامه. واتفقواْ ايضا على إظهارها من قل عند اربعة احرف: النون: نحو قل نعم. والسين: نحو قل سموهم. والتاء: نحو قل تعالواْ. والصاد: نحو قل صد الله. وينبغي ان ينطق باللام في جميع ذلك ساكنة مظهرة: من غير تعسف ولا تكلف، وليحزر من ثلاثة امور: احدها إهمال بيان الإظهار في ذلك: فإن قوما يهملون بيان اظهار اللام فيدغمون، لأن اللسان يسارع الى الإدغام لقرب المخرجين. وثانيها الإفراط والتعسف في بيان الإظهار: فإن قوما يتعسفون فيه فيحركون اللام الساكنة مبالغة في بيان الإظهار. وثالثها السكت على اللام وقطع اللفظ عندها إرادة للبيان وفرارًا من الإدغام، وهذا يفعله كثير من القراء وهو غلط فيجب اجتنابه.

والنون: حرف أغنّ آصل في الغنة من الميم، خلاف القرطبي، حيث اعتبر بأن لفظ الميم لا يزول ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منها إلا غنة، وكذلك لم تدغم الميم في النون.

فنقول للإمام: حين ادغمت النون فيما يبقى منها غنة، فلم لم تذهب الغنة بإدغامها بالكلية مع النون ؟. فبقاء الصفة دليل على بقاء الموصوف، وقوله (فلا يبقى منها إلا غنة): يقتضي موافقته مكي بن ابي طالب القيسي: في ان النون الساكنة: تدغم في الميم مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول، والمكي مشهور بمخالفة الجمهور.

ثم: وما حجة المكي في بقاء الغنة واظهارها في نفس الحرف الأول الذي هو النون عند ذلك ؟ فما هو إلا قياس ما ذهب اليه الأكثرون في بقاء الغنة عند الياء والواو ما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم. فالغنة مزية: فلولا ذلك لذهبت بالكلية. فهذا دليل على ان النون عند مكي اقوى من الميم.

والخلف عند الجمهور: في ان هل الغنة عند ادغام النون الساكنة مع النون الساكنة ام مع الميم: فالداني وغير واحد منهم الى انها غنة المدغم من النون والتنوين، تغليبا للأصالة لأن النون او التنوين قد انقلب. وقوله: – فلا يبقى منها إلا غنة – يقتضي في أن النون قد تكون اقوى مما ادغم فيه كما في مثال ذلك، وإلا فقد روي أنهم على بقاء صوت الإطباق مع ادغام الطاء إذا أدغمت في التاء نحو بسطت واحطت فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء يشبه ببقاء الغنة مع إدغام النون. وإن يوافق القرطبي

احد إلا مكي: فالمكي وافقه في ابقاء الغنة، وخالفه حيث قياس حجته حجة الأكثريين في بقاء الغنة عند الياء والواو ما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم.

الم ير الإمام ان الطاء اقوى الحروف ومع ذلك يدغم في التاء ويبقى صوت الإطباق مع ذلك، فهل يقول هنا بأن التاء اقوى من الطاء ؟ فلم ادر لماذا خالف الإمام الجمهور هنا ووافقهم هناك ؟ فالحق والحق: ما اثبتناه وهو القاعدة ميزاننا!!!.

فإذا جاء بعدها ألف غير ممالة: يجب عليك ان ترققها ولا يغلظها كما يفعله بعض الناس، نحو أتأمرون الناس ولا ناصر والناصرين والنار وناضرة وناظرة. وليحترز من خفائها حالة الوقف نحو العالمين – يؤمنون – الظالمون فيجب عليه الإعتناء ببيانها، فكثيرا ما يتركون ذلك فلا يسمعونها حالة الوقف. وإذا تكرّرت: وجب عليه التحفظ من ترك بيان المثلين نحو قوله – سنن – بأعيننا – وليؤمنن – ويقولون نخشى – ونحو نتربص بكم. وإذا كانت الأولى مشددة: كان البيان آكد لإجتماع ثلاث نونات نحو ولتعلمن نبأه – وإذا ألقيت حركة الهمزة على التنوين وحرك بها على مذهب ورش كقوله في يوسف – من سلطان إن الحكم – لفظ بثلاث نونات متواليات مكسورات.

والراء قال فيها إمام النحو والنحاة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: إذا تكلمت بالراء خرجت كأنها مضاعفة وذلك لما فيها من التكرير الذي انفردت به دون سائر الحروف. وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة، فأظهر ذلك حال تشديدها كما يفعله بعض الأندلسيين. والصواب: التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين، وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز لأن ذلك يؤدي الى أن الراء من الحروف الشديدة، مع انه من الحروف البينية.

فينبغي للقارئ عند النطق بها أن يلصق ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة بحيث لا يرتعد، لأنه متى إرتعد حدث من مرة راء فإذا نطق بها مشددة وجب عليه التحفظ من تكريرها، وتأديتها برفق من غير مبالغة في الحصر نحو – الرحمن الرحيم – وخر موسى – واشد حرّا. وإذا تكررت الراء والأولى مشددة: كان التحفظ لذلك آكد وأشد نحو – محرّرًا – وخرّ راكعا – وليحترز حال ترقيقها من نحولها حتى لا يذهب أثرها وينقل لفظها عن مخرجها كما يفعله بعض الغافلين.

والطاء هي أقوى الحروف: لأنها جمعت من الصفات القوية ما لا يجتمع في غيرها، فهي حرف مجهور شديد مطبق مستعل مقلقل مصمت. فإذا نطقت بها فاعتن ببيان اطباقها واستعلائها وتكميل تفخيمها. وإذا كانت مشددة: وجب المحافظة على ما تقدم لئلا يميل اللسان بها الى الرخاوة، نحو اطيرنا وأن يطوف.

فإذا تكررت: كان البيان آكد لتكرر حرف مطبق مستعل قوي نحو إذا شططا.وإذا سكنت: سواء كان سكونها لازما او عارضا فلا بد من بيان اطباقها وقلقلتها نحو الخطفة والأطفال والأسباط والقسط ونحوه في الوقف. وإذا سكنت واتى بعدها تاء فوقية: وجب ادغامها ادغاما غير مستكمل، بل؛ تبقى معه صفة الإطباق والإستعلاء لئلا تشتبه بالتاء المدغمة المجانسة لها، بسبب اتحاد المخرج ولولا التجانس لم يبتغ الإدغام لذلك نحو قوله تعالى – لئن بسطت – واحطت – وفرطت كما يحكم ذلك بالمشافهة. ويحترز حال الإدغام عن القلقلة في الطاء وإن كانت ساكنة لأنها تذهب بالإدغام.

فلو قال قائل: ما الفرق بين هذا وبين قوله – ودت طائفة – وقالت طائفة – وفآمنت طائفة حيث إغتفر فيه اشتباه التاء بالطاء ولم يغتفر هذا في عكسه. نجيب: بأنه يمكن ان يفرق بينهما بأنه لما كان اصل الإدغام ان يدغم الأضعف في الأقوى ليصير مثله في القوة ادغمت كل طاء في تاء بعدها ادغاما غير مستكمل يبقى معه تفخيمها واستعلائها محافظة على قوة الطاء، وادغمت التاء الساكنة في الطاء بعدها ادغاما مستكملا وجعل ابقاء صفة التفخيم والإستعلاء دلالة على موصوفها.

والدال إذا نطقت بها فاعتن ببيان جهرها: إذ لولا الجهر الذي فيها لكانت تاء ولولا الهمس الذي في التاء لكانت دالا، ولهذا تجد كثيرا من الناس يلفظ بالدال كالتاء في نحو ملك يوم الدين – وذلك لعدم بيان جهر الدال، فإنّ افتراقهما لا يحصل إلا بذلك. ولأجل ما بين الدال والتاء من الإتحاد في المخرج والإشتراك في أكثر الصفات: وجب ادغام الدال إذا سكنت قبل التاء في كلمة واحدة نحو حصدتم – اردتم – ووعدتم – وأنا راودته – وكذلك إذا اجتمعا في كلمتين نحو – قد تبين – ولقد تاب – وقد تعلمون.

وإذا سكنت الدال سواء كان سكونها لازما او عارضا: فلا بد من بيان قلقلتها وبيان شدتها وجهرها، وكذلك إن كان سكونها لازما سواء في كلمة او كلمتين واتى بعدها حرف من حروف العجم لا سيما النون فلا بد من قلقلتها واظهارها، لئلا تخفي عند النون وغيرها لسكونها واشتراكهما في الجهر

نحو – القدر – والعدل – ولقد نرى – ولقد لقينا – ونحو ذلك. وإياك إذا أظهرتها: أن تحركها كما يفعله كثير من العجم وذلك خطأ. وإن كان سكونها عارضا نحو من بعد: فلا بد من بيانها وقلقلتها وإلا عادت تاء. وإياك إن تعمدت بيانها: أن تشددها كما يفعله كثير من القراء.

وإذا تكررت الدال واتت مشددة او غير مشـددة: وجب بيان كل منهما لصعوبة التكرير على اللسان كقوله – من يرتدد منكم – واخي اشدد به – وانحن صددناكم – وعدده – وممدده ونحو ذلك. وكذلك إذا كانت الدال بدلا من تاء: وجب على القارئ بيانها لئلا يميل اللسان الى اصلها، وذلك نحو مزدجر – وتزدري – وشبهه ولا بد من ترقيقها إذا جائت بعد حرف مفخم، نحو في صدور ويصدر – واصدق لئلا تفخم فتصير طاء مهملة.وكذا إذا جاء بعدها ألف: نحو الدار والداع.

والتاء اذا نطقت بها: فلتخفف ولتبادر اللفـظ بها وخاصة إذا كان مشددا كقوله (حتى تعلمواْ) او كان تاء في استفعل وافتعل وجاوره سين في نحو نستعين، لأن النفس يجري هاهنا. ومما يسرع اليه: أن شوائب الصفير قد تلحـقه فيتصل به طرف من الزاي والسين وهو على لسان بعض من يقوله أظهر منه على لسان البعض. وربما ينطق بها بعض الناس: فيجـعلها سـينا لا سيما إذا كانـت ساكنة نحو فتنة ويتلون، وذلك لعدم الإعتناء ببيان شدتها فيحدث لها رخاوة. ويتأكد الإعتناء ببيانها: إذا تكررت في كلمة نحو تتوفاهم وتتلو او في كلمتين نحو كدت تركن. وإن تكـررت ثلاث مرات نحو قوله – الراجفة تتبعها الرادفة – كان الإعتناء ببيان كل اشد وآكد لأن في اللفظ به صعوبة.

ولا بد من زيادة الإعتناء ببيانها وتخليصها مرققة: إذا اتى بعدها حرف اطباق ولا سيما الطاء التي شاركتها في المخرج وذلك نحو أفتطمعون. وإذا اتى بعدها ألف غير الممالة: فاحذر تغليظها أو أنْ تنحوبها الى الكسر، بل؛ ائت بها مرققة نحو تائبون تأكلون. وإذا سكنت واتى بعدها تاء او دال او طاء: وجب ادغامها فيهن، فإذا ادغمت في الطاء وجب اظهار الإدغام مع اظهار الإطباق والإستعلاء وذلك نحو ودت طائفة. وإذا سكنت واتى بعدها حرف من حروف المعجم: فاحذر اخفائها نحو فتنة لأن التاء حرف فيه ضعف، فإذا سكن ازداد ضعفا فلا بد من اظهاره لشدته، وتجب المحافظة على همسه خصوصا عند الوقف عليه نحو وتمت – وبقيت – لئلا يصير دالا مهملا. وقيل إنها من حروف القلقلة: وهذا في غايـة ما يكون من البعد لأن كل حروف القلقلة مجهورة شديدة، ولو لزم ذلك في التاء للزم في الكاف. فلولا الهمس الذي في التاء لكانت دالا، ولـولا الجهر الذي في الدال لكانت تاء إذ المخرج

واحد وقد اشتركا في الصفات اكثرها.

والصاد إذا سكنت وبعدها دال مهملة وجبت المحافظة على تصفية لفظ الصاد لئلا يخالطها لفظ الزاي، نحو يصدر – وتصدية – وقصد السبيل خلاف حمزة والكسائي. وإذا اتى بعدها طاء: فلا بد من بيان إطباقها واستعلائها، وإلا قربت من الزاي كقوله اصطفى ونحوه. وإذا اتى بعدها تاء نحو حرصت: فلا بد من بيان لفظ الصاد وتصفية النطق بها، وإلا بادر اللسان الى جعلها سينا، لأن السين أقرب الى التاء من الصاد الى التاء.

والسين إذا نطقت بها فبين همسها وصفيرها وخلص لفظها من الجهر: خصوصا إذا سكنت وإلا إنقلبت زايا، إذ لولا الهمس الذي فيها لكانت زايا، ولولا الجهر الذي في الزاي لكانت سينا، فاختلافهما في السمع هو بالجهر والهمس.

وإذا اتى بعد السين حرف من حروف الإطباق: سواء كانت ساكنة او متحركة وجب بيانها برفق وتؤدة لئلا تذبها قوته فتقلبها صادا بسبب المجاورة لأن مخرجهما واحد، نحو بسطة ومسطورا وتسطع واقسط عند الله، إذ لولا التسفل والإنفتاح اللذان في السين لكانت صادا ولولا الإستعلاء والإطباق اللذان في الصاد لكانت سينا.

ويجب بيانها في نحو سلطان وسلطهم وتساقط وكذلك يجب بيان همسها إذا اتى بعدها تاء او جيم، نحو مستقيم ومسجد لئلا تلتبس بالزاي للمجاورة. وكذلك يجب بيان انفتاحها واستفالها في نحو اسروْ ويسبحون وعسى وقسمنا لئلا تشتبه بنحو اصروْ ويصبحون وعصى وقصمنا. واذا اتصل براء مفخمة توصل الى النطق به في رقة ورفق لئلا يصير صادا بتفخيم الراء، لأن التفخيم والإطباق والإستعلاء من واد واحد في مثل سرمدًا وقدّر في السرد.

والزاي إذا نطقت بها: فبين جهرها لأنها لا تتميز عن السين إلا به. فإذا سكنت واتى بعدها حرف مهموس او مجهور تأكد بيانها لئلا يقرب لفظها من لفظ السين نحو يزجي سحابا ومزجاة وكنزتم وتزدري وازدادوْ وازكى ووزرك وليزلقونك ونحوه. وإذا تكررت الزاي وجب بيانها ايضا نحو قوله – فعززنا بثالث – لثقل التكرير. ولا بد من ترقيقها إذا اتى بعدها ألف نحو ما زادوكم والزانية.

والظاء: إذا نطقت بها فلتحتفظ عن اعطائها الصفير حتى تصير كالزاي، وذلك لإخراجها من مخرج الزاي. وبين استعلائها واطباقها لئلا تشبه بالذال المعجمة، لأنها من مخرجها ولولا الإستعلاء

والإطباق اللذان في الظاء لكانت ذالا، فالتحفظ بلفظ الظاء واجب لئلا يدخله شائبة لفظ الذال في نحو قوله، وما كان عطاء ربك محظورًا اي ممنوعا فإن لم يتحفظ ببيان الظاء اشتبه في اللفظ بنحو قوله، إن عذاب ربك كان محذورًا فهو بالذال من الحذر.

واذا سكنت الظاء واتى بعدها تاء: وجب بيانها لئلا تقرب من الإدغام نحو، أَوَ عظت في الشعراء ولا ثاني له في القرآن. فالظاء مظهرة بلا خلاف بين القراء: وقد جاء عن ابي عمرو بن العلاء البصري والكسائي إدغامها فيها، ومن بإبقاء صفتها ومن قال بإجازة الأول ومن في الثاني زاد بحسنه. والمختار: انه في الأداء إلا الإظهار ولا يؤخذ به غيره في التلاوة، وكذا يلزم تخليصه وبيانه ساكنا كان او متحركا حيث وقع.

واعلم: أن في هذا الفصل ما يحتاج القارئ إليه ولا بد من معرفته، وهو تمييز الظاء من الضاد، وقد عمل المتقدمون فيه كتبا نثرا ونظما، ومن أحسن ما نظم ما في التلخيص:

وَتَمْيِيزُهَا وَالضَّادَ أَظْفَرَ حَظَّهُ ... شِوَاظُ ظَلُومِ الْكَظْمِ وَالْغَيْظِ أَمْثَلَا
عَظِيمٌ وَظَنَّ ظَعْنَكُمْ حَيْثُ أَنْظُرُ ... إِلَى ظُلَّةٍ لَوْ ظَلَّ حَيْثُ مُظَلَّلَا
اِلَى انْتَظِرُواْ بِالْحِفْظِ ظَمْئِيَ يَظْلَمُ ... لَظَى عَظَمِي التَّغْلِيظَ وَعْظِي يُبَلْبَلَا
وَانْظَرْتُ أَيْقَاظًا مِنَ الْفَظِّ لَفْظُهُ ... عَلَى حَظَرِي ظُهْرُ الظِّهَارِ تَقَوَّلَا
ظَهِيرَةُ ظَهْرٍ مِنْ ظَهِيرٍ وَصَالِحٍ ... وَجِبْرِيلَ بَيْنَ الْمُومِنِينَ وَمَنْ وَلَا

ومن أحسن ما نظم أيضا: ما في الجزرية.

وَالضَّادَ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ ... مَيِّزْ مِنَ الظَّاءِ وَكُلُّهَا تَجِي
فِي الظَّعْنِ ظِلَّ الظُّهْرِ عُظْمِ الْحِفْظِ ... أَيْقِظْ وَانْظُرْ عَظْمِ ظَهْرِ اللَّفْظِ
ظَاهِرْ لَظَى شُوَاظِ كَظْمٍ ظَلَمَا ... أُغْلُظْ ظَلامَ ظُفُرٍ انْتَظِرْ ظَمَا
أَظْفَرَ ظَنًّا كَيْفَ جَا وَعَظْ سِوَى ... عِضِينَ ظَلَّ النَّحْلُ زُخْرُفٍ سَوَا
وَظَلْتُ ظَلْتُمْ وَبِرُومٍ ظَلُّوا ... كَالْحِجْرِ ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ
يَظْلَلْنَ مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ ... وَكُنْتَ فَظًّا وَجَمِيعِ النَّظَرِ
إِلاَّ بِوَيْلٍ هَلْ وَ أُولَى نَاضِرَةْ ... وَالْغَيْظِ لاَ الرَّعْدِ وَهُودِ قَاصِرَةْ
وَالْحَظُّ لاَ الْحَضُّ عَلَى الطَّعَامِ ... وَفِي ضَنِينٍ الْخلاَفُ سَامِي

ومنه أيضا: ما الإمام في التمهيد حيث يقول: أخبرني به الشيخ عبد الكريم السنوسي قراءة مني عليه قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن بزال الأنصاري قال: أخبرنا ابن الغماز قال:
أخبرنا ابن سلمون قال: أخبرنا ابن هزيل قال: أخبرنا أبو داود قال: أملى علينا الشيخ أبو عمرو الداني من نظمه:

ظفرت شــواظ بحـظها من ظـلمنا + فكظمت غيظ عـظيم ما ظنت بنا

وظعنت أنظر فــي الظــهيرة ظـلة + وظلـــلت أنتـــظر الظلال لحفظنا

وظمئت في الظما ففي عظمي لظى + ظهر الـظهار لأجل غلظة وعظنا

أنظـرت لــفظي كــي تيقظ فــظه + وحـظرت ظـهر ظـهيرها من ظفرنا

ذكر هذه الأبيات الأربعة جميع ما في القرآن من لفظ الظاء وميزه مما ضارعه لفظا، اثنتان وثلاثون كلمة وقيل جميع ما في القرآن من ذلك ثمان مائة وأحد عشر موضعا.

ولنتكلم الآن على هذه الأبيات كلمة كلمة ونذكر وقوع كل في القرآن ومعناه بالإيجاز والإختصار فمن أراد الإحاطة بالظاءات فعليه بـ(رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب) الذي ألفه أبو جعفر نزيل حلب.

ظفرت: أي فازت يقال ظفر الرجل بحاجته يظفر ظفرا إذا فاز بها والظافر الغالب والذي وقع في القرآن من هذا اللفظ موضع واحد في الفتح – من بعد ان اظفركم عليهم –.

الشواظ: اللهب الذي لا دخان معه وقيل الذي معه دخان وفيه لغتان: ضم الشين وكسرها وقرئ بهما ووقع في القرآن في موضع واحد في الرحمن – يرسل عليكما شواظ من نار – .

الحظ: النصيب وهو بالظاء وضارعه في اللفظ الحض الذي معناه التحريض يقال حضضت فلانا على الشيء أحضه أي أحرضه عليه. قال خليل: الفرق بين الحث والحض، أن الحث يكون في السير والسوق وكل شيء، والحض لا يكون في سير ولا في سوق.

فأما الأول ففي القرآن منه ستة مواضع والثاني ثلاثة مواضع في الحاقة والماعون – ولا يحض على طعام المسكين – وفي الفجر – ولا تحاضون – هذه الثلاثة بالضاد.

الظلم: وضع الشيء في غير موضعه ووقع في القرآن في مائتي موضع واثنين وثمانين موضعا متنوعا.

الكظم: مخرج النفس والكظيم مجترع الغيظ ووقع منه في القرآن ستة ألفاظ.

الغيظ: الإمتلاء والحنق وهو شدة الغضب فهو بالظاء ووقع في القرآن في أحد عشر موضعا وضارعه في اللفظ الغيض الذي معناه التفرقة ووقع في موضعين – وغيض الماء وقضي – في هود – وما تغيض الأرحام – في الرعد.

العظيم: الجليل أي الكبير وأعظم الأمر أكبره ووقع في القرآن في مائة موضع وثلاثة مواضع.

الظن: فهو تجويز أمرين أحدهما أقرب من الآخر يقال ظن يظن ظنا ويكون شكا ويقينا، فالشك: نحو – وظننتم ظن السوء – وتظنون بالله الظنوناْ – واليقين: نحو – الذين يظنون أنهم ملاقواْ ربهم – فظنواْ أنهم مواقعوها – ووقع منه في القرآن سبعة وستون لفظا وضارعه في اللفظ قوله تعالى: – وما هو على الغيب بضنين – وفيه خلاف فقرأ بالظاء وبالضاد.

الظعن: السفر والشخوص يقال ظعن يظعن ظعنا إذا شخص أو سافر ووقع منه في القرآن لفظ واحد في النحل – يوم ظعنكم –.

النظر: من نظرت الشيء أنظره فأنا ناظر. النظير: المثيل الذي إذا نظر إليه وإلى نظيره كانا سواء ووقع في القرآن منه ستة وثمانون موضعا وضارعه في اللفظ النضر الذي معناه الحسن ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: – نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها – ووقع في القرآن منه ثلاثة مواضع في القيامة – وجوه يومئذ ناضرة – وفي الإنسان – ولقاهم نضرة وسرورا – وفي المطففين – تعرف في وجوههم نضرة النعيم –.

الظهيرة: فنأتي الكلام عليه عند قوله ظهر ظهيرها. الظلة: كل ما أظلك ووقع في القرآن منها موضعان – كأنه ظلة – في الأعراف – يوم الظلة – في الشعراء.

ظللت: من قولك ظل فلان يــفعل كذا إذا دام على فعله نهارا، وهو من ظل يظل وهي أخت كانو ووقع في القرآن منه تسعة ألفاظ – فظلواْ فيه يعرجون – بالحجر – ظل وجهه مسودا – في النحل والزخرف – ظلت عليه – في طه – فظلت أعناقهم – في طه – فنظل لها – كلاهما بالشعراء – لظلواْ من بعده – في الروم – فيظللن رواكد – بالشورى – فظلتم تفكهون – في الواقعة، وظلت وفظلتم أصله بلامين لكن خفف مثل مست ومسست وضارع هذا اللفظ في اللفظ الضلال الذي هو ضد الهدى نحو – وضل عنهم ما كانوا يفترون – بالأنعام – وكذا ما معناه البطانة والتغيب نحو –

أءذا ضللنا في الأرض – السجدة، أي غـبنا وبطننا فيها فكذلك عيناه في مواضعه ليمتاز من هذا فاعلمه. الإنتظار: التوقع تقول: انتظرت كذا أي توقعته وأتى في أربعة عشر موضعا.

الظلال بكسر الظاء: جمع ظل، وهو معروف كظل الشجرة وغيرها ويقال له ظل في أول النهار فإذا رجع فهو فيء والظل الظليل الدائم فهو وما اشتق منه بالظاء نحو – مد الظل – وظللنا عليهم – يتفيؤا ظلاله – في ظلل – من فوقهم ظلل – .

وتقدم ذكر الظلة وجمعها ظلل أو ظلال كخلة وخلل وبرمة وبرام ووقع منه في القرآن إثنان وعشرون موضعا.

الحفظ: ضد النسان وهو بالظاء كيف تصرف نحو – على كل شيء حفيظ – حافظات – حفظة – محفوظ – يحفظونه – وقع في اثنين وأربعين موضعا.

الظمأ بالهمز: العطش ووقع في ثلاثة مواضع في براءة – لا يصيبهم ظمأ – وفي طه – تظمؤْ – وفي النور – الظمئان – .

الظلماء: من الظلمة وجمعها ظلمات ووقعت في ستة وعشرين موضعا.

العظم: جمعه عظام ووقع في أربعة عشر موضعا جمعا وفردا.

لظى: أصله اللزوم والإلجاج تقول ألظ بكذا أي ألزمه ولج به، ووقع في القرآن منه موضعان – إنها لظى – فأنذرتكم نارا تلظى – وأما الظهار فيأتي الكلام عليه عند قوله ظهر ظهيرها.

الغلظ: معروف، وفي القرآن منه ثلاثة عشر موضعا.

الوعظ: التخويف من عذاب الله والترغيب في العمل القائد إلى الجنة. قال الخليل: هو التذكير بالخير فيما يرق له القلب انتهى، فهو بالظاء كيف تصرف وجمع الموعظة مواعظ وجمع العظة عظات وضارعه في اللفظ قوله تعالى: – جعلوا القرآن عضين – وهو بالضاد ومعناه أنهم فرقوه وقالوا: هو سحر وشعر وكهانة ونحو ذلك.

الإنظار: التأخير والمهلة تقول: أنظرته أي أهملته، وهو اثنان وعشرون موضعا.

اللفظ: الكلام وهو مصدر من لفظ يلفظ، وهو موضع واحد – ما يلفظ من قول –.

الإيقاظ: اليقظة وهو ضد الغفلة أو النوم وهو موضع واحد – وتحسبهم أيقاظا – .

الفظ: الرجل الكريه الخلق مشتق من فظ الكرش، وهو ماؤه وهو موضع واحد – ولو كنت فظا – وضارعه في اللفظ الغض الذي معناه الفك والتفرقة تقول فضضت الطابع أي فككته وانفض الجماعة أي تفرقوا، قال تعالى – لانفضواْ من حولك – انفضوا إليها –.

الحظر: المنع والحيازة لأن كل حائز لشيء مانع غيره منه وهو موضعان: – وما كان عطاء ربك محظورا – كهشيم المحتضر – والمحتضر الذي يعمل الحظيرة وضارعه في اللفظ الحضر الذي هو ضد الغيبة ومعناه الإتيان إلى المكان والمعنى فارق بينهما.

وظهر ظهيرها وفي الظهيرة وظهر الظهار:– الظهيرة: شدة الحر ومنه – وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة – .

الظهر: خلاف البطن ومنه – إلا ما حملت ظهورهما – .

الظهار: هو من ظاهر الرجل من زوجته، وهو أن يقول لها أنت علي كظهر أمي ومنه قوله تعالى: – الذين يظاهرون منكم من نسائهم –.

ظهر بضم الظاء: اسم لوقت زوال الشمس، تقول أظهرنا أي صرنا في وقت الظهر، ومنه – وعشيا وحين تظهرون –.

الظهير: المعين والتظاهر التعاون ومنه قوله – وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير – فإذا علمتم ذلك ففي كتاب الله تعالى منها وما تصرف منها سبعة وخمسون موضعا.

الظفر: الذي بالأيدي والأرجل، وجمع الظفر أظفار وأظافير، وقيل أظافير جمع الجمع كما قيل أقوال وأقاويل، وقيل جمع أظفور والتظفير: أخذك الشيء بأطراف أظافرك وتخديشك إياه بها ووقع في موضع – وعلى الذين هادواْ حرمنا كل ذي ظفر.

والذال إذا نطقت بها: فاعتن بترقيقها وبيان استفالها وانفتاحها إذا جاورها حرف مفخم. فإذا لقيت الراء المفخمة في مثل انذرهم – وإذ أنذر قومه – ونذر ما كان – ونذرت للرحمن صوما – وحذر الموت – ويحذر الاخرة – ويرجواْ وما أشبه ذلك، لزم القارئ بيانها وتلخيص إنعامها ولفظ بها رقيقة وبالراء مفخمة، ولا يغفل ذلك لئلا تنقلب الذال ظاء من اجل تفخيم الراء، لأن التفخيم نظير الإطباق او ترقق الراء إذا لخصت هي وحقها التفخيم وكلاهما من اللحن الخفي.

وكذلك إذا اتت بعدها الكاف في يذكرون – واذكر – وجب ان تصان عن شائبة الثاء، لأن الثاء من مخرج الذال وهي أخت الكاف في الهمس والذال مجهورة فلا يؤمن من ان يجذبها همس الكاف الى الثاء لقرب الثاء من الذال في المخرج ومشاركتها للكاف في الهمس. وكذلك إذا اتى بعـدها قاف نحو ذائقة الموت – وفـأذا قها الله – فرقق اللـفظ بها واحرسها من شائبة الظاء لقرب المخرج وكون الإستعلاء والإطباق متقاربين.

وكذلك قوله وإذا خذ الله ونحوه من الذال المجاورة للام المفخمة، ينبغي ان تحمى عن شائبة الظاء لأن التفخيم نظير الإطباق فهو ابدًا يجذب الذال الى إطباق الظاء. وكذلك مع العين لئلا تصير ثاء في نحو مذعنين – وجذع النخلة – للقرب والمساواة في الجهر وهذا ليس بالقوي، لأنه لم يكثر كثرة غيره فضعف تعليله.

وإذا تكررت وجب بيان كل منهما نحو قوله ذي الذكر – وقد اجتمع هنا ثلاث ذالات لأن اللام قلبت ذالا توصّلا الى الإدغام وبيان كل واحدة منهن لازم. وإذا اتى بعدها ألف: نطقت بـها مرققة كقوله – ذالك – وذاق – ومتى لم يتحفظ بترقيق الذال دخلها التفخيم، فيؤديها الى الإطباق فتـصير عند ذلك ظاء. وإذا سكنت واتى بعدها ظاء فإدغامها فيها لازم نحو إذ ظلمتم – اذ ظلمواْ – وليـس في القرآن غيرهما، فأخرج من لفظ الهمزة الى لفظ الظاء المشـددة، وان اتى بعدها حرف مهموس فبين جهرها وإلا عادت ثاء نحو واذكرواْ اذ كنتم. وان اتى بعدها نون نحو فنبذناه – وإذ نتقنا – فلا بد من إظهارها وإلا ربما اندغمت في النون.

والثاء: إياك ان تحدث فيها جهرًا، فيلتبس لفظها بالذال المعجمة لأنهما من مخرج واحد. وإذا وقع بعد الثاء ألف: وجب ترقيقها نحو قوله – ثالث وثامنهم. وإذا تكررت الثاء: وجب بيانها نحو ثالث ثـلاثة – وحيث ثقفتموهم – مخافة ان يدخل الكلام اخفاء. وإذا وقعت ساكنة قبل حرف الإستعلاء تأكد وجوب بيانها لضعفها وقوة حرف الإستعلاء بعدها، نحو – أثخنتموهم. وكذلك النون والراء نحو – اعثرنا ولبثنا.

والفاء إذا إلتقت بالميم او الواو فلا بد من بيانها نحو – تلقف ما صنعواْ – ولا تخف ولا تحزن. وإذا تكررت الفاء تأكد وجـوب بيانها: سواء كانت من كلمة او من كلمتين نحو الآن خفف الله – وتعرف في وجوههم في مذهب المظهر. وإذا اتى بعدها ألف فلا بد من ترقيقها نحو فاكهين.

والواو: يجب بيانها إذا جائت مضمومة او مكسورة وبيان حركتها لئلا يخلطها لفظ غيرها او يقصر اللفظ عن اعطائها، نحو وجوه وتفاوت ولا تنسوْا الفضل. فإذا انضمت ولقيها مثلها كان البيان آكد لثقله نحو ما ووري. وإذا سكنت وانضم ما قبلها واتى بعدها مثلها: وجب بيان كل منهما خشية الإدغام لأنه غير جائز وتمكن الواو الأولى لمدها ولينها، وذلك نحو آمنواْ ثم اتقواْ واحسنواْ. وإذا اتت مشددة فلا بد من بيان التشديد بقوة من غير تمضغ ولا تراخ نحو لوّواْ وافوّض.

والباء إذا نطقت بها فراع ما فيها من الشدة والجهر واحذر ان تخرجها ممزوجة بالفاء كما يفعله بعض الأعاجم. وإذا اتت من كلمتين وكانت الأولى ساكنة كان إدغامها اجمعا، نحو اضرب بعصاك. وإذا سكنت ولقيها ميم او فاء نحو اركب معنا – او يغلب فسوف – جاز فيها الإدغام والإظهار: فالإدغام لقرب المخرج او اتحاده – والإظهار لإختلاف اللفظ. وإذا إلتقت الباء المتحركة بمثلها وجب اتيان كل منهما على صفته مرققا، مخافة ان يقرب اللفظ من الإدغام وذلك نحو سببا حبب اليكم الكتاب بالحق عند من يظهر. وإذا سكنت وجب على القارئ ان ينطق بها مرققة وان يظهر قلقلتها، سواء كان الإسكان لازما او عارضا لا سيما إذا اتى بعدها واو نحو – ربوة – وابواب والخبء وعبرة. وان اتى بعدها حرف مفخم: وجب على القارئ ان يرقق اللفظ بها نحو – بطل – وبغى – وبصلها. وإذا حال بينهما ألف: كان التحفظ بترقيقها أبلغ نحو – باطل – وباغ – والأسباط – وخصوصا إذا وليها حرفان مفخمان نحو، برق البصر – والبقر – وبل طبع – عند من ادغم. وليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها وجهرها، لا سيما إذا كان بعدها حرف خفي نحو بهم – وبه – او ضعيف – نحو بثلاثة وبذي وبساحتهم. وليحذر ايضا: إذا رققها ان يدخلها إمالة، فكثيراً ما يقع ذلك عامة المغاربة.

والميم: ربما يدخل عليها شبه الزمزمة والزمر، فيراعي ذلك فيها ويجتنب. والميم اخت الباء لأن مخرجهما واحد، فلولا الغنة التي في الميم وبعض الجريان الذي معها لكانت باء، والميم ايضا اخت النون في الغنة التي هي في كل منهما ولأنهما مجهورتان. فإن اتى محركا: فليحذر من تفخيمه ولا سيما إذا كان بعده حرف مفخم نحو، مخمصة – مرض – مريم – وما الله بغافل. وان اتى بعده ألف: كان الحذر من التفخيم آكد، فكثيراً ما يجري ذلك على الألسنة خصوصا الأعاجم نحو مالك وما أنزل إليك.

والألف: انفردت بأحوال ليست في غيرها، منها: أنها تقع زائدة إذا لم تنقلب عن حرف آخر، فإن انقلبت كانت اصلية، وتكون عوضا عن التنوين المنصوب في حال الوقف، وتكون تابعة للحرف

الذي قبلها. وإذا وقعت بعد حرف مستعل، وجب تفخيمها اتفاقا نحو الصادقين ، لأن الألف ليس فيه عمل عضو أصلا حتى يوصف بالتفخيم او الترقيق، وإنما يخرج من الجوف من غير انضغاط صوته في موضع.

فإذا لم يكن بعدها همزة او حرف ساكن مدغم او غير مدغم، بأن تكون حال القارئ فيها حال الوقف وبعدها حرف يسكت عليه. فينبغي ان يقيمها القارئ ويقطعها ويسلك في اللفظ بها النمط الأوسط، فلا يهمل توفية التمكين حقه فتصغر وتصير فتحة ولا يبالغ في ذلك ويستقصى فتحول مدة، بل؛ يوفّ عليها من المد ما هو طبعها وصيغتها نحو: بسم الله الرحمن الرحيم – الحمد لله رب العالمين – واوذينا – والعادون – لا سيما إذا كانت طرفا ووقف عليها وكان قبلها حرف من حروف المد واللين، نحو كسالى – رحيما – فإن المد يسرع الى لفظ القارئ بها فليتحمل للإحتراز من ذلك وليجعل إشباعها بمقدار. والإشباع في حرف اللين قبلها على السواء وكثيرًا ما تسمع من يطبق شفتيه عقيبها في حال السكت يروم النطق بميم او نون فليتوق.

ثم لتعلم أن الحروف هذه: بعضها يشائب بعضا في الطبيعة التحرفية، فلابد لك من معرفة الجميع، على التفصيل، لتميز كل حرف من مشروبه الشائبة، وهي: الباء فيه شائبة الفاء وليس في الفاء شائبة منه. والتاء ليس فيه شائبة من حرف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت الدال ثم الطاء بخلاف العكس في الدال وفي الطاء. والثاء ليس فيه من شائبة ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت الذال ثم الظاء بخلاف العكس في الذال وفي الظاء. والجيم فيه شائبة الياء ولو كانت فيه شائبة حرف آخر لكانت الشين بخلاف العكس وليس في الياء شائبة من الجيم ولا شائبة من الشين. والحاء ليس فيه شائبة من حرف. والخاء لو كانت فيه شائبة حرف لكانت الغين بخلاف العكس فإنه فيه. والدال فيه شائبة التاء ولو كانت فيه شائبة حرف آخر لكانت الطاء بخلاف العكس. والذال فيه شائبة الثاء ولو كانت فيه شائبة حرف آخر لكانت الظاء بخلاف العكس. والراء ليس فيه من شائبة حرف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت اللام ثم النون بخلاف العكس في اللام ثم في النون. والزاي فيه شائبة السين ثم شائبة الصاد. والسين فيه شائبة الزاي ثم شائبة الصاد. والشين فيه شائبة الجيم بخلاف العكس ولو كانت فيه شائبة حرف آخر لكانت الياء. والصاد فيه شائبة السين ثم الزاي. والضاد فيه شائبة الظاء. والطاء فيه شائبة الدال ثم التاء. والظاء فيه شائبة الذال ثم الثاء وشائبة الضاد بإختصاص. والعين فيه

شائبة الحاء ولو كان الحاء فيه شائبة حرف آخر لكانت العين. والغين فيه شائبة الخاء بخلاف العكس فإنه ليس. والفاء لو كانت فيه شائبة حرف لكانت الباء بخلاف العكس فإنه فيه. والقاف فيه شائبة الكاف بخلاف العكس فإنه ليس.والكاف ليس فيه شائبة حرف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت القاف. واللام فيه شائبة الراء ثم شائبة النون. والميم ليس فيه شائبة حرف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت الباء. والنون فيه شائبة اللام ثم الراء. والواو ليس فيه شائبة حرف من الحروف. والهاء لـيس فيه شائبة حرف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت الهمز بخلاف العكس فإنه فيه. والهمز فيه شائبة الهاء. ليس فيه شائبة حرف من الحروف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت الجيم ثم الشين.

باب الإدغام

الإدغام: خلط الحرفين المتماثلين او المتقاربين او المتجانسين، فيصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عند النطق بهما أو ما في معنى اللسان، ارتفاعة واحدة، وذلك بأن تجعل الحرف الذي يراد ادغامه مثل المدغم فيه، فإذا حصل المثلان وجب ادغام الأول في الثاني حكما إجماعيا. ويشهد به الحس على أنه تخفيف اللفظ لثقل عود اللسان الى المخرج الأول او مقاربه فاختير الأسهل.

وموانعه: متفق عليه ومختلف فيه: فالمتفق عليه ثلاثة: وهي كون الأول من المتماثلين او المتقاربين منونا او مشددا او تا مضمر، فالمنون نحو {سميعٌ عليم}، وقد وهم فيه الجعبري وتقدمه إلى ذلك الهذلي، لأن التنوين حاجز قوي جرى مجرى الأصول، فمنع من إلتقاء الحرفين، بخلاف صلة {أنه هو} لعدم القوة، ولا تمنع زيادة الصفة في المدغم.

والمشدد نحو {مسّ سقر} لضعف المدغم فيه عن تحمل المشدد لكونه بحرفين، وادغام حرفين في حرف واحد ممتنع، لأنه لو أدغم فيه لانعدم احد الحرفين. وتا مضمر لكونها على حرف واحد، فالإدغام مجحف به ولأن ما قبلها ساكن، ففي إدغامه جمع بين ساكنين، ولأنه ايضا إذا أدغم التبس الأمر بين المخبر والمخاطب.

والمختلف فيه: الجزم حيث أكثرهم على الاعتداد به مانعاً مطلقاً، وهو مذهب أبي بكر مجاهد وأصحابه، وبعضهم لم يعتد به مطلقاً وهو مذهب ابن شنبوذ وأبي بكر الداجوني، والمختار عندي الإعتداد به في المتقاربين فقط، نحو {ولم يؤت سعة} وإجراء الوجهين في غيره.

وسببه التماثل والتجانس والتقارب، قيل والتشارك والتلاصق والتكافؤ، والأكثرون على الاكتفاء بالتماثل والتقارب. فالتماثل أن يتفقا مخرجاً وصفة كالباء في الباء والتاء في التاء وسائر المتماثلين. والتجانس أن يتفقا مخرجا ويختلفا صفة كالذال في الثاء والثاء في الظاء والتاء في الدال. والتقارب أن يتقاربا مخرجاً أو صفة أو مخرجاً وصفة.

ثم اعلم ان الحرفين: إن تماثلا والأول ساكن ففيه عمل واحد، وهو الإدغام، او متحرك ففيه عملان، اسكان وادغام، وان لم يتماثلا بأن تقاربا او تجانسا والأول ساكن، فعملان قلب وادغام، او متحرك، فثلاثة اعمال، اسكان وقلب وادغام. فالساكن اقل عملا من التحريك ومن ثم سمي ادغامه ادغاما صغيرا، وادغام المتحرك بعد اسكانه ادغاما كبيرا، وسمي كبيرا لكثرة وقوعه، وان الحركة اكثر من

السكون، وقيل لشموله نوعي المثلين والمتقاربين والمتجانسين، وقيل لكثرة عمله، لأنه يحتاج فيه الى اسكان الحرف الأول وادغامه في الثاني من المتماثلين، ويزيد على ذلك قلب الحرف الأول من المتقاربين والمتجانسين مثل الثاني ثم يدغم فيما بعده.

والإدغام الكبير: هو ما تحرك حرفيه: وينقسم الى مثلين، والى غيره: اما المدغم من الـمثلين: فهو ضربان من كلمة ومن كلمتين، اما ما كان من كلمة، فهو كلمتان فقط، وهما {مناسككم، وما سلككم.

واما ما كان من كلمتين: فالوارد منه في القرآن سبعة عشر حرفا، وهي: (يوم حنثت غربك عله فسق).

والمدغم من المتجانسين والمتقاربين: ففي كلمة وفي كلمتين، اما ما كان من كلمة فلم يدغم فيه إلا القاف في الكاف إذا تحرك ما قبل القاف وكان بعد الكاف ميم جمع لتحقق الثقل بكثرة الحروف نحو {خلقكم، ورزقكم، وصدقكم، واثقكم، وسبقكم} ولا ماضي غيرهن، ونحو {يخلقكم، ويرزقكم، وفنغرقكم} ولا مضارع غيرهن، فإن سكن ما قبل القاف نحو {ميثاقكم وما خلقكم} او لم يات بعد الكاف ميم جمع، نحو {خلقك، ونرزقك}، فلا خلاف في إظهاره إلا إذا كان بعد الكاف نون جمع، وهي طلقكن فقط، ففيه خلاف لكراهة إجتماع ثلاث تشديدات في كلمة. فرواه عنه بالإظهار عامة أصحاب ابن مجاهد عنه عن أبي الزعراء عن الدوري، وهو رواية عامة العراقيين عن السوسي ورواية مدين عن أصحابه، قال ابن مجاهد: ألزم اليزيدي أبا عمرو إدغام {طلقكن}، فإلزامه ذلك يدل على أنه لم يدغمه. ورواه بالإدغام ابن فرح وابن أبي عمر النقاش والجلاء وأبو طاهر بن عمر من غير طريق الجوهري وابن شيطا ثلاثتهم عن ابن مجاهد، وهي رواية ابن بشار عن الدوري والكارزيني عن أصحابه عن السوسي، والخزاعي عن ابن حبش عن السوسي وسائر العراقيين عن أصحابهم ورواية الجماعة عن شجاع.

قال الداني: وبالوجهين قرأته أنا، واختار الإدغام لأنه قد اجتمع في الكلمة ثقلان: ثقل الجمع وثقل التأنيث، فوجب أن يخفف بالإدغام، على أن العباس بن الفضل قد روى الإدغام في ذلك عن أبي عمرو نصا، وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من القراء بالأمصار.

وأما ما كان من كلمتين فإن المدغم من الحروف في مجانسه او مقاربه بشرط انتفاء الموانع المتقدمة ستة عشر حرفا، وهي (شمس برج تحدث ذلق كن الضاد) أو (رض سنشد حجتك بذل قثم).

فكان يدغم هذه الستة عشر فيما جانسها أو قاربها إلا الميم إذا تقدمت الياء فإنه يحذف حركتها فقط ويخفيها ويدغم ما عداها، ما لم يمنع مانع من الموانع الثلاثة المجمع عليها كما تقدم، أو مانع اختص بعضها أو مانع اختلف فيه.

والإدغام الصغير: هو ما كان الحرف منه ساكنا، والى ثلاثة: واجب وممتنع وجائز: اما الواجب: فإذا إلتقى حرفان أولهما ساكن نحو قوله {أينما يوجهه} بأن لا يكون أول المثلين ها سكتة، وإلا فالإظهار الأرجح، بأن تقف على الهاء من {ماليه} وقفة لطيفة حال الوصل من غير قطع نفس، وبأن لا يكون الأول حرفَ مدٍّ نحو {آمنواْ وعملواْ} ونحو {سبحانه أن يكون له ولد}، لئلا يذهب المد بالإدغام.

فإن انفتح ما قبل الواو نحو {عصواْ وكانواْ} او الياء نحو {لدي}، وجب إدغامها، واما اذا كان المثلان في كلمة، فإن حمزة وهشامَ يدغمان الأول عند الوقف، اذا كان حرف المد واوا او ياء والثاني همزة، نحو {قروء} فيبدلان الهمزة مع الواو واوا ومع الياء ياء، فيجتمع المثلان، اولهما حرف مد فيدغمان الأول في الثاني، وان لا يكون أول الجنسين او القربين حرف حلق نحو {فسبحه}، لأن حروف الحلق بعيدة عن الإدغام لصعوبها.

واما الممتنع: فأن يتحرك اولهما ويسكن ثانيهما، سواء كانا في كلمة، نحو {فإن زللتم} او كلمتين نحو {وقال اركبواْ}، فهذا لا يجوز إدغامه لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه. واما الجائز: فكل من القراء على ما عليه غير أنهم، إتفقواْ على إدغام اللام في الراء إلا، أن حفص بالسكت على بل في {بل ران}.

فصل: النون الساكنة والتنوين: فالنون الساكنة: هي التي لا حركة لها كقولك: من عن، وقد تحرك لالتقاء الساكنين كقوله – إلا لمن ارتضى – وإن امرءة، وهي تثبت لفظا وخطا ووصلا ووقفا، وتكون في الأسماء والأفعال والحروف، متوسطة ومتطرفة.

والتـنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسم بشرط أن يكون منصرفاً موصولاً، تثبت لفظا ووصلا وتسقط خطا ووقفا، إلا في قوله تعالى {وكأين}، حيث وقع فإنهم كتبوه بالنون، غير مضاف،

عريا عن الألف واللام، فلهما عند حروف العجم أربعة أحوال، وهي: الإظها والإدغام والإقلاب والإخفاء: فللإظهار ستة أحرف وللإدغام ستة أحرف اربعة بغنة واثنان بغير غنة، وللقلب حرف واحد، وللإخفاء خمسة عشر حرفا.

فالإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في المظهر، وذلك إذا وقع بعد النون الساكنة والتنوين حرف من حروف الحلق الستة، وهي الهمز والهاء والحاء والعين المهملتان والغين والخاء المعجمتان، ولا خلاف بين العشرة في جميع ذلك، إلا ما كان من مذهب أبي جعفر المدني، من إخفائهما عند الغين والخاء المعجمتين، واستثنى له بعض أهل الأداء من ذلك {المنخنقة، وإن يكن غنيا، وفسينغضون} الإسراء، فكالجمهور.

وروى الإخفاء فيها أبو العز في إرشاده من طريق الحنبلي عن هبة الله وذكرهما في كفايته عن الشطوي كلاهما من رواية ابن وردان، ورواه أبو طاهر بن سوار في {المنخنقة} خاصة من الروايتين جميعاً. ولم يستثنها أبو بكر بن مهران في الروايتين، بل أطلق الإخفاء في الثلاثة كسائر القرآن، وخص في الكامل استثناها من طريق الحمامي فقط، وأطلق الإخفاء فيها من الطريقين، وبالإخفاء وعدمه قرأ الإمام لأبي جعفر من روايتيه. والمختار عدم الإستثاء، والاستثناء أشهر، وعدمه أقيس.

وانفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء أيضاً عند الغين والخاء في جميع القرآن، ولم يستثن شيئاً، واتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله، وذكره الداني في جامعه عن أبي نشيط من طريق ابن شنبوذ عن أبي حسان عنه، وكذا ذكره في المبهج واستثنى {إن يكن غنياً، وفسينغضون}، وهي رواية المسيبي عن نافع، وكذلك رواه محمد بن سعدان عن نافع، وكذلك رواه محمد بن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو.

ووجه الإخفاء عندهما: قربهما من حرفي أقصى اللسان القاف والكاف. ووجه الإظهار العلة المشتركة وهي بُعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون واجراء الحروف مجرى واحدا. وحقيقة الإظهار أن ينطق بالنون والتنوين على حدهما ثم ينطق بحروف الإظهار من غير فصل بينهما وبين حقيقتهما، فلا يسكت على النون ولا يقطعها عن حروف الإظهار، وتجويده اي الإظهار اذا نطقت به أن تسكن النون ثم تلفظ بالحرف ولا تقلقل النون بحركة من الحركات ولا تسكنها بنقل ولا ميل الى غنة ويكون سكونها بلفظ.

وذكر بعضهم أن الغنة باقية فيهما عند إظهارهما قبل حروف الحلق، وبعض: أنـها ساقطة منهما اذا أظهرا قبل حروف الحلق، والمختار أن يكون النزاع لفظيا: لأن من قال بالبقاء أراد في الجملة عدم إنفكاك اصل الغنة عن النون ولو تنوينا، ومن قال بسقوطها إنما اراد عدم ظهورها.

والإدغام في يرملون: والى ثلاثة أقسام: الأول مـنها أنــهما اي النون الساكنة والتنوين يدغمان في النون والميم نحو {من نذير، وشيء نكر ومن ماء وعذاب مقيم} إلا ما عن حمزة، فأظهر النون من هجاء سين عند الميم من {طسم} اول الشعراء والقصص.

فمكي عنده انهما: يدغمان في النون والميم مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول، فيكون ذلك إدغاما غير مستكمل التشديد لبقاء بعض الحرف غير المدغم وهو الغنة. والجمهور على أن الإدغام إدغاما محضا لأن في كل من المدغم والمدغم فيه غنة، فإذا ذهبت إحداهما يعني غنة المدغم بالإدغام بقت الأخرى، فيكون التشديد تشديدا مستكملا. والأولى عندي: أن لو قال مكي بإظهار الغنة في نفس الحرف الأول حيث الإدغام في الميم، لكان الصواب، إذ النون أقوى عندنا الجمهور من الميم. وأن لو ذهب الجمهور على أن إظهار الغنة في نفس الحرف الثاني، حيث الإدغام في النون، لكان أصوب، إذ الإحدى تذهب.

فالنون الساكنة يلزم إدغامها في النون، سواء كانا في كلمة او في كلمتين، وسكونـها قد يكون اصليا نحو {من نار} وقد يكون عارضا نحو {لا تأمنا، ومكني}.

فلو قال قائل: النون من طرف اللسان وفوق الثــنايا والميم من بين الشفتين وبينهما مخارج، فلم ساغ الإدغام مع التباعد ؟. قلت: أنه يحصل للمتباعد وجه يسوغه ادغامه، فالوجه الذي قرب بين النون والميم ونحوهما، الغنة التي اشتركا فيها فصارا بذلك متقاربين، وقد اشتركا في الجهر والإستفال والإنفتاح.

والثاني منها: ادغامهما في الواو والياء، ولكن الإختلاف في بقاء الغنة عند الإدغام، فخلف العاشر عن الإمام بعدم بقائها اصلا مع ادغامهما فيهما، فيكون إدغاما تاما مستكمل التشديد، والباقون بإدغامهما فيهما مع بقاء غنة ظاهرة، فيكون إدغاما ناقصا غير مستكمل التشديد.

ووجه إدغامهما في الواو وفي الياء: التجانس في الإنفتاح والإستفال والجهر ومضارعتهما النون والتنوين باللين الذي فيهما لأنه شبيه بالغـــنة، حيث يتسع هواء الفم فيهما، وايضا فإن الواو لما كانت من مخرج الميم أدغاما فيها كما أدغما في الميم ثم أدغما في الياء لشبهها بما أشبه الميم وهو الواو.

والحجة للأكثرين في بقاء الغنة عند الياء والواو ما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم، ويقوي ذلك أنهم مجموعون على بقاء صوت الإطباق مع ادغام الطاء إذا أدغمت في التاء نحو {بسطت واحطت}، فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء، يشبه ببقاء الغنة مع إدغام النون.

وخلف العاشر على أن حقيقة الإدغام أن ينقلب الحرف الأول من جنس الثاني، ويكمل التشديد ولا يبقى للحرف ولا لصفاته أثر.

واختلف عن الدوري عن الكسائي في الياء، فروى عنه أبو عثمان الضرير الإدغام بغير غنة كرواية خلف عن حمزة، وروى عنه جعفر بن محمد: تبقية الغنة كالباقين، وأطلق الوجهين له صاحب المبهج وكلاهما صحيح. وانفرد صاحب المبهج بعدم الغنة عند الياء عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، فخالف سائر المؤلفين.

واتفقواْ على ان الغنة مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه، والخلف مع الميم: فإبن الكيسان وابن مجاهد الى انها غنة المدغم من النون والتنوين تغليبا للأصالة لأن، النون او التنوين قد انقلب فلا فرق بين {مِن مَن، وإن من، وبين، هم من وام من}، خلاف الجمهور، وهو الأرجح عندي، ولا بد أن تكون الغنة في النونين اظهر من غيرهما. وأما ما روى عن بعضهم إدغام الغنة وإذهابها عند الميم فغير صحيح إذ لا يمكن النطق به ولا هو في الفطرة ولا الطاقة، وهو خلاف إجماع القراء والنحويين، ولعلهم أرادوا بذلك غنة المدغم.

والإدغام الناقص إدغام: خلافا للسخاوي جعله إخفاء، إذ التشديد مع الإخفاء ممتنع، وإليه أشار الإمام بأن: وقال بعض أئمتنا إنما هو الإخفاء، وإطلاق الإدغام عليه مجاز، وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن السخاوي، فقال: واعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازاً. وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقى الغنة، ويمنع تمحيض الإدغام، إلا أنه لابد من تشديد يسير فيهما. قال: وهو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة.

قلت: وإشارة السخاوي تدل على أنه على مذهب خلف ومن ذهب المذهب، أن لو حمل على أن يدغم، لأدغم إدغاما كاملا، وعلى أن القسم ليس من الإدغام أن لو حمل على أن يدغم بغنة عند الجمهور. وكذلك في { أحطت، وبسطت}.

والصحيح من أقوال الأئمة: أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في {أحطت، وبسطت}، والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه، إذا التشديد ممتنع مع الإخفاء.

قال الداني: فمن بقى غنة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه، لأن حقيقة الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر، إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه فيصير مخرجه من مخرجه، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة، ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنهما قلبهما حرفاً خالصاً من جنس ما يدغمان فيه؟ فعدمت الغنة بذلك رأساً في مذهبه، إذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف أو مخالطة لحرف لاغنة فيه، لأنها مما تختص به النون والميم لا غير.

قلت: ويلزم مما قاله الداني، أن لا يكون إدغام {أحطت، وبسطت} عندهم بقوا إطباق الطاء، مع الإدغام، إدغاما صحيحا، فيكون في الحقيقة كالإخفاء! وإذا كان كذلك فلم بقى التشديد! وأين الإخفاء والتشديد، ما لا قائل به في العلم سوى السخاوي ومن في! وحتى مكي.

واعلم: ان النون الساكنة مع حروف الإدغـام لا تدغم إلا اذا كانت متطرفة، بأن يكون المدغم والمدغم فيه من كلمتين، اما اذا كانت متوسطة بأن كانا اي المدغم والمدغم فيه من كلمة، نحو {الدنيا، وبنيان، وقنوان، وصنوان} ولا خامس لهن، فإنها تظهر لئلا يلتبس بالمضاعف لو أدغم، وهو ما تكرر احد اصوله كصوان ورمان وديان، لأنك اذا قلت الديا وصوان ألبس ولم يفرق السامع بين ما أصله التضعيف، فلم يعلم أنه من الدنى والصنو، أو من الدى والصو، فأبقت النون مظهرة.

فلو قال قائل: هلا أدغم بغنة فيحصل الفرق بها بين المضاعف وغيره. قلت: لـما كانت فارقة فـرقا خفيا لم يكن الفرق معتبرا، فمَنْعُ الإدغام خوفا من اللبس ظاهرا، ولذلك أظهرها العرب مع الميم في كلمة واحدة، حيث قالوا: شاة زنماء، وغنم زنم، ولم يقع في القرآن مثله.

والثالث: أنهما يدغمان بلا غنة في اللام والراء، فيبدل كل من النون والتنوين لاما ساكنة عند اللام وراء عند الراء، ويدغم في ما بعده ادغاما تاما، نحو {من لدنه، ويومئذ لخبير، وعن ربهم، ورءوف رحيم}، فهذا ما هو الذي عليه نحن، وقرئ به من الشاطبية والتيسير وهو مذهب الجمهور من أهل الأداء والجلة من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي

لم يذكر المغاربة قاطبة وكثير من غيرهم سواه، كصاحب العنوان والكافي والهادي والتبصرة والهداية وتلخيص العبارات والتجريد والتذكرة وغيرهم.

وقد جاء بغنة لكثير من الطيبة والنشر، ورووْا ذلك عن أكثر أئمة القراءة كنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب وغيرهم، وهي رواية أبي الفرج النهرواني عن نافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، نص على ذلك أبو طاهر بن سوار في المستنير عن شيخه أبي على العطار عنه، وقال فيه: وخيّر الطبري عن قالون من طريق الحلواني، قال: وذكر أبو الحسن الخياط عن السوسي وأبي زيد كذلك، ثم قال: وقرأ على أبي على العطار عن حماد والنقاش بتبقية الغنة أيضاً.

ورواه أبو العز في إرشاده عن النهرواني عن أبي جعفر وزاد في الكفاية عن ابن حبش عن السوسي وعن أحمد بن صالح عن قالون، وعن نظيف عن قنبل. ورواه الحافظ أبو العلاء في غايته عن عيسى بن وردان وعن السوسي وعن المسيبي عن نافع وعن النهرواني عن اليزيدي، وانفرد بتبقية الغنة عن الصوري عن ابن ذكوان في الراء خاصة، وأطلق ابن مهران الوجهين عن غير أبي جعفر وحمزة والكسائي وخلف، وقال: إن الصحيح عن أبي عمرو إظهار الغنة، ورواه صاحب المبهج عن المطوعي عن أبي بكر عند الراء وعن الشنبوذي عن أبي بكر فيهما بوجهين، قال: وقرأت على شيخنا الشريف بالتبقية فيهما عندهما.

وقال: وخير البزي بين الإدغام والإظهار فيهما عندهما، قال: وبالوجهين قرأت، ورواه أبو القاسم الهذلي في الكامل عن غير حمزة والكسائي وخلف وهشام وعن غير الفضل عن أبي جعفر وعن ورش غير الأزرق، وذكره أبو الفضل الخزاعي في المنتهى عن ابن حبش عن السوسي وعن ابن مجاهد عن قنبل وعن حفص من غير طريق زرعان وعن الحلواني عن هشام وعن الصوري عن ابن ذكوان وذكره في جامع البيان عن قنبل من طريق ابن شنبوذ في اللام خاصة، وعن الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي وقنبل في اللام والراء، وعن أبي عون عن الحلواني عن قالون وعن الأصبهاني عن ورش وعن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن إبراهيم ابن عباد عن هشام ورواه الأهوازي في وجيزه عن روح.

وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء وصحت من طريقنا نصاً وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص، وقرأ بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح وغيرهم، وهو إدغام غير كامل من أجل الغنة الباقية معه. وسبقنا بك ما قال بعضهم!.

وأطلق من ذهب إلى الغنة في اللام وعمم كل موضع، وينبغي تقييده بما إذا كان منفصلاً رسماً نحو {فإن لم تفعلوا، وأن لا يقولواْ}، وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أما إذا كان متصلاً رسماً نحو {فإلم يستجيبوا لكم} في هود، و{ألن نجعل لكم} في الكهف، ونحوه، مما حذفت منه النون، فإنه لا غنة فيه لمخالفة الرسم في ذلك.

وهذا اختيار الداني وغيره من المحققين، قال في جامع البيان: واختار في مذهب من يبقى الغنة مع الإدغام عند اللام ألا يبقيها إذا عدم رسم النون في الخط، لأن ذلك يؤدي إلى مخالفته للفظه بنون ليست في الكتاب، قال: وذلك في قوله {فإلم يستجيبوا لكم} في هود، وفي قوله {ألن نجعل لكم موعداً} في الكهف و{ألن نجمع عظامه} في القيامة، قال: وكذلك {ألا تعولواْ، وألا يسجدوا لله، ولا تطغواْ}، وما أشبهه، مما لم ترسم فيه النون، وذلك على لغة من ترك الغنة ولم يبق للنون أثراً.

وجملة المرسوم بالنون عشرة مواضع: أولها في الأعراف {أن لا أقول على الله إلا الحق، وأن لا تقولوا على الله إلا الحق}، وفي التوبة {أن لا ملجأ من الله}،و وفي هود {وأن لا إله إلا هو، وأن لا تعبدوا إلا الله} في قصة نوح عليه السلام، وفي الحج {أن لا تشرك بي شيئاً}، وفي يس {أن لا تعبدوا الشيطان}، وفي الدخان {وأن لا تعلموا على الله}، وفي الممتحنة {على أن لا يشركن بالله شيئاً}، وفي ن والقلم {أن لا يدخلنها اليوم}، واختلفت المصاحف في قوله في الأنبياء: {أن لا إله إلا أنت}، وقرئ الفصل كله المرسوم منه بالنون والمرسوم بغير نون ببيان الغنة، وإلى الأول المذهب.

وكذا قرأ الإمام النشر على بعض شيوخه بالغنة، ولا يأخذ به غالباً، ويمكن أن يجاب عن إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنة، ولا نون في المتصل منه.

وإذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء للسوسي وغيره عن أبي عمرو، فينبغي قياسًا إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو {نؤمن لك، وزين للذين، وتبين له}، ونحو {تأذن ربك، وخزائن رحمة ربي}، إذ النون من ذلك تسكن أيضاً للإدغام، وبعدم الغنة قرأ الإمام عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه يأخذ. ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار أي حيث لم يدغم الإدغام الكبير.

ووجه إدغامهما فيهما: قرب مخرجهنَّ لأنهنَّ من حروف طرف اللسان او كونهن من مخرج واحد على رأي الفراء وكل منهـما يستلزم الإدغام، وايضا لو لم يدغما فيهما لحصل الثقل لإجتماع المتقاربين

او المتجانسين، فبالإدغام يحصل الخفة لأنه يصير في حكم حرفا واحدا. ووجه حذف الغنة: المبالغة في التخفيف لأن بقائها يورث ثقلا ما.

وسبب ذلك قلبهما حرفا ليس فيه غنة ولا شبيها بما فيه غنة. واختير عدم الغــنة حيث لم تــثبت النون رسما نحو {ألن نجعل لكم وألن نجمع وألا تزر وازرة وألا يرجع إليهم وألا تعبدوا إلا الله إنني لكم منه نذير}، ونحو {إلا تنصروه} فإن ثبتت النون في الرسم نحو {أن لا ملجأ} جاز إدغامها في اللام وإظهار الغنة معها. ولو وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة لكانت مظهرة، لئلا تلبس بالمضاعف ولم يقع ذلك في القرآن.

والإقلاب: جعل حرف مكان آخر او قلب مع إخفاء لمراعاة الغنة، وهو هنا قلب النون الساكنة والتنوين ميما مخفاة قبل الـباء الموحدة مع بـقاء الغنة الظاهرة، وهذا بـإجماع القراء سواء كانت النون مع الباء في كلمة او كلمتين، والتنوين لا يكون إلا من كلمتين. فحينئذ لا فرق في اللـفظ بين – أن بورك وبين – يعتصم بالله، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، ولا في إظهار الغنة في ذلك، بخلاف الميم الساكنة.

أعني أنه وقع إختلاف في إخفائها مع إظهار غنتها، فالجمهور إلى ذلك، وإلى إظهارها البعض، لكن مع إخفاء غنتها كما هو، ولا تشديد في ذلك لأنه بدل لا إدغام فيه إلا ان فيه غنة، لأن الميم الساكنة حرف من حروف التي تصحبها الغنة. ومعنى إخفاء الميم: ليس اعدام ذاتها بالكلية، بل؛ اضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الإعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الإعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحركة في قوله تعالى – لا تأمنا – إذ ذلك ليس بإعدام الحركة بالكلية بل؛ تبعيضها.

والميم والباء يخرجان بانــطباق الشفتين، والباء أدخل واقوى انطباقا، فتلفظ بالميم في نحو {ان بورك} بغنة ظاهرة، وبتقليل انطباق الشفتين جدًّا ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما، وتجعل المنطق من الشفتين في الباء ادخل من المنطبق في الميم، فزمان انطباقهما في {ان بورك} اطول من زمان انطباقهما في الباء لأجل الغنة الظــاهرة حينئذ في الميم، اذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتداد، ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء لإخفاء الغنة حينئذ، ويقوي انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في اخفائه، لكن دون قوة انطباقهما في الباء، إذ

لا غنة في الباء اصلا بخلاف الميم الظاهرة، فإنها لا تخلوا من اصل الغنة، وإن كانت خفية والغنة تورث الإعتماد ضعفا.

ووجه قلبهما ميما عند الباء: أنه لم يحسن الإظهار لما فيه من الكلفة من اجل الإحتياج الى إخراج النون والتنوين من مخرجهما على ما يجب لهما من التصويت بالغنة، فيحتاج الناطق بهما الى فتور يشبه الوقف واخراج الباء بعدهما من مخرجها يمنع من التصويت بالغنة من اجل انطباق الشفتين بهما اي بالباء، ولم يحسن الإدغام للتباعد في المخرج والمخالفة في الجنسية، حيث كانت النون حرفا أغنّ، وكذلك التنوين والباء حرف غير أغنّ، وكذا لم تدغم الميم في الباء لذهاب غنتها بالإدغام مع كونها من مخرجها، فترك إدغام النون فيها مع انها ليست من مخرجها اولى ولم يحسن الإ خفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام لأنه بينهما، ولما لم يحسن وجه من هذه الأوجه، أبدل من النون والتنوين حرف يؤاخيهما في الغنة والجهر ويؤاخي الباء في المخرج والجهر وهو الميم، فأمنت الكلفة الحاصلة من اظهار النون قبل الباء.

ووجه القلب عسر الإتيان بالغنة في النون والتنوين مع إظهارهما ثم انطباق الشفتين لأجل الباء ولم يدغم لإختلاف نوع المخرج وقلة التناسب فتعين الإخفاء وتوصل اليه بالقلب ميما لتشارك الباء مخرجا والنون غنة. وليتحرز عند التلفظ به من كز الشفتين على الميم المقلوبة في اللفظ، لئلا يتولد من كزهما غنة من الخيشوم ممططة، فليسكن الميم بتلطف من غير ثقل ولا تعسف.

والإخفاء: النطق بحرف ساكن عار اي خال من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول، وهو النون الساكنة والتنوين، وحروفه خمسة عشر، وهي الباقية بعد الحروف المذكورة. وهي: التاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والكاف. نحو {كنتم، ومن تاب، وجنات تجرى، والأنثى، ومن ثمرة، وقولاً ثقيلاً، وأنجيتنا، ووأن جعل، وخلق جديد، وأنداداً، ومن دابة، وكأساً دهاقاً، وأأنذرتهم، ومن ذهب، وكيلاً ذرية، وتنزيل، ومن زوال، وصعيداً زلقاً، والإنسان، ومن سوء، ورجلاً سالماً، وأنشرنا، وإن شاء، وغفور شكور، والأنصار، وأن صدوركم، وجمالت صفر، ومنضود، ومن ضل، وكلا ضربنا، والمقنطرة، ومن طين، وصعيداً طيباً، وينظرون، ومن ظهير، وظلا ظليلاً، وفانفلق، ومن فضله، وخالداً فيها، وانقلبوا، ومن قرار، وسميع قريب، والمنكر، ومن كتاب، وكتاب كريم}.

وقد اتفقواْ في اخفائهما عندها بغنة، والعلة لإخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف، أنهما لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام، فيجب إدغامهما فيهن من اجل القرب ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار، فيجب إظهارهما عند هنَّ من اجل البعد، فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب للإظهار أعطيا حكما متوسطا بين الإظهار والإدغام، وهو الإخفاء لأن الإظهار إبقاء ذات الحرف وصفته معا، والإدغام التام إذهابهما معا، والإخفاء هنا إذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتهما التي هي الغنة، فانتقل مخرجهما من اللسان الى الخيشوم، لأنك اذا قلت عنك واخفيت تجد اللسان لا يرتفع ولا عمل له ولم يكن بين العين والكاف إلا غنة مجردة ولا يرد انتم ونحوه فإن ارتفاع الطرف من اللسان لخروج التاء لا للنون.

وكما قديما علمت: ان كثيرا من الأحكام على منازل فيقتضي على القياس أن الغنة على ذلك، لكن المعهود فيها انها كالمد الطبيعي لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين، لأن التلفظ بالغنة الظاهرة يحتاج الى التراخي. ويجب ان يتحرز في حالة اخفاء النون من ان يشبع الضمة قبلها او الفتحة او الكسرة لئلا يتولد من الضمة واو في مثل كنتم ومن الفتحة الف في مثل عنكم ومن الكسرة ياء في مثل منكم كما يقع من بعض القراء المتعسفين. وان يحترز من المد عند الإتيان بالغنة في النون والميم في نحو إن الذين وأما فداء، وكثيرا ما يتساهل في ذلك من يبالغ في إظهار الغنة، فيتولد منها حرف مد فيصير اللفظ إين الذين ومن إلصاق اللسان فوق الثنايا العليا عند إخفاء النون. وطريق الخلاصة منه ان يجافي اللسان قليلا عن ذلك، وليتحرز عن ترك الغنة في موضعها وعن إظهار النون.

والإخفاء ربما يكون إلى الإظهار أقرب وتارة إلى الإدغام، فهو أوعب وذلك حسب البعد والقرب. فكل حرف هو أقرب إلى النون يكون الإخفاء عنده أزيد وما هو دونه فهو أدنى منه، والغنة عند الأقرب تقل وتقصر زمان إمتدادها، وتكثر عند ما هو دونه، ويطول زمان إمتدادها من الأقرب. والحق أن الغنة: ميزانها عند النطق بها ميزان المد الطبيعي عند النطق به، ولكن الذي ينبغي التحذير عن المبالغة في التراخي، وعن الإقتصار فيه حسب المشافهة.

والميم الساكنة: لها عند حروف التهجي ثلاثة احوال: إخفاء وادغام واظهار: فالإخفاء: عند الباء بغنة ظاهرة، سواء كان سكونها متأصلا، نحو {يعتصم بالله} أو عارضا نحو {أعلم بالشاكرين، واعلم بالظالمين} في يعقوب وأبي عمرو، وهذا ما عليه نحن وما اختاره الداني وغير واحد من المحققين

والذي عليه أهل الأداء بالشام ومصر والأندلس، والى الإظهار اظهارا تاما اي من غير غنة مكي وهو الذي عليه العمل بالعراق. والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلا ان الإخفاء الأولى.

ووجه الإخفاء: انهما لما اشتركا في المخرج وتجانسا في الإستفال والإنفتاح ثم الإظهار والإدغام المحض، فذهبت الغنة فعدل الى الإخفاء. فالإخفاء على قسمين: اخفاء الحركة وإخفاء الحرف: والأول بمعنى تبعيض الحركة كما في قوله {لا تأمنا}.

والثاني على قسمين: احدهما تبعيض الحرف وستر ذاته في الجملة كما في الميم الساكنة قبل الباء، أصلية او مقلوبة من النون الساكنة او التنوين. وثانيهما: اعدام ذات الحرف بالكلية وابقاء غنته كما في اخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخمسة عشر المتقدمة.

واختلفوا في الإخفاء كيفيته: فعند الجمهور يكون الإخفاء بانطباق الشفتين للميم وإظهار غنتها والنطق بالباء بعدها من غير فصل ومن غير المبالغة في الإنطباق، عند الميم، وعند غيره: بترك فرجة صغيرة بين الشفتين عند النطق بالميم، والأول الأرجح، وقد رد الثاني بما لا طاقة له من المدافعة، وممن ذهب إلى المذهب: سيد جمعه سلّام، في كتابه إحكام الأحكام في تجويد القرآن.

هذا: فمسألة الإطباق بالشفتين، أو ترك الفرجة بينهما عند النطق بالنون أو التنوين إذا جاء بعدهما الباء، أو النطق بالميم إذا جاء بعدها الباء، مسألة لم يتحدث عنها المتقدمون، ولا المتأخرون، إلا المعاصرون، فهي مسألة خلافية بين القوم، فمن ذهب إلى الإنطباق بأن لا يجافي بين شفتيه عند النطق بالميم ويُطبق شفتيه للميم والباء، وهو المشهور في الديار العراقية، ومنهم: الشيخ الحصري، في قول بعض المطبقين، والشيخ البنا والشيخ الشعشاعي والشيخ رفعت، والشيخ عامر عثمان نفسه في أول مرته، وكثير من شيوخ القراءة والإقراء، وعلى رأسهم اليوم: الدكتور أيمن رشدي سويد، والدكتور يحيى عبد الرَّزَّاق الغوثاني، والدكتور غانم قدوري الحمد، ومن ذهب إلى الفرجة، بأن يجافي بين شفتيه قليلا عند النطق بالميم، ثم يُطبق شفتيه إذا انتقل إلى نطق الباء بعدها، وهو المشهور في الديار المصرية ومن أخذ القراءة عن قرائها، ومنهم: من ذكرهم جمال القرشي في زاد المقرئين كتابه، حيث ذكر أن من صور اللحن في الإقلاب عدم إبقاء فرجة بين الشفتين عند الإخفاء الشفوي، فذكر منهم: مَن مِن المعاصرين كلا بنصه: فقال: "حدثني فضيلة الشيخ العلامة أحمد الزيات قال: الراجح في الإخفاء الشفوي أن تبقى فرجة، وحدثني فضيلة الشيخ رزق خليل حبه: الانفراج أولى، لأننا لما نُطبق الشفتين يصيرُ وكأنَّه مُظهر،

فالصواب أن يكون هناك انفراج خفيف بين الشفتين، ليس مُبالغا فيه حتى لا تضيع صفة الحرف، وحدثني فضيلة الدكتور عبد العزيز القاري قال: الذي قرأت به على مشايخي أنه لا يكون هناك انطباق تام من الشفتين، ولا يكون هناك انفراج بين الشفتين بحيث يُخِلُّ بالنطق بالإخفاء، وحدثني فضيلة الشيخ علي الحذيفي قال: الإخفاء الشفوي قرأناه بحيث يكون هناك فرجة في أول الإخفاء، وإطباق الشفتين في آخر النطق به، وحدثني فضيلة الشيخ عبد الرافع بن رضوان: ينبغي أن تخفى الميم الساكنة عند الباء بحيث تجعل الشفتين لاينطبقان انطباقاً كاملاً عند إخراج الميم، لأنك لو أطبقت الشفتين سينقلب الحكم من الإخفاء إلى الإظهار، وفي الوقت نفسه الإظهار سوف يكون مصحوباً به غنة، وما في التجويد شيء اسمه إظهار بغنة، وحدثني فضيلة الشيخ محمد أبو رواش قال: الرأي الراجح في الإخفاء الشفوي أن تترك فرجة بين الشفتين حتى يمكن أن يتحقق الإخفاء، وحدثني فضيلة الشيخ إبراهيم الأخضر قال: وجود الإخفاء يستلزم عدم إطباق الشفاه في الإقلاب لأنه انقلب إلى إخفاء شفوي، فلا بد من فرجة بسيطة جداً بين الشفتين، وحدثني فضيلة الدكتور إبراهيم الدوسري قال: أذكر أن من المشايخ من يشدد في هذا { قُلُوبُهُم بِذِكْرِ} ومنهم من يقول يخرج نفس خفيف جداً، أذكر أن الشيخ عبد الحكيم بن عبد اللطيف قرأت عليه من القرآن بالقراءات العشر، وهو شيخ مقرأة الأزهر، كان يقول يخرج نفس خفيف جداً جداً لا يصل إلى حد الانفتاح الكامل، وهذا هو رأي الحُذاقِ، والشيخ إبراهيم الأخضر أيضاً نفسُ الشيء، لا هو إطباق شديد، ولا هو يفتحُ فتحاً شديداً، وحدثني فضيلة الشيخ رشاد السيسي: الإخفاء الشفوي عند النطق به ألا يكز الشفتين لا بد أن يوجد فرجة بين الشفتين، وحدثني فضيلة الشيخ أحمد مصطفى قال: الأولى بقاء فرجة، وحدثني فضيلة الدكتور عبد العزيز بن عبد الحفيظ: تبقى فرجة خفيفة جداً بدون مبالغة، وحدثني فضيلة الشيخ أسامة بن عبد الوهاب: أن الراجح في الإخفاء الشفوي إبقاء فرجة صغيرة جداً بين الشفتين". ومن إلى الأخذ بالوجهين، حسب التلقي، ما لا أرى بذلك وجها، إلا إذا عسر التدقيق، وصعب علينا التحقيق، وخفى علينا الإختبار السليم، والوجدان الصادق، ولم يظهر لنا منشأ الخلاف، ولم نجد إلى التوسط بين القولين سبيلا، إن كان ذلك موجودا، إذ الراسخون في العلم لا يعترفون إلا بالحق، وما ذلك إلا لأنهم لم يصلوا إلى نتيجة، بل وقعوا في حيرة، فالنقاش في المسألة قد طال جداً، وطال أيضا، وملّ الناس منه، وكثر فيها المناظرات، وكتبت فيها رسائل، وقال بعض: "ومن المحتمل أنها تطورت عن تأكيد العلماء المتأخرين على تقليل انطباق

الشفتين عند النطق بالميم المخفاة، فبالغ بعضهم في تقليل الانطباق حتى أدى ذلك إلى انفراجهما، وهذا أمر لا نملك القطع به، لأن كلا الفريقين يحتج بالرواية عن الشيوخ والمشافهة عنهم".

قلت: وقد سبقني البعض بالإحتمال، وهو من أحسن الإحتمالات، قبولا ورضا، لولا ما استدرك به، وهو مستدرك به، فكل من القوم متمسك بروايته ومعتقد بصحتها دون ما سواها، ولكل من أصحاب المذهبين: أدلته كثيرة، ما منها ما يقوي وتقوم به الحجة، ومنها ما يضعف ولا تقوم به الحجة، وما قد تقوم به الحجة، فربما نقض وأعترض وأجيب عنه ورد على أصحابه، وما نقض وأعترض وأجيب ورد على أصحابه فممكن وجود مسترجعيه، وآتي من الأدلة بما أرى الوقوف عليه، وأترك ما لا أرى ذلك:-

أدلة الفارجين:

1. أن القراء ومنهم الإمام: عرّفوا الإقلاب بـ(قلب النون الساكنة والتنوين ميما مخفاة! ...)، فيقتضي الحكم بأنها (مخفاة) أن تبقى فرجة بين الشفتين، إذ انطباقهما يجعل الميم مظهرة لا مخفاة.

قلت: وهذا الدليل: دليل بذاته وليس دليلا بغيره، وهو دليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، من حيث أن الإخفاء ستر الموصوف ما هو في حكم الوجود، وبقاء الصفة، وإن ليس في الإمام فيما يأتون به نص صريحا بالإنطباق ولا بالفرجة، ولكن في أئمة أخرى بعضهم ما بالإطباق، وفي بعض ما بالفرجة، ولكن بالتلويح لا بالتصريح.

قال الإمام في التمهيد: "فإذا أتى بعد النون الساكنة والتنوين باء قلبت ميما، من غير إدغام، وذلك نحو أن بورك، أنبئهم، جدد بيض، والغنة ظاهرة في هذا القسم، وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجهر، ومشاركة للباء في المخرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها، لبعد المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها لمؤاخاتها النون والباء"، وهذا الكلام عن النون، وقال عن الميم: "وإذا سكنت وأتى بعدها باء فعن أهل الأداء فيها خلاف، منهم من يظهرها عندها، ومنهم من يخفيها، ومنهم من يدغمها، وإلى إخفائها ذهب جماعة، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر وغيرهما، وبه قال الداني، وإلى إدغامها ذهب ابن المنادي وغيره، وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في كل القرآن، وبه قال مكي،

وبالإخفاء أقول، قياساً على مذهب أبي عمرو بن العلاء، قال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، أي سواء كانت أصلية السكون ك أم بظاهر أو عارضة ك يعتصم بالله، ومع ذلك فلا بد من ترقيقها وترقيق ما بعدها، إذا كان ألفاً.

وقال في النشر: "وأما الحكم الثالث وهو (القلب) فعند حرف واحد وهي الباء فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميماً خالصة من غير إدغام وذلك نحو (أنبئهم، ومن بعد، وصم بكم) ولابد من إظهار الغنة مع ذلك فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء فلا فرق حينئذ في اللفظ بين (أن بورك، وبين: يعتصم بالله) إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك، وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء، والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة واختار مع ذلك الإخفاء.

قالوا: "فاختيار الإمام هو الإخفاء حيث قال: وبالإخفاء أقول، وفهم من اختياره للإخفاء أن تبقى فرجة صغيرة تسمح بمرور الهواء، لأن إنطباق الشفتين يؤدي إلى عدم ظهور الإخفاء، ولكن هذا الذي فهم يشكل عليه بعض النصوص الواردة في كتب القراء من ذلك: قول ابن غلبون رحمه الله تعالى في التذكرة "وأما الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة، والشفتان أيضاً ينطبقان معهما"، وقول الداني في التحديد: "فإن التقت الميم بالباء فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها، فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقها على أحدهما، وهذا مذهب ابن مجاهد وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر ...".

2. قول المرعشي: "والظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة، بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحركة في قوله: "لا تأمنا" إذ ليس بإعدام الحركة بالكلية بل تبعيضها، وبالجملة إن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين والباء أدخل وأقوى انطباقا كما سبق بيان المخارج، فتلفظ بالباء في نحو: "أن بورك" بغنة ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جدا ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أدخل من المنطبق في الميم، فزمان انطباقهما في أن بورك أطول من زمان انطباقهما في الباء، لأجل الغنة الظاهرة حينئذ في الميم، إذ الغنة الظاهرة

يتوقف تلفظها على امتدادٍ، ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء لإخفاء الغنة حينئذ، ويقوى انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه لكن دون قوة انطباقهما في الباء إذ لا غنة في الباء أصلا بخلاف الميم الظاهرة فإنها لا تخلو عن أصل الغنة وإن كانت خفية، والغنة تورث الاعتماد ضعفا.

قلت: وهذا الدليل أيضا دليل بذاته لا بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، وهو من أقرب الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

3. أن انطباق الشفتين في الميم المظهرة في مثل {إنهم إلا كالأنعام}، و{وإنهم كانوا}، ليس كانطباقهما في الميم المشددة في مثل {أمّن}، فالإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام، فإذا كان إنطباق الشفتين عند الإخفاء لا يكون (كالميم المظهرة) ولا (كالميم المشددة) فكيف إذا يكون؟.

قلت: وهذا الدليل أيضا دليل بذاته لا بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، وهو من أقرب الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

4. أن كلمة (انطباق): لا تدل على الملامسة المحضة في أي حال، وكم من إمام عبر عن الواو مخرجها، بلفظ انطباق الشفتين، من غير ذكر وجود للفرجة التي في الواو، وما ذلك إلا لوضوح الأمر فيه، وهذا الشاطبي يقول: "والإشمام إطباق الشفاه بعيد ما + يسكن لا صوت هناك فيصحلا" ولم يذكر الفرجة، على أن الإشمام ضم الشفتين مع ترك فرجة إذ هو إشارة للمضموم، ولا يمكن النطق به نطقا صحيحا إلا بالإنطباق مع فرجة.

ومن هنا قالوا: "إن القراء المعاصرين المصريين اجتمعوا وناقشوا المسألة وتبين لهم أن النطق بالضم بدون فرجة لا ينطبق عليه تعريف الإخفاء، إذ الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام، فالنطق بالضم بدون فرجة، نطق بميم صريحة زيدت الغنة فيها.

وهذا الدليل دليل بغيره، لا بذاته، ودليل دراية لا دليل رواية، وهو قطعي الورود، وليس بقطعي الدلالة، وقد تقوم به الحجة، وإن كان من أبعد الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

5. أن الإخفاء الشفوي لا يتم بالإطباق، وإلا لكان الصواب أن يسمى بالإطباق الشفوي، إذ اسم الحكم يعبر عن معنى أداء الحكم على الأقل. قلت: فالدليل دليل بغيره، لا بذاته، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد حسن الإستدلال به.

6. أن هناك مذاهب أخرى ما مرجوحة، تقول بالإظهار الشفوي، ما بغنة أو بغير غنة، إذا فما الفرق بين تأدية الإطباق والإظهار الشفوي، ولو كان الإخفاء الشفوي أداءه بالإطباق، لكان المذهب المؤدي بالإظهار الشفوي هو الأولى والمنتشر بالإطباق. وهذا أيضا دليل بغيره لا بذاته، وهو بالدراية لا بالرواية، وأحسنوا القول به في الإستدلال.

7. أن النصوص لا تخلو من مسامحات، وإطلاقات تحتاج إلى تقييدات، وإطلاق عباراتهم أحيانا يكون على التغليب اعتمادا في ذلك على فهم المخاطب، والمطالع لكتبهم والمتأمل لعباراتهم يجد ذلك كثيرا، وسنذكر هنا بعض الأمثلة توضيحا لذلك، فمن ذلك تعريفهم لصفة الجهر بأنها عدم جريان النفس بالحرف لقوة الاعتماد عليه في مخرجه، وحروف المد من حروف الجهر، وهذه الأحرف ليس لها اعتماد أصلا، لكون مخرجها مقدرا، فهي من أضعف الحروف وخاصة الألف للزومه حالة واحدة، فيقال في ذلك إن قولهم: لقوة الاعتماد، أطلق على التغليب. ومن ذلك أيضا تعليلهم لحروف الاستفال بانحطاط اللسان عند النطق بهذه الأحرف. قال ابن الناظم: "وإنما سميت بذلك" أي الحروف المستفلة لانحطاط اللسان عن الحنك عند لفظها، وهل اللسان ينحط أو ينخفض كما هي عبارة علي القاري إلى قاع الفم في الجيم والشين والياء؟. ومن ذلك تعريفهم بعضهم للإدغام بأنه النطق بالحرفين حرفا كالثاني مشددا يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة، وهل كل الحروف المدغمة يعمل فيها اللسان؟!. والأمثلة على ذلك كثيرة يعرفها المطالع لكتبهم، فلا يأتي أحد ويستشهد بظاهر كلامهم أو يعلل في الاحتجاج عدم ذكرهم لأمور بديهة لا تحتاج إلى ذكر لأنهم اعتمدوا في ذلك على فهم المخاطب كما بينت.

والدليل أيضا دليل بغيره لا بذاته، ومن أقوى الأدلة التي بغيرها لا بذاتها في الباب، وما قد تقوم به الحجة في الباب، وهو قطعي الورود، ومن أحسن الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

ويجاب عن الدليل بأن: "القول في عدم الخلو من المسامحات وما في المعنى، من أقطع الأدلة، لولا أن الداني قال في التحديد: "هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما، كانطباقهما على إحداهما"، فلا يمكن أن يحمل إلا على الإطباق حقيقته.

ويقول القوم: "أين الإخفاء من الإطباق؟"، وقد حاول قائل من المطبقين، أن يأتي بالجواب عن القول، فقال: "أن الأصل أن يقرع اللسان كل حرف على حدة، فعندما نقول" ترميهم بحجارة" نطبق

الشفتين على الميم ونفتحهما على الباء – فهذا العمل يشبه الإدغام – فلذلك هل نقول ذلك إدغام بالطبع لا، لأن الإدغام يذهب معه الحرف الأول ويكون النطق بباء مشددة، فلو نطقنا باء مشددة لكان إدغامان ولو قلنا: "ترميهم بحجارة" بإظهار الميم – فهذا يسمى إظهارا – فنحن عندما ننطق الإخفاء الشفوي: نطبق الشفتين على ميم ونفتحها على باء فهذا عمل بين الإظهار والإدغام اسمه الإخفاء، وتعريف الإخفاء منطبق عليه .... ".

وأجيب عن الشيخ محاولته: ما (نطبق الشفتين على الميم ونفتحها على الباء، بأنه: "كلام ما أنقض أوله آخره، وآخره أوله، وذلك أن الفتح على الباء تنتهي به الغنة إلى الباء، فلا من نزاع إذا، إذ النزاع على الغنة، وأن الفتح نفسه أيضا على الباء، لا تنطق الباء به، بل بالإنطباق، وما الإنفتاح حركة، فتحة أو ضمة أو كسرة، فعند قولنا (ب) نجد أن الصوت اعتمد على مخرج الباء وهو مخرج محقق حيث التقى طرفي المخرج – باطن الشفة العليا بباطن الشفة السفلي – ثم تباعد الطرفان لأجل الحركة التى تكون على الباء، فلا يتأتى النطق بالميم أو الباء ساكنتين مع فتح الشفتين، ويقال إن هذا عمل بين الإظهار والإدغام يسمى الإخفاء، فليس إخفاء، وإنما هي ميم مظهرة مصاحبة للغنة ثم انتقلت إلى مخرج الباء بانطباق الشفتين ثم فتحها لأجل حركة الباء، فالقول بالإنطباق في الميم ثم الإنفتاح على الباء، كلام لا يستقيم.

أدلة المطبقين:

1. قول طاهر ابن غلبون في التذكرة: "وأما الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة، والشفتان أيضاً ينطبقان معهما".

2. قول الداني: في التحديد "فإن التقت الميم بالباء فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها، فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقها على أحدهما، وهذا مذهب ابن مجاهد وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر... قال أحمد بين يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في جميع القرآن، قال الداني وبالأول أقول ".

وأُجيب عن الدليلين أو عن الدليل الغلبوني، وعن ما في المعنى بأن: "مذهب ابن غلبون في الميم الساكنة مع الباء الإظهار، كما نقل عنه المرادي وغيره ولم يحك في التذكرة شيئًا عن حكم إخفاء الميم الساكنة، لأنه ليس من أوجه الخلاف عنده، والمنقول عنه الإظهار، قال الإمام المرادي عند حكاية حكم

الميم الساكنة: أجمع القراء إلا من شذ على أن الميم الساكنة لا تدغم في الباء، ثم اختلفوا هل تظهر، أو تخفى، علي ثلاثة أقوال: أحدها: أنها تظهر ولا تخفى وإليه ذهب كثير من المحققين منهم طاهر ابن غلبون، وابن المنادي والإمام شريح، وبه جزم مكي ......"، فكيف يكون مذهبه الإظهار في الصغير ويختار الإخفاء في الكبير؟ هذا لا يصح، بل لا يقبله من يقول بالإطباق أيضًا، لأن الصغير أولى بالحكم من الكبير، ولأن الكبير يصير حكمه كالصغير وما يدلّك على أن الكبير بعد حذف حركته يصير كالصغير، نصٌّ ذكر ابن الجزري في النشر: (الرابع: إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء للسوسي وغيره عن أبي عمرو فينبغي قياساً إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو (نؤمن لك، زين للذين، تبين له)، ونحو (تأذن ربك، خزائن رحمة ربي) إذ النون من ذلك تسكن أيضًا للإدغام....".

وأجيب عن لو قيل: فلماذا عبر بالإخفاء في الكبير، إذن ما دام يأخذ بالإظهار في الصغير، بأن: "أجمعوا على التعبير بالإخفاء في الكبير لمن يظهر في الصغير لحذف الحركة فتصير بذلك مخفاة، قال الداني في التيسير: "وأما الميم فأخفاها عند الباء إذا تحرك ما قبلها نحو قوله (بأعلم بالشاكرين) و(يحكم به) وشبهه، والقراء يعبّرون عن هذا بالإدغام وليس كذلك لامتناع القلب فيه، وإنما تذهب الحركة فتخفي الميم .....، قال عبد المؤمن: وأما الميم فإخفاء بحذف حركته عند الباء فقط، بشرط أن يتحرك قبله نحو(يحكم بينهم)... ، فقول الداني: (وإنما تذهب الحركة فتخفي الميم) وقول عبد المؤمن: (بحذف حركته عند الباء فقط) يبينان هذه المسألة، فالإظهار معناه التفكيك والتقطيع، أي فك حرف عن حرف، وهذا يشقُّ تحقيقه في الميم مع الباء في حال إظهار الميم، فإذا قرأت قوله تعالى (يعتصم بالله) بالإظهار، أي من غير غنة ستجد انطباق الشفتين في الميم والباء واحدًا، بخلاف (هم فيها)، (لهم والذين) ستجد نفسك تطبق شفتيك على الميم، وتفتحهما في الواو والفاء لاختلاف انطباق الواو، والفاء، عن انطباق الميم، أما الباء: فالشفتان تنطبقان انطباقة واحدة لا تنفكان إلا إذا أتيت بحركة الباء، فكأن الميم اختفت في انطباقها مع الباء وبقي منها أثر الغنة فسموه إخفاء، وهناك من سماه إدغامًا، قال ابن غلبون (وأمَّا الميمُ مع الباءِ فهي مُخفاةٌ لا مدغَمة) لأنها تشبه الإدغام، والفرق بينهما وجود أثر الغنة في الخيشوم حال الإظهار، وفي الإدغام يختفي هذا الأثر لأنك ستأتي بباء مشددة.

3. قول المالقي في الدر: "لا خلاف في لزوم القلب في جميع هذه الأمثلة وما أشبهها، وحقيقة القلب هنا أن تلفظ بميم ساكنة بدلاً من النون الساكنة، ويُتَحَفَّظُ من سريان التحريك السريع،

ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخَمْر والشَّمْس، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم، ولا تنفتحان إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل في الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم، وهو من اللحن الخفي الذي ينبغي التَّحَرُّزُ منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم، ومعها تنفتح الشفتان بالحركة، وَلْيُحْرَزْ عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة".

قلت: ولو صح معنى الدليل لما بقي من المسألة إشكال، ولكن أُجِيبَ عنه بأن: (ليس في حال القلب ذكر للغنة في النص، فالنص نص على الإظهار، حيث ذكر – أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخمر والشمس ... – وهل المثالان فيهما غنة، وإنما يحكي فقط عن الإظهار)، وبأن: (لو قال قائل: إنما وصف الأداء في الميم بالإطباق، وليس فيه أدنى دليل على ترك الغنة أيضا)، بما نص من أن: "فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام الفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم، فالتنبيه لا يكون إلا في الإظهار، قال الجعبري: "وليتحفظ في الإظهار من تحريك أو سكت".

وأيضا أن المالقي من متأخري المغاربة الذين قال عنهم ابن الجزري: (فلا فرق حينئذ في اللفظ بين (أن بورك، وبين يعتصم بالله)، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء، والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني).

4. قول الإمام في النشر، ما في الإدغام الكبير للسوسي، عن ذكره المتقاربين في فصل أن: "اعلم ... وفي الفصل آخره ما نص قوله: "ثم إن الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها وعند الباء وعلى استثناء الباء عند مثلها وعند الميم قالوا: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين..." قالوا: "فماذا يريدون القائلون بالفرجة بعد قول علامة القراءات الذي ولو سمعنا بقراءة غير موجودة في النشر أثبتناها في الشواذ مباشرة، فقوله رحمه الله (من أجل انطباق الشفتين) حسم الخلاف بين الجميع".

وأجيب عن الدليل بأن: "الكلام لا علاقة له بالمسألة على الإطلاق، إذ الميم والباء يخرجان بالإنطباق، والإشارة بالإشمام بروز الشفتين للأمام إشارة للضم ما لا يتأتيان في آن واحد، وعلى القول بقولهم فلا يتأتى الإشمام، قُرأ بالفرجة أو بالإطباق، إذ لا يبرز الشفتان للأمام وهما شبه منطبقان على بعضهما ما هو فوق الطاقة بمكان، وما لا يقدر عليه أحد ألبتة، وعلى التجوز والتنزل لقولهم: ما "إن

التعليل من أجل انطباق الشفتين، يدل على أن الميم إذ حذفت حركتها مع الباء تبقى على إطباقها، ما دليل على الإطباق"، أُجيب عنه بأن الإمام: في جميع الصور وبأن: الميم أو الباء لا يمكن معهما بالإشمام، وأما في صورة مخصوصة، وهي كيفية إخفاء الميم عند الباء قال: "المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حال الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بغنة، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجها إلى الجوف على الصواب"، والإمام ساوى بين إخفاء النون والميم، وليس كما يقولون بأن إخفاء النون مغاير لإخفاء الميم، وذكر تحول مخرجهما للخيشوم، فكما يتحول النون المخفاة من مخرجه طرف اللسان، فكذا يتحول الميم المخفاة من مخرجه من الشفتين إلى الخيشوم، والتحوّل معناه: ترك مكان والتحول لغيره، كما شبهه بحروف المد، وأحرف المد تبدأ من مخارجها ثم تتحول إلى الجوف، والإمام في الصور الأربع لأبي عمرو لا الميم والباء فقط، وعلى القول بالصحة تجوزا لم يك ليدل على الإطباق، إذ الإمام شرح الإخفاء في الميم والنون على التحول ما ليس إلا بالفرجة!.

5. لو كان التلقي قديما بالفرجة في صوت الميم الساكنة لصرحوا به ولتوافرت النصوص الكثيرة لبيانه، فكيف غاب هذا البيان عن القدماء ويأتي علماء العصر للتصريح به من غير دليل عليه من كتب المتقدمين بل بمجرد استشكال منهم في فهم معنى كلمة إخفاء مع إطباق الشفتين على الميم والتلقي من المشايخ المسندين يفسر النصوص التجويدية وليست النصوص التجويدية يفسر بها كيفية القراءة، فمثلا لو هناك رجل لم يدرس التجويد البتة وأخذ كتابا من السوق ووجد فيه عبارة (الروم والإشمام)، فلن يستطيع فهم معناهما إلا بالتلقي من الشيوخ فكذلك لا يفسر كيفية الإخفاء الشفوي إلا بالتلقي من المسندين وليست بالتلقي من المصحفيين وجميع من عرفوهم من المجازيين بالقراءة قرأ عليهم بإطباق الشفتين.

قلت: فالدليل من أقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطعها دلالة، إن لم يكن أقواها وأثبت وأقطع، وما تقوم به الحجة، وهو دليل دراية ولكن أشبه بدليل رواية.

وأُجيب عن الدليل بأن: "الإستدلال ليس من القوة بشيء، حتى يكون دليلا قاطعا في المسألة، إذ الإخفاء اصطلاحه يكفي للدلالة على الفرجة!، فالإخفاء بين الإظهار والإدغام، والإظهار الذي

تثبت فيه ذات الحرف والإدغام الذي تعدم فيه ذات الحرف، فأي كلام أوضح من هذا، فالإخفاء شابه الإظهار وخالفه وشابه الإدغام وخالفه، على سبيل المثال الإخفاء الحقيقي شابه الإظهار في بقاء الغنة وخالفه في امتدادها مع بقاء ذات الحرف، وشابه الإدغام في إعدام ذات النون وخالفه في بقاء الغنة، وهذا الأمر لا يمكن أن ينطبق على إخفاء الميم مع انطباق الشفتين، لأن الإخفاء مع انطباق الشفتين شابه الإظهار في ثبوت ذاته وبقاء غنته، وخالفه في امتداد هذه الغنة، ولم يشابه الإدغام في شيء وخالفه في كل شيء، ويتبين لنا من ذلك أن الإخفاء بإطباق الشفتين هو عين الإظهار لكونه لم يخالفه إلا في امتداد الغنة، وهذا كاف لأن يكون إظهارا بغنة" واصطلاح الإخفاء المذكور ينطبق تماما على القراءة مع إبقاء فرجة، فالإخفاء مع بقاء فرجة شابه الإدغام في بقاء الغنة وخالفه في امتدادها مع ثمة إعدام قليل جدا لذات الحرف، لكنه ليس كليا، وشابه الإدغام في الإعدام القليل لذات الحرف وخالفه في بقاء الغنة، كما أن هذا الاستدلال يعل باصطلاح الإخفاء الحقيقي، فغالب اصطلاحات العلماء له لم يذكر فيها تجافي طرف اللسان عن لثة الأسنان، فلو قرأ قارئ قوله: "عنك" بقرع طرف اللسان للثة الأسنان العليا احتجاجا بعدم ذكر تجافي طرف اللسان عن اللثة في كتب القدماء لكان لقوله من الصحة مكانا، وهو خطأ مجمع عليه.

قلت: وفي معنى المجاب عنه: قول واحد من المطبقين: أن "يفسر بعض المجودين المعاصرين إخفاء النون عند الباء على نحو لا يتضح له أصل في كلام علاء التجويد الذين اطلعت على كتبهم، وهو أنهم يرون أن الإخفاء هو أن تجافي بين شفتيك حين تنطق بالميم شيئا قليلا، ثم تطبقهما عند الباء بعدها، وكان الشيخ عامر السيد عثمان، هو أحد علماء القراءة في الأزهر، ومحقق الجزء الأول من كتاب (لطائف الإشارات لفنون القراءات) للقسطلاني بالاشتراك مع الدكتور عبد الصبور شاهين – لا يقبل ممن يقرأ عنده إطباق الشفتين عند نطق الميم قبل الباء ويأبى إلا انفراجهما، وذلك عند ترددي عليه للقراءة سنة 1975 م وقت إقامتي في القاهرة لدراسة الماجستير، ولكني لم أجد في كتب التجويد ما يؤكد هذا الاتجاه في فهم إخفاء الميم".

وقوله: "وقد صرت أسأل قراء العراق الذين ألتقي بهم عن كيفية إخفاء الميم الساكنة قبل الباء، فكانوا يقرؤون بإطباق الشفتين للصوتين معاً، ولا يأخذون بانفراجهما مع الميم، وكان آخر مرة سألت عن ذلك في صيف سنة 1995 عند التقائي بالشيخ إبراهيم المشهداني، أحد مشايخ الإقراء في مدينة

الموصل، فقال: نحن لا نعرف إلا إطباق الشفتين عند النطق بالميم المخفاة، وأن روايتهم للقراءة كانت هكذا عن شيوخهم. ولم أجد في كتب علم التجويد القديمة من أشار لانفراج الشفتين عند النطق بإخفاء الميم الساكنة عند الباء، بل وجدت المؤلفين ينصون على انطباق الشفتين للصوتين معاً... ووجدت المصادر المتأخرة تشير إلى عدم المبالغة في إطباق الشفتين مع الميم قبل الباء".

وأجيب عن القول الذي ما: "إن التلقي يفسر النصوص وليست النصوص التجويدية هي التي تفسر التلقي"، بأن: "الإمام كان يقول "بترقيق الألف مطلقا ثم تبين له بأن الألف تتبع ما قبلها تفخيما وترقيقا"، فعدل الإمام عن ما كان يقرأ به وانظر فيما قاله: "وقد تبين لي بعد ذلك"، فهذا إمام الفن عدل عن قراءته، فإن قلنا كيف له أن يرجع عن قراءة قرأها ؟وكيف قرأها على شيخه ؟ أم كان يقولها من جهة نظرية دون تطبيق ؟ وهذا الإمام بمفرده.

6. الأسانيد المنتهية إلى الضباع وعيون السود تلميذه، والمنتهية إلى الزيات والشيخ عامر عثمان والسمنودي، كلها بالإطباق، وبالإطباق الأشياخ الخمسة تلقوا وأقرؤوا أول حياتهم، وإن أقرؤوا بالفرجة فيما بعد، اجتهادا منهم، فالتلقي بالإطباق، وجاءت الفرجة اجتهادا من غير تلق.

قلت: ونص جاء عن الزيات: من بعضهم أن: "وقد سألت كبار العلماء المجودين المعاصرين عن انفراج الشفتين فأجابني الجميع بأنهم قرؤوا على مشايخهم بالإطباق، وذلك مثل المقرئ الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات أعلى القراء إسناداً في مصر، وقد ناهز عمره التسعين، وقد أخبرني مشافهة في بيته في المدينة المنورة بعد أن قرأت عليه سورة الفاتحة وسألته عن انفراج الشفتين في الميم عند الباء فقال: لم نعهد ذلك في مشايخنا ولم نكن نسمع عنه من قارئ معتبر من قراء الأزهر، ولا أعرف أحداً قال به إلا بعض القراء المعاصرين من بضعة وعشرين سنة تقريباً، ولم نقرأ على شيوخنا إلا بالإطباق، ولكن لا بأس أن يكون الإطباق خفيفاً بدون كز الشفتين". وقالوا: وقد تتبعنا للأسانيد التي جاءت بالفرجة فوجدنا أنها لا بد وأن تنتهي في طبقة من الطبقات إلى الإطباق.

قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، وأقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل قطعي الورود، ولكن قد يظن في دلالته، وهو أيضا دليل رواية لا دليل دراية، والرواية أقوى من الدراية، وهو أولى الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

7. جميع العلماء المعاصرين أجمعوا أن القائل الوحيد بترك فرجة عند الميم الساكنة هو فضيلة الشيخ عامر عثمان رحمه الله، وهو من العلماء المتأخرين، أما العلماء المتقدمون المعول على علمهم فهو الحجة الكافية لم يقل أحدهم بذلك.

8. أن الإخفاء إخفاء شفوي وتصاحبه الغنة، وهي ذهب جلها من الفم وكان القليل منها قد عبر من الخيشوم، فبقاء الفرجة مذهب للغمة!.

9. أن المتقدمين وصفوا النون المخفاة بأنّها تزول أي يزول ذاتها إذ لا عمل للسان فيها أي لا يقرع اللسان الحنك الأعلى خلافاً للميم المخفاة فإنّ ذاتها لايزول، فعدم زوال الميم عند الإخفاء يستلزم بالضرورة أنّها تخرج بانطباق الشفتين.

10. أن القوم لم يجعلوا الميم المخفاة من الحروف الفرعية كما هو الحال في النون المخفاة، وما ذلك إلا لخروجها بانطباق الشفتين أي كالأصلية بل هي أصلية خلافاً للنون لزوال ذاتها فصارت فرعية.

11. أن لا فرق في النطق بين {من بعد} بالإخفاء من غير قلب النون ميماً، وبين {من بعد} بالقلب مع ترك فرجة، والنتيجة واحدة، إذن فما الفائدة من الإقلاب الذي يعقبه زوال الميم بجعل فرجة ليخرج الصوت من الخيشوم كما في النون المخفاة.

قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، ومن أقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل دراية لا دليل رواية، وهو من أولى الأدلة التي في الدراية وأقربها إلى إقامة الحجج بها، لولا أنه يمكن الإجابة عن الدليل بأن: (قد يختلف الإنفراج بين اللفظين، إذ النون غير الميم، فإخفاء النون من غير القلب، غير إخفاءها بالقلب، فالميم حرف شفوي، وليس النون حرفا شفويا، فيتحدا إنفراجا ويختلفا كيفية).

12. أن القائلين بالفرجة يختلفون في مقدارها: فبعضهم يقول بأنها بمقدار ورقة، أو رأس قلم، أو حتى يرى بياض الأسنان، أو إطباق الشفتين من طرفيهما وفتحهما من الأمام، أو فتحهما بمقدار حركة ثم إطباقهما بمقدار حركة، وبعضهم يقول بقدر شعرة، فتضارب هذه الأقوال دليل على الإطباق، من حيث أن الفرجة حيث وجدت – وجد الاختلاف في مقدارها، وما كان للعلماء أن يدعوا مثل هذا الاختلاف دهورا طويلة دون بيان.

والدليل دليل دراية لا دليل رواية، ودليل بغيره لا دليل بذاته.

13. أن الفرجة أمر ظاهر في الأداء، إذ تعلقه بالشفتين، ولو كانت الفرجة الكيفية لنقلت إلينا، ولم تنقل.

14. أن الأقوال الواردة في الإخفاء الشفوي، أكثرها تدل على أن الإخفاء بالإطباق، حتى اختلف العلماء في حكم الميم عند الباء هل هو الاخفاء او الاظهار، واصل هذا الخلاف انطباق الشفتين هل هو اظهار ام اخفاء، والمدققين من العلماء على انه اخفاء، والعبرة بالرواية والتلقي، لا بالعقل والقياس.

وهذا الدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، ومن أولى أدلة الدراية وأقربها إلى إقامة الحجج بها، ولو لم يكن للمطبقين دليل إلا الدليل، لكفى به دليلا.

هذا: فأدلة الفارجين سبعة دلائل، حيث أدلة المطبقين أربعة عشر دليلا، وأدلة الفارجين: أدلة ذات دراية، وليس منها دليل برواية، وأدلة المطبقين: أدلة ذات دراية أيضا، إلا دليلا واحدا، فإنه دليل رواية، وأدلة الفارجين: أربعة منها أدلة بغيرها، وثلاثة أدلة بذاتها، وأدلة المطبقين دليلان بذاتهما، ودليل واحد بغيره.

فالدليل الذي بذاته أقوى من الذي بغيره، والدليل الذي بالرواية أقوى من الدليل الذي بالدراية، والدليل الذي قطعي الورود أقوى من الدليل الذي ظني الورود، والدليل الذي قطعي الدلالة أقوى من الدليل الذي ظني الدلالة.

فأقوى الأدلة: الدليل الذي قطعي الورود قطعي الدلالة، ثم قطعي الورود ظني الدلالة، ثم ظني الورود قطعي الدلالة، ثم ظني الورود ظني الدلالة، وأقوى الجميع: الدليل الذي بالرواية، ثم الدليل الذي بالدراية، وأقوى من ذلك الدليل الذي بذاته ثم الدليل الذي بغيره.

ومن هنا: فيكون الدليل السادس من أدلة المطبقين: ما أن: (الأسانيد المنتهية إلى الضباع وعيون السود تلميذه، والمنتهية إلى الزيات والشيخ عامر عثمان والسمنودي، كلها بالإطباق، وبالإطباق الأشياخ الخمسة تلقوا وأقرؤوا أول حياتهم، وإن أقرؤوا بالفرجة فيما بعد، اجتهادا منهم، فالتلقي بالإطباق، وجاءت الفرجة اجتهادا من غير تلق.

وأن: (قلت: ونص جاء عن الزيات: من بعضهم أن: "وقد سألت كبار العلماء المجودين المعاصرين عن انفراج الشفتين فأجابني الجميع بأنهم قرؤوا على مشايخهم بالإطباق، وذلك مثل المقرئ الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات أعلى القراء إسناداً في مصر، وقد ناهز عمره التسعين، وقد أخبرني مشافهة في بيته في المدينة المنورة بعد أن قرأت عليه سورة الفاتحة وسألته عن انفراج الشفتين في الميم عند الباء فقال: لم نعهد ذلك في مشايخنا ولم نكن نسمع عنه من قارئ معتبر من قراء الأزهر، ولا أعرف أحداً قال به إلا بعض القراء المعاصرين من بضعة وعشرين سنة تقريباً، ولم نقرأ على شيوخنا إلا بالإطباق، ولكن لا بأس أن يكون الإطباق خفيفاً بدون كز الشفتين". وقالوا: وقد تتبعنا للأسانيد التي جاءت بالفرجة فوجدنا أنها لا بد وأن تنتهي في طبقة من الطبقات إلى الإطباق).

وأن: (قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، وأقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل قطعي الورود، ولكن قد يظن في دلالته، وهو أيضا دليل رواية لا دليل دراية، والرواية أقوى من الدراية، وهو أولى الأدلة إلى إقامة الحجج بها). أقوى الأدلة جميعا، غير أنه قد يظن في دلالته.

هذا: وليحترز من كز الشفتين مع الإطباق بشدة، لأن ذلك يولد غنة من الخيشوم إذا أعطيت زمنا في النطق فتكون كالميم المشددة، ومن عدم توسعة المسافة بين الشفتين، فتظهر الغنة بعيدة عن مخرج الميم، بل تكون الشفتان في وضع التلامس الخفيف، ويتأدى الغنة في وضع سكون الميم، وخاصة إذا سبقها ضم.

والإدغام بغنة عند الميم مثلها وجوبا، سواء كانت الأولى مقلوبة من النون الساكنة او التنوين، نحو {من ماء مهين}، او أصلية نحو {خلق لكم ما في الأرض} ويطلق ذلك في كل ميم مشددة، نحو {دمَّر}، ويلزم أن يأتي بكمال التشديد وإظهار الغنة في ذلك لأن الغنة عندهم للمدغم فيه فلا فرق عندهم بين {ممن، وام من}.

والإظهار وجوبا من غير إظهار غنة عند بقية الأحرف: وهي ما عدا الباء والميم، وهو ستة وعشرون حرفا، سواء وقعت في كلمة او في كلمتين، ولكن عند الواو والفاء أشد اظهارا، لئلا يتوهم انها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء. ومنشأ ذلك اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان الى الإخفاء وذلك، نحو {عليهم ولا تركهم في}.

واذا اظهرتها عند هذه الأحرف فاحذر من احداث الحركة في الميم، ومن السكت عليها كما يفعله العامة خوفا من الإخفاء او الإدغام لما تقدم، ولا تظهر غنتها عند اظهارها قبل حرف من حروف الإظهار، فيقوي الإعتماد على مخرجها ويظهر سكونها بلا إظهار غنة، فزمان اظهار الميم لعدم ظهور الغنة اسرع من زمان إخفائها. واما الميم الساكنة المظهرة التي تظهر فيها الغنة فهي الميم الموقوف عليها بدون الروم.

ولام ال المعرفة: تدغم في غير (إبغ حجك وخف عقيمه.

فصل الأصلية حيث هي في الإدغام: الأصلية: تنقسم الى اربعة اقسام بالنسبة: ما لا يدغم في شيء: وهو 7 أحرف الهمزة والألف والخاء المعجم والطاء المطلق + 1 والصاد المهمل والزاي، فالسبعة بمعزل عن التماثل إلا الأربعة الأخيرة باعتبار الإدغام فيها. وقد ادغمواْ الطاء المهمل في التاء المثناة الفوقية في نحو – بسطت – وإن كان ليس بإدغام كامل!.

وما لا يدغم إلا في مثله: وهو 6 أحرف الهاء والعين المطلق + 1 والياء والفاء والواو. هذا ما قالواْ: وقد أدغم الكسائي الفاء في مقاربه الباء الموحد من قوله تعالى – نخسف بهم – في سبأ وليس في القرآن غيره.

وما لا يدغم إلا في مجانسه أو مقاربه ولا يدغم في مثله لأنه لم يلق مثله: وهو 5 احرف الجيم والشين والضاد والدال والذال.

وما يدغم في مثله ومجانسه ومقاربه: وهو 11 حرفا الحاء المهمل والقاف والكاف واللام والنون والراء والباء والتاء والثاء والسين والميم.

فيظهر أن القسم الرابع: أكثر الأقسام إدغاما ويزيده ذلك كثرة حروفه ولكن فانظر هل تحكم له ذلك في جميع القرآن ؟.

وأن القسم الثالث: أكثر القسم الثاني إدغاما، حيث إنه يجانس ويقارب وإن قلّت حروفه من الثاني، ولكن هل تحكم له ذلك في جميع القرآن ؟.

ومقتضى القول بـ – لأنه لم يلق مثله – أن لو لاق؛ لصار من الرابع ولكانت الأقسام 3 فـ 5 × 11 = 16 حرفا.

وأن القسم الثاني: دون الثالث حيث إنه يماثل فقط وإن زاد على الثالث بحرف واحد، ولكن هل تحكم له ذلك في جميع القرآن ؟.

فالذي لا يدغم إلا في مثله: أنت فيه على غنى. والذي لا يدغم إلا في مجانسه أو مقاربه: ولا يدغم في مثله لأنه لم يلق مثله: الجيم: ما جاء فيه من ذلك – أخرج شطأه – و المعارج تعرج. والضاد المعجم: مقاربه الشين المعجم الذي يقابل تفشيه إطباق الضاد واستعلائه. والشين المعجم: مقاربها السين المهمل. والدال المهمل: مقاربها عشرة احرف التاء المثناة الفوقية والثاء المثلث والذال المعجم والجيم والزاي والسين والشين والصاد والضاد والظاء. والذال المعجم: مقاربها ستة احرف التاء المثناة الفوقية والجيم والدال المهمل والسين والصاد والزاي.

والذي يدغم في مثله ومجانسه ومقاربه: الحاء المهمل: فيدغم في العين من – زحزح عن النار – فقط. والقاف: فتدغم في الكاف إذا تحرك ما قبلها نحو – خلق كل شيء – ينفق كيف يشاء – فإن سكن ما قبلها لم تدغم. والكاف: فتدغم في القاف إذا تحرك ما قبلها نحو – لك قصورًا – يعجبك قوله – فإن سكن ما قبلها لم تدغم.

واللام: فتدغم في الراء إذا تحرك ما قبلها نحو – رسل ربك – أنزل ربكم – كمثل ريح – فإن سكن ما قبلها أدغمها مكسورة أو مضمومة فقط نحو – يقول ربنا – الى سبيل ربك، فإن انفتحت بعد الساكن نحو – فعصواْ رسول ربهم امتنع الإدغام لخفة الفتحة إلا لام قال نحو – قال رب – قال رجلان – فإنها تدغم حيث وقعت لكثرة دورها. والنون: فتدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء واللام نحو – تأذن ربك نؤمن لك، فإن سكن ما قبلها أظهرت عندهما نحو – يخافون ربهم – يكون لهم – إلا النون من نحن فقط فإنها تدغم نحو – نحن لك – لثقل الضمة مع لزومها ولكثرة دورها، ومن أدغمواْ وقد سبقك حروف (يرملون).

والراء: فتدغم في اللام إذا تحرك ما قبلها، فإن سكن ما قبلها أدغمت في موضع الخفض والرفع ولا تدغم في موضع النصب. والباء الموحد: مقاربها الميم والفاء. والتاء المثناة الفوقية: حرفها عشرة الثاء والجيم والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء. والثاء المثلث الفوقي: حروفها خمسة التاء والذال والسين والشين والضاد.

والسين المهمل: حروفها الشين والزاي. والميم: فلا تدغم إلا في مثلها ولكن تخفى عند الباء بغنة ظاهرة عند من أخفى إذا تحرك ما قبلها فتسكن لأنهما لما اشتركا في المخرج وتجانسا في الإنفتاح والإستفال ثقل الإظهار والإدغام المحض بذهاب الغنة عدل الى الإخفاء. فإن سكن ما قبلها نحو – إبراهيم بنيه – فالإظهار وإنما اشترطواْ الحركة لتحقق الثقل والتمكن من الغنة وليس في الإدغام الكبير مخفي غير ذلك، ونبه بتسكين الميم على أن الحرف المخفي كالمدغم يسكن ثم يخفي لكنه يفرق بينهما بأنه في المدغم يقلب ويشدد الثاني بخلاف المخفي.

واعلم: أن الإدغام الكبير متماثليه خفته ليس على أسهل واحد ما كان من كلمة منه وما كان من كلمتين، ويغني عن ما كان من كلمة إنـكراط ما كان من كلمتين الوارد في الأحرف الـ17 وهي (عن كسب حرث فيه غلت قوم) وهي الأسـهل فالأسهل وهي أيضا حسب النفس ثم حسب الحركات. وأما حـسب الحركات فقد علمت أنها 17 وحيث ذلك فإنها تكون على فتحتين وعلى ضمتين وعلى كسرتين وذلك ثلاث حـالات فـ 3 × 17 = 51 وأنها على فتح وضم وعلى فتح وكسر وعلى ضم وفتح وعلى ضم وكسر وعلى كسر وفتح وعلى كسر وضم وذلك ست حالات، فـ 6 × 17 = 102 ، و51 + 102 = 153 وكل ذلك على ما يقتضي ما يقتضيه القياس جاء أو لم يجئ. ولو 3 + 6 = 9 و9 × 17 = 153 لجاء هو هو. وعلى ما تقتضيه قاعدة (أن الحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا بقدر حركته وبقدر ما جانس الحركة) لا يقتضي غـير هذا لأن الإدغام يمنع جانب القاعدة أخير بنفسه وإنما ما يقتضي من ذلك دَوَرَان الإنكراط لا غير.

باب المد والقصر

والمد في هذا الباب هو عبارة عن زيادة مط في حرف المد على المد الطبيعي، وهو الذي لا يقوم ذات حرف المد دونه.

والقصر عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله، وتقدم ذكر حروف المد وهي الحروف الجوفية: الألف ولا تكون إلا ساكنة ولا يكون قبلها إلا مفتوح، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وتلك الزيادة لا تكون إلا لسبب.

والسبب: إما لفظي وإما معنوي. فاللفظي: إما همزة وإما ساكن. أما الهمزة: فإما أن تكون قبل، نحو {آدم، ورأى، وإيمان، وخاطئين، وأوتي، والموءودة}. وإما أن تكون بعد، وهي في ذلك على قسمين: أحدهما: أن يكون معها في كلمة واحدة ويسمى متصلا. والثاني: أن يكون آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى ويسمى منفصلاً. فما كان الهمز فيه متقدماً سيفرد بالكلام بعد إن شاء الله.

والمتصل: نحو {أولئك، وأولياء، ويشاء الله، والسوأى، ومن سوء، ولم يمسهم سوء، ويضيء، وسيئت}، ونحو {بيوت النبيءَ} في قراءة من همز. والمنفصل: نحو {بما أنزل، ويا أيها، وقالوا آمنا، وأمره إلى الله}، ونحو {عليهم أأنذرتهم أم، ولمن خشى ربه إذا زلزلت}، عند من وصل الميم أو بين السورتين {في أنفسكم، وبه إلا الفاسقين}، ونحو {اتبعوني أهدكم}، عند من أثبت الياء، وسواء كان حرف المد ثابتاً رسماً أم ساقطاً منه ثابتاً لفظاً كما مثلنا به.

ووجه المد لأجل الهمز، أن حرف المد خفي والهمز صعب فزي في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب.

وأما الساكن، فإما أن يكون لازماً وإما أن يكون عارضاً وهو في قسميه إما مدغم، أو غير مدغم.

فالساكن اللازم المدغم: نحو {الضالين، ودابة، والذكرين} عند من أبدل، و{اللذان، وهذان} عند من شدد، و{تأمروني أعبد، وأتعداني} عند من أدغم، ونحو {والصافات صفاً، فالزاجرات زجراً، فالتاليات ذكراً} عند حمزة، ونحو {فالمغيرات صبحاً} عند من أدغم عن خلاد، ونحو {فلا أنساب بينهم} عند رويس، ونحو {والكتاب بأيديهم} عند من أدغمه عن رويس، ونحو {ولا تيمموا، ولا تعاونوا، وعنه تلهى، وكنتم تؤمنون، وفظلتم تفكهون} عند البزي.

والساكن العارض المدغم: نحو {قال لهم، وقال ربكم، ويقول له، وفيه هدى، ويريد ظلما، فلا أنساب بينهم، والصافات صفاً وفالزاجرات زجراً} عند أبي عمرو وإذا أدغم.

والساكن اللازم غير المدغم: نحو {لام، وميم، وصاد، ونون} من فواتح السور، ونحو {ومحياي} في قراءة من سكن الياء، ونحو {اللاي} في قراءة من أبدل الهمزة ساكنة، ونحو {آنذرتهم، وآشفقتم} عند من أبدل الهمزة الثانية ألفاً، ونحو {هؤلاء إن كنتم، وجا أمركم} عند من أبدل الهمزة الثانية المفتوحة ألفاً والمكسورة ياء.

والساكن العارض غير المدغم: نحو {الرحمن، والمهاد، والعباد، والدين، ونستعين، ويوقنون، ولكفور}، ونحو {بير، والذيب، والضان} عند من أبدل الهمزة وذلك حالة الوقف بالسكون أو بالإشمام فيما يصح فيه. ووجه المد الساكن المتمكن من الجمع بينهما فكأنه قام مقام حركة.

وقد أجمع الأئمة على مد نوعي المتصل وذي الساكن اللازم، وإن اختلفت آراء أهل الأداء أو آراء بعضهم في قدر ذلك المد على ما يأتي، مع إجماعهم على أنه لا يجوز فيهما ولا في واحد منهما القصر، واختلفوا في مد النوعين الآخرين وهما المنفصل وذو الساكن العارض وفي قصرهما. والقائلون بمدهما اختلفوا أيضاً في قدر ذلك المد كما هو.

فأما المتصل فاتفق أئمة أهل الأداء من أهل العراق إلا القليل منهم، وكثير من المغاربة على مده قدراً واحداً مشبعاً، من غير إفحاش ولا خروج عن منهاج العربية، نص على ذلك أبو الفتح ابن شيطا وأبو طاهر بن سوار وأبو العز القلانسي وأبو محمد سبط الخياط وأبو علي البغدادي وأبو معشر الطبري وأبو محمد مكي بن أبي طالب وأبو العباس المهدوي والحافظ أبو العلاء الهمداني وغيرهم، حتى بالغ أبو القاسم الهذلي في قرير ذلك راداً على أبي نصر العراقي، حيث ذكر تفاوت المراتب في مده، فقال ما نصه:

وقد ذكر العراقي أن الاختلاف في مد كلمة واحدة كالاختلاف في مد كلمتين، قال: ولم أسمع هذا لغيره، وطالما مارست الكتب والعلماء فلم أجد أحداً يجعل مد الكلمة الواحدة كمد الكلمتين، إلا العراقي، بل فصلوا بينهما.

ولما وقف أبو شامة على كلام الهذلي، ظن أنه يعني أن في المتصل قصراً، فقال في شرحه: ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين، ثم نقل ذلك عن حكاية الهذلي عن العراقي، وهذا شيء لم

يقصده الهذلي ولا ذكره العراقي التفاوت في مده فقط.

قال الإمام: وقد رأيت كلامه في كتابه الإشارة في القراءات العشر كلام ابنه عبد الحميد في مختصرها البشارة، فرأيته ذكر مراتب المد في المتصل والمنفصل ثلاثة: طولى، ووسطى، ودون ذلك.

ثم ذكر التفرقة بين ما هو من كلمة فيمدوا ما هو من كلمتين فيقصر، قال: وهو مذهب أهل الحجاز غير ورش، وسهل ويعقوب، واختلف عن أبي عمرو، وهذا نص فيما قلناه.

فوجب أن لا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أهل القراء، وقد قال الإمام: وقد بالغت في تتبع القصر في مد كلمة فلم أجده، لا في قراءة صحيحة ولا في شاذة، بل رأيت النص مده.

فإنه ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه، أنه كان يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل {إنما الصدقات للفقراء والمساكين} مرسلة، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال أقرأنيها: إنما الصدقات للفقراء والمساكين، فمدها. فهذا الحديث: حديث جليل وحجة ونص في هذا الباب، رواه الطبراني في معجمه الكبير.

وذهب الآخرون مع من قدمنا ذكره آنفاً إلى تفاضل مراتب المد فيه كتفاضلها عندهم في المنفصل. ولكن اختلفوا على كم مرتبة هو؟ فذهب أبو الحسن طاهر بن غلبون والحافظ أبو عمرو الداني وأبو علي الحسن بن بليمة وأبو جعفر بن الباذش وغيرهم، إلى أنها أربع مراتب: إشباع، ثم دون ذلك، ثم دونه، ثم دونه، وليس بعد هذه المرتبة إلا القصر وهو ترك المد العرضي.

وظاهر كلام التيسير أن بينهما مرتبة أخرى، وأقرأ الإمام بذلك بعض شيوخه عملاً بظاهر لفظه وليس ذلك بصحيح، بل لا يصح أن يؤخذ من طرقه إلا بأربع مراتب كما نص عليه الداني في غيره، فقال في المفردات من تأليفه: أنه قرأ للسوسي وابن كثير بقصر المنفصل وبمد متوسط في المتصل، وأنه قرأ عن الدوري وقالون على جميع شيوخه بمد متوسط في المتصل، ولم يختلف عليه في ذلك. قال: وإنما اختلف أصحابنا عنهما في المنفصل.

وإذا ذكره في جامعه وزاد في المتصل والمنفصل جميعاً مرتبة خامسة هي أطول من الأولى لمن سكت على الساكن قبل الهمزة، وذلك من رواية أبي بكر طريق الشموني عن الأعشى عنه، ومن رواية حفص طريق الأشناني عن أصحابه عنه، ومن غير رواية خلاد عن حمزة، ومن رواية قتيبة عن الكسائي، لأن هؤلاء إذا مدوا المد المشبع على قدر المرتبة الأولى يريدون التمكين الذي هو قدر السكت. وهذه

المرتبة تجري لكل من روى السكت على المد وأشبع المد كما هو.

وذهب الإمام أبو بكر بن مهران في البسيط وأبو القاسم بن الفحام وأبو علي الأهوازي وأبو نصر العراقي وابنه عبد الحميد وأبو الفخر الجاجاني وغيرهم، إلى أن مراتبه ثلاثة: وسطى، وفوقها، ودونها، فأسقطوا المرتبة العليا حتى قدره ابن مهران بألفين ثم بثلاثة ثم بأربعة.

وذهب أبو بكر بن مجاهد وأبو القاسم الطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف إلى أنه على مرتبتين: طولى، ووسطى، فأسقطوا الدنيا، وما فوق الوسطى. وسيأتي تعيين قدر المرتبة في المنفصل وقد ورد عن خلف عن سليم قال: أطول المد عند حمزة المفتوح نحو {تلقاء أصحاب، وجاء أحدهم، ويا أيها}، قال: والمد الذي دون ذلك {خائفين، والملائكة، ويا بني إسرائيل}، قال: وأقصر المد {أولئك}، وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة، بل المأخوذ به عند أئمة الأمصار في سائر الأعصار خلافه، إذ النظر يرده والقياس يأباه، والنقل المتواتر يخالفه، ولا فرق بين {أولئك، وخائفين}، فإن الهمزة فيها بعد الألف مكسورة.

وأما المد للساكن اللازم في قسميه. ويقال له أيضاً: المد اللازم، إما على تقدير حذف مضاف، أو لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد، ويقال له أيضاً مد العدل لأنه يعدل حركة، فإن القراء مجمعون على مده مشبعاً قدراً واحداً من غير إفراط، ولا نعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلفاً، سوى ما ذكره أبو الفخر حامد بن علي بن حسنويه الجاجاني في حلية القراء: نصاً عن أبي بكر بن مهران، حيث قال: والقراء مختلفون في مقداره، فالمحققون يمدون على قدر أربع الفات، ومنهم من يمد على قدر ثلاث ألفات، والحادرون يمدون عليه قدر ألفين، إحداهما الألف التي بعد المحرك والثانية المدة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل.

ثم قال الجاجاني: وعليه يعني وعلى المرتبة الدنيا قول أبي مزاحم الخاقاني في قصيدته:

وإن حرف مد كان من قبل مدغم + كآخر ما في الحمد فامدده واستجر

مددت الساكنين تلاقيا + فصار كتحريك كذا قال ذو الخبر

وظاهر عبارة صاحب التجريد أيضاً أن المراتب تتفاوت كتفاوتها في المتصل، وفحوى كلام أبي الحسن بن بليمة تعطيه، والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه. نعم اختلفت آراء أهل الأداء من الأئمة في تعيين هذا القدر المجمع عليه: فالمحققون منهم على أنه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين

المد فيه. وقال بعضهم: هو دون ما مد للهمز، كما أشار إليه السخاوي في قصيدته بقوله:

والمد من قبل المسكن دون ما + قد مد للهمزات باستيقان.

يعني أنه دون المراتب، وفوق التوسط، وكل ذلك قريب. ثم اختلفوا أيضاً في تفاضل ذلك على بعض، فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر، من أجل الإدغام لاتصال الصوت فيه وانقطاعه في المظهر، فعلى هذا يزداد الإشباع ميم من أجل الإدغام، وكذلك {دابة} بالنسبة إلى {محياي} عند من أسكن. وينقص عند هؤلاء {صاد ذكر، وسين وميم ونون والقلم} عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم.

وهذا قول أبي حاتم السجستاني ذكره في كتابه، ومذهب ابن مجاهد فيما رواه عنه أبو بكر الشذائي ومكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح، وقبله الحافظ أبو عمرو الداني وجوده، وقال: به كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان يعني الانطاكي، وقال: وإياه كان يختار.

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك: وهو أن المد في غير المدغم فوق المدغم، وقال: لأن المدغم يتحصن ويقوى بالحرف المدغم فيه بحركته. فكأن الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم، فقوي بتلك الحركة وإن كان الإدغام يخفي الحرف، وذكره أبو العز في كفايته.

وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله، إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود، فلا معنى للتفصيل بين ذلك وبين الذي عليه جمهور أئمة العراقيين قاطبة. ولا يعرف نص عن أحد من مؤلفيهم باختيار خلافه، قال الداني: وهذا مذهب أكثر شيوخنا وبه قرأت على أكثر أصحابنا البغداديين والمصريين، قال: وإليه كان يذهب محمد بن علي يعني الأذفوري وعلى بن بشر يعني الأنطاكي نزيل الأندلس.

ومجموع أسماء الحروف في أوائل السور: اربعة عشر حرفا، في (نص حكيم له سر قاطع). وعدد الحروف التهجي: هو 29 وهو مثل عدد السور القرآنية التي تبدأ بالأحرف الهجائية، وهي هذه: البقرة – آل عمران – الأعراف – يونس – هود – يوسف - الرعد – ابراهيم – الحجر – مريم – طه – الشعراء – النمل – القصص – العنكبوت – الروم – لقمان – السجدة – يس – ص – غافر – فصلت – الشورى – الزخرف – الدخان – الجاثية – الأحقاف – ق – القلم.

ونوع الحروف المبدوء بها في هذه السور: فعدده نصف عدد حروف الهجاء أي 14 وهو: طل صن قام حرك عيسه. فبعض هذه الحروف: فردي أو ثنائي أو ثلاثي أو رباعي أو خماسي: ما على حرف – ما على حرفين – ما على 3 – ما على 4 – ما على 5.

وأما المنفصل: ويقال له أيضاً مد البسط لأنه يبسط بين كلمتين، ويقال مد الفصل: لأنه يفصل بين الكلمتين، ويقال له الاعتبار: لاعتبار الكلمتين من كلمة، ويقال مد حرف لحرف، أي مد كلمة لكلمة، ويقال له المد الجائز: من أجل الخلاف في مده وقصره، وقد اختلفت العبارات في مقدار مده اختلافاً لا يمكن ضبطه ولا يصح جمعه، فقل من ذكر مرتبة لقارئ إلا وذكر غيره لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها، وأقف بك على ما جنحوا إليه، وأثبت ما يمكن ضبطه من ذلك.

فأما ابن مجاهد والطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف وكثير من العراقيين كأبي طاهر بن سوار وأبي الحسن بن فارس وابن خيرون وغيرهم، فلم يذكروا فيه من سوى القصر، غير مرتبتين، طولى، ووسطى.

وذكر أبو القاسم بن الفحام الصقلي مراتب غير القصر، وهي المتوسط، وفوقه قليلاً، وفوقه، ولم يذكر ما بين التوسط والقصر. وكذا ذكر صاحب الوجيز أنها ثلاث مراتب، إلا أنه أسقط العليا، فذكر ما فوق القصر، وفوقه، وهو التوسط، وفوقه. وتبعه على ذلك ابن مهران والعراقي وابنه وغيرهم. وكذا ذكر أبو الفتح بن شيطا ولكنه أسقط ما دون العليا، فذكر القصر، وفوقه التوسط، والطولى. فكل هؤلاء ذكر ثلاث مراتب: سوى القصر، واختلفوا في تعيينها.

وذكر أبو عمرو الداني في تيسيره ومكي في تبصرته وصاحب الكافي والهادي والهداية وتلخيص العبارات وأكثر المغاربة وسبط الخياط في مبهجه وأبو علي المالكي في روضته وبعض المشارقة: أنها أربعة: وهي ما فوق القصر، وفوقه وهو التوسط، وفوقه، والإشباع. وكذا ذكره أبو معشر الطبري إلا أنه لم يذكر القصر المحض، كما فعل صاحبه الهذلي كما هو.

وذكرها الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان خمس مراتب سوى القصر: فزاد مرتبة سادسة، فوق الطولى، التي ذكرها في التيسير. وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء الهمداني في غايته وتبعهما في ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله، وزاد مرتبة سابعة وهي إفراط، وقدّرها ست ألفات. وانفرد بذلك عن ورش وعزا ذلك إلى ابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون والحداد يعني إسماعيل بن عمرو، وقد وهم عليهم في ذلك

ولم يذكر القصر فيه البتة عن أحد من القراء. واتفق هو وأبو معشر الطبري على ذلك، وظاهر عبارتهما أنه

لا يجوز قصر المنفصل البتة وأنه عندهما كالمتصل في التيسير.

وزاد أبو الأهوازي مرتبة ثامنة دون القصر: وهي البتر عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين. قال: والبتر هو حذف الألف والواو والياء من سائرهن. قال واستثنى الحلواني عن القواس الألف ومدها مداً وسطاً في ثلاث كلمات لا غير. قوله تعالى {يا آدم} حيث كان، و{يا أخت هارون}، و{يا أيها} حيث كان وباقي الباب بالبتر.

واستثناء الحلواني هذه الكلم ليس لكونها منفصلة، وإنما كان الحلواني يتوهم أنها من المتصل من حيث أنها اتصلت رسما فمثل في جامعه المتصل بـ{السماء، وماء، ونداء، ويا أخت، ويا أيها، ويا آدم}. قال الداني: وقد غلط في ذلك.

وليس البتر ما انفرد به الأهوازي، فقد حكاه الحافظ أبو عمرو الداني من رواية القواس عن الخزاعي عن الهاشمي عنه، وعن الحلواني، ومن رواية قنبل عن ابن شنبوذ عنهم. ثم قال الداني: وهذا مكروه قبيح لا عمل عليه ولا يؤخذ به، إذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا تحل القراءة به. قال: ولعله أرادوا حذف الزيادة لحرف المد وإسقاطها فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازاً.

ومما يدل على انهم أرادوا حذف الزيادة كما قال الداني: قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس، حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدها مداً وسطاً كما هو.

ونذكر لك كلا من هذه المراتب على التعيين: ومذاهب أهل الأداء فيها لكل من أئمة القراء ورواتهم منبهاً على الأولى من ذلك، ثم نذكر النصوص لتأخذ متقنا بما هو أقرب. وترجع عن التقليد إلى الأصوب.

فالمرتبة الأولى: قصر المنفصل: وهي حذف المد العرضي وإبقاء ذات حرف المد على ما فيها من غير زيادة. وذلك هو القصر المحض، وهي لأبي جعفر وابن كثير بكمالها من جميع ما علمناه، سوى تلخيص أبي معشر وكامل الهذلي.

فإن عبارتهما تقتضي الزيادة له على القصر المحض كما هو نصهما، واختلف عن قالون والأصبهاني عن ورش، وعن أبي عمرو من روايتيه وعن يعقوب وعن هشام من طريق الحلواني، وعن حفص من طريق عمرو بن الصباح.

أما قالون: فقطع له بالقصر أبو بكر بن مجاهد، وأبو بكر بن مهران وأبو طاهر ابن سوار وأبو علي البغدادي وأبو العز في إرشاديه من جميع طرقه، وكذلك ابن فارس في جامعه والأهوازي في وجيزه وسبط الخياط في مبهجه من طريقيه، وابن خيرون في كفايته وجمهور العراقيين، وكذلك أبو القاسم الطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف وبعض المغاربة، وقطه له به من طرق الحلواني ابن الفحام صاحب التجريد، ومكي صاحب التبصرة والمهدوي صاحب الهداية وابن بليمه في تلخيصه وكثير من المؤلفين كابني غلبون والصفراوي، وهو أحد الوجهين في التيسير والشاطبية وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس ابن أحمد.

وأما الأصبهاني عن ورش: فقطع له بالقصر أكثر المؤلفين من المشارقة والمغاربة كابن مجاهد وابن مهران وابن سوار وصاحب الروضة وأبي العز وابن فارس وسبط الخياط والداني وغيرهم. وهو أحد الوجهين في الإعلان، نص عليهما تخييراً بعد ذكره القصر.

وأما أبو عمرو: فقطع له بالقصر من روايتيه ابن مهران وابن سوار وابن فارس وأبو علي البغدادي وأبو العز وابن خيرون والأهوازي وصاحب العنوان وشيخه والأكثرون، وهو أحد الوجهين عند ابن مجاهد من جهة الرواية وفي جامع البيان من قراءته على أبي الفتح أيضاً، وفي التجريد والمبهج والتذكار إلا أنه مخصوص بوجه الإدغام، نص على ذلك سبط الخياط وأبو الفتح بن شيطا والقصاع في طرق التجريد وغيرهم، وهو الصحيح الذي لا نعلم نصاً بخلافه، وقطع له بالقصر من رواية السوسي فقط ابن سفيان وابن شريح والمهدوي ومكي وصاحبا التيسير والشاطبية وابن بليمة وسائر المغاربة، وكذا ابنا غلبون والفرواي وغيرهم وهو المشهور عنه وأحد الوجهين للدوري في الكافي والإعلان والشاطبية وغيرهما.

وأما يعقوب: فقطع له بالقصر ابن سوار والمالكي وابن خيرون وأبو العز وجمهور العراقيين، وكذلك الأهوازي وابنا غلبون وصاحبا التجريد في مفردته وكذلك الداني وابن شريح وغيرهم، وهو المشهور عنه.

وأما هشام: فقطع له بالقصر من طريق ابن عبدان عن الحلواني أبو العز القلانسي، وقطع له به من طريق الحلواني ابن خيرون وابن سوار والأهوازي وغيرهم، وهو المشهور عند العراقيين عن الحلواني من سائر طرقه، وقطع به ابن مهران لهشام بكماله وكذلك في الوجيز.

وأما حفص: فقطع له بالقصر أبو علي البغدادي من طريق زرعان عن عمرو عنه وكذلك ابن فارس في جامعه وكذلك صاحب المستنير من طريق الحمامي عن الولي عنه، وكذلك أبو العز من طريق الفيل عنه وهو المشهور عند العراقيين من طريق الفيل.

المرتبة الثانية: فوق القصر قليلاً وقدرت بألفين، وبعضهم بألف ونصف، وهو مذهب الهذلي وعبر عنه ابن شيطا بزيادة متوسطة وسبط الخياط بزيادة أدنى، وأبو القاسم بن الفحام بالتمكين من غير إشباع. ثم هذه المرتبة هي في المتصل لأصحاب قصر المنفصل: مثل الدوري والسوسي عند من جعل مراتب المتصل أربعاً، كصاحب التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات وغيرهم كما تقدم، وهي في المنفصل عند صاحب التيسير لأبي عمرو من رواية الدوري. ولقالون بخلاف عنه فيه.

وبهذه المرتبة قرأ على أبي الحسن من طريق أبي نشيط: وهي في الهادي والهداية والتبصرة وتلخيص العبارات وعامة كتب المغاربة لقالون، وروى بلا خلاف، وكذا في الكافي، إلا أنه قال: وقرأت لها بالقصر، وهي في المبهج ليعقوب وهشام وحفص من طريق عمرو، ولأبي عمرو إذا أظهر. وفي التذكار لنافع وأبي جعفر والحلواني عن هشام والحمامي عن الولي عن حفص ولأبي عمرو إذا ظهر.

وفي الروضة لخلف وفي اختياره وللكسائي سوى قتيبة. وفي غاية أبي العلاء لأبي جعفر ونافع وأبي عمرو ويعقوب والحلواني عن هشام والولي عن حفص. وفي تلخيص الطبري لابن كثير ولنافع غير ورش وللحلواني عن هشام ولأبي عمرو ويعقوب وفي الكامل لقالون من طريق الحلواني وأبي نشيط وللسوسي وغيره عن أبي عمرو وللحلواني عن أبي جعفر يعني في رواية ابن وردان وللقواس عن ابن كثير يعني قنبلاً وأصحابه.

المرتبة الثالثة: فوقها قليلاً، وهي التوسط عند الجميع، وقدرت بثلاث ألفات، وقدرها الهذلي وغيره بألفين نصف، ونقل عن شيخه عبد الله بن محمد الطبرائي الذراع قدر ألفين. وهو ممن يقول أن التي قبلها قدر ألف ونصف.

ثم هذه المرتبة في التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات: لابن عامر والكسائي في الضربين، وكذا في جامع البيان سوى قتيبة عن الكسائي. وهي عند ابن مجاهد للباقين سوى حمزة والأعمش وسوى من قصر، وأحد الوجهين لأبي عمرو من جهة الأداء، وكذلك هي للباقين سوى حمزة وورش أي من طريق الأزرق عند من جعل المد في الضربين مرتبتين، طولى، ووسطى، كصاحب العنوان وشيخه الطرسوسي وهو اختيار الشاطبي.

وكذلك هي عند هؤلاء في المتصل لمن قصر المنفصل، وهي فيهما عند صاحب التجريد للكسائي ولعاصم من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر من قراءته على الفارسي ولأبي نشيط عن قالون وللأصبهاني عن ورش ولأبي عمرو بكماله من قراءته على الفارسي والمالكي يعني من رواية الإظهار، وهي في المنفصل عند صاحب المبهج للكوفيين سوى حمزة وسوى عمرو عن حفص ولابن عامر سوى هشام.

وعند صاحب المستنير للعبسي عن حمزة ولعلي بن مسلم عن سليم عنه ولسائر من يقصره سوى حمزة غير من تقدم عنه وغير الأعشى وقتيبة والحمامي عن النقاش عن ابن ذكوان. وكذا في جامع ابن فارس سوى حمزة والأعشى، وكذا عند ابن خيرون سوى حمزة والأعشى والمصريين عن ورش وفي الروضة لعاصم سوى الأعشى ولقتيبة عن الكسائي والمصريين عن ورش، وفي الروضة لعاصم سوى الأعشى ولقتيبة عن الكسائي.

وفي الوجيز للكسائي وابن ذكوان وفي إرشاد أبي العز لمن يمد المنفصل سوى حمزة والأخفش عن ابن ذكوان وهي في الكامل بن عامر، وللأصبهاني عن ورش ولبقية أصحاب أبي جعفر وللدوري وغيره عن أبي عمرو ولحفص من غير طريق عمرو، ولباقي أصحاب ابن كثير يعني البزي وغيره في مبسوط ابن مهران لسائر القارئ غير ورش وحمزة والأعشى، وفي روضة أبي علي لعاصم في غير رواية الأعشى.

المرتبة الرابعة: فوقها قليلاً، وقدرت بأربع ألفات عند بعض من الثالثة بثلاث، وبعضهم بثلاث ونصف، وقال الهذلي مقدار ثلاث ألفات عند الجميع أي عند من قدر الثالثة بألفين ونصف. ثم هذه المرتبة في الضربين لعاصم عند صاحب التيسير والتذكرة وابن بليمة وكذا في التجريد من قراءته على عبد الباقي ولابن عامر أيضاً من قراءته على الفارسي سوى النقاش عن الحلواني عن هشام كما هو.

وهي في المنفصل لعاصم أيضاً عند صاحب الوجيز والكفاية الكبرى والهادي والهداية والكافي والتبصرة وعند ابن خيرون لعاصم ولحمزة من طريق الرزاز عن إدريس عن خلف عنه، وفي غاية أبي العلاء

لحمزة وحده، وفي تلخيص أبي معشر لورش وحده، وفي الكامل لأبي بكر ولحفص من طريق عبيد والأخفش عن ابن ذكوان وللدوري عن الكسائي وفي مبسوط ابن مهران للأعشى عن أبي بكر، وفي روضة أبي علي المالكي لابن عامر فقط ولم يكن طريق الحلواني عن هشام فيها بل الداجوني فقط.

المرتبة الخامسة: فوقها قليلاً، وقدرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع، بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها، وهي في الضربين لحمزة ولورش من طريق الأزرق عند صاحب التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات والعنوان وشيخه وغيرهم، وفي جامع البيان لحمزة من رواية خلاد وورش من طريق المصريين وفي التجريد لحمزة وورش من طريق الأزرق، ولهشام من طريق النقاش عن الحلواني، وهي قراءته على الفارسي انفرد بذلك عنه في الروضة لأبي علي لحمزة والأعشى فقط، وهي في المنفصل عند صاحب المبهج لحمزة وحده، وفي المستنير لحمزة سوى العبسي وعلي بن سلم عن سليم عنه ولقتيبة عن الكسائي وللأعشى عن أبي بكر، قال: وكذلك ذكر شيوخنا عن الحمامي عن النقاش عن ابن ذكوان.

وفي الروضة لحمزة والأعشى وكذا في جامع ابن فارس وفي إرشاد أبي العز لحمزة والأخفش عن ابن ذكوان وفي كفاية لحمزة والأعشى وقتيبة والحمامي على ابن عامر يعني في رواية ابن ذكوان وفي كتابي ابن خيرون لحمزة والأعشى وقتيبة والمصريين عن ورش، وفي غاية أبي العلاء للأعشى وحده وفي تلخيص أبي معشر لحمزة وحده، وكذا في مبسوط ابن مهران وفي الوجيز لحمزة وورش وفي التذكار لحمزة والأعشى وقتيبة والحمامي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وفي الكامل لمن لم يذكر لحمزة في المرتبة الآتية وهم من لم يسكت عنه، وللأعشى عن أبي بكر ولقتيبة غير النهاوندي.

وينبغي أن تكون هذه المرتبة في المتصل للجماعة كلهم: عن من لم يجعل فيه تفاوتاً، وإلا فيلزمهم تفضيل مد المنفصل إذ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السكت في المشهور، ولا قائل به. وكذا يكون لهم أجمعين في المد اللازم للازم المذكور إذ سببه أقوى بالإجماع.

السادسة: فوق ذلك: قدرها الهذلي بخمس ألفات ونقل ذلك عن ابن غلبون، وقيل بأقل، والصحيح: أنها على ما تقدم، وهي في الكامل للهذلي عن حمزة لرجاء وابن قلوقا وابن رزين وخلف من طريق إدريس والمخفي وغيرهم من أصحاب السكت عنه، وللشموني عن الأعشى غير ابن أبي أمية وللزند ولأبي عن قتيبة ولورش غير الأصبهاني عنه وغير من يأتي في المرتبة السابعة وهذه المرتبة أيضاً في غاية أبي العلاء لقتيبة عن الكسائي، وفي مبسوط ابن مهران لورش وهي أيضاً في جامع البيان لحمزة في غير رواية

خلاد ولأبي بكر من رواية الشموني عن الأعشى عنه، ولحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه وللكسائي في رواية قتيبة لأن هؤلاء يسكتون على الساكن، بل الهمزة، فهم لذلك أشد تحقيقاً وأبلغ تمكيناً.

وقد خالف هذا القول في التيسير ومفرداته: فجعل مد حمزة في رواية خلف وخلاد وسائر رواته واحداً، والصواب والله أعلم، أن هذه المرتبة إنما تتأتى لأصحاب السكت مطلقاً، فإن من يسكت على حرف المد قبل الهمزة كما يسكت على الساكن غيره قبل الهمز، لابد لهم من زيادة قدر السكت بعد المد، فمن ألحق هذه الزيادة بالمد زاد مرتبة على المرتبة الخامسة، ومن لم يلحقها بالمد لم يتجاوز المرتبة الخامسة، ومن عدل عن ذلك فقد عدل عن الأصوب والأقوى.

السابعة: فوق ذلك، وهي الإفراط، قدرها الهذلي بست ألفات، وذكرها في كامله لورش فيما رواه الحداد وابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون، وقد وهم عليهم في ذلك، وانفرد بهذه المرتبة، وشذ عن إجماع أهل الأداء، وهؤلاء الذين ذكرهم فالأداء عنهم مستفيض ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة، وكلهم سوى بين ورش من طريق الأزرق وبين حمزة وسيأتي حكاية نصوصهم إن شاء الله.

واعلم: أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات، لا تحقيق وراءه، بل يرجع إلى أن يكون لفظياً، وذلك أن المرتبة الدنيا وهي القصر إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدرت بألف أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدر غير محقق، والمحقق إنما هو الزيادة، وهذا مما تحكمه المشافهة وتوضحه الحكاية ويبينه الاختبار ويكشفه الحسن.

قال الداني: وهذا كله جار على طباعهم ومذاهبهم في تفكيك الحروف وتلخيص السواكن وتحقيق القراءة وحدرها، وليس لواحد منهم مذهب يسرف فيه على غيره إسرافاً، يخرج عن المتعارف في اللغة والمتعالم في القراءة، بل ذلك قريب بعضه من بعض، والمشافهة توضح حقيقة ذلك والحكاية تبين كيفيته.

وربما بالغ الأستاذ على المتعلم في التحقيق والتجويد والمد والتفكيك ليأتي بالقدر الجائز المقصود. قال حمزة: إنما أزيد على الغلام في المد ليأتي بالمعنى. وروي عن حمزة أيضاً أن رجلاً قرأ عليه فجعل يمد فقال له حمزة: لا تفعل، أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو برص وما كان فوق الجعودة فهو قطط

وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. فالأول لما لم يوف الحق زاد عليه ليوفيه، والثاني لما زاد على الحق ليهديه فلا يكون تفريط ولا إفراط. ومثل ذلك ما روى الدوري عن سليم، أنه قال: قال الثوري لحمزة وهو يقرئ: يا أبا عمارة، ما هذا الهمز والقطع والشدة؟ فقال: يا أبا عبد الله، هذه رياضة للمتعلم.

ونذكر من نصوص الأئمة ما حضرنا كما وعدنا. فقال أبو الحسن طاهر بن غلبون في التذكرة أن ابن كثير وأبا شعيب وقالون سوى أبي نشيط ويعقوب يمدون أحرف المد إذا كن مع الهمزة في كلمة واحدة مداً وسطاً، ويتركون مدها زيادة على ما فيهن من المد واللين إذا لم يكن مع الهمزة في كلمة واحدة. قال وقرأ الباقون وأبو نشيط عن قالون والدوري عن أبي عمرو بمد حرف المد واللين إذا وقعت قبل الهمز في هذين الضربين مداً واحداً مشبعاً، غير أنهم يتفاضلون في المد، فأشبعهم مداً ورش وحمزة ثم عاصم دون مدها قليلاً، ثم ابن عامر والكسائي دون مده قليلاً، ثم أبو نشيط عن قالون والدوري عن أبي عمرو دون مدهما قليلاً.

وقال الداني في التيسير: أن ابن كثير وقالون بخلاف عنه وأبا شعيب وغيره عن اليزيدي يقصرون حرف المد فلا يزيدونه تمكيناً على ما فيه من المد الذي لا يوصل إليه إلا به، ومثل المنفصل، ثم قال والباقون يطولون حرف المد في ذلك زيادة، وأطولهم مداً في الضربين جميعاً ورش وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، وقالون من طريق أبي نشيط بخلاف عنه.

وقال في جامع البيان: وأشبع القراءة مداً وأزيدهم تمكيناً في الضربين جميعاً من المتصل والمنفصل حمزة في غير رواية خلاد، وأبي بكر في رواية الشموني عن الأعشى عنه، وحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه، قال: ودونهم في الإشباع والتمكين حمزة في رواية خلاد، ونافع في رواية ورش من طريق المصريين، ودونهما عاصم في رواية الشموني عن الأعشى وفي غير رواية الأشناني عن حفص، ودونه الكسائي في غير رواية قتيبة وابن عامر، ودونهما أبو عمرو من طريق ابن مجاهد وسائر البغداديين، ونافع من رواية أبي نشيط عن قالون. قال ودونهما ابن كثير من تابعه على التميز بين ما كان من كلمة ومن كلمتين.

وقال أبو محمد مكي في التبصرة: أن ابن كثير وأبا عمروفي رواية العراقيين يعني السوسي والحلواني عن قالون يقصرون المنفصل، وأبا نشيط عن قالون وأبا عمرو في رواية العراقيين يعني الدوري بالمد مداً

متمكناً، وكذلك ابن عامر والكسائي، غير أنهما أزيد قليلاً، ومثلهما عاصم غير أنه أزيد قليلاً، ومثله ورش وحمزة غير أنهما أمكن قليلاً.

وقال أبو العباس المهدوي في الهداية: وأطولهم يعني في المنفصل حمزة وورش ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائي ثم أبو نشيط والدوري عن اليزيدي ثم الباقون.

وقال أبو عبد الله بن شريح في الكافي عن المنفصل: فورش وحمزة أطولهم مداً وعاصم دونهما وابن عامر والكسائي دونه وقالون والدوري عن اليزيدي دونهما، وابن كثير وأبو شعيب أقلهم مداً، وقد قرأت لقالون والدوري عن اليزيدي كابن كثير وأبي شعيب، قال: وإنما يشبع المد في هذه الحروف إذا جاء بعدها همزة أو حرف ساكن مدغم أو غير مدغم.

وقال أبو علي الأهوازي في الوجيز: أن ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب وقالون وهشاماً لا يمدون المنفصل، وأن أطولهم مداً حمزة وورش، وأن عاصماً ألطف مداً، وإن الكسائي وابن ذكوان ألطف منه مداً. قال: فإذا كان حرف المد مع الهمزة في كلمة واحدة أجمعوا على مده زيادة ويتفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد والتحقيق. وهذا يقتضي التفاوت أيضاً في المتصل كالجماعة.

وقال أبو القاسم بن الفحام في التجريد: أن حمزة والنقاش عن الحلواني عن هشام ويونس والأزرق عن ورش يمدون الضربين مداً مشبعاً تاماً، ويليهم عبد الباقي عن عاصم والفارسي عن ابن عامر سوى النقاش عن الحلواني عن هشام، ويليهم الكسائي وعبد الباقي عن ابن عامر وأبو نشيط الأصبهاني عن ورش وأبو الحسين الفارسي يعني من طرق الإظهار، والباقون وهم ابن كثير والقاضي والحلواني عن قالون وأبو عمرو يعني من طرق الإدغام، ومن طريق عبد الباقي وابن نفيس عن أصحابهم عنه مثلهم إلا أنهم لا يمدون حرفا لحرف.

وقال أبو معشر الطبري في التلخيص: إن حجازياً غير ورش والحلواني عن هشام يتركون المد حرفا لحرف ويمكنون تمكينا، وإن عاصماً والكسائي وابن عامر إلا الحلواني يمدون وسطاً فوق الأولى قليلاً، وإن حمزة وورشاً يمدان مداً تاماً، وإن حمزة أطول مداً. وهو يقتضي عدم القصر المحض.

وقال أبو جعفر بن الباذش في الإقناع: وأطول القراء مداً في الضربين ورش وحمزة ومدهما متقارب، قال: ويليهما عاصم لأنه كان صاحب مد وقطع وقراءة شديدة، ويليه ابن عامر والكسائي، قال: وعلى ما قرأت به للحلواني عن هشام من غير طريق ابن عبدان من ترك مد حرف لحرف يكون ابن عامر دون

مد الكسائي، ويليهما أبو عمرو من طريقي ابن مجاهد عن أبي عمرو وقالون من طريق أبي نشيط من غير رواية الفرضي. ثم قال: وهذا كله على التقريب من غير إفراط.

وقال ابن شيطا: إن ابن كثير يأتي بحرف المد في المنفصل على صيغته من غير زيادة، وإن مدنياً والحلواني لهشام والحمامي عن الولي عن حفص يأتون في ذلك بزيادة متوسطة وأبو عمر وله مذهبان أحدهما كابن كثير يخص به الإدغام، والثاني كنافع ومن تابعه، بل أتم منه يخص به الإظهار. قال: وهو المشهور عنه وبه أقرأ ابن مجاهد أصحابه عن أبي عمرو، والباقون بمد مشبع غير فاحش ولا مجاور للحد، وأتمهم مداً حمزة والأعشى وقتيبة والحمامي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وباقيهم يتقاربون فيه. وهذا صريح في أنه لا قصر في المنفصل لغير ابن كثير.

وقال الحافظ أبو العلاء في الغاية بعد ذكره المنفصل وتمثيله: فقرأ بتمكين ذلك من غير مدٍ حجازي والحلواني عن هشام والولي عن حفص، وأقصرهم مداً مكي، ثم قال: الباقون بالمد المستوفى في جميع ذلك مع التمكين، وأطولهم مداً حمزة ثم الأعشى ثم قتيبة. قال: وأجمع القراء على إتمام المد وإشباعه فيما كان حرف المد والهمزة بعده في كلمة واحدة، وهذا أيضاً صريح في ذلك كما تقدم.

وقال سبط الخياط في المبهج بعد ذكره المنفصل: فكان ابن كثير وابن محيض يمكنان هذه الحروف تمكيناً يسيراً سهلاً، قال: وقال المحققون في ذلك، بل يقصر أنه قصراً محضاً يعني أنهما ينطقان بأحرف المد في هذا الفصل على صورتهن في الخط. وكان نافع إلا أبا سليمان وأبا مروان جميعاً عن قالون وهشام وحفص في رواية عمرو بن الصباح ويعقوب يمدونها مداً متوسطاً، فينفسون مدها تنفيساً.

قال: وكان لأبي عمرو في مدهن مذهبان: أحدهما القصر على نحو قراءة ابن كثير إذا أدغم المتحركات، نص على ذلك الشذائي. وأما المطوعي فما عرفت عنه عن أبي عمرو نصاً، والذي قرأت به بالمد الحسن كنافع وتابعيه.

ثم قال: وكان أهل الكوفة ا الشنبوذي عن الأعمش وعمرو بن الصباح وابن عامر إلا هشاماً وأبو سليمان وأبو مروان عن قالون يمدون مداً تاماً حسناً مشبعاً من غير فحش فيه، وكان أتمهم مداً وأزيدهم فيه حداً وتمطياً حمزة ويقاربه قتيبة، ويدانيهما ابن عامر غير هشام.

ثم قال: واتفقوا على تمكين هذه الحروف التمكين الوافي، وأن يمد المد الشافي بشرط أن يصحبها معها في الكلمة همزة أو مدغم.

وقال في كفايته: اختلفوا في المد والقصر على ثلاثة مذاهب يعني في المنفصل، فكان عاصم والكسائي وخلف يمدون هذا النوع مداً حسناً تاماً. والباقون يمكنون هذا النوع تمكيناً سهلاً، إلا أن ابن كثير أقصرهم تمكيناً، فإن اتفق حرف المد والهمز في كلمة واحدة فأجمعوا على مد حرف المد من غير خلاف. ويتفاوت تقدير المد فيما بينهم. والمشافهة تبين ذلك. وهذا صريح في التفاوت في المتصل.

وقال أبو العز القلانسي في إرشاده عن المنفصل: كان أهل الحجاز والبصرة يمكنون هذه الحروف من غير مد، والباقون بالمد، إلا أن حمزة والأخفش عن ابن ذكوان أطولهم مداً.

وقال في كفايته: قرأ الولي عن حفص وأهل الحجاز والبصرة وابن عبدان عن هشام بتمكين حروف المد واللين من غير مد يعني المنفصل ومثله. ثم قال: إلا أن حمزة والأعشى أطولهم مداً وقتيبة أطول أصحاب الكسائي مداً وكذلك عن ابن عامر يعني في رواية ابن ذكوان. ثم قال: الآخرون بالمد المتوسط. وأطولهم مداً عاصم. وهو صريح بتطويل مد عاصم على الآخرين خلاف ما ذكره في الإرشاد.

وقال أبو طاهر ابن سوار في المستنير عن المنفصل: أن أهل الحجاز غير الأزرق وأبي الأزهر عن ورش والحلواني عن هشام والولي عن حفص من طريق الحمامي وأهل البصرة، يمكنون الحرف من غير مد، وقال: وإن شئت أن تقول اللفظ به كاللفظ بهن عند لقائهن سائر حروف المعجم، وحمزة غير العبسي وعلى بن سلم والأعشى وقتيبة يمدون مداً مشبعاً من غير تمطيط ولا إفراط كان، وكذلك ذكرواْ عن أبي الحسن الحمامي في رواية النقاش عن الأخفش الباقون بالتمكين، والمد دون مد حمزة وموافقيه. قال: وأحسن المد من كتاب الله عند استقبال همزة أو إدغام، كقوله تعالى {حاد الله، ولا الضالين، وطائعين، والقائمين}. ثم قال: فإن كان الساكن والهمزة في كلمة فلا خلاف بينهم في المد والتمكين. ويفهم منه الخلاف فيما كان الساكن في كلمتين.

وقال أبو الحسن علي بن فارس في الجامع: إن أهل الحجاز والبصرة والولي عن حفص وقتيبة يعني من طريق ابن المزربان لا يمدون حرفا لحرف. ثم قال: والباقون بإشباع المد. وأطولهم مداً حمزة والأعشى، وقال أبو علي المالكي في الروضة، فكان أطول الجماعة مداً حمزة والأعشى، وابن عامر دونهما، وعاصم في غير رواية الأعشى دونه، والكسائي دونه، غير أن قتيبة أطول أصحاب الكسائي مداً، وإنما ذكر ذلك في المنفصل.

وقال أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران في الغاية: {بما أنزل إليك}، مد حرف لحرف كوفي وورش وابن ذكوان، ولم يزد على ذلك. وقال في المبسوط عن المنفصل: أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب لا يمدون حرفا لحرف. قال: وأما عاصم وحمزة والكسائي وخلف وابن عامر ونافع برواية ورش، فإنهم يمدون ذلك، وورش أطولهم مداً ثم حمزة ثم عاصم برواية الأعشى، والباقون يمدون مداً وسطا لا إفراط فيه. ثم قال عن المتصل: ولم يختلفوا في مد الكلمة، وهو أن تكون المدة والهمزة في كلمة واحدة إلا أن منهم من يفرط ومنهم من يقتصر كما ذكر في مذاهبهم في مد الكلمتين. وهو نص في تفاوت المتصل وفي اتفاق هشام وابن ذكوان وورش من طريقيه على مد المنفصل وكلاهما صحيح.

وقال أبو الطاهر إسماعيل بن خلف في العنوان: إن ابن كثير وقالون وأبا عمرو بترك الزيادة في المنفصل وبمد المتصل زيادة مشبعة، وإن الباقين بالمد المشبع بالضربين، وأطولهم مداً ورش وحمزة، كذا ذكر في الاكتفاء، وكذا نص شيخه عبد الجبار الطرسوسي في المجتبى.

فهذا ما حضرنا من نصوصهم: ولا يخفى عليك ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب، وأنه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة ما يليها، وإن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض، والمد المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك.

وهذه المراتب تجري في المنفصل، ويجري منها في المتصل الاثنان الأخيران وهما الإشباع والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس ويشترك في ضبطه غالبيتهم، وتحكم المشافهة حقيقته ويبين الأداء كيفيته ولا يكاد تخفى معرفته على أحد، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً، وهو الذي اعتمده ابن مجاهد وأبو القاسم الطرسوسي وصاحبه أبو الطاهر ابن خلف، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي، ولذلك لم يذكر في قصيدته في الضربين تفاوتاً ولا نبه عليه، بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهه في الأداء وبه أيضاً كان يأخذ أبو الجود غياث بن فارس، وهو اختيار أبي عبد الله محمد بن القصاع الدمشقي، وقال: هذا الذي ينبغي أن يؤخذ به ولا يكاد يتحقق غيره.

قال الإما: "وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالباً وأعول عليه، فآخذ في المنفصل بالقصر المحض لابن كثير وابي جعفر من غير خلاف عنهما، عملاً بالنصوص الصريحة والروايات الصحيحة، ولقالون بالخلاف من طريقيه، وكذلك ليعقوب من روايتيه جميعاً بين الطرق، ولأبي عمرو إذا أدغم الإدغام

الكبير، عملاً بنصوص من تقدم، وأجرى الخلاف عنه مع الإظهار لثبوته نصاً وأداء، وكذلك آخذ بالخلاف عن حفص من طريق عمرو بن الصباح عنه كما تقدم، وكذا آخذ بالخلاف عن هشام من طريق الحلواني جميعا بين طريقي المشارقة والمغاربة، اعتماداً على ثبوت القصر عنه من طريق العراقيين قاطبة.

وأما الأصبهاني عن ورش: فإني آخذ له بالخلاف لقالون لثبوت الوجهين جميعا عنه نصاً، كما هو من الأئمة، وإن كان القصر أشهر عنه، إلا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطاه ولا نخلطه بسواه.

ثم أني آخذ في الضربين بالمد المشبع من غير إفراط لحمزة وورش من طريق الأزرق على السواء، وكذا في رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه كما هو من مذهب العراقيين، وآخذ له من الطريق المذكور أيضاً ومن غيره ولسائر القراء ممن مد المنفصل بالتوسط في المرتبتين، وبه آخذ أيضاً في المتصل لأصحاب القصر قاطبة.

وهذا الذي أجنح إليه واعتمد عليه غالباً، مع أني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أرده، كيف وقد قرئ به، وصح نصاً وأداء عمن قدمته لك من الأئمة. وإذا أخذت به كان القصر في المنفصل لمن ذكرته عنه كابن كثير وأبي جعفر وأصحاب الخلاف، كقالون وأبي عمرو ومن تبعهما، ثم فوق القصر قليلاً في المتصل لمن قصر المنفصل وفي الضربين لأصحاب الخلاف فيه، ثم فوقها قليلاً للكسائي وخلف ولابن عامر سوى من قدمنا عنه في الروايتين ثم فوقها قليلاً لعاصم، ثم فوقها قليلاً لحمزة وورش والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، وليس عندي فوق هذه مرتبة إلا لمن يسكت على المد كما هو، وسيأتي هذا إذا أخذت بالتفاوت بالضربين كما هو مذهب الداني وغيره.

أما إذا أخذت بالتفاوت في المنفصل فقط كما هو مذهب من ذكرت من العراقيين وغيرهم: فإن مراتبه عندي في المنفصل كما ذكرت آنفاً، ويكون المتصل بالإشباع على وتيرة واحدة، وكذلك لا أمنع التفاوت في المد اللازم على ما قدمت، إلا أني أختار ما عليه الجمهور.اهـ.

وقد انفرد أبو القاسم بن الفحام في التجريد عن الفارسي عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الحلواني عن هشام: بإشباع المد في الضربين، فخالف سائر الناس في ذلك.

ومن ذهب إلى عدم تفاوت المتصل: فإنه يأخذ فيه الإشباع كأعلى مراتب المنفصل وإلا يلزم منه تفضيل المنفصل وذلك لا يصح فيعلم. وبهذا يتضح أن المد للساكن اللازم هو الإشباع كما هو مذهب المحققين.

وأما المد للساكن العارض: ويقال له أيضاً الجائز، والعارض، فإن لأهل الأداء من أئمة القراء فيه ثلاث مذاهب: الأول الإشباع: كاللازم، لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض. قال الداني: وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين. قال: وبذلك كنت أقف على الخاقاني يعني خلف بن إبراهيم بن محمد المصري. وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء وأحد الوجهين في الكافي، واختار بعضهم لأصحاب التحقيق كحمزة وورش والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين ومن نحا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره.

الثاني التوسط: لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضاً، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه واختيار أبي بكر الشذائي والأهوازي وابن شطيا والشاطبي أيضاً، والداني، قال: وبذلك كنت أقف على أبي الحسن وأبي الفتح وأبي القاسم يعني عبد العزيز بن جعفر بن خواستي الفارسي. قال: وبه حدثني الحسين بن شاكر عن أحمد بن نصر يعني الشذائي. قال: وهو اختياره. قال: وعلى ذلك ابن مجاهد وعامة أصحابه. وهو الذي في التبصرة، واختاره بعضهم لأصحاب التوسط وتدوير القراءة كالكسائي وخلف في اختياره وابن عامر في مشهور طرقه، وعاصم في عامة رواياته.

الثالث: القصر: لأن السكون عارض فلا يعتد به، ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف نحو: {القدر، والفجر}. وهو مذهب أبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري قال في قصيدته:

وإن يتطرق عند وقفك ســاكن + فقف دون مد ذاك رأيي بلا فخر.

فجمعك بين الساكنين يجوز أن + وقــفت وهــذا من كلامهم الحر.

وهو اختيار أبي إسحاق الجعبري وغيره، والوجه الثاني في الكافي، وقد كره ذلك الأهوازي، وقال: رأيت من الشيوخ من يكره المد في ذلك، فإذا طالبته في اللفظ، قال: في الوقف بأدنى تمكين من اللفظ بخلاف ما يعبر به، وكذلك قال: يرفضه الشاطبي، واختاره بعضهم لأصحاب الحدر والتخفيف ممن قصر المنفصل كأبي جعفر وأبي عمرو ويعقوب وقالون.

قال الداني: وكنت أرى أبا علي شيخنا يأخذ به في مذاهبهم، وحدثني به عن أحمد بن نصر. والصحيح: جواز كل من الثلاثة لجميع القراء لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع، إلا

عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم، فإنه يجوز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة وما دونها للقاعدة المذكورة، ولا يجوز ما فوقها بحال كما سيأتي إيضاحه آخر الباب.

وهذا الخلاف لا يجري إلا اذا وقف على الكلمة بالسكون أو بالإشمام، فإن وقف عليها بالروم فليس غير القصر لعدم موجب المد وهو السكون، لأن الروم هو الإتيان ببعض الحركة على ما يأتي علمت فلا سكون فيه.

فالكلمة الموقوف عليها إذا لم يكن آخرها همزًا ولا حرفا مشددا، وكانت مرفوعة وكان قبل الحرف الموقوف عليه حرف مد او لين، نحو نستعين وخير وخوف جاز فيها السكون والإشمام والروم، فيحصل فيها الوقف من الإشباع والتوسط والقصر سبعة اوجه على التخيير، ثلاثة مع السكون المجرد وثلاثة مع الإشمام وواحد مع الروم وهو القصر. فإن كانت الكلمة مخفوضة او مكسورة نحو، الرحيم والدين وحذر الموت، وكذا ان يكذبون واتبعون، فلا يجوز فيهما الإشمام، بل السكون والروم فقط، فيحصل فيها في الوقف اربعة اوجه: ثلاثة مع السكون وواحد مع الروم، ولا بد من حذف الياء الزائدة مع الروم، في نحو قوله إن يكذبون واتبعون ودعان عند من يثبتها في الوصل، فإنها تحذف مع الروم كما تحذف السكون. وان كانت منصوبة او مفتوحة نحو، العالمين والمستقيم ولا ريب فلا يجوز فيها روم ولا إشمام، بل السكون فقط، فيحصل فيها في الوقف ثلاثة أوجه: الطول والتوسط والقصر مع السكون المجرد، وان كانت الكلمة الموقوف عليها فيها خلاف للقراء، بأن كانت تقرء وصلا بالنصب والرفع مثلا، نحو قوله - كن فيكون – وقال الله هذا يوم – فينبغي للقارئ إذا قرء بالرفع أن يقف بالروم ليظهر إختلاف القراءتين في اللفظ وصلا ووقفا.

والمعتبر في جواز الروم والإشمام الحركة الظاهرة الملفوظ بها، سواء كانت اصلية او نائبة عن غيرها، فيجوز الروم فيما جمع بألف وتاء مزيدتين وما ألحق به نحو خلق الله السموات، وإن كنَّ أولات، وإن كان منصوبا لأن نصبه بالكسرة، ولا يجوز في الإسم الذي لا ينصرف نحو ابراهيم وبإسحاق لأن جره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، وثمود يجوز صرفه وعدم صرفه وكلاهما جاء نظما ونثرا، ومنع صرفه للعلمية والتأنيث بإعتبار القبيلة، والصرف لعدم التأنيث باعتبار الحي او الأب، فيجري حكم الوقف عليه على هذا.

وإن كان الحرف الموقوف عليه مشددا نحو صوّاف وغير مضارّ ولا جانّ، فليس فيه سوى الإشباع تغليبا لأقوى السببين، وهو السكون المدغم بعد حرف المد، وإلغاء للأضعف. ولو قيل بزيادة المد في الوقف على قدره في الوصل لم يكن بعيدا، لإجتماع ثلاثة سواكن.

والوقف على المنصوب منه فيه السكون فقط، وعلى المجرور فيه السكون والروم، وعلى المرفوع فيه السكون والروم والإشمام.

وإن كان همزا فله حالتان: الأولى: ان يكون قبله حرف لين كالياء والواو الساكنتين بين الفتح والهمز، نحو شيء وسوء فهو مثل ما تقدم، أي إن كان مجرورا ففيه اربعة اوجه: القصر والتوسط والطول مع السكون المجرد والروم على القصر. وإن كان مرفوعا: ففيه سبعة اوجه: ثلاثة مع السكون المجرد وثلاثة مع الإشمام وواحد مع الروم وهو القصر.

والثانية: ان يكون قبله حرف مد، وهو إما مكسور نحو من السماء، او مفتوح نحو جاء وشاء، او مضموم نحو السفهاء، فلو وقف لحفص مثلا على المفتوح: وقف بألف او ألفين ونصف او ثلاث ألفات، فهذه ثلاثة اوجه والمكسور فيه ما مرّ والروم على الوجهين الأوّلين، فتصير خمسة، والمضموم فيه ما مرّ والإشمام على كل من الأوجه الثلاثة، فتصير ثمانية.

ولو وقف لأبي عمر مثلا على نحو السماء بالسكون: فإن لم يعتد بالعارض كان مثل حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على الكتاب بالقصر، وإن اعتد بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع، كما إذا قرء له وصلا بألف ونصف فإنه يزاد له التوسط بألفين، والإشباع بثلاثة.

وإذا وقف للأزرق لم يجز له غير الإشباع، لأن سبب المد لم يتغير، بل؛ ازداد قوة بسكون الوقف. ولو وقف له أعني الأزرقَ على يستهزءون ومتكئين ومآب: فمن روي عنه المد وصلا وقف كذلك، اعتد بالعارض او لا، ومن روي التوسط وصلا وقف به ان لم يعتد بالعارض، وبالمد إن إعتد به، ومن روي القصر كطاهر بن غلبون وقف كذلك إن لم يعتد بالعارض، وبالتوسط والإشباع ان اعتد به.

وبعضهم فرق بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير لأبي عمرو: فأجرى الثلاثة له في الوقف وخص الإدغام بالمد وألحقه باللازم، كما فعل أبو شامة في باب المد. والصواب أن سكون إدغام أبي عمرو عارض كالسكون في الوقف. والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان والروم والإشمام كما هو.

قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري: ولأبي عمرو في الإدغام إذا كان قبله حرف مد ثلاثة أوجه القصر والتوسط والمد كالوقف، ثم مثله وقال: نص عليها أبو العلاء. قال: والمفهوم من عبارة الناظم يعني الشاطبي في باب المد.

أما الشاطبي فنصه على كون الإدغام عارضاً وقد يفهم منه المد وغيره، على أن الشاطبي لم يذكر في كل ساكن الوقف قصراً بل ذكر الوجهين، وهما الطول والتوسط كما نص السخاوي في شرحه وهو أخبر بكلام شيخه ومراده، وهو الصواب في شرح كلامه، لقوله بعد ذلك وفي عين الوجهان فإنه يريد الوجهين المتقدمين من الطول والتوسط بدليل قوله والطول فضلاً. ولو أراد القصر لقال: والمد فضل.

فمقتضى اختيار الشاطبي عدم القصر في سكون الوقف فكذلك سكون الإدغام الكبير عنده، إذ لا فرق بينهما عند من روى الإشارة في الإدغام، ولذلك كان {والصافات صفاً} لحمزة ملحقاً باللازم كما هو، فلا يجوز له فيه إلا ما يجوز في {دابة، والحاقة}، ولذلك لم يجز له في الروم كما نصوا عليه.

فلا فرق حينئذٍ بينه وبين {أتمدوني} له وليعقوب، كما لا فرق لهما بينه وبين {لام، وميم، الم}، وكذلك حكم إدغام {أنساب بينهم} ونحوه لرويس، و{أتعداني} لهشام، ونحو ذلك من {أتأمروني}، وتاآت البزي وغيره.

أما أبو عمر: فإن من روى الإشارة عنه في الإدغام الكبير كصاحب التيسير والشاطبية والجمهور فإنه لا فرق بينه وبين الوقف، ومهما كان مذهبه في الوقف فكذلك في الإدغام، إن مداً فمد، وإن قصراً فقصر. وكذاك لم نرَ أحداً منهم نص على المد في الإدغام، إلا ويرى المد في الوقف، كأبي العز وسبط الخياط وأبي الفضل الرازي والجاجاني وغيرهم، ولا نعلم أحداً منهم ذكر المد في الإدغام وهو يرى القصر في الوقف.

وأما من يرى الإشارة في الإدغام: فيحتمل أن يلحق باللازم لجريه مجراه لفظاً، ويحتمل أن يفرق بينهما من حيث أن هذا جائز وذاك واجب فألحقه به، وكان ممن يرى التفاوت في مراتب اللازم كابن مهران وصاحب التجريد اخذ له فيه بمرتبته في اللازم وهو الدنيا قولا واحداً، وإن كان ممن لا يرى التفاوت فيه كالهذلي أخذ له بالعليا إذ لا فرق بينه وبين غيره في ذلك، ولذلك نص الهذلي في الإدغام على المد فقط ولم يلحقه باللازم، بل أجراه مجرى الوقف والحكم فيه ما تقدم. والأوجه في ذلك أوجه

اختيار لا أوجه اختلاف فبأي وجه قرأ أجزأ. والاختيار هو الأول أخذاً بالمشهور وعملاً بما عليه الجمهور طرداً للقياس وموافقة لأكثر الناس.

فإن قيل لم ثبت حرف المد من الصلة وغيرها مع لقائه الساكن المدغم في تاآت البزي وغيرها حتى احتيج في ذلك إلى زيادة المد لالتقاء الساكنين، وهلا حذف حرف في نحو {ومنهم الذين، ويعلمه الله، ولا الذين).

فالجواب: إن الإدغام في ذلك طارئ على حرف المد فلم يحذف لأجله، فهو مثل إدغام {دابة، والصاخة}، فلم يحذف حرف المد خوفاً من الإجحاف باجتماع إدغام طارئ وحذف.

وأما إدغام اللام في {الذين، والدار} ونحوه، فأصل لازم وليس بطارئ على حرف المد، فإنه كذلك أبداً كان قبله حرف مداً ولم يكن، فحذف حرف المد للساكن طرداً للقاعدة، فلم يقرأ {ومنهم الذين}، كما لم يثبت حرف المد في نحو {قالوا اطيرنا، وادخلا النار}، والى هذا أشار الداني حيث قال في جامع البيان: وإذا وقع قبل التاء المشددة حرف مد ولين ألف أو واو أو نحو {ولا تيمموا، وعنه تلهى} وشبههما، أثبت في اللفظ لكون التشديد عارضاً فلم يعتد به في حذفه وزيد في تمكينه ليتميز بذلك الساكنان، أحدهما من الآخر ولا يلتقيا، وكذلك الحكم في {اثنا عشر} في قراءة من سكن العين، نص أيضاً على ذلك في الجامع.

وأما ما وقع فيه حرف المد بعد الهمز نحو ما مثلنا به أولاً: فإن لورش من طريق الأزرق مذهباً اختص به سواء كانت الهمزة في ذلك ثابتة عنده أو مغيرة في مذهبه. فالثابتة: نحو {آمنوا، ونأى، وسوآت، وأتيا، ولإيلاف، ودعائي، والمستهزئين، والنبيئين، وأتووا، ويؤوسا، والنبيؤون}. والمغيرة له ما أن تكون بين بين: وهو {ءامنتم} في الأعراف وطه والشعراء، و{أآلهتنا، وجاء آل} في الحجر، و{جاء آل فرعون} في القمر، أو بالبدل: وهو {هؤلاء آلهة} في الأنبياء، و{من السماء آية} في الشعراء، أو بالنقل: نحو {الآخرة، والآن جئت، والإيمان الأولى، ومن آمن، وبني آدم، وألفوا آباءهم، وقل أي وربي، وقد أوتيت} وشبه ذلك، فإن ورشاً من طريق الأزرق مد ذلك كله على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك.

فروى المد في جميع الباب: أبو عبد الله بن سفيان صاحب الهادي وأبو محمد مكي صاحب التبصرة وأبو عبد الله بن شريح صاحب الكافي، وأبو العباس المهدوي صاحب الهداية وأبو الطاهر بن

خلف صاحب العنوان، وأبو القاسم الهذلي وأبو الفضل والخزاعي وأبو الحسن الحصري وأبو القاسم بن الفحام صاحب التجريد وأبو الحسن بن بليمة صاحب التلخيص وأبو علي الأهوازي وأبو عمرو الداني من قراءته على أبي الفتح وخلف بن خاقان وغيرهم من سائر المصريين والمغاربة، زيادة المد في ذلك كله.

ثم إنهم اختلفوا في قدر هذه الزيادة: فذهب الهذلي فيما رواه عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحداد إلى الإشباع المفرط، كما هو مذهبه عنه في المد المنفصل كما تقدم. قال وهو قول محمد بن سفيان القروي وأبي الحسين يعني الخبازي على أبي محمد المصري يعني عبد الرحمن بن يوسف أحد أصحاب ابن هلال.

وذهب جمهور من ذكرنا إلى أنه الإشباع من غير إفراط وسووا بينه وبين ما تقدم على الهمزة، وهو أيضاً ظاهر عبارة التبصرة والتجريد.

وذهب الداني والأهوازي وابن بليمة وأبو علي الهراس فيما رواه عن ابن عدي إلى التوسط وهو اختيار أبي علي الحسن بن بليمة وذكر أبو شامة أن مكياً ذكر كلا من الإشباع والتوسط، وذكر السخاوي عنه الإشباع فقط. وفي مؤلف انتصر فيه للمد في ذلك ورد على من رده، وأحسن من ذلك وبالغ فيه. وعبارته في التبصرة تحتمل الوجهين جميعاً.

وذهب إلى القصر فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون ورد في تذكرته على من روى المد وأخذ به وغلط أصحابه وبذلك قرأ الداني عليه، وذكره أيضاً ابن بليمة في تلخيصه وهو اختيار الشاطبي حسب ما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه.

قال أبو شامة: وما قال به ابن غلبون هو الحق. وهو اختيار مكي فيما حكاه عنه أبو عبد الله الفارسي، وفيه نظر، وقد اختاره أبو إسحاق الجعبري، وأثبت الثلاثة جميعا أبو القاسم الصفراوي في إعلانه والشاطبي في قصيدته وضعف المد الطويل، والحق في ذلك: أنه شاع وذاع وتلقته الأمة بالقبول فلا وجه لرده وإن كان غيره أولى منه.

وقد اتفق أصحاب المدني في هذا الباب عن ورش على استثناء كلمة واحدة وأصلين مطردين: فالكلمة: {يؤاخذ} كيف وقعت نحو: {لا يؤاخذكم الله، ولا تؤاخذنا، ولو يؤاخذ الله}. نص على استثنائها المهدوي وابن سفيان ومكي وابن شريح وكل من صرح بمد المغير بالبدل. وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير فإنه اكتفى بذكره في غيره. وكأن الشاطبي رحمه الله ظن بكوه لم يذكره في التيسير أنه

داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق، فقال: وبعضهم يؤاخذكم، أي وبعض رواة المد قصر يؤاخذ، وليس كذلك، فإن رواة المد مجمعون على استثناء يؤاخذ، فلا خلاف في قصره.

قال الداني في إيجازه: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله {لا يؤاخذكم، ولا تؤاخذنا، ولو يؤاخذ} حيث وقع. قال: وكأن ذلك عندهم من وأخذت غير مهموز. وقال في المفردات: وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى {لا يؤاخذكم الله} وبابه. وكذلك استثناها في جامع البيان ولم يحك فيها خلافا.

وقال أبو عبد الله بن القصاع: وأجمعوا على ترك الزيادة للألف في {يؤاخذ} حيث وقع وكيف، نص على ذلك الداني ومكي وابن سفيان وابن شريح.

وعدم استثنائه في التيسير: إما لكونه من: {واخذ} كما ذكره في الإيجاز، فهو غير ممدود أو من أجل لزوم البدل له، فهو كلزوم النقل في ترى فلا حاجة إلى استثنائه، واعتمد على نصوصه في غير التيسير.

وأما الأصلان المطردان فأحدهما: أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح وكلاهما من كلمة واحدة وهو {القرآن، والظمآن، ومسئولا، ومسئولون}، واختلف في علة ذلك، فقيل لأمن إخفاء بعده، وقيل لتوهم النقل، فكأن الهمزة معرضة للحذف. أو لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسماً، ترك زيادة المد فيه تنبيهاً على ذلك، وهذه هي العلة الصحيحة في استثناء إسرائيل عند من استثناها.

فلو كان الساكن قبل الهمز حرف مد أو حرف لين كما تقدم في مثالنا، فهم عنه فيه على أصولهم المذكورة، وانفرد صاحب الكافي فلم يمد الواو بعد الهمزة في الموؤدة، فخالف سائر أهل الأداء الراوين مد هذا الباب عن الأزرق.

والثاني: أن تكون الألف بعد الهمزة مبدلة من التنوين في الوقف نحو {دعاء، ونداء، وهزؤاً، وملجأ} لأنها غير لازمة، فكان ثبوتها عارضاً، وهذا أيضاً مما لا خلاف فيه.

ثم اختلف رواة المد عن ورش في ثلاث كلم وأصل مطرد. فالأولى من الكلم: {إسرائيل} حيث وقعت. نص على استثنائها أبو عمرو الداني وأصحابه وتبعه على ذلك الشاطبي فلم يحك فيها خلافاً، ووجه بطول الكلمة وكثر دورها وثقلها بالعجمة مع أنها أكثر ما تجئ مع كلمة {بني}، فتجتمع ثلاث

مدات، فاستثنى مد الياء تخفيفاً، ونص على تخفيفها ابن سفيان وأبو طاهر ابن خلف وابن شريح وهو ظاهر عبارة مكي والأهوازي والخزاعي وأبي القاسم ابن الفحام وأبي الحسن الحصري لأنهم لم يستثنوها.

والثانية: {آلآن} المستفهم في حرفي يونس {آلآن وقد كنتم به تستعجلون. آلآن وقد عصيت قيل}، أعني المد بعد اللام، فنص على استثنائها ابن سفيان والمهدوي وابن شريح ولم يستثنها مكي في كتبه ولا الداني في تيسيره واستثناها في الجامع ونص في غيرهما بخلاف فيها، فقال في الإيجاز والمفردات: إن بعض الرواة لم يزد في تمكينها، وأجرى الخلاف فيها الشاطبي.

الثالثة: {عاداً الأولى} في سورة النجم، لم يستثنها صاحب التيسير فيه واستثناها في جامعه ونص على الخلاف في غيرهما، كحرفي {آلآن} في يونس. ونص على استثنائها مكي وابن سفيان والمهدوي وابن شريح، وأما صاحب العنوان وصاحب الكامل والأهوازي وأبو معشر وابن بليمة: فلم يذكروا {آلآن، ولا عاداً الأولى} ولا نصوا على الهمز المغير في هذا الباب ولا تعرضوا له بمثال ولا غيره، وإنما ذكروا الهمز المحقق ومثلوا به، ولا شك أن ذلك يحتمل شيئين: أحدهما: أن يكون ممدوداً على القاعدة الآتية آخر الباب لدخوله في الأصل الذي ذكروه، إذ تخفيف الهمز بالتليين أو البدل أو النقل عارض، والعارض لا يعتد به على ما سيأتي في القاعدة. والاحتمال الثاني: أن يكون غير ممدود لعدم وجود همز محقق في اللفظ.

والاحتمالان: معمول بهما عندهم كما تمهد في القاعدة الآتية، غير أن الاحتمال الثاني عندي أقوى في مذهب هؤلاء، من حيث إنهم لم يذكروه ولم يمثلوا منه ولا استثنوا منه شيئاً حتى ولا مما أجمع على استثنائه وكثير منهم ذكر القصر فيما أجمع على مده من المتصل إذا وقع قبل الهمز المغير فهذا أولى.

وأما صاحب التجريد فإنه نص على المد في المغير بالنقل في آخر باب النقل، فقال: وكان ورش إذا نقل حركة الهمز التي بعدها حرف مد إلى الساكن قبلها أبقى المد على حاله قبل النقل. وقياس ذلك المغير بغير النقل، بل هو أحرى.

وكذلك الداني في التيسير وفي سائر كتبه لم ينص إلا على المغير بنقل أو بدل، فقال: سواء كانت محققة أي الهمزة أو ألقى حركتها على ساكن قبلها أو أبدلت. ثم مثل بالنوعين: فلم ينص على المسهل بين بين ولا مثل به ولا تعرض البتة إليه، فيحتمل أن يكون تركه ذكر هذا النوع لأنه لا يرى زيادة التمكين فيه، إذ لو جازت زيادة تمكينه لكان كالجمع بين أربع ألفات، وهي الهمزة المحققة والمسهلة بين

بين والألف، فلو مدها لكانت كأنها ألفان فيجتمع أربع ألفات. وبهذا علل ترك إدخال الألف بين الهمزتين فيجتمع أربع ألفات. وبهذا علل ترك إدخال الألف بين الهمزتين في ذلك كما هو.

فإن قيل: لو كان كذلك لذكره مع المستثنيات. يقال: بأن ذلك غير لازم، لأنه إنما استثني ما هو من جنس ما قدر وذلك أنه لما نص على التمكين بعد الهمزة المحققة والمغيرة بالنقل أو بالبدل خاصة، ثم استثنى مما بعد الهمزة المحققة، فهذا استثناه من الجنس فلو نص على استثناء ما بعد الهمزة المغيرة بين بين لكن استثناء من غير الجنس فلم يلزم ذلك واستثناؤه ما بعد الهمزة المجتلبة للابتداء استثناء من الجنس لأنها حينئذٍ محققة، وكذلك من علمناه من صاحب الهداية والكافي والتبصرة وغيرهم لم يمثلوا بشيء من هذا النوع، إلا أن إطلاقهم التسهيل قد يرجع إدخال نوع بين بين وإن لم يمثلوا به.

والجملة فلا نعلم أحداً من متقدمي الأئمة نص فيه بشيء. نعم عبارة الشاطبي صريحة بدخوله ولذلك مثل به شراح كلامه وهو الذي صح أداء وبه يؤخذ، على أنا لا نمنع إجراء الخلاف في الأنواع الثلاثة عملاً بظواهر عبارات من لم يذكرها، وهو القياس.

وإجراء الوجهين من المد وضده من المغير بالنقل إنما يتأتى حالة الوصل، أما حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، فإن لم يعتد بالعارض فالوجهان، في نحو {الآخرة، والإيمان، والأولى} جاريان، وإن اعتد بالعارض فالقصر ليس إلا، نحو {الآخرة، والإيمان، والأولى} لقوة الاعتداد بالعارض في ذلك ولعدم تصادم الأصلين. نص على ذلك أهل التحقيق من الأئمة.

قال مكي في الكشف أن ورشاً لا يمد {الأولى} وإن كان من مذهبه مد حرف المد بعد الهمز المغير، لأن هذا وإن كان همزاً مغيراً أنه قد اعتد بحركة اللام، فكأن لا همز في الكلمة فلا مد.

وأما الأصل المطرد الذي فيه الخلاف: فهو حرف المد إذا وقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء نحو {إيت بقرآن، وإيتوني، وأؤتمن، وإيذن لي}، فنص على استثنائه وترك الزيادة في مده أبو عمرو الداني في جميع كتبه، وأبو معشر الطبري والشاطبي وغيرهم. ونص على الوجهين جميعاً من المد وتركه ابن سفيان وابن شريح ومكي، وقال في التبصرة: وكلا الوجهين حسن وترك المد أقيس، ولم يذكره المهدوي ولا ابن الفحام ولا ابن بليمة ولا صاحب العنوان ولا الأهوازي، فيحتمل مده لدخوله في القاعدة ولا يضر عدم التمثيل به، ويحتمل ترك المد، وأن يكونوا استغنوا عن ذلك بما مثلوه من غيره، وهو الأولى، فوجه المد

وجود حرف مد بعد همزة محققة لفظاً وإن عرضت ابتداء، ووجه القصر كون همزة الوصل عارضة والابتداء بها عارض فلم يعتد بالعارض، وهذا هو الأصح.

وأما نحو {رأى القمر، ورأى الشمس، وتراء الجمعان} في الوقف، فإنهم فيه على أصولهم المذكورة من الإشباع والتوسط والقصر، لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها وصلاً عارض، فلم يعتد به، وهذا من المنصوص عليه،

وأما {ملة آبائي إبراهيم} في يوسف، و{فلم يزدهم دعائي إلا} في نوح حالة الوقف، و{تقبل دعاء ربنا} في إبراهيم حالة الوصل، فكذلك هم فيها على أصولهم ومذاهبهم عن ورش، لأن الأصل في حرف المد من الأوليين الإسكان، والفتح فيها عارض من أجل الهمزة، وكذلك حذف حرف المد في الثالثة عارض حالة الوصل اتباعاً للرسم، والأصل إثباتها، فجرت فيها مذاهبهم على الأصل ولم يعتد فيها بالعارض وكان حكمها حكم من {وراء} في الحالين، قاسه الإمام. وكذلك أخذه أداء عن الشيوخ في {دعاء} في إبراهيم، وينبغي أن لا يعمل بخلافه.

فصل: وأما السبب المعنوي فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصود عند العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مد التعظيم في نحو {لا إله إلا الله، ولا إله إلا هو، ولا إله إلا أنت}، وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى. ونص على ذلك أبو معشر الطبري وأبو القاسم الهذلي وابن مهران والجاجاني وغيرهم. وقرأ به الإمام من طريقهم واختاره، ويقال له أيضاً مد المبالغة.

قال ابن مهران في كتاب المدات له إنما سمي مد المبالغة لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهية سوى الله سبحانه. قال: وهذا معروف عند العرب لأنها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة وعند المبالغة في نفي شيء ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة. قال: والذي له أصل أولى وأحرى. يشير إلى كونه إذا اجتمع سببان وهما المبالغة ووجود الهمزة كما هو، والذي قال في ذلك جيد ظاهر. وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا إله إلا الله إشعاراً بما ذكرناه وبغيره.

قال النوري في الأذكار: ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد الذاكر قوله (لا إله إلا الله) لما ورد من التدبر. قال: وأقوال السلف وأئمة الخلف في مد هذا مشهورة.

وروي في ذلك حديثان مرفوعان أحدهما عن ابن عمر: من قال (لا إله إلا الله) ومد بها صوته أسكنه الله دار الجلال داراً سمى بها نفسه: فقال ذو الجلال والإكرام، ورزقه النظر إلى وجهه. والآخر عن أنس من قال (لا إله إلا الله) ومدها، هدمت له أربعة آلاف ذنب. وكلاهما ضعيفان ولكنهما في فضائل الأعمال.

وقد ورد مد المبالغة لنفي في (لا) التي للتبرئة في نحو {لا ريب فيه، ولا شية فيها، ولا مرد له، ولا جرم} عن حمزة، نص على ذلك له أبو طاهر بن سوار في المستنير ونص عليه أبو محمد سبط الخياط في المبهج من رواية خلف عن سليم عنه، ونص عليه أبو الحسن بن فارس في كتابه الجامع عن محمد ابن سعدان عن سليم، وقال أبو الفضل الخزاعي: قرأت به أداء من طريق خلف وابن سعدان وخلاد وابن جبير ورويم بن يزيد كلهم عن حمزة.

وقدر المد في ذلك فيما قرأ الإمام به وسط لا يبلغ الإشباع، وكذا نص عليه أبو عبد الله ابن القصاع، وذلك لضعف سبب الهمز وقرأ بالمد أيضاً في {لا ريب} فقط، من الكفاية في الست لحفص من طريق هبيرة عنه.

هذا ما يتعلق بالمد في حروف المد مستوفى، إذ لا يجوز زيادة في حرف من حروف المد بغير سبب من الأسباب المذكورة.

وقد انفرد أبو عبد الله ابن شريح في الكافي بمد ما كان على حرفين في فواتح السور. فحكى عن رواية اهل المغرب عن ورش أنه كان يمد ذلك كله. واستثنى الراء من (الر، والمر) والطاء والهاء من طه.

وكأنهم نظروا إلى وجود الهمز مقدراً بحسب الأصل وذلك شاذ لا نأخذ به. وقد اختلف في إلحاق حرفي اللين بهما وهما الياء والواو المفتوح ما قبلهما فوردت زيادة المد فيهما بسببي الهمز والسكون إذا كانا قويين.

وإنما اعتبر شرط المد فيهما مع ضعفه بتغيير حركة ما قبله لأن فيهما شيئاً من الخفاء وشيئاً من المد وإن كانا أنقص في الرتبة مما في حروف المد، ولذلك جاز الإدغام في نحو {كيف فعل} بلا عسر، ولم ينقل الحركة إليهما في الوقف في نحو: زيد، وعوف من نقل في نحو: بكر وعمرو، وتعاقبا مع حروف المد في الشعر قبل حرف الرويفي نحو قول الشاعر:

تصفقها الرياح إذا جرينا + مع قوله: + مخاريق بأيدي اللاعبينا.

وقالوا في تصغير مدق وأصم: مديق وأصيم، فجمعوا بين الساكنين وأجروهما مجرى حروف المد، فلذلك حملا عليها وإن كانا دونها في الرتبة لقربهما منها، وسوغ زيادة المد فيهما سببه الهمز وقوة اتصاله بهما في كلمة وقوة سببيه السكون.

أما الهمز: فإنه إذا وقع بعد حرفي اللين متصلاً من كلمة واحدة نحو {شيء} كيف وقع، و{كهيئة، وسوءة، والسوء}، فقد اختلف عن ورش من طريق الأزرق في إشباع المد في ذلك وتوسطه وغير ذلك، فذهب إلى الإشباع فيه المهدوي وهو اختيار أبي الحسن الحصري وأحد الوجهين في الهادي والكافي والشاطبية ومحتمل في التجريد.

وذهب إلى التوسط أبو محمد مكي وأبو عمرو الداني وبه قرأ الداني على أبي القاسم خلف بن خاقان وأبي الفتح فارس بن أحمد وهو الوجه الثاني في الكافي والشاطبية وظاهر التجريد وذكره أيضاً الحصري في قصيدته مع اختياره الإشباع فقال:

وفي مدِ عين ثم شيء وسوءة + خلاف جرى بين الأئمة في مصر

فقال أناس مده متوسـط + وقال أنـاس مفرط وبه أقري

وأجمعوا على استثناء كلمتين من ذلك وهما {موئلا، والموؤدة}، فلم يزد أحد فيهما تمكيناً على ما فيهما من الصيغة، وانفرد صاحب التجريد بعد استثناء {موئلا} فخالف سائر الرواة عن الأزرق.

واختلفوا في تمكين واو {سوآت} من {سوآتهما، وسوآتكم}، فنص على استثنائها المهدوي في الهداية وابن سفيان في الهادي وابن شريح في الكافي وأبو محمد في التبصرة والجمهور، ولم يستثنها الداني في التيسير ولا في سائر كتبه وكذلك ذكر الأهوازي في كتابه الكبير.

ونص على الخلاف فيها أبو القاسم الشاطبي، وينبغي أن يكون الخلاف على المد المتوسط والقصر، فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب إلا وهو يستثني {سوآت}، فعلى هذا لا يتأتى فيها لورش سوى أربعة أوجه، وهي قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة طريق من قدمنا، والرابع التوسط فيها طريق الداني.

وذهب آخرون إلى زيادة المد في {شيء} فقط ،كيف أتى، مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، وقصر سائر الباب.

وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون وأبي الطاهر صاحب العنوان وأبي القاسم الطرسوسي وأبي علي الحسن بن بليمة صاحب التلخيص وأبي الفضل الخزاعي وغيرهم.

واختلف هؤلاء في قدر هذا المد: فابن بليمة والخزاعي وابن غلبون يرون أنه التوسط، وبه قرأ الداني عليه، والطرسوسي وصاحب العنوان يريان أنه الإشباع، وبه قرأ الإمام من طريقهما.

واختلف أيضاً بعض الأئمة من المصريين والمغاربة في مد {شيء} كيف أتى عن حمزة، فذهب أبو الطيب بن غلبون وصاحب العنوان وأبو علي الحسن بن بليمة وغيرهم إلى مده، وهو ظاهر نص أبي الحسن بن غلبون في التذكرة.

وذهب الآخرون إلى أنه السكت دون المد، وعلى ذلك حمل الداني كلام ابن غلبون وبه قرأ عليه وبه أخذنا أيضاً، وقال في الكافي: إنه قرأ الوجهين يعني من المد والسكت هما أيضاً في التبصرة، والمراد بالمد عند من رواه من هؤلاء هو التوسط.

وإذا وقع الهمز بعد حرف اللين منفصلاً: فأجمعوا على ترك الزيادة نحو ({خلوا إلى، وابني آدم}، ولا فرق بينه وبين ما لا همز بعده نحو {عينا، وهونا} لا خلاف بينهم في ذلك، إلا ما من من نقل حركة الهمز في ذلك.

وأما السكون: فهو على أقسام المد أيضاً لازم وعارض وكل منهما مشدد وغير مشدد. فاللازم غير المشدد: حرف واحد وهو (ع) من فاتحة مريم والشورى، فاختلف أهل الأداء في إشباعها في توسطها وفي قصرها، لكل من القراء فمنهم من أجراها مجرى حرف المد فأشبع مدها لالتقاء الساكنين، وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد وأبي الحسن علي بن محمد بن بشر الانطاكي وأبي بكر الأذفوي واختيار أبي محمد مكي وأبي القاسم الشاطبي وحكاه أبو عمرو الداني في جامعه عن بعض من ذكرنا. وقال: هو قياس قول من روى عن ورش المد في {شيء، والسوء} وشبههما، ذكره في الهداية عن ورش وحده يعني من طريق الأزرق، وكذا كان يأخذ ابن سفيان.

ومنهم من أخذ بالتوسط نظراً لفتح ما قبل ورعاية للجمع بين الساكنين، وهذا مذهب أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الحسن علي بن سليمان الانطاكي وأبي الطاهر صاحب العنوان وأبي الفتح بن شيطا وأبي علي صاحب الروضة وغيرهم، وهو قياس من روى عن ورش التوسط في {شيء} وبابه، وهو الأقيس لغيره والأظهر وهو الوجه الثاني في جامع البيان

وحرز الأماني والتبصرة وغيرهما وهو أحد الوجهين في كفاية أبي العز القلانسي عن الجميع وفي الكافي عن ورش وحده بخلاف. وهذان الوجهان: مختاران لجميع القراء عند المصريين والمغاربة ومن تبعهم وأخذ بطريقهم.

ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة: فلم يزد في تمكينها على ما فيها، وهذا مذهب أبي طاهر ابن سوار وأبي محمد سبط الخياط وأبي العلاء الهمداني وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي واختيار متأخري العراقيين قاطبة وهو الذي في الهداية والهادي والكافي لغير ورش وهو الوجه الثاني فيه لورش، وقال: لم يكن أحد مدها إلا ورشاً باختلاف عنه.

والقصر في {عين} عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله إلا عند من لا يرى مد حرف اللين قبل الهمز لأن سبب السكون أقوى من سبب.

واللازم المشدد في حرفين: {هاتين} في القصص، و{اللذين} في فصلت، في قراءة ابن كثير بتشديد النون فيجري له فيهما الثلاثة الأوجه المتقدمة على مذهب من تقدم. وممن نص على أن المد فيهما كالمد في {الضالين، وهذان} الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه في باب المد، وهو ظاهر التيسير ونص في سورة النساء من جامع البيان على الإشباع في {هذان} والتمكين فيهما، وهو صريح في التوسط ولم يذكر سائر المؤلفين فيهما إشباعاً ولا توسطاً فلذلك كان القصر فيهما مذهب الجمهور.

وأما الساكن العارض غير المشدد فنحو {الليل، والميل، والميت، والحسنين، والخوف، والموت، والطول} حالة الوقف بالإسكان أو بالإشمام فيما يسوغ فيه، فقد حكى فيه الشاطبي وغيره عن أئمة الأداء الثلاثة مذاهب وهي الإشباع والتوسط والقصر، وهي أيضاً لورش من طريق الأزرق في غير ما الهمزة فيه متطرفة نحو {شيء، والسوء} فإن القصر يمتنع في ذلك كما هو والإشباع فيه، مذهب بعض من يأخذ بالتحقيق وإشباع التمطيط من المصريين وأضرابهم، والتوسط مذهب أكثر المحققين واختيار أبي عمرو الداني وبه كان يقرئ أبو القاسم الشاطبي كما نص عليه أبو عبد الله بن القصاع عن الكمال الضرير عنه.

قال الداني: المد في حال التمكين التوسط من غير إسراف وبه قرأت، والقصر هو مذهب الحذاق كأبي بكر الشذائي والحسن بن داود النقار وأبي الفتح ابن شيطا وأبي محمد سبط الخياط وأبي علي المالكي وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، وأكثرهم حكى الإجماع على ذلك وأنها جارية مجرى الصحيح

وبه كان يقرئ أبو الجود المصري كما نص عليه ابن القصاع عن الكمال الضرير عنه، وهو قول النحويين أجمعين، وقد نص على الثلاثة جميعاً الإمام أبو القاسم الشاطبي.

والتحقيق في ذلك أن يقال أن هذه الأوجه لا تسوغ إلا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المد من هذا الباب، وأما من ذهب إلى القصر فيها لا يجوز له إلا القصر فقط، ومن ذهب إلى التوسط فيها لا يسوغ له هنا إلا التوسط والقصر اعتد بالعارض أو لم يعتد ولا يسوغ له هنا إشباع، فلذلك كان الأخذ به في هذا النوع قليلاً.

والعارض المشدد نحو {الليل لباساً، وكيف فعل، والليل رأى، وبالخير لقضى} عند أبي عمرو في الإدغام الكبير، وهذه الثلاثة الأوجه سائغة فيها كما تقدم آنفاً في العارض. والجمهور على القصر. وممن نقل فيه المد والتوسط أبو عبد الله بن القصاع.

فصل: قواعد الباب: تقدم أن شرط المد حرفه وأن سببه موجبه. فالشرط: قد يكون لازماً فيلزم في كل حال نحو: {أولئك، وقالوا آمنا، والحاقة}. أو يرد على الأصل نحو: {أمره إلى الله، وبعضهم إلى بعض} {به إليكم}. وقد يكون عارضاً: فيأتي في بعض الأحوال نحو {ملجأ} حالة الوقف، أو يجيء على غير الأصل، نحو {أأنتم} عند من فصل، ونحو {أألد، وأأمنتم من، ومن السماء إلى} عند من أبدل الثانية، وقد يكون ثابتاً فلا يتغير عن حالة السكون، وقد يكون مغيراً، نحو {يضيء} و{سوء} في وقف حمزة وهشام، وقد يكون قوياً فتكون حركة ما قبله من جنسه، وقد يكون ضعيفاً فيخالف حركة ما قبله من جنسه.

وكذلك السبب قد يكون لازماً: نحو {أتحاجوني} و{إسرائيل}، وقد يكون عارضاً، نحو {والنجوم مسخرات}، حالة الإدغام والوقف، و{أوتمن} حالة الابتداء، وقد يكون مغيراً، نحو {الم الله} حالة الوصل، و{هؤلاء إن} حالة الوصل، عند البزي وأبي عمرو، وحالة الوقف عند حمزة، وقد يكون قوياً وقد يكون ضعيفاً.

والقوة والضعف في السبب بتفاضل: فأقواه ما كان لفظياً، ثم أقوى اللفظي ما كان ساكناً أو متصلاً وأقوى الساكن ما كان لازماً. وأضعفه ما كان عارضاً، وقد يتفاضل عند بعضهم لزوماً وعروضاً، فأقواه ما كان مدغماً كما تقدم، ويتلو الساكن العارض ما كان منفصلاً، ويتلوه ما تقدم الهمز فيه على حرف المد وهو أضعفها.

وإنما قلنا اللفظي أقوى من المعنوي لإجماعهم عليه، وكان الساكن أقوى من الهمز لأن المد فيه يقوم مقام الحركة فلا يتمكن من النطق بالساكن بحقه إلا بالمد، ولذلك اتفق الجمهور على مده قدراً واحداً، وكان أقوى من المتصل لذلك وكان المتصل أقوى من المنفصل لإجماعهم على مده وإن اختلفوا في قدره ولاختلافهم في مد المنفصل وقصره، وكان المنفصل أقوى مما تقدم فيه الهمز لإجماع من اختلف في المد بعد الهمز على مد المنفصل، فمتى اجتمع الشرط والسبب مع اللزوم والقوة لزم المد ووجب إجماعاً، ومتى تخلف أحدهما أو اجتمعا ضعيفين أو غير الشرط أو عرض ولم يقوَ السبب امتنع المد إجماعاً.

ومتى ضعف أحدهما أو عرض السبب أو غيّر، جاز المد وعدمه على خلاف بينهم في ذلك كما سيأتي مفصلاً، ومتى اجتمع سببان عمل بأقواهما وألغي أضعفهما إجماعاً وهذا معنى قول الجعبري: إن القوي ينسخ حكم الضعيف.

فلا يجوز مد نحو {خلوا إلى، وابني آدم} كما هو، وذلك لضعف الشرط باختلاف حركة ما قبله والسبب بالانفصال، ويجوز مد نحو {سوءة، وهيئة} لورش من طريق الأزرق كما هو، لقوة السبب بالاتصال، كما يجوز مد عين، وهذين، في الحالين، ونحو: {الموت، والليل} وقفا، لقوة السبب بالسكون.

ولا يجوز المد في وقف حمزة وهشام على نحو {وتذوقوا السوء، وحتى تفيء} حالة النقل، إن وقف بالسكون، لتغير حرف المد بنقل حركة الهمزة إليه، ولا يقال أنه إذ ذاك حرف مد قبل همز مغير، لأن الهمز لما زال حرك حرف المد ثم سكن حرف المد للوقف.

وأما قول السخاوي وتقف على {المسيء} بإلقاء حركة الهمزة على الياء وحذف الهمزة ثم تسكن الياء للوقف ولا يسقط المد لأن الياء وإن زال سكونها: فقد عاد إليها، فإن أراد المد الذي كان قبل النقل وهو الزيادة على المد الطبيعي فليس بجيد، لأنه لا خلاف في إسقاطه وإن أراد المد الذي هو الصفة اللازمة قد عاد إلى الياء بعد إن لم يكن حالة حركتها بالنقل فمسلم لأنه يصير مثل {هو وهي} في الوقف من نحو قوله: {وهو بكل، وهي تجري}، وكذا قوله في {ليسوؤا}.

ولا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مد نحو {أألد، وأأمنتم من، وجاء أجلهم، والسماء إلى، وأولياء أولئك} حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مد كما يجوز له مد نحو {آمنوا، وإيمان، وأوتي} لعروض حرف المد بالإبدال وضعف السبب لتقدمه على الشرط، وقيل للتكافؤ: وذلك أن إبداله على غير

الأصل من عنه على غير قياس، والمد أيضاً غير الأصل فكافأ القصر الذي هو الأصل فلم يمد، ويرد على هذا طرداً نحو {ملجأ}، فإن إبدال ألفه على الأصل وقصره على إجماع ويرد عليه عكساً، نحو {أأنذرتهم وجاء أمرنا}، فإن إبدال ألفه على غير الأصل ومده إجماع فالأولى أن يقال أن منع مده من ضعف سببه ليدخل نحو {ملجأ} لضعف السبب، ويخرج نحو {أأنذرتهم} لقوته.

واختلف في نحو {أأنتم، وأينا، وأأنزل} في مذهب من أدخل بين الهمزتين ألفاً من الألف فيها مفخمة جيء بها للفصل بين الهمزتين لثقل اجتماعهما، فذهب بعضهم إلى الاعتداد بها لقوة سببية الهمز ووقوعه بعد حرف المد من كلمة، فصار من باب المتصل، وإن كانت عارضة كما اعتد بها من أبدل ومد لسببية السكون، وهذا مذهب جماعة منهم أبو عبد الله بن شريح نص عليه في الكافي، فقال في باب المد: فإن قيل: أن هشاماً إذ استفهم وأدخل بين الهمزتين ألفاً يمد الألف التي قبل الهمزة، قيل إنما يمد من أجل الهمزة الثانية: فهو كـ{خائفين}، ونحوه {وقال} في باب الهمزتين من كلمة إن قالون وأبا عمرو وهشاماً يدخلون بينهما ألفاً فيمدون، وهو ظاهر كلام التيسير في مسألة {ها أنتم} حيث قال: ومن جعلها يعني الهاء مبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكين، سواء حقق الهمزة أو لينها، وصرح بذلك في جامع البيان كما هو.

وقال أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي في شرح التيسير من باب الهمزتين من كلمة عند قوله: وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها أي الألف، قال: فعلى هذا يلزم المد بين المحققة والملينة إلا أن مد هشام أطول ومد السوسي أقصر ومد قالون والدوري أوسط وكله من قبيل المد المتصل.

وإنما جعل مد السوسي أقصر لأنه يذهب إلى ظاهر كلام التيسير من جعل مراتب المتصل خمسة والدنيا منها لمن قصر المنفصل كما قدمنا وبزيادة المد قرأ الإمام من طريق الكافي في ذلك كله.

وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف لعرضها ولضعف سببية الهمز عند السكون: وهو مذهب العراقيين كافة وجمهور المصريين والشاميين والمغاربة وعامة أهل الأداء، وحكى بعضهم الإجماع عن ذلك. قال أبو بكر بن مهران فيما حكاه عنه أبو الفخر حامد بن حسنويه الجاجاني في كتابه حلية القراء عند ذكره أقسام المد: أما مد الحجز: ففي مثل قوله {أآنذرتهم، وأؤنبئكم، وأإذا} وأشباه ذلك.

قال: وإنما سمي مد الحجز: لأنه أدخل بين الهمزتين حاجزاً، وذلك أن العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين فتدخل بينهما مدة تكون حاجزة بينهما لإحداهما عن الأخرى.

قال: ومقداره ألف تامة بالإجماع، لأن الحجز يحصل بهذا القدر ولا حاجة إلى الزيادة. وهو الذي يظهر من جهة النظر، لأن المد إنما جيء به زيادة على حرف المد الثابت بياناً له وخوفاً من سقوطه لخفائه واستعانة على النطق بالهمز بعده لصعوبته، وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين فصلاً بينهما واستعانة على الإتيان بالثانية، فزيادتها هنا كزيادة المد في حرف المد، ثم فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا هو الأولى بالقياس والأداء.

ويجوز المد وعدمه لعروض السبب: ويقوى بحسب قوته ويضعف بحسب ضعفه: فالمد في نحو: {نستعين، ويؤمنون} وقفاً عند من اعتد بسكونه أقوى منه في نحو {إيذن، وأوتمن} ابتداء، عند من اعتد بهمزة لضعف سبب تقدم الهمز عن سكون الوقف، ولذلك كان الأصح إجراء الثلاثة في الأول دون الثاني كما تقدم، ومن ثم جرت الثلاثة في الوقف على {إيت} حالة الابتداء لقوة سبب السكون على سبب الهمز المتقدم.

ويجوز المد وعدمه إذا غير سبب المد عن صفته التي من أجلها كان المد سواء كان السبب همزاً أو سكوناً وسواء كان تغيير الهمز بين بين أو بالإبدال أو بالنقل أو بالحذف. فالمد لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ واستصحاب حاله فيما كان أولاً وتنزيل السبب المغير كالثابت والمعدوم كالملفوظ، والقصر اعتداداً بما عرضه له من التغير والاعتبار بما صار إليه اللفظ، والمذهبان قويان والنظران صحيحان مشهوران معمول بهما نصاً وأداء قرأ بهما الإمام جميعاً، والأول أرجح عند جماعة من الأئمة كأبي عمرو الداني وابن شريح وأبي العز القلانسي والشاطبي وغيرهم وحجتهم أن من مد عامل الأصل ومن قصر عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أوجه وأقيس، وهذا اختيار الجعبري.

والمذهب عندي في ذلك: أن يقال فيما ذهب بالتغير اعتباطاً هو الثاني، وفيما بقي له اثر يدل عليه وهو الأول ترجيحاً للموجود على المعدوم، فقد حكى أبو بكر الداجوني عن أحمد بن جبير وأصحابه عن نافع في الهمزتين المتفقتين نحو {السما أن تقع}، قال: يهمزون ولا يطولون {السماء} ولا يهمزونها. وهذا نص منه على القصر من أجل الحذف وهو عين ما قلناه.

ومما يدل على صحة ما ذكرناه ترجيح المد على القصر لأبي جعفر في قراءته {إسراييل} ونحوه بالتليين لوجود اثر الهمزة ومنع المد في {شركاي} ونحوه، في رواية من حذف الهمزة عن البزي لذهاب الهمزة، وقد يعارض استصحاب الحكم مانع آخر فيترجح الاعتداد بالعارض أو يمتنع البتة، ولذلك

يستثنى جماعة ممن لم يعتد بالعارض لورش من طريق الأزرق {آلآن} في موضعي يونس لعارض غلبه التخفيف بالنقل، ولذلك خص نافع نقلها من أجل توالي الهمزات فأشبهت اللازم، وقيل لثقل الجمع بين المدين فلم يعتد بالثانية لحصول الثقل بها، واستثنى الجمهور منهم {عاداً الأولى} لغلبة التغيير وتنزيله بالإدغام منزلة اللازم، وأجمعوا على استثناء {يواخذ} للزوم البدل، ولذلك لم يجز في الابتداء بنحو {الإيمان، والأولى، وآلآن} سوى القصر لغلبة الاعتداد بالعارض كما قدمنا.

ولا يجوز بهذه القاعدة إلا المد على استصحاب الحكم أو القصر على الاعتداد بالعارض، ولا يجوز التوسط إلا برواية ولا نعلمها، والفرق بين عروض الموجب وتغييره واضح سيأتي إن شاء الله.

فإذا قرئ لأبي عمرو ومن وافقه على نحو {هؤلاء إن كنتم صادقين} بحذف إحدى الهمزتين في وجه قصر المنفصل وقدر حذف الأولى فيها على مذهب الجمهور، فالقصر فيها لانفصاله مع وجهي المد، والقصر في {أولاء إن كنتم} لعروض الحذف وللاعتداد بالعارض، فإذا قرئ في وجه المد المنفصل فالمد في {ها}، مع المد في {أولاء إن} وجهاً واحداً، ولا يجوز المد في {ها}، مع قصر {أولاء إن}، لأن {أولاء} لا يخلو من أن يقدر متصلاً أو منفصلاً، فإن قدر منفصلاً مد مع مد {ها} أو قصر مع قصرها، وإن قدر متصلاً مد مع قصر {ها}، فلا وجه حينئذٍ لمد {ها} المتفق على انفصاله، وقصر {أولاء} المختلف في اتصاله، ويكون جميع ما فيها ثلاثة أوجه فحسب.

وإذا قرئ في هذا ونحوه لقالون ومن وافقه بتسهيل الأولى: فالأربعة الأوجه المذكورة جائزة، فمع قصر {ها} المد، والقصر في {أولاء} ومع مد {ها}، كذلك استصحاباً للأصل، إلا اعتداداً بالعارض، إلا أن المد في {ها} مع القصر في {أولاء}، يضعف باعتبار أن سبب الاتصال ولو تغير أقوى من الانفصال، لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مد المتصل وإن غير سببه دون العكس.

وإذا قرئ {ها نتم هؤلاء} لأبي عمرو وقالون: وقدر أن {ها} في {ها نتم} للتنبيه، فمن مد المنفصل عنهما جاز له في {ها نتم} وجهان لتغير الهمز، ومن قصره فلا يجوز له إلا القصر فيهما ولا يجوز مد {ها} من {ها نتم} وقصر {ها} من {هؤلاء} إذ لا وجه له.

وإذا قرئ لحمزة وهشام في أحد وجهيه نحو {هم السفهاء، ومن السماء} وقفاً في وجه الروم جاز المد والقصر على القاعدة، وإذا قرئ بالبدل وقدر حذف المبدل، فالمد على المرجوح والقصر على الأرجح من أجل الحذف، وتظهر فائدة هذا الخلاف في نحو {هؤلاء} إذا وقف عليها بالروم لحمزة

وسهلت الهمزة الأولى لتوسطها بعد الألف جاز في الألفين المد والقصر معاً لتغير الهمزتين بعد حرفي المد، ولا يجوز مد أحدهما وقصر الآخر من أجل التركيب، وإن وقف بالبدل وقدر الحذف كما تقدم جاز في ألف {ها} الوجهان مع قصر ألف {أولاء} على الأرجح لبقاء أثر التغير في الأولى وذهابه إلى الثانية، وجاز مدهما وقصرهما كما جاز في وجه الروم على وجه التفرقة بين ما بقي أثره وذهب.

ولو وقف على زكريا لهشام في وجه التخفيف جاز حالة البدل المد والقصر جرياً على القاعدة، فلو وقف عليه لحمزة لم يجز له سوى القصر للزوم التخفيف لغة، ولذلك لم يجز لورش في نحو {ترى} سوى القصر.

ولا يمتنع بعموم القاعدة المذكورة إجراء المد والقصر في حرف المد بعد الهمز المغير في مذهب ورش من طريق الأزرق، بل القصر ظاهر عبارة صاحب العنوان والكامل والتلخيص والوجيز، ولذلك لم يستثن أحد منهم ما أجمع على استثنائه من ذلك نحو {يؤاخذ} ولا ما اختلف فيه من {آلآن، وعاداً الأولى}، ولا مثل أحد منهم بشيء من المغير ولا تعرضوا له ولم ينصوا إلا على الهمز المحقق ولا مثلوا إلا به كما هو، وهذا صريح أو كالصريح في الاعتداد بالعارض، وله وجه قوي وهو ضعف سبب المد بالتقدم وضعفه بالتغير، وتظهر فائدة الخلاف في ذلك في نحو {من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر}، فمن لم يعتد بالعارض في {الآخر} ساوى بين آمنا وبين الآخر مداً وتوسطاً وقصراً، ومن اعتد به مداً توسط في {آمنا} وقصر في {الآخر}.

ولكن العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كله سوى ما استثني من ذلك فيما تقدم وبه قرأ وبه أخذ ولا أمنع الاعتداد بالعارض خصوصاً من طرق من ذكرت.

وآلآن: في موضعي يونس إذا قرئ لنافع وأبي جعفر، وجه إبدال همزة الوصل ألفاً ونقل حركة الهمزة بعد اللام إليها، جاز لهما في هذه الألف المبدلة المد باعتبار استصحاب حكم المد للساكن، والقصر باعتبار الاعتداد بالعارض على القاعدة المذكورة. فإن وقفا لهما عليها جاز مع كل واحد من هذين الوجهين في الألف التي بعد اللام ما يجوز لكون الوقف وهو المد والتوسط والقصر، وهذه الثلاثة يجوز أيضاً لحمزة في حال وقفه بالنقل.

وأما ورش من طريق الأزرق فله حكم آخر من حيث وقوع كل من الألفين بعد الهمز إلا أن الهمزة الأولى محققة والثانية مغيرة بالنقل. وقد اختلف في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف

الأولى وفي تسهيلها بين بين، فمن رأى إبدالها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً، ومنهم من رأى تسهيلها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً، فعلى القول بلزوم البدل يلتحق بباب المد الواقع بعد همز، ويصير حكمها حكم {آمن}، فيجري فيها للأزرق المد والتوسط والقصر، وعلى القول الآخر بجواز البدل يلتحق باب {آنذرتهم، وآلد} للأزرق عن ورش، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فيقصر مثل {أألد}، وعدم الاعتداد به فيمد كـ{آنذرتهم}، ولا يكون من باب {آمن} وشبهه، فذلك لا يجري فيها على هذا التقدير وسط. وتظهر فائدة هذين التقديرين في الألف الأخرى، فإذا قرئ بالمد في الأولى جاز في الثانية ثلاثة، وهي المد والتوسط والقصر، فالمد على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى وعلى تقدير جوازه إن لم يعتد بالعارض. وهذا في التبصرة لمكي وفي الشاطبية ويحتمل لصاحب التجريد.

والتوسط في الثانية مع مد الأولى بهذين التقديرين المذكورين: وهو في التيسير والشاطبية والقصر في الثانية مع الأولى وعلى تقدير الاعتداد بالعارض في الثانية وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى ولا يحسن أن يكون على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها لتصادم المذهبين. وهذا الوجه في الهداية والكافي في الشاطبية أيضاً ويحتمل لصاحب تلخيص العبارات والتجريد والوجيز.

وإذا قرئ بالتوسط في الأولى جاز في الثانية وجهان وهما التوسط والقصر، ويمتنع المد فيها من أجل التركيب، فتوسط الأولى على تقدير لزوم البدل وتوسط الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها. وهذا الوجه طريق أبي القاسم خلف بن خاقان وهو أيضاً في التيسير ويخرج من الشاطبية. ويظهر من تلخيص العبارات والوجيز وقصر الثانية على تقدير الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى وهو في جامع البيان ويخرج من الشاطبية ويحتمل من تلخيص أبي بليمة والوجيز.

وإذا قرئ بقصر الأولى جاز في الثانية القصر ليس إلا، لأن قصر الأولى إما أن يكون على تقدير لزوم البدل فيكون على مذهب من لم يرَ المد بعد الهمز كطاهر بن غلبون. فعدم جوازه في الثانية من باب أولى، وإما أن يكون على تقدير جواز البدل والاعتداد معه بالعارض كظاهر ما يخرج من الشاطبية، فحينئذٍ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى، فيمتنع إذاً مع قصر الأولى مد الثانية وتوسطها.

فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها وطرقها وتقديراتها، وما يجوز وما يمتنع.

وإذا قرئ {الم} بالوصل جاز لكل من القراء في الياء من {ميم}، المد والقصر باعتبار استصحاب حكم المد والاعتداد بالعارض على القاعدة المذكورة، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه عن النقل في {الم. أحسب} الوجهان المذكوران بالقاعدة، وممن نص على ترك المد إسماعيل بن عبد الله النخاس ومحمد ابن عمر بن خيرون القيرواني عن أصحابهما عن ورش، وقال الحافظ أبو عمرو الداني والوجهان جيدان، وممن نص على الوجهين أيضاً أبو محمد مكي وأبو العباس المهدوي، وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون في التذكرة: وكلا القولين حسن، غير اني بغير مد قرأت فيهما وبه آخذ. وإنما رجح القصر من أجل أن الساكن ذهب بالحركة.

وأما قول أبي عبد الله الفاسي ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً، فإنه تفقه وقياس لا يساعده نقل وسيأتي علة منعه والفرق.

والوصل يكون بتحرك الساكن الميم بالفتح حركة همز الإستفهام لورش خاصة، وهمز الجلالة، تنقل إليه ويحذف الهمز، في أول آل عمران ونحوه لكل، وإنما كانت فتحة مع أن الأصل في التخلص من إلتقاء الساكنين الكسر، مراعاة لتفخيم لام اسم الله، إذ لو كسرت الميم لرققت لام الجلالة وانتفت المحافظة على تفخيمها.

ويدخل في ذلك مثل {أحدٌ الله} في الإخلاص. وقولنا: الأصل في التخلص من إلتقاء الساكنين الكسر: إنما ذلك في غير كلمة (أوْ) بلا خلاف عندهم، وأما في كلمة (اَوْ) فإختلفواْ إلى ثلاثة مذاهب: وذلك باعتبارات: فمن تخلصواْ بالفتحة: لأنها أخف الحركات الثلاث، وإنما أستخلص من ذلك تخفيفا للثقل الحاصل من الإلتقاء، فيكون (أَوَ). ومن بالضمة: لأنـها من جنس الواو او الواو من جنسها، والأولى التخلص بمن هو من جنس المتخلَّص له، او المتخلص له هو من جنس المتخلَّص به، فيكون (أَوُ). ومن بالكسرة: لأنها في الإخاء هي أخت السكون الذي أُخلص منه وأقرب إليه، فيكون (أَوِ).

ولعل الذي يقلقل المقلقل الـساكن من الحروف بالميل الى الكسرة: على ان الكسرة أخت السكون، وإن كان ذلك في كلام العرب فما لنا به من مَستَكرَه إن سمع ذلك. وأما في كلام الخالق: فلا يجوز إلا ما ثبت عندهم. ولم يجأ في القرآن من اجتماع ساكن الكلمة بساكن الجلالة، فلو جاء

لكان بالفتحة أو بالضمة، للمراعاة. قلت: ومن ذلك أيضا التخلص بالفتحة في كلمة {مِنْ الله}. وأما فيما سوى ذلك: فلم يسمع غير الأصل الكسر، وذلك مثل عن الله – إن الله.

وإذا قرئ لورش بإبدال الهمزة الثانية من المتفقتين في كلمتين حرف مد وحرف ما بعد الحرف المبدل بحركة عارضة وصلاً، إما لالتقاء الساكنين نحو {لستن كأحد من النساء إن اتقيتن}، أو بإلقاء الحركة، نحو {على البغا إن أردن، وللنبي إن أراد}، جاز القصر إن اعتد بحركة الثاني فيصير مثل {في السما إله}، وجاز المد إن لم يعتد بها، فيصير مثل {هؤلاء إن كنتم}، وذلك على القاعدة.

وقد تقدمنا بك على أنه لا يجوز التوسط فيما تغير سبب المد فيه على القاعدة، ويجوز فيما تغير سبب القصر نحو {نستعين} في الوقف، وإن كان كل منهما على الاعتداد بالعارض فيهما وعدمه.

والفرق بينهما: أن المد في الأول هو الأصل ثم عرض التغيير في السبب. والأصل أن لا يعتد بالعارض، فمد على الأصل، وحيث اعتد بالعارض قصر، إذا كان القصر ضداً للمد، والقصر لا يتفاوت. وأما القصر في الثاني: فإنه هو الأصل عدماً للاعتداد بالعارض فهو كالمد في الأول، ثم عرض سبب المد، وحيث اعتد بالعارض مد وإن كان ضداً للقصر إلا أنه يتفاوت طولاً وتوسطاً، فأمكن التفاوت فيه واطردت في ذلك القاعدة.

هذا: ثم وإذا قرئ نحو قوله: {لا إله إلا الله، ولا إكراه في الدين، ولا إثم عليه} لحمزة في مذهب من روى المد للمبالغة عنه، فإنه يجتمع في ذلك السبب اللفظي والمعنوي. واللفظي أقوى كما تقدم، فيمد له فيه مداً مشبعاً على أصله في المد لأجل الهمزة كما يمد {بما أنزل} ويلغى المعتدي، فلا يقرأ فيه بالتوسط له، كما لا يقرأ {لا ريب فيه، ولا جرم، ولا عوج} وشبهه، إعمالاً للأقوى وإلغاء للأضعف.

وإذا وقفت على نحو {يشاء، وتفئ، والسوء} بالسكون، لا يجوز فيه القصر على أحد، وإن كان ساكناً للوقف، وكذا لا يجوز التوسط وفقاً لمن مذهبه الإشباع وصلاً، بل يجوز عكسه وهو الإشباع وفقاً لمن مذهبه التوسط وصلاً، إعمالاً للسبب الأصلي دون السبب العارض، فلو وقف القارئ لأبي عمرو مثلا على {السماء} بالسكون، فإن لم يعتد بالعارض كان مثله في حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على {الكتاب، والحساب} بالقصر حالة السكون، وإن اعتد بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع، ويكون كمن وقف بزيادة المد في {الكتاب، والحساب}.

ولو وقف مثلا عليه لورش لم يجز له غير الإشباع ولا يجوز له ما دون ذلك من توسط أو قصر، ولم يكن ذلك من سكون الوقف، لأن سبب المد لم يتغير ولم يعرض حالة الوقف، بل ازداد قوة آلة قوته بسكون الوقف، ولم يجز لورش من طريق الأزرق في الوقف على شيء إلا المد والتوسط، ويمتنع له القصر ويجوز لغيره وسبق.

وإذا وقف لورش من طريق الأزرق على نحو {يستهزئون، ومتكئين، والمآب}، فمن روى عنه المد وصلاً وقف كذلك، سواء اعتد بالعارض أو لم يعتد، ومن روى التوسط وصلاً وقف به إن لم يعتد بالعارض، وبالمد إن اعتد به كما تقدم، ومن روى القصر كأبي الحسن بن غلبون وأبي علي الحسن ابن بليمة وقف كذلك إذا لم يعتد بالعارض، وبالتوسط أو الإشباع إن اعتد به كما سبق.

وإذا قرئ له أيضاً نحو {رأى أيديهم، وجاؤا أباهم، والسوءى إن كذبوا} وصلاً، مد وجهاً واحداً مشبعاً، عملاً بأقوى السببين وهو المد لأجل الهمز بعد حرف المد في {أيديهم، وأباهم، وأن كذبوا}، فإن وقف على {رأى، وجاؤا، والسوءى}، جاز الثلاثة أوجه بسبب تقدم الهمز على حرف المد وذهاب سببية الهمز بعده، وكذلك لا يجوز له في نحو {برآء، وآمين البيت}، إلا الإشباع وجهاً واحداً في الحالين تغليباً لأقوى السببين وهو الهمز والسكون، وألغى الأضعف وهو تقدم الهمز عليه.

وإذا وقف على المشدد بالسكون نحو {صواف، ودواب، وتبشرون} عند من شدد النون، وكذلك {اللذان، واللذين، وهاتين}، فمقتضى إطلاقهم لا فرق في قدر هذا المد وقفاً ووصلاً، ولو قيل بزيادته في الوقف على قدره في الوصل لم يكن بعيداً، فقد قال كثير منهم بزيادة ما شدد على غير المشدد، وزادوا مد {لام} من {الم} على مد {ميم} من أجل التشديد، فهذا أولى لاجتماع ثلاثة سواكن، وقد ذهب الداني إلى الوقف بالتخفيف في هذا النوع من أجل اجتماع هذه السواكن ما لم يكن أحدها ألفاً، وفرق بين الألف وغيرها وهو مما يقل به أحداً غيره.

وإذا اجتمع في حال القراءة مدان متصلان أو منفصلان أو عارضان أو لازمان أو مشددان أو مخففان او اكثر: كأن وقف على قوله {رب العالمين} وعلى {الرحمن الرحيم}، لا ينبغي للقارئ ان يمد احدهما اقل او اكثر من الآخر، وكذا إذا اجتمع حرفا لين كأن وقف على قوله {لا ريب} وعلى قوله – الذين يؤمنون بالغيب – لأن ذلك وإن لم يكن حرام، لكنه مكروه ومعيب يقبح على الفاعل ارتكابه

ويعاتب عليه عند اهل هذا الشأن، لما فيه من تركيب الطرق وتخليطها، ولأن ذلك من جملة التجويد وذلك موضح في أربع:

الأولى: أن أوجه الإستعاذة الأربعة تتضمن خمسة عشر وجها: اربعة على قطع الجميع: الأول: قصر الرجيم والرحيم والعالمين، والثاني: روم الرجيم والرحيم مع قصر العالمين، والثالث: توسط الجميع، والرابع: مد الجميع. واربعة على وصل الإستعاذة بالبسملة: الأول: قصر الرحيم مع العالمين، والثاني: روم الرحيم مع قصر العالمين، والثالث: توسطهما، والرابع: مدهما. واربعة على قطع الإستعاذة ووصل البسملة بالقراءة: تفهم مما سبق.

وثلاثة العالمين: على وصل الجميع. ومن بجواز تثليث العالمين على الروم وعليه فتكون الأوجه احدا وعشرين وجها: لأنها تزيد ستة: توسط العالمين، ومده على روم الرجيم والرحيم في قطع الجميع، او الرجيم فقط في وصل البسملة بالقراءة، او الرحيم فقط في وصلها بالإستعاذة. والثانية: لو وقف على العالمين وعلى غير مثلا: تعين قصر العالمين، فإذا وسطت العالمين جاز في غير توسط وقصر، فإذا مددت العالمين جاز التثليث في غير. والثالثة: إذا تقدم اللين على المد كأن وقف على قوله لا ريب والمتقين، جاز لك تثليث المتقين على قصر لا ريب، وتوسطهما، ومد المتقين، ومدهما معا. فيكون في ترتيبهما ستة اوجه: تقدم اللين او تأخر، وإن كانت الكيفية في التقديم ليست كالكيفية في التأخير.

والظاهر: جواز الروم في غير عند قصرها، ولو على توسط العالمين او المد، لأن الروم وإن كان كالوصل إنما هو فيما هو واقع، ألا ترى أنه يجوز وصل غير على توسط العالمين، وعليه فتكون الأجه سبعة، لأن الروم يأتي على قصر غير، وغير تقصر ثلاث مرات.

الرابعة: إذا وصلت الفاتحة بالبقرة من قوله غير المغضوب عليهم الى المتقين لحفص مثلا، يأتي على ما يقتضيه الضرب ثمانية واربعون وجها، وذلك: تضرب خمسة الرحيم: الطول والتوسط والقصر والروم والوصل في ثلاثة الضالين الطول والتوسط والقصر يحصل خمسة عشر. ثم تضرب الـ 15 في 3 المتقين = 45 + المتقين مع وصل الجميع = المجموع ما ذكرنا.

فالصحيح من هذه الأوجه إثنا عشر وجها، وذلك: أنك تأتي بالطول في الضالين والرحيم والمتقين، ثم بروم الرحيم، ووصله مع الطول في المتقين فيهما، فهذه ثلاثة أوجه، ومثلها مع التوسط في الضالين، ومثلها مع القصر = تسعة. ثم تصل الجميع مع ثلاثة المتقين = اثنا عشر وجها.

فالمد: اسم جنس تحته انواع، وما هي إلا الألقاب فلا تنافي تقسيم بعضهم المد الى لازم وواجب وجائز، فأدرج في للازم الكلمي والحرفي وجعل في الواجب المتصل وحده، وجعل في الجائز المنفصل والعارض وفرضواْ ذلك فرعيا، وجـعلواْ ما عدا ذلك أصليا وعنواْ بالأصلي المد الطبيعي الذي تقدم ذكره، وبالفرعي اللازم والواجب والجائز لأن هذه الألقاب لتلك المدود لا يضر فيها تعدد اللقب لشيء واحد. ونورد منها هنا إن شاء الله 21 نوعا:

الأول: مد الأصل نحو جاء وخاب وخاف وطاب وحاق وزاغ، سمي بذلك لأن حرف المد والهمزة من أصل الكلمة، وإيضاح ذلك أن الأصل جيأ وخيب وطيب وحيق وزيغ بوزن فعل بفتح الفاء والعين في الجميع، فالياء من اصل الكلمة لأنها في مقابلة العين من فعل فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبته ألفا، وكذا الهمز فيما همز من هذه الألفاظ من أصل الكلمة ايضا، لأنه في مقابلة اللام من فعل، وأما خاف فهو واوي وأصله خوف إذ المصدر الخوف بالواو بوزن فعل بفتح الفاء وكسر العين تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا.

فعلم ان مد الأصل: لا يتوقف على ما كان مهموزا من هذا النوع، بل؛ يعم المهموز وغيره، والمهموز من اقسام المتصل.

الثاني: المد المتصل نحو سيئت وذلك لإتصال حرف المد بسبب وهو الهمز.

الثالث: المد الممكن نحو قوله أولئك، وذلك لأن القارئ لا يتمكن من تحقيق الهمزة وإخراجها من مخرها، إلا به، وهو من أقسام المتصل ويدخل أيضا في مد الروم عند همزة في وقفه.

الرابع: المد المتوسط نحو رئاء في نافع، وذلك لتوسط حرف المد بين همزتين محققتين او محققة ومسهلة، لأنه يمد مدا متوسطا كذا قالوهُ، وهو مشكل إذ لا فرق بينه وبين غيره في إجراء المراتب المتقدمة فيه، وهو من أقسام المتصل أيضا.

الخامس: المد المنفصل نحو إنا أوحينا وذلك لإنفصال حرف المد عن كلمة الهمز، ويسمى مد البسط لأنه يبسط بين الكلمتين بساطا، فيفصل به بينهما.

السادس: مد التعظيم نحو لا إله إلا الله عند من يقصر المنفصل.

السابع: مد المبالغة وهو مد لا النافية للجنس، نحو لا ريب فيه عند حمزة فقط.

الثامن: مد الـروم في ها أنتم هؤلاء – وها أنتم اولاء عند من سهل همزة أنتم، وادخل الفا قبلها، سمي بذلك لأن القـــارئ يروم بعده الهمزة، فلا يأتي بها محققة، ويجري ذلك في وقف حمزة في نحو اسرائيل ودعاء.

التاسع: مد الحجز كقوله ءأنذرتهم ونحوه على من ادخل ألفا بين الهمزتين، سواء حققت الهمزة الثانية او سهلت، سمي بذلك لأنه يحجز بين الهمزتين.

العاشر: مد العدل نـحو ولا الضالين، سمي بذلك لأنه يعدل حركة او لأنه متساو عند القراء في المد، ويسمى أيضا باللازم الكلمي المثقل.

الحادي عشر: مد الفرق نحو آلذكرين وآلله وآلسحر وآلآن في من مد، وذلك للفرق بين الإستفهام والخبر، وهو من أقسام المد اللازم الكلمي المثقل او المخفف كما تقدم.

الثاني عشر: المد الخفي نحو أرأيتم وها أنتم على مذهب ورش حيث يبدل الهمزة الثانية المتحركة ألفا ويسكن ما بعدها، كالياء والنون من هذين المثالين، وذلك لإخفاء الهمزة بإبدالها ألفا وهو من أقسام المد اللازم الكلمي المخفف.

الثالث عشر: المد العارض للإدغام في ابي عمرو ويعقوب في نحو الرحيم ملك، فلهما في مثل ذلك المد والتوسط والقصر.

الرابع عشر: المد العـــارض لـــلوقف وهو أن يوجد بعد حرف المد او اللين حرف سكنه القارئ

لأجل الوقف نحو المــفلحون ونستعين وخوف وبيت، وتقدم أنه يجوز فيه لكل القراء ثلاثة أوجه، المد والتوسط والقصر.

الخامس عشر: مد التمكين، وهو إذا اجـتمعت الـواو الساكنة المضموم ما قبلها مع واو أخرى، نحو آمنواْ وعملواْ أو الياء الساكنة المكسور ما قـبلها مع ياء أخرى، نحو في يومين، فيجب الفصل بين الواوين أو اليائين بمدة لطيفة، بمقدار المد الطبيعي حذرا من الإدغام او الإسقاط.

السادس عشر: مد الـبدل نحو آدم وآزر وأوتواْ وإيمانا، وذلك لأن المد أبدل من الهمزة الساكنة، فأصل آدم أأدم بهمزة مفتوحة فـساكنة أبدلت الهمزة الساكنة ألفا وأصل أوتواْ أؤتواْ بهمزة مضمومة بعدها همزة ساكنة، أبدلت الهمزة الساكنـة واوا واصل ايمان ائمان بهمزة مكسورة بعدها همزة ساكنة ابدلت الهمزة الساكنة ياء.

السابع عشر: مد الهجاء ويسمى الثابت واللازم وهو الموجود في فواتح السور التي هجائها على ثلاثة احرف أوسطها حرف مد، نحو لام ونون وميم وصاد، وذلك لأن السكون فيه لازم، فإن لم يكن على ثلاثة احرف اوسطها حرف مدّ، بأن كان على حرفين كطاء طه وحاء حم وياء يس سمي مد هجاء لا لازما، واقتصر فيه على المد الطبيعي.

الثامن عشر: مد اللين نحو شيء والسوء فقد اتفق كل القراء قصره وصلا إلا ورشا من الأزرق، فإن له التوسط والمد وصلا ووقفا، وكيفية مد الياء من شيء ونحوه، ان يرتفع وسط اللسان الى ما يقابله من الحنك كارتفاعه اذا نطقت بالياء من ليث وغيث ونحوهما، ويمكث بقدر ما يحصل التوسط ويزيد في المكث إن كان مشبعا، وكيفية مد الواو من السوء ونحوه، ان تضم شفتيك كانضمامها إذا نطقت بالواو من عتوّا وشروا ونحوهما ويمكث ذلك الضم بقدر ما يحصل التوسط ويزيد في المكث إذا اراد الإشباع كما تقدم.

التاسع عشر: مد الصلة عند من وصل ميم الجمع الواقعة قبل همزة القطع نحو – عليهم ءأنذرتهم أم لم – وهما ورش وقالون: فمد ورش في هذا النوع من الأزرق بـ3 ألفات، واختلف عن قالون: فروي عنه القصر بألف وهو الإقتصار على الطبيعي، وقرء له بألف ونصف، وبألفين من الحرز، فإن وقع بعدها غير همزة القطع فقالون يقتصر فيه على الطبيعي نحو – انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا. وأما إبن كثير: فيمد مدا طبيعيا مطلقا، سواء وقع بعدها همزة قطع او لا.

المتم للعشرين: مد العوض وهو في كل هاء كناية قبلها فعل مجزوم آخره ياء حذفت لأجل الجازم وعوضت عنها هاء الضمير، وقد اختلف القراء في إسكان تلك الهاء وتحريكها مع القصر والمد، نحو يؤده إليك ونوله ما تولى وهو فيما بعده همز من قبيل المنفصل، وفي ما ليس بعده همز من قبيل الطبيعي عند من يمده.

واعلم: أن هاء الكناية في عرف القراء عبارة عن هاء الضمير التي يكنى بها عن الواحد المذكر الغائب، والمراد بها الإيجاز والإختصار واصلها الضم، إلا أن يقع قبلها كسر أو ياء ساكنة فحينئذ تكسر. ولها في كتاب الله تعالى اربعة احوال: الأول: أن تقع بين متحركتين نحو إنه كان وإنه هو وقال له صاحبه وهو ويضل به كثيرا ولقومه يا قوم فلا خلاف في صلتها حينئذ بعد الضم بواو وبعد الكسر بياء، لأنها حرف خفي إلا مواضع اختلف فيها وهي: قوله – بيده موضعان بالبقرة وموضع

بالمؤمنين وموضع بيس، ويؤده معا ونؤته معا بآل عمران ونؤته موضع بالشورى ونوله ونصله بالنساء، وأرجه الأعراف والشعراء ويأته بطه ويتقه بالنور وفألقه بالنمل ويرضه لكم بالزمر ويره معا بالزلزلة، وتفصيلها عندك معلوم. والثاني: أن تقع بين ساكنين مطلقا نحو وآتاه الله وتذروه الرياح ويأتيه الموت وإليه المصير. والثالث: أن تقع بين متـــحرك وساكن نحو إسمه المسيح وله الملك وله الحمد، هذان لا خلاف في عدم صلتهما لئلا يجتمع ساكنان على غير حدهما. والرابع: أن تقع بين ساكن ومتحرك نحو فيه هدى وهذا مختلف فيه: فابن كثير: يصل الهاء المضمومة بواو مدية والمكسورة بياء مدية نحو، وشروه بثمن وما أنسانيه إلا الشيطان ووافقه حفص عن عاصـم في حرف واحد وهو ويخلد فيه مهانا بالفرقان، ووافقه هشام أيضا في قوله أرجئه في الموضعين فـإنه قرءهما بهمز ساكن قبل الهاء وبضم الهاء ووصلها بواو ساكنة كما يقرؤه ابن كثير، والباقون بترك الصلة. ويجب المد في هاء الضمير وصلا ويـمتنع وقفا، فإنها تسكن لأجل الوقف في نحو قوله وجهه وله وبه وهذه وأمره وفله وما أشبه ذلك، وهذ المد يسمى مدا معنويا واما الهاء من نحو إله وفواكه وما نفقه ومن وجه أبيكم، ونحو وانه عن المـنكر ولئن لم تنته ولئن لم ينته بالفوقية والتحتية فلا تمد، لأن الهاء فيها ليست بهاء ضمير بل هي من نفس الكلمة.

الحادي والعشرون: المد الطبيعي وهو مد الألف من نحو قال، والواو من نحو يقول، والياء من نحو قيل، وذلك لأن صاحب الطبـيـعة السليمة لا ينـقصه عن حده ولا يزيد عليه، وحده مقدار ألف، وله ثلاثة احوال: الأول: يكون ثابتا في كل حال نحو العالمين. والثاني: يكون محذوفا في الوصل ثابتا في الوقف، نحو موئلا وهدى وأمنا، فإن وقف على كل منها يقف بالألف، فيصير مدا طبيعيا، واما في الوصل فهي بالتنوين. والثالث: ما يثبت وصلا ويحذف وقفا نحو هذه وبه وأمه، فإن وقف على هذه الهاآت وقف بالسكون، وإن وصل مدها مدا طبيعيا أي إن لم يكن بعدها همز.

باب الوقف والإبتداء

فلما لم يمكن للقارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد ولم يجر التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذٍ اختيار وقف للتنفس والاستراحة وتعين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتم أن لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد، ولذلك حض الأئمة على تعلمه ومعرفته ما قدمنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قوله: الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف، وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: قد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم فيتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها.

ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم. وتواتر تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم وأبي عمرو ابن العلاء يعقوب الحضرمي وعاصم بن أبي نجود وغيرهم من الأئمة. وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء. وقد صح عن الشعبي وهو من أئمة التابعين علماً وفقهاً ومقتدى، أنه قال: إذا قرأت {كل من عليها فان}، فلا تسكت حتى تقرأ {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام}.

والناس في الوقف مختلفون: فمن على مقاطع الانفاس، ومن على رءوس الآي، والأعدل أنه قد يكون في اوساط الآي، وإن كان الأغلب في أواخرها وليس آخر كل آية وقفا، بل؛ المعاني معتبرة والأنفاس تابعة لها والقارئ إذا بلغ الوقف وفي نفسه طول يـبلغ الوقف الذي يليه، فله مجاورته الى ما يليه مما بعده، فإن علم أن نفسه لا يبلغ ذلك فالأحسن له ألا يجاوره، فإن عرض له عجز بعطاس او قطع نفس او نحوه عند ما يكره الوقف عليه، عاد من اول الكلام، ليكون الكلام متصلا بعضه ببعض، ولئلا يكون الإبتداء بما بعده موهما للوقوع في محذور كقوله تعالى – لقد سمع الله قول الذين قالواْ – فإن ابتدا بما يوهم ذلك كان مسيئا إن عرف معناه. واختلفواْ في أقسام الوقف: والـمختار منه بيان اربعة اقسام، تام مختار وكاف جائز وحسن مفهوم وقبيح متروك.

ولكنّ أبا يوسف صاحب ابي حنيفة رحمهما الله تعالى: خالف الجمهور بأن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والكافي والحسن والقبيح وتسميته بذلك بدعة، ومسميه بذلك ومتعمد الوقف على نحو ذلك مبتدع: قال: لأن القرآن معجز وهو كله كالقطعة الواحدة، وبعضه قرآن معجز وكله تام حسن وبعضه تام حسن.

قلت: الأمر ليس كما يزعمه ابو يوسف، لأن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء، وإنما المعجز الوصف العجيب والنظم الغريب، وليس ذلك في بعض الكلمات، وقوله إن بعضه تام حسن كما أن كله تام حسن: فنقول له: إذا قال القارئ: (إذا جاء) ووقف، أهذا تام وقرآن ؟ فإن قال نعم: نقول إنما يحتمل ان يكون القائل اراد إذا جاء الشتاء، وكذلك كلما افرد من كلمات القرآن وهو موجود في كلام البشر، فإذا اجتمع وانتظم وانحاز عن غيره وامتاز ظهر ما فيه من الإعجاز. ففي معرفة الوقف والإبتداء الذي دونه العلماء تبيين معاني القرآن العظيم وتعريف مقاصده واظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفوائده، فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة هذه.

واعلم: أنه يجب على القارئ أن يصل المنعوت بنعته والفعل بفاعله والفاعل بمفعوله والمؤكّد بمؤكده والبدل بالمبدل منه والمستثنى بالمستثنى منه، والمعطوف بالمعطوف عليه والمضاف بالمضاف اليه والمبتدآت بأخبارها والأحوال بأصحابها والأجوبة بطالبها والمميزات بمميزاتها، وجميع المعمولات بعواملها ولا يفصل شيء من هذه الجمل إلا في بعض أجزائها.

فالوقف قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض. ولا بد من التنفس معه ولا يأتي في وسط كلمة ولا فيما اتصل رسما. فالوقف الى اختياري بأن يقصد لذاته من غير عروض سبب من الأسباب. واضطراري ما يعرض بسبب ضيق نفس ونحوه كعجز ونسيان، فيجوز على اي كلمة كانت وان لم يتم المعنى، كعلى شرط دون جوابه وموصول دون صلته، لكن يجب الإبتداء من الكلمة التي وقف عليها إن صلح الإبتداء بها.

وانتظاري بأن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لإختلاف الروايات. واختباري متعلقه الرسم لبيان المقطوع والموصول والثابت من المحذوف ولا يوقف عليه إلا لعذر.

فالإختياري: هو المختلف فيه الناس وقد سبقنا المختار منه: فالتام على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لا لفظا، ولا معنى: كالوقف على المفلحون في البقرة. والكافي على كلمة لم يتعلق

ما بعدها بها ولا بما قبلها لفظا، بل معنى فقط؛ كالوقف على قوله لا يؤمنون — في أول البقرة لأنها مع ما بعدها وهو ختم الله متعلق بالكافرين. والحسن على كلمة تعلق ما بعدها بـها أو بـما قبلها لفظا، بشرط تمام الكلام عند تلك الكلمة كالوقف على الحمد لله في الفاتحة لأن رب صفة له فتعلق ما بعد الكلمة الموقوف عليها بها لفظا، وكالوقف على عليهم الأول في الفاتحة لأن غير صفة للذين او بدل منه. والقبيح على لفظ غير مفيد لعدم تمـام الكلام، وقد تعلق ما بعده بما قبله لفظا ومعنى، كالوقف على بسم من بسم الله وعلى الحمد من الحمد لله لأنه لا يعلم الى اي شيء أضيف او على كلام يوهم وصفا لا يليق به تعالى.

والتعلق اللفظي: هو ان يكون ما بعده متـعلق بما قبله من جهة الإعراب، كأن يكون صفة او معطوفا، بشرط ان يكون ما بعده كلاما تاما. والمعنوي: ان يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلقات الإعراب، كالإخبار عن حال المؤمنين في اول البقرة مثلا، فإنه لا يتم إلا الى قوله المفلحون ثم احوال الكافرين تتم عند قوله — ولهم عذاب عظيم — ثم احوال المنافقين عند قوله — إن الله على كل شيء قدير — حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لا لفظا ولا معنى.

ومعنى التام: هو الذي يحسن الوقف عـليه والإبتداء بما بعده، واكثر ما يوجد في رءوس الآي وعند انقضاء القصص نحو الوقف على بـسم الله الرحمن الرحيم والإبتداء بقوله الحمد لله رب العالمين ونحو الوقف مالك يوم الدين والإبتداء بإياك نعبد ونحو أولئك هم المفلحون والإبتداء بقوله إن الذين كفرواْ، ونحو — إن الله على كل شيئ قدير — والإبتداء بقوله — يا أيها الناس اعبدواْ ربكم — وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة نحو جعلواْ أعزة أهلها أذلة، هـذا إنقضاء كلام بلقيس ثم قال تعالى — وكذلك يفعلون — وهو رأس آية.

وقد يكون وسط الآية نحو لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جائني — وهو تمام حكاية قول الظالم وهو أبي بن خلف ثم قال تعالى — وكان الشيطان للإنسان خذولا وهو رأس آية، وقد يكون بعد انقضاء الفاصلة بكلمة نحو لم نجعل لهم من دونها سترا آخر الآية وتمام الكلام، وكذلك أي أمر ذي القرنين كذلك ونحو — وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل — رأس الآية مصبحين والتمام وبالليل لأنه معطوف على المعنى، أي بالصبح وبالليل، ومثله عليها يتكئون وزخرفا رأس الآية يتكئون والتمام وزخرفا لأنه معطوف على ما قبله من قوله سقفا من فضة.

وقد يكون الـوقف تـاما على تـفسيـر واعراب وقد يكـون غير تام على آخر نحو قوله: وما يعلم تأويله إلا الله وقـف تام على ان ما بعده مستأنف وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود واليه ابو حنيفة وبه نافع والكسائي والفراء والأخفش. وقد يكون الوقـف تاما على قراءة وغير تام على قراءة أخرى، نحو مثابة للناس وأمنا تام على قراءة من كسر خاء واتخذواْ، وكاف على من فتحها.

وقد يتفاضل التام في التمام نحو مالك يـوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين كلاهما تام إلا أن الأول أتم من الثاني لإشتراك الثاني وما بعده في معنى الخطاب بخلاف الأول. وقد يتأكد الوقف على التمام لبيان معنى مقصود وهو ما لو وُصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي عبر عنه السجاوندي باللازم وبعـضهـم بالواجب، فمن ذلك الوقف على ولئن اتبعت أهوائهم من بعد ما جائك من العلم إنك إذا لـمن الظالمين والإبتداء بقوله الذين آتيناهم الكتاب لئلا يوهم أن الذين صفة الظالمين، وهو مستأنف مدح في عبد الله بن سلام واصحابه.

فلو قال القائل: قال الداني: الوقف التام عند تمام القصص وانقضائها، وهذا يدل على أن جمل القصة الواحدة متعلق بعضها ببعض معنى، فيلزم أن لا يكون في أثناء قصة يوسف عليه السلام وشبهها وقف تام مع أن الداني قال في سورة يوسـف: الوقف على حكيم تام، وكذا الوقف على الخاسرون وعلى لا يشعرون مع أن هذه الوقوف في أثناء قصة يوسف عليه السلام.

قلت: في سورة يوسف عليه السلام قصص متعددة متعلقة بيوسف عليه السلام، فقصة رؤياه تتم عند قوله – عليم حكيم – وقـصة تدبير إخوته وتبعيده عن أبيه تتم عند قوله إذا لخاسرون – وقصة ما فعلوه به تتم عند قوله لا يشعرون، وهكذا إلى آخر ما يتعلق به عليه السلام، وتعد جميع القصص المتعلقة بيوسف عليه السلام بتلك السورة قصة واحدة وحدة، عبارية لا حقيقة ولا يفهم مقاطع القصص في القرآن إلا الأفراد.

والأصل في الوقف التام: ما الإمام في التمهيد حيث قال: أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن اللبان قال: أخبرتني الشيخة الصالحة زين الدار أم محمد الوجيهية بنت علي بن يحي بن علي الصعيدي قالت: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن وثيق قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن زرقون قال: أخبرنا الخولاني قال: أخبرنا أبو عمرو الداني قال: أخبرنا أبو الفتح فارس بن أحمد قال: أخبرنا أحمد بن محمد وعبيد بن محمد قالا: أخبرنا علي بن الحسين القاضي قال: أخبرنا يوسف بن موسى القطان قال: حدثنا عثمان بن

مسلم قال: حدثنا حماد بن سلمة وسمعته منه قال: أخبرنا علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: اقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل: استزده فقال: اقرأ على حرفين فقال ميكائيل: استزده حتى بلغ سبعة احرف كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة أو آية رحمة بآية عذاب، وفي رواية أخرى ما لم تختم آية رحمة بعذاب أو آية عذاب بمغفرة.

ومعنى الكافي: هو الذي يحسن الوقف عليه ايضا، والإبتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى، دون تعلق شيء من جهة الإعراب نحو أم لم تنذرهم لا يؤمنون ثم قال ختم الله على قلوبهم، إخبار عن حال الكفار وقوله إن الذين كفرواْ إخبار عن حالهم أيضا. ومثله الوقف على فواصل سورة الجن والمدثر والتكوير والإنفطار والإنشقاق والشمس وضحاها، والإبتداء بما بعدهن لأن ذلك كله معطوف بعضه على بعض فما بعده كلام مستغن عما قبله لفظا، وإن اتصل معنى لكن لا يوقف على الفاصلة التي قبل الجواب لإتصالها به. وقد يتفاضل في الكفاية: كتفاضل التام نحو في قلوبهم مرض كاف – فزادهم الله مرضا أكفا منه – بما كانواْ يكذبون أكفا منهما. وأكثر ما يكون فيه التفاضل في رءوس الآي نحو ألا إنهم هم السفهاء كاف، ولكن لا يعلمون أكفا منه.

وقد يكون الوقف كافيا على تفسير أو إعراب ويكون غير كاف على آخر، نحو يعلمون الناس السحر كاف إن جعلت ما بعده نافية لا موصولة. فإن جعلت موصولة كان حسنا فلا يبتدي بها لأن ما قبلها غير رأس آية، وكافيا على قراءة وغير كاف على أخرى نحو ونحن له مخلصون كاف على من قرأ أم تقولون بتاء الخطاب، وتام على قراءة من بياء الغيبة. وقد يتأكد الوقف الكافي لبيان المعنى المقصود كما تقدم في التام، فمن ذلك الوقف على لقد كفر الذين قالواْ إن الله ثالث ثلاثة والإبتداء بقوله وما من إله إلا اله واحد لأنه يوهم السامع أنه من قول النصارى الذين يقولون بالتثليث وليس كذلك.

والأصل في الوقف الكافي: ما الإمام وهو الى الداني حيث قال: حدثنا محمد بن الخليفة الإمام قال: حدثنا محمد ابن الحسين قال: أخبرنا الفرياني قال: أخبرنا محمد بن الحسين البلخي قال: اخبرنا عبد الله بن المبارك قال: حدثنا سفيان عن سليمان يعني الأعمش عن ابراهيم عن عبيدة عن ابن مسعود قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: إقرأ علي القرآن فقلت له: اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال: إني أحب أن أسمعه من غيري، قال: فافتتحت سورة النساء فلما بلغت: – فكيف إذا جئنا من كل أمة

بشهيد وجئنا بك على هؤلآء شهيدا – قال: فرأيته وعيناه تذرفان دموعا فقال لي: حسبك.

ومعنى الحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه وفي الإبتداء بما بعده خلاف لتعلقه به من جهة اللفظ، إذ كثيرا ما تكون آية تامة وهي متعلقة بما بعدها ككونها مستثنى والأخرى مستثنى منها لأن ما بعده مع ما قبله كلام واحد من جهة المعنى كما تقدم، او نعتا لما قبله او بدلا او حالا او توكيدا. وسمي حسنا لأنه يفهم معنى يحسن السكوت عليه ويكون رأس آية وغير رأس آية، فإن كان غير رأس آية حسن الوقف عليه ولا يحسن الإبتداء بما بعده فندب لمن وقف عليه أن يبتدأ من الكلمة الموقوف عليها فإن لم يفعل فلا إثم عليه. وأما إن كان رأس آية نحو الحمد لله رب العالمين – والرحمن الرحيم فوقفه حسن ايضا ويحسن الإبتداء بما بعده لكون الموقوف عليه من رءوس الآي وهو على خلاف في أن الوقف على مثل ذلك أولى او وصله بما بعده.

ثم إنهم بخلف في الوقف على رءوس الآي: فمنهم كالملا علي القاري من يقول بسنيته لما ذكره الشمس إبن الجزري بسنده هذا: (أخبرنا الشيخ الجليل أبو حفص عمر بن حسن بن أميلة المزي قال أنبأنا ابو الحسن علي بن أحمد بن البخاري قال أنبأنا أبو حفص بن طبرزد قال أنبأنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكروخي قال أنبأنا أبو نصر عبد العزيز بن محمد الترياقي وأبو عامر محمود بن القاسم الأزدي وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الفورجي قالواْ أنبأنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن الجراحي أنبأنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي عن ابي عيسى الترمذي أنبأنا علي بن حجر أنبأنا يحي بن سعيد الأموي عن ابن جرير عن ابن ابي مليكة عن أم سلمة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول: الحمد لله رب العالمين ثم يقف ثم يقول: الرحمن الرحيم ثم يقف).

وظاهر هذا الحديث: أن رءوس الآي يستحب الوقوف عليها، سواء وجد تعلق لفظي بما بعده أم لا. قال الداني: وهو أحب الي لكنه خلاف ما ذهب اليه أرباب الوقوف كالسجاوندي، من أن رءوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله وعدم تعلقه لفظا. قال السيوطي: يحسن الإبتداء بما بعد الموقوف عليه في الوقف التام والكافي، ولا يحسن في الوقف الحسن إلا أن يكون رءوس الآي فإنه يحسن الإبتداء حينئذ بما بعد الموقوف عليه في إختيار أكثر أهل الأداء، لمجيئه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث.

هذا: إذا كان ما بعده مفيد المعنى، وإلا فلا يحسن الإبتداء إذا، ك{لعلكم تتفكرون.في الدنيا والآخرة. فإن تتفكرون رأس آية لكن لا يفيد ما بعده معنى، فلا يحسن الإبتداء به ويستحب العود الى ما قبله. وقول السيوطي في إختيار أكثر أهل الأداء: لأن الداني لم يحسنه حيث صرح لأن الإبتداء بالرحمن الرحيم وبملك يوم الدين لا يحسن عند الوقف على ما قبلهما، لأنه مجرور والإبتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع له.

ولو قال الحافظ الداني لأنه تابع والإبتداء بالتابع قبيح، لكان أصوب، لأن قبح الإبتداء لا يختص بالمجرور، وإن كان الإمام الداني إنما ذكر الجرور لخصوص المقام، والداني كغيره فيما أصبت، ولكن خوفا من ان يحتمل تقيد ذلك متحامل.

وإذا كان لا يحسن الإبتداء في الوقف الحسن بما بعد الموقوف عليه في إختيار أكثر أهل الأداء، إلا إذا كان ما بعده مفيد المعنى، فلا خلاف إذا بينهم وبين الداني. وأما إذا لم يكن فإذًا.

ومن بأن المراد بالوقف في الحديث السكت: لأن الوقف والسكت والقطع عبارات يطلقها المتقدمون غالبا ويراد بها الوقف. وأما المتأخرون: ففرقواْ بين كل منها. والصحيح أن السكت بالسماع والنقل: فلا يجوز إلا فيما صحت به الرواية لمعنى مقصود بذاته، وإن حمله أبو عمرو بن العلاء البصري على ذلك.

والمختار عندي أنه صلى الله عليه وسلم: إنما كان يقف ليبين للمستمعين رءوس الآي، ولو لم يكن لهذا لما وقف على العالمين ولا على الرحيم لما في الوقف عليهما من قطع الصفة من الموصوف، ولا يخفى ما في ذلك، فلا دلالة إذا في الحديث على ذلك.

ثم إعلم انه قد يكون الوقف حسنا على تقدير وكافيا على آخر وتاما على غيرهما نحو، قوله هدى للمتقين يجوز ان يكون حسنا إذا جعل الذين يؤمنون بالغيب نعتا للمتقين، وان يكون كافيا جعل الذين يؤمنون رفعا بمعنى هم الذين أو نصبا بتقدير، اعني الذين وأن يكون تاما إذا جعل الذين يؤمنون بالغيب مبتدأ خبره أولئك على هدى من ربهم.

وقد يكون الوقف حسنا والإبتداء قبيحا نحو قوله يخرجون الرسول فالوقف حسن والإبتداء بإياكم قبيح لفساد المعنى، إذ يصير تحذيرا عن الإيمان بالله تعالى. وقد يتأكد لبيان المعنى المقصود كما تقدم، كالوقف على الم تر الى الملإ من بني إسرائيل من بعد موسى والإبتداء بـ إذ قالواْ لنبي لهم ابعث

لئلا يوهم أن العامل فيه ألم تر. وذكرواْ الوقف على وتعزروه وتوقروه والإبتداء بـ وسبحوه لئلا يوهم اشتراك عود الضمائر على شيء واحد، فإن الضمير في الأولين عائد على النبي صلى الله عليه وسلم وفي الآخر عائد على الله تعالى، ومثله قوله ذلك ربكم خالق كل شيء والإبتداء بقوله لا إله إلا هو لأنه لو وصل صار جملة لا إله إلا هو وصفا لشيء ومثله كثير.

ومعنى القبيح: نوعان: احدهما: الوقف على كلام لا يفهم منه معنى لشدة تعلقه بما بعده لفظا ومعنى، كالوقف على بسم من بسم الله ونحوه فلا يعلم الى اي شيء اضيف فالوقف عليه قبيح، لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة او لتعليم او امتحان، فيستحب ويجب ان يبتدأ من الكلمة التي قبل الموقوف عليها او بها على حسب ما يقتضيه المعنى من الحسن لأن الوقف قد أبيح للضرورة، فلما اندفعت لم يبق مانع من الإبتداء بما قبله.

والأصل في الوقف القبيح ما الإمام في الكتاب حيث قال: أخبرنا الشيخ عمر بن أميلة قال: أنبأنا ابن البخاري قال: أنبأنا ابن طبرزد قال: أنبأنا أبو البدر ابراهيم بن محمد الكرخي، أنبأنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، حدثنا ابو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي، أنبأنا أبو داود سليمان بن الأشعث، قال: أنبأنا مسدد قال: أنبأنا يحي عن سفيان بن سعيد قال: أخبرني عبد العزيز بن رفيع عن تميم الطائي عن عدي بن حاتم قال: جاء رجلان الى النبي صلى الله عليه وسلم، فتشهد أحدهما فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، ووقف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: – قم واذهب بئس الخطيب.

فكل كلمة تعلقت بما قبلها بأن يكون ما بعدها من تمامها لا يوقف عليها، كالمضاف دون المضاف اليه نحو بسم الله وذكر رحمة ربك ولا يوقف على الموصوف دون صفته نحو اهدنا الصراط المستقيم فالصراط موصوف، والمستقيم الصفة ولا على الرافع دون المرفوع ولا الناصب دون المنصوب ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على إنّ واخواتها دون أسمائهن ولا أسمائهن دون أخبارهن ولا على ظننت وأخواتها دون منصوباتها، ولا على صاحب الحال دونها ولا على المستثنى منه دون المستثنى ولا على المفسر دون التفسير ولا على الذي والتي والذين وما من دون صلاتهن ولا على الفعل دون مصدره ولا على حروف الإستفهام واسمائه دون ما استفهم بها عنه، ولا على أدوات الشرط دون المشروط ولا على الشرط دون الجزاء ولا على الأمر دون جوابه فهذه كلها لا يتم بها كلام ولا يفهم منها معنى فلا

يجوز الوقف عليها ولا الإبتداء بما بعدها.

وليس في القرآن من وقف واجب ولا حرام إلا أن يقصد بذلك تحريف القرآن وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى، فإنه يكفر والعياذ بالله! فضلا أن يأثم، وجب ردعه بحسبه على ما تقتضيه الشريعة.

والثاني: فيما يــوهم الوقف عليه أو الإبتداء وصفا لا يليق به تعالى أو يفهم معنى غير ما أراد الله تعالى كالوقف على قوله إن لا يستحي للأن المعنى يفسد بفصل ذلك مما بعده من قوله أن يضرب مثلا.

ويغتفر الوقف عند طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة، ولا يغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل وإن لم يكن التـعلق لفـظيـا، وقد يغتفر ذلك في حالة الجمع وطول المد وزيادة التحقيق وقصد التعليم وما.

ولتعلم أن لأئمة القراء أصولا في الوقف والإبتداء، فلتعتمد في قراءة كل مذهبه: فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى كما ورد عنه النص بذلك.

وابن كثير روينا عنه نصاً أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله، على قوله: وما يشعركم، وعلى: إنما يعلمه بشر} لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف. وهذا يدل أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي: أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقاً ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

وأبو عمرو فروي أنه كان يتعمد الوقف على رؤوس الآي ويقول هو أحب إلي. وذكر عنه الخزاعي أنه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه يراعي حسن الوقف.

وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام، وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف بعد انقطاع النفس، فقيل لأن قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي، وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفاً معيناً، ولذلك آثر وصل السورة بالسورة فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة.

والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداءً، وكذا حكى عنهم غير واحد منهم الإمامان أبو الفضل الخزاعي، والرازي رحمهما الله تعالى.

ولا يجوز قطع الآية حت تتم، وقد روى الإمام ما نصه، أن: أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزبادي في آخرين مشافهة عن أبي الحسن علي بن أحمد السعدي، أنا محمد بن أحمد الصيدلاني في كتابه عن الحسن بن أحمد الحداد، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الفضل أنا أبو الفضل محمد ابن جعفر الخزاعي، أخبرني أبي عمرو بن حيويه، حدثنا أبو الحسن بن المنادى، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا الحسين بن محمد المروزي، حدثنا خلف عن أبي سنان هو ضرار بن مرة عن عبد الله بن أبي الهذيل، أنه قال: إذا افتتح أحدكم آية يقرؤها فلا يقطعها حتى يتمها.

وأن: أخبرتنا به أم محمد بنت محمد السعدية إذناً، أخبرنا علي بن أحمد جدي، عن أبي سعد الصفار، حدثنا أبو القاسم ابن طاهر، أخبرنا أبو بكر الحافظ، أخبرنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو منصور النضروي، حدثنا أحمد بن نجدة، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا خلف بن خليفة، حدثنا أبو سنان عن ابن أبي الهذيل، قال: إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها. قال الخزاعي في هذا دليل على أنه لا يجوز قراءة بعض الآية في الصلاة حتى يتمها فيركع حينئذٍ – قال– فأما جواز ذلك لغير المصلي فمجمع عليه. قلت كلام ابن الهذيل أعم من ذلك ودعوى الخزاعي الإجماع على الجواز لغير المصلي فيها نظر. إذ لا فرق بين الحالتين والله تعالى أعلم.

وما أن: وقد أخبرتني به أسند من هذا الشيخة الصالحة أم محمد ست العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد البخاري رحمهما الله فيما شافهتني به بمنزلها من الزاوية الأرموية بسفح قاسيون في سنة ست وستين وسبعمائة أخبرنا جدي أبو الحسن علي المذكور قراءة عليه وأنا حاضرة، أخبرنا أبو سعد عبد الله بن عمر بن الصفار في كتابه، أخبرنا أبو القاسم زار بن طاهر الشحامي، أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ، أنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو منصور النضروي، حدثنا أحمد بن نجدة، أنا سعيد ابن منصور، حدثنا أبو الأحوص عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل، قال:كانوا يكرهون أن يقرؤا بعض الآية ويدعوا بعضها. وهذا أعم من أن يكون في الصلاة أو خارجها، وعبد الله بن أبي الهذيل هذا تابعي كبير، وقوله كانوا: يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك.

واعلم أنه من واجب أن تقرأ الآيات متصلة بعضها ببعض بترتيبها كما أنزل ولا يترك منها شيء يستأنف ما بعده، لأن ذلك فيه تقطيع نظمه وتعانق آياته وكلماته ولا يخلو من استظهاره على الترتيب الذي أمر الله به بين الآيات والسور لحكم بالغة وأسرار عجيبة، ولم يعهد ذلك في عهد النبي صلى الله

عليه وسلم، ولا في عهد الصحابة والتابعين، والتلاوة اتباع لا ابتداع ويعظم الخطب في هذه البدعة إذا كان الحاصل عليها استحسان عدم صدع قلوب السامعين وأسماعهم بتلاوة آيات الوعيد والترهيب بعد آيات الوعد والترغيب، أو أن القارئ أقدر فيها يتخيره من الآيات على تحسين الصوت وإجادة النغم وجعل همه آخر السورة إرضاء العامة دون ما يتركه منها. فالقرآن: بترتيب الله لا بترتيب العباد، ولقد مر ذات مرة النبي عليه الصلاة والسلام، على صحابي يقرأ بهذه الطريقة، فقال له: (إذا قرأت السورة فأنفذها) أي أنه أمره بقراءة السورة كما أنزلها الله – تعالى – إذ لو شاء لصنفها كل مصنف على حدة، ولكنه مزجها لتصل القلوب بنظام لا يمل.

فصل: الوقف على (كلا) وأخواتها: اعلم: أن (كلا) هي ثلاثة وثلاثون موضعا في خمس عشرة سورة لم تقع إلا وهي مكية، وقد اختلف في الوقف عليها والإبتداء بها، وذلك مبني على اعتقاد أهل العربية. فذهب قوم الى أنها رد لما قبلها وردع له وزجر، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج. وذهب قوم الى أنها بمعنى (حقا) وعلى هذا المذهب تكون اسما لأنها بمعنى المصدر والتقدير أحق ذلك حقا، وهذا مذهب الكسائي وغيره.

قال ابن الأنباري: معناه حقا. وقال الزجاج: حقا توكيد والتوكيد إنما يقع بعد تمام الكلام. وذهب قوم الى أنها بمعنى (ألا) التي لاستفتاح الكلام وهذا مذهب ابي حاتم وغيره. وقال الفراء: (كلا) بمنزلة (سوف) لأنها صلة وهي حرف رد فكأنها (نعم) و (لا) في الإكتفاء قال: فإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها، كقولك: كلا ورب الكعبة قال الله تعالى: – كلا والقمر – فالوقف على كلا قبيح لأنها صلة لليمين، وتابع الفراء محمد بن سعدان الضرير وأبو عبد الرحمن بن اليزيدي. وقال أحمد بن يحي فيما ذكره مكي إن أصل كلا (لا) التي للنفي دخلت عليها كاف التشبيه فجعلتها كلمة واحدة وشددت لتخرج الكاف عن معنى التشبيه فهي عنده رد لما قبلها.

ثم إنهم اختلفوا في الوقف عليها: فكان بعضهم يجيز الوقف عليها مطلقا. ومنهم من منع الوقف عليها مطلقا. ومنهم من فصل فوقف على بعضها لمعنى ومنع الوقف على بعضها لمعنى آخر، وهو اختيار عامة أهل الأداء كمكي والداني. فمن وقف عليها كلها: كانت عنده بمعنى الردع والزجر أي ليس الأمر كذلك فهو رد الأول. ومن منع الوقف عليها واختار الإبتداء بها مطلقا كانت عنده بمعنى ألا

التي للتنبيه يفتتح بها الكلام، كقوله تعالى: ألآ إنهم يثنون صدورهم ليستخفواْ منه ألا حين يستغشون ثيابهم –

وأنشدوا على ذلك قول الأعشى بن قيس استشهادا:

كلا زعمتم بأنا لا نقاتلكم + إنا لأمثالكم يا قومنا قتل.

واجتمعواْ أيضا بقول العرب: (كلا زعمتم أن العير لا يقاتل) وهو مثل للعرب. قال ابن الأنباري:

وهذا غلط منه وإنما معنى ذلك ليس الأمر كذلك. قلت: وما قال ابن الأنباري ظاهر. ومن فصل كانت عنده في مكان بمعنى (ألا) وفي مكان بمعنى (حقا) وفي مكان للرد والزجر وسنبين ذلك موضعا موضعا.

فأما ما وقع من ذلك موضعان في مريم عليها السلام – عند الرحمن عهدا كلا – ليكونوا لهم عزا كلا – قال الداني: فالوقف عليهما تام عند القراء، وقال بعضهم كاف لأنهما بمعنى ليس الأمر كذلك فهو رد للكلام المتقدم قبلهما، وقد يبتدأ بهما على قول من قال إنهما بمعنى حقا أو ألا. وفي المؤمنين – فيما تركت كلا – الوقف عليها تام وقيل كاف ويبتدأ بها بمعنى ألا.

وأما من قال إنها بمعنى حقا فقد أجازه بعض المفسرين، وهو وهم لأنها لو كانت بمعنى حقا لفتحت (إن) بعدها وكذا كل ما يقال فيها أنها بمعنى حقا فإنها تفتح بعد (حقا) وبعد ما هو بمعناها.

قال سيبويهُ: إذا قلت: أما أنك منطلق إن جعلت أما بمعنى (حقا) فتحت أن، وإن جعلتها بمعنى (ألا) كسرت. وهكذا الكلام في الثاني من الشعراء وموضعي المعارج والأولان في المدثر والأول في عبس والأول والثالث والرابع في المطففين والأول في العلق لأن (أن) مكسورة في كل هذه المواضع بعد كلا فلا تكون بمعنى حقا ويبتدأ (بكلا) فيهن بمعنى (ألا).

وفي الشعراء موضعان – فأخاف أن يقتلون قال كلا – الوقف عليها على مذهب الخليل وموافقيه ظاهر قوي وعلى ذلك جماعة من القراء منهم نافع، ونصير اي ليس الأمر كذلك لا يصلون الى قتلك فهو رد لقول موسى عليه السلام: فأخاف أن يقتلون ولا يبتدأ بكلا في هذا الموضع، لأنها محكية في (قولا) سابق من الله عز وجل لموسى، ولكن يجوز الوقف على {يقتلون} ويبتدأ {قال كلا} على معنى ألا أو حقا، {قال أصحاب موسى إنا لمدركون. قال كلا} الوقف على كلا وهو حكاية عن

قول موسى لبني إسرائيل أي ليس الأمر كما تظنون من إدراككم، ويجوز أن يبتدأ بـ {قال كلا} على معنى ألا فقط. قال الداني: ولا يجوز الوقف على (قال) ولا يبتدأ بكلا وهذا ظاهر.

وفي سبأ موضع – شركاء كلا – الوقف عليها مثل ما تقدم والإبتداء بها جائز. وفي المعارج موضعان – ينجيه كلا – جنة نعيم كلا – الوقف عليهما كما تقدم والإبتداء بهما جائز.

وفي المدثر أربعة مواضع – أن أزيد كلا – صحفا منشرة كلا – الوقف عليهما كما تقدم والإبتداء بهما حسن – ذكرى للبشر – لا يحسن الوقف عليها لأنها صلة اليمين الإبتداء بها حسن بالمعنيين – بل لا يخافون الآخرة كلا – لا يوقف عليها ويبتدأ بها.

وفي القيامة ثلاثة مواضع – اين المفر كلا – فاقرة كلا – بيانه كلا – لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن على المعنيين. وفي النبأ موضعان – هم فيه مختلفون كلا سيعلمون كلا ثم كلا – لا يوقف عليهما ويبتدأ بهما. وفي عبس موضعان – تلهى كلا – الوقف عليها كاف، وهو رد وزجر لما قبله ويبتدأ بها بمعنى ألا – أنشره كلا – لا يوقف عليها والإبتداء بها جائز.

وفي الإنفطار موضع – ركبك كلا – لا يوقف عليها ويبتدأ بها. وفي المطففين أربعة مواضع – لرب العالمين كلا – تكذبون كلا – يكسبون كلا – لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن – أساطير الأولين كلا – الوقف عليها كاف لأنها رد لما قبلها ويبتدأ بها. وفي الفجر موضعان – أهانن كلا – جما كلا – الوقف عليهما كاف والإبتداء بهما حسن.

وفي العلق ثلاثة مواضع – ما لم يعلم كلا – يرى كلا – الزبانية كلا – لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن بمعنى ألا وحقا إلا الأول فبالأول فقط. وفي التكاثر ثلاثة مواضع – المقابر كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون كلا – لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن. وفي الهمزة – أخلده كلا – الوقف عليه تام وقيل كاف لأن معناه لا ليس الأمر كذلك فهو رد أي لم يجلده ماله ويبتدأ بها على المعنيين.

فصل بلى: فأصل بلى: ف بل، زيدت عليها الألف دلالة على أن السكوت عليها ممكن، وأنها لا تعطف ما بعدها على ما قبلها كما تعطف بل، فَبَلْ: دالة على الجحد والألف المزيدة التي تكتب ياء دالة على الإيجاب لما بعدها، وهي ألف التأنيث ولذلك أمالتها العرب والقراء كما أمالوْ سكرى وذكرى.

فصل: الفرق بين بلى ونعم: إعلم أن بلى جواب لكلام فيه جحد ويكون قبلها استفهام، وقد لا يكون قبلها استفهام، فإذا جاوبت ببلى بعد الجحد نفيت الجحد ولا يصلح أن تأتي بنعم في مكانها ولو

فعلت ذلك كنت محققا الجحد وذلك نحو – ألست بربكم قالواْ بلى – ألم يأتكم نذير قالواْ بلى – ونحوه، فألست وألم من حروف الجحد فلو جئت بنعم كنت محققا للجحد وبلى نافيه له.

ونعم تكون تصديقا لما قبلها في الكلام وإيجابا له تقول:هل زيد في الدار ؟ فيقول الراد: نعم إن كان في الدار ولا إن لم يكن فيها ولا تدخل هنا بلى لأنه لا نفي فيها فنعم مخالفة لبلى إن كانت ردا لما قبلها كانت نعم إذا وقعت موقعها تصديقا لما قبلها تقول: ما اكلت شيئا فيقول الراد بلى فيزيل نفيه والمعنى بلى أكلت فإن قال الراد نعم فقد صدقه في نفيه عن نفسه الأكل ويصير المعنى نعم لم تأكل شيئا.

وقد اختلف النحويون والقراء في الوقف عليها في مواضع وأنا أذكر ما يختار من ذاك مع ذكري جملة ما ورد منها في القرآن الكريم موضعا موضعا.

واعلم: أن جملة ما في القرآن من لفظ بلى اثنان وعشرون موضعا في ست عشرة سورة فمن القراء من يمنع الإبتداء بها مطلقا لأنها جواب لما قبلها وهذا مذهب نافع وغيره، ومنهم من يختار الإبتداء بها مطلقا وهذا غريب لا نعرف، وهو ضعيف، لأن الإستفهام متعلق بما هو جواب له كجواب الشرط ونحوه. ومنهم من لا يقف عليها ولا يبتدئ بها بل يصل.

ففي سورة البقرة ثلاثة مواضع – أم تقولون على الله ما لا تعلمون بلى – إن كنتم صادقين بلى – جوز الوقف عليهما الداني في الإكتفاء، وقال: لأنها رد لقول اليهود والنصارى ووافقه على ذلك مكي ومنع الوقف عليهما العماني وغلط من قال به.

– قال أولم تؤمن قال بلى – قال الداني: الوقف عليها هنا كاف وقيل تام لأنها رد للجحد انتهى. قلت: والوقف عليها مذهب أحمد بن جعفر الدينوري وابن الأنباري وغيرهما ومنعه العماني وخطأ من أجازه وليس كما زعم لكن الإختيار الوقف على قوله: – قلبي –.

في آل عمران موضعان – وهم يعلمون بلى – وقف تام عند إبراهيم بن السري لأنها رد للمعنى الذي تقدمها وما بعدها مستأنف وأجاز الوقف عليها مكي والداني – منزلين بلى – وقف تام عند نافع كذا قال الداني لأنها رد للجحد، وهي عند الداني ومكي وقف حسن.

في الأنعام موضع – قالوا بلى وربنا – الوقف على و {ربنا} ولا يوقف على بلى هنا ولا يبتدأ بها لأنها والقسم بعدها جواب الإستفهام الداخل على النفي في – اليس هذا بالحق – ؟. في الأعراف

موضع – ألست بربكم قالواْ بلى – وقف تام أو كاف لأنها رد للنفي الذي تقدمها وكلام بني آدم منقطع عندها وقوله: {شهدنا}، وقال قوم: الوقف على شهدنا على معنى بلى شهدنا أنك ربنا وهذا بعيد لأن {أن} تبقى لا ناصب لها، وهي متعلقة بـ{شهدنا} أو بـ{أشهدهم}. في النحل موضعان – من سوء بلى – وقف حسن عند الداني ومكي.

قال مكي: وهو قول نافع لأنها جواب للنفي الذي قبلها، وهو قولهم: - ما كنا نعمل من سوء – اي ما كنا نعصي الله في الدنيا – لا يبعث الله من يموت بلى – أجاز الوقف عليها نافع ومكي والداني لأنها رد للنفي الذي قبلها ثم يبتدأ – وعدا عليه حقا – بمعنى وعدهم الله ذلك وعدا حقا. قال مكي: ولا يجوز الإبتداء ببلى لأنها جواب لما قبلها.

في سبأ موضع – وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم – قال نافع: الوقف عليها تام، وهو كاف على قراءته لأنه يرفع {عالم} وكذا ابن عامر فمن قرأ بالرفع على {لتأتينكم} وبالخفض وقف على {بلى} لأنها رد لنفي الساعة ويبتدأ بما بعده لأنه قسم على إتيانها ولا يبتدأ ببلى هنا لأنها جواب لقولهم.

في يس موضع – أن يخلق مثلهم –. قال الداني وقف تام عند نافع ومحمد بن عيسى وابن قتيبة قال: وهو عندي كاف لأنها رد للنفي الذي قبلها والمعنى، وهو يخلق مثلهم انتهى ولا يحسن الإبتداء ببلى وأجازه أبو حاتم، وهو ضعيف. وفي الزمر موضعان – فأكون من المحسنين بلى – يجوز الوقف عليها وقيل التمام {من المحسين}.

وبلى في هذا الموضع من المشكلات لأنها لا تأتي إلا بعد نفي ظاهر ولا نفي هنا إلا من جهة المعنى إذ كان معنى قوله – لو أن الله هداني – ما هداني فقال بلى أي بلى قد هداك الثاني – وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى – الوقف عليها عند الداني كاف وعند مكي حسن وقيل وقف تام لأنها رد للجحد الذي قبلها.

وقال بعضهم: الوقف على {الكافرين} لأن بلى وما بعدها من قول الكفار فلا يفرق بين بعض القول وبعض ومن جعل – ولكن حقت – من قول الملائكة جاز له الوقف عليها. في المؤمن موضع –

قالوا بلى قالوا – قيل الوقف عليها تام، وقال مكي حسن، وقال الداني: كاف لأنه رد للجحد قبله. في الزخرف موضع – ونجواهم بلى – وقف كاف لأنها رد والمعنى بلى نسمع ذلك.

في الأحقاف موضعان – أن يحي الموتى بلى – وقف كاف والمعنى ظاهر – اليس هذا بالحق قالواْ بلى وربنا – الوقف على {وربنا}. في الحديد موضع – ألم نكن معكم قالواْ بلى – وقف كاف لأنها رد. في التغابن موضع – زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن – الوقف هنا وحكي الداني عن نافع أن الوقف على بلى تام واختار السخاوي الوقف عليها والإبتداء بما بعدها لأنها رد لنفي البعث وما بعدها قسم عليه وكذا في سبأ.

في الملك موضع – ألم يأتكم نذير قالواْ بلى – منع الوقف عليها مكي وأجازه الداني، وقال لأنها رد للجحد الذي قبلها. في القيامة موضع – عظامه بلى – منع مكي الوقف عليها وأجازه الداني، وقال: الوقف عليها كاف وقيل تام ثم يبتدأ {قادرين} على معنى بلى نجمعها قادرين فينصب قادرين على الحال وفي تعليل أبي عمرو نظر لأنه إذا كان قادرين منصوبا على الحال كيف يحسن الوقف على بلى ؟. في انشقت موضع – أن لن يحور بلى – أجاز الوقف على (بلى) مكي وكذا الداني، وقال: الوقف عليها كاف، والمعنى بلى ليرجعن إلى ربه حيا كما كان قبل مماته وقيل تام.

فصل: لا: اختلفوا في قوله تعالى: - لا جرم – فقال الزجاج: إنها نفي لما ظنوه أنه ينفعهم فكان المعنى لا ينفعهم جرم أنهم في الآخرة اي كسب ذلك الفعل لهم الخسران، وإن عنده في موضع نصب فعلى قوله هذا يوقف على (لا) ويبتدأ بجرم، وجرم عند الخليل وسيبويهَ بمعنى حق دون لا ولأبي محمد مكي مصنف في الرد على من جوز الوقف على (لا) دون (جرم) وألزمه بأشياء من اعتقدها فهو كافر. واختلفوا أيضا في قوله: - لا أقسم بيوم القيامة – و – لا أقسم بهذا البلد – ونحوه فقال البصريون والكسائي معناه أقسم بكذا.

وقال الزجاج: لا خلاف في أن معناه أقسم، وإنما الخلاف في (لا) فهي عند البصريين والكسائي زائدة. وقال الفراء: هي رد لكلام تقدم من المشركين كأنهم جحدوا البعث فقيل لهم ليس الأمر كذلك ثم اقسم ليبعثن فعلى هذا يحسن الوقف على (لا).

وأما قوله تعالى: - أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا – الوقف هنا كاف لأنه كلام مفيد والذي بعده متعلق به من جهة المعنى، ويختار الوقف عليه الشاطبي.

قال العماني: وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله: {فاسقا} قال: والمعنى لا يستوي المؤمن والفاسق، قال: وليس هذا الوقف عندي بشيء، ثم قال: والمعنى الذي ذكره هذا الزاعم هو الذي يوجب الوقف على قوله: {لا يستوون}.

وهذا الذي قاله العماني ليس بشيء، والصواب هو الذي ذكرته أولا وأي فرق بين هذا وبين الذي في براءة – وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله – وقد أجاز العماني الوقف على (في سبيل الله) فإذا جاز الإبتداء هنا بقوله: (لا يستوون عند الله) جاز هناك، إذ لا فرق بينهما، وأظنه نسي ما قاله في التوبة.

وأما قوله تعالى في القصص: - قرة عين لي ولك – قال السخاوي: وقف تام في قول جماعة منهم الدينوري ونافع وابن قتيبة. و – لا تقتلوه – نهي، وزعم قوم أن الوقف على (لا) أي هو قرة عين لي ولك لا أي دونك، قال: وهذا فاسد لأن الفعل الذي هو (تقتلوه) مجزوم فأين هو جازم إذا كانت (لا) للنفي لا للنهي ؟. قلت: وما قاله السخاوي ظاهر.

فصل: ثم: كان بعضهم يقف على ما قبلها في جميع القرآن ويقول إنها للمهلة والتراخي. قلت: ولا تطرد هذه القاعدة وإنما تتجه في بعض الأحوال كقوله تعالى: - ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا – وكقوله: - ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين. ثم جعلناه نطفة في قرار مكين. ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه – وكذا قوله تعالى: - إنما أمرهم إلى الله ثم – ولا تزر وازرة وزر أخرى ثم – و – ثم ءاتينا موسى – و – يولوكم الأدبار ثم – هذا كله وقف كاف متعلق بما بعده من المعنى فقط والبداءة بثم.

وأما قوله تعالى في براءة: - أو مرتين ثم – وفي الإسرا – لمن نريد ثم – و – بما كفرتم – وضعف الممات ثم – و – بالذي أوحينا إليك ثم – كل هذا لا يتعمد الوقف عليه لأنه لا يتم المعنى إلا به ولا يقع المراد بدونه.

فصل: أم: وهي تكون للمعادلة، وهي في المعادلة على وجهين: أحدهما: أن تكون معادلة لهمزة الإستفهام. والثاني: أن تكون معادلة لهمزة التسوية ومعنى المعادلة أن أحد الإسمين المسئول عنهما جعل معه الهمزة ومع الآخر أم وكذا إذا كان السؤال عن الفعل. مثال الأول مع الإسم قولك: أشرب زيد أم عمرو ؟ ومعناه أيهما شرب ؟ ومع الفعل قولك: أصرفت زيدا أم حبسته ؟ جعلت الهمزة مع أحدهما و

(أم) مع الآخر. ومثال الثاني مع التسوية، وهو أن تكون (أم) مساوية لهمزة الإستفهام نحو: سواء علي أزيد في الدار أم عمرو؟.

واعلم أن التسوية لفظها لفظ الإستفهام، وهي خبر كما جاء الإختصاص بلفظ النداء وليس بنداء ومعنى التسوية أنك تخبر باستواء الأمرين عندك كأنك تقول سواء علي أيهما قام واستوى عندي عدم العلم بأيهما في الدار قال الله تعالى: - سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم — سواء علينا أجزعنا أم صبرنا.

واعلم: أنها تكون في قسمي المعادلة عاطفة، وقد تكون منقطعة بمعنى بل، وإنما سميت منقطعة لانقطاع ما بعدها مما قبلها لأنه قائم بنفسه سواء كان قبلها استفهاما أو خبرا وليست في هذا الوجه بمعنى الوجه الأول لأنها في الوجه الأول بمعنى (أي) وهي في هذا المعنى بمعنى بل. قال أبو عبيدة: لم يستفهم وإنما أوجب أنه رأى.

وفي كونها عاطفة أم غير عاطفة خلاف، فالمغاربة يقولون ليست عاطفة لا في جملة ولا في غيرها. قال ابن مالك: قد تعطف المفرد كقول العرب: إنها لإبل أم شاء قال فأم هنا مجرد الأضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها. فإذا كانت منقطعة جاز الوقف قبلها والإبتداء بها وقوله تعالى: - قل أتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده. أم تقولون على الله ما لا تعلمون — يجوز الإبتداء بأم إذا جعلت منقطعة، ولا يجوز إذا جعلت للمعادلة. وقوله: - أم تريدون أن تسئلوا رسولكم — قال السخاوي: الظاهر أنه منقطع ويجوز الإبتداء به.

وقول السخاوي حسن لكن قول مكي: هذا بعيد، لأن المنقطع لا يكون في أكثر كلام العرب إلا على حدوث شك دخل على المتكلم قال: وذلك لا يليق بالقرآن. قلت: والذي قاله لا يقدح في كلام السخاوي لأن أم المنقطعة ترك الكلام لكلام آخر، وهي بمعنى بل ولا يلزم أن يكون بعد شك ولا بد. وقوله: - وجعلوا لله شركاء قل سموهم أم تنبئونه بما لا يعلم في الأرض أم بظاهر من القول — يجوز الإبتداء بـ(ام) الأولى لأنها النقطعة و {سموهم} وقف كاف وقيل تام والوقف على {الأرض} حسن ولا يبتدأ بما بعده لتعلقه بما قبله لفظا ومعنى. وقوله: - أفأنت تكون عليه وكيلا — قيل: وقف كاف و(أم) بعده منقطعة يجوز الإبتداء بها. وقوله: - تجري من تحتي أفلا تبصرون — قيل: المعنى أفلا تبصرون أم أنتم بصراء وإلى ذلك ذهب الخليل وسيبويهِ لأن الإستفهام عندهما فيها تقرير والتقرير خبر موجب

فامتنع عندهما جعلها متصلة لأن أم المتصلة لا تكون مقررة فعلى هذا يوقف على أم ويبتدأ — أناْ خير — قال أبو زيد: أم زائدة فعلى هذا يوقف {تبصرون}، وقيل هي أم المنقطعة والتقدير بل أنا خير فعلى هذا يبتدأ بأم على معنى بل. قال الهروي: في قوله تعالى: - تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين. أم يقولون — إن أم بمنزلة همزة الإستفهام والتقدير أيقولون افتراه فعلى هذا يبتدأ بأم وكذا قال في قوله تعالى: - أم تريدون أن تسئلوا رسولكم — وكذا — أم تحسب أن أكثرهم يسمعون — و — أم له البنات — و — أم لهم نصيب من الملك — و — أم تقولون إن إبراهيم — و — أم يقولون شاعر — و — أم اتخذ مما يخلق بنات — و — أم نجعل الذين ءامنوا وعملوا الصالحات — قال: معنى أم في ذلك كله همزة الأستفهام لأنها لم يتقدمها استفهام.

وما قال الهروي: ظاهر لأنهم قالوا في قوله تعالى: - أم زاغت عنهم الأبصار — إنها بهذا المعنى أي زاغت عنهم الأبصار ؟. وأجاز أن تكون هي المعادلة لهمزة الإستفهام في قوله:- اتخذناهم سخريا — على قراءة القاطع وأجازوا أن تكون مردودة على قوله تعالى: - ما لنا لا نرى — على قراءة الواصل، وذهب البصريون إلى أن أم في كل هذه المواضع هي المنقطعة لأنهم يقولون في أم المنقطعة إن فيها معنى بل والهمزة تقول بل أتقولون افتراه ونحو ذلك.

فصل: بل: اعلم: أن بل: تأتي في القرآن على ضربين: ضرب تكون فيه حرف اضراب وضرب تكون فيه حرف عطف كقولك قام زيد بل عمرو. ويجوز الإبتداء بها إذا كان بمعنى الإضراب ومعنى الإضراب ترك الكلام وإضراب عنه، وهي أكثر ما تقع في القرآن بهذا المعنى، قال الله تعالى: - ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون — ثم أخذ في كلام آخر فقال: - بل قلوبهم في غمرة من هذا — وكذا — فأنى تسحرون. بل أتيناهم بالحق — وكذا — قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن بل هم — و — ص والقرآن ذي الذكر. بل الذين — ونحو ذلك الوقف عليه كاف لأنه خروج من كلام إلى كلام آخر لا تعلق بينهما من جهة اللفظ.

فصل: حتى: يجوز الإبتداء بها إذا كانت هي التي يحكي بعدها الكلام كقوله تعالى: - حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة — و — حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج — و — حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها — وكذا التي بعدها و- حتى إذا ما جاءوها — و — حتى إذا جآءنا — ونحو

ذلك. قال الداني وفي قوله تعالى: - حرام على قرية أهلكناهآ أنهم لا يرجعون — هو وقف تام، وقال العماني هو كاف وهو الظاهر.

فصل: الذم والمعاتبة في التعسف والمراقبة: واعلم: أنه ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفا أو ابتداء ينبغي أن لا يتعمد الوقف عليه بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأجه.

فمن ذلك الوقف على قوله:- أم لم تنذر — والإبتداء بـ:- هم لا يؤمنون — على أنها جملة من مبتدأ وخبر. ومنه الوقف على قوله :- وارحمنا أنت — والإبتداء بـ:- مولانا فانصرنا – على معنى النداء. ومنه ثم جاءوك يحلفون — ثم الإبتداء بالله إن أردنا. ومنه سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي ثم الإبتداء بحق. ومنه ادع لنا ربك – ثم الإبتداء بما عهد عندك. ومنه وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك – ثم الإبتداء بالله إن الشرك، على معنى القسم. ومنه فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح — والإبتداء عليه أن يطوف بهما. ومنه الوقف على قوله:- وهو الله في السموات – والإبتداء وفي الأرض يعلم سركم وجهركم. ومنه الوقف على:- ما كان لهم الخيرة – مع وصله بقوله ويختار – على أن ما موصولة. ومنه فانتقمنا من الذين أجرمواْ وكان حقا – ويبتدئ علينا نصر المؤمنين – بمعنى واجب أو لازم. ومن ذلك قول بعضهم في:- عينا فيها تسمى سلسبيلا – أن الوقف على تسمى أي عينا مسماة معروفة والإبتداء سلسبيلا – هكذا جملة أمرية أي سل طريقا موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله اجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة. ومنه أيضا تعسف بعضهم إذا وقف على:- وما تشاءون إلا أن يشاء – ويبتدئ الله رب العالمين، ويبقى يشاء بغير فاعل. ومنه الوقف على قوله:- وإذا رأيت – ثم ويبتدئ رأيت نعيما – وليس بشيء لأن الجواب بعده وثم ظرف لا يتصرف فلا يقع فاعلا ولا مفعولا وغلط من أعربه مفعولا لرأيت أو جعله محذوفا والتقدير إذا رأيت الجنة رأيت فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. ومنه الوقف على قوله:- كلا لو تعلمون — ثم الإبتداء علم اليقين – فإن ذلك وما أشبهه نعت وتعسف لا فائدة فيه، فينبغي تجنبه لأنه محض تقليد وعلم العقل لا يعلم به إلا إذا وافق النقل فعليك بمراعاة ما نص عليه أئمة هذا الشأن فهو أولى من اتباع الأهواء.

والمراقبة أو المعانقة: تعانق الوقفان بأن اجتمعا في محل واحد فلا يصح للقارئ أن يقف على كل من منهما، بل إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر لئلا يختل المعنى. فقد يجيزون الوقف على حرف ويجيز آخرون الوقف على آخر ويكون بين الوقفين مراقبة على تضادّ فإذا وقف على الأول امتنع الوقف على الثاني، كمن أجاز الوقف على قوله لا ريب فإنه لا يجيزه على فيه، والذي يجيزه على فيه لا يجيزه على لا ريب.

وسنذكر لك ما يشفي ونحضر لك ما يكفي: وهو في البقرة أربعة مواضع، وآل عمران أربعة مواضع، والمائدة ثلاثة مواضع، والأعراف أربعة مواضع، والتوبة موضع واحد، ويونس موضع واحد، وإبراهيم موضع واحد، والفرقان ثلاثة مواضع، والشعراء موضع واحد، والقصص موضع واحد، والأحزاب موضعان، والمؤمن، والزخرف، والدخان موضعان، والقتال موضع واحد، والفتح موضع واحد، والممتحنة موضع واحد، والطلاق موضع واحد، والمدثر موضع واحد، والإنشقاق موضع واحد.

وإليك إياها جميعا على التنسيق: الوقف على قوله:- لا ريب — فإنه يراقب قوله:- فيه. وعلى حياة فإنه يراقب ومن الذين أشركواْ. وتهتدون فإنه يراقب تعملون. ولا يأب كاتب أن يكتب فإنه يراقب كما علمه الله. وما يعلم تأويله إلا الله يراقب والراسخون في العلم. وقود النار يراقب كدأب آل فرعون. وما عملت من خير محضرا يراقب وما عملت من سوء. وأجر المؤمنين يراقب القرح. ومحرمة عليهم يراقب أربعين سنة. ومن النادمين يراقب من أجل ذلك. ولم تؤمن قلوبهم يراقب هادواْ. وجاثمين يراقب كأن لم يغنوا فيها. ولا تأتيهم يراقب كذلك. وقالوا بلى يراقب شهدنا. ومن الخير يراقب السوء. ومنافقون يراقب المدينة. وآمنوا يراقب كذلك. وثمود يراقب من بعدهم. وآخرون يراقب وزورا. وجملة واحدة يراقب كذلك. وخبيرا يراقب على العرش. ومنذرين يراقب ذكرى. وإليكما يراقب بآياتنا. وعورة يراقب وما هي بعورة. وإلا قليلا يراقب ملعونين. ويصرفون يراقب رسلنا. وحم يراقب والكاب المبين. وحم يراقب والكتاب المبين. وطعام الأثيم يراقب كالمهل. وأوزاها يراقب ذلك. وفي التوراة يراقب في الإنجيل. ولا أولادكم يراقب يوم القيامة. والألباب يراقب الذين آمنوا. وأصحاب اليمين يراقب في جنات. وأن لن يحور يراقب بلى.

فصل: الإبتداء: والإبتداء لا يكون إلا إختياريا لأنه ليس كالوقف تدعو اليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى موف بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة تتفاوت تماما وكفاية وحسنا وقبحا بحسب تمام الكلام وعدم تمامه وفساد المعنى وحالته، نحو الوقف على ومن الناس لأن الإبتداء

بالناس قبيح لعدم إفادته معنى. فقبح الإبتداء بالحرف الموقوف عليه إما لعدم كونه مفيد المعنى وإما لكونه موهما للمعنى الفاسد وإما لكونه هو مع ما بعده خطأ منقولا عن كافر.

والقارئ كما يضطر الى الوقف القبيح: يضطر الى الإبتداء القبيح أيضا، وذلك إذا كان المنقول عن بعض الكفرة طويلا لا ينتهي نفس القاري الى آخر المنقول، فيقف في بعض مواضعه بالضرورة فيضطر الى الإبتداء بما بعده إذ لا فائدة حينئذ في العود الى قال او قالواْ لأنه ينقطع نفسه في أثناء المقولة ألبتة وكل القول كفر.

فصل: الألفات في أوائل الأفعال والأسماء: فالألفات التي تكون في أوائل الأفعال: وإنما بدأنا بها قبل الأسماء لأن الأصول في الأسماء مشكلة، وفي الأفعال أبين وأوضح وأقرب على المتعلم. فمثلا لو سأل سائل: لِمَ سميت الهمزة همزة وصل ؟. قلت لأنك إذا وصلت الكلام اتصل ما بعدها بما قبلها، وسقطت هي في اللفظ. فإن قلت: لم ثبتت خطا وسقطت لفظا ؟. قلت: وجه إثباتها في الخط لأن الكتاب وضع على السكوت على كل حرف والإبتداء بما بعده، فثبتت في الخط كما ثبتت إذا ابتدئ بها.

واعلم: أن ألفات الأفعال تنقسم إلى ستة أقسام: ألف الأصل: ويبتدأ بها بالفتح في الماضي، وتعرفها بأن تجدها فاءً من الفعل ثابتة في المستقبل، وذلك نحو {أتى أمر الله}.

ألف الوصل: وتعرفها بسقوطها في الدرج، وبحذفها في أول المستقبل، وهي مبنية على ما قبل آخر المستقبل، وإن كان مكسورا أو مفتوحا كسرت، وإن كان مضموما ضمت، مثال المكسورة إذا كان الثالث مكسورا {اهدنا} الدليل على أنها ألف وصل لأنها تحذف في الدرج، وتسقط في المستقبل في قولك: {هدى يهدي}، فهذا ما يدل على أنها ألف وصل. فإن قلت: لم دخلت في الإبتداء وسقطت في الوصل ؟. قلت: لأنا وجدنا الحرف الذي بعدها ساكنا، وهو الهاء في {اهدنا} والعرب لا تبتدئ بساكن، فإن أدخلت همزة يقع بها الإبتداء. وأما حذفها في الوصل فإن بعدها اتصل بالذي قبلها، فلم يكن لنا حاجة إليها. فإن قلت: أي شيء تسميها ألفا أم همزة ؟.

قلت: اختلف النحويون في ذلك: فقال الكسائي والفراء وسيبويه هي ألف، وحجتهم أن صورتها صورة الألف، فلقبت ألفا لهذا المعنى. وقال الأخفش هي ألف ساكنة لا حركة لها كسرت في قوله: {اهدنا} وما أشبهه لسكونها وسكون ما بعدها. وضموها في نحو قوله: – اقتلواْ — وشبهه لأنهم كرهواْ

أن يكسروها وبعدها التاء مضمومة، فينتقلون من كسر الى ضم فضموها لضم الذي بعدها. قالواْ: وهذا غلط لأنها إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها فمحال أن يدخلها الإبتداء، لأن العرب لا تبتدئ بساكن ولا يجوز أن يدخل للإبتداء حرف ينوى به السكون. وقال قطرب في ألف – اهدنا – وشبهها هي همزة كسرت فتركت، أي حذفت وسقطت وهذا غلط، لأن الهمزة إذا كانت في أول كلمة ثم وصلت بشيء قبلها كانت مهموزة وصلا كما تهمز ابتداء، نحو – وأخذتم على ذلكم إصري – فالهمزة في – إصري – ثابتة في الوصل إذا كانت عندهم همزة.

فإن قلت: لم كسرت في قوله {اهدنا} ونحوه ؟. قلت: لأنها مبنية على ثالث المستقبل وهو الدال في {يهدى}. فإن قلت: لم لم تنبها على الأول أو على الثاني أو على الرابع ؟. قلت: لأن الأول زائد لا ينبني عليه لزيادته، والثاني ساكن لا ينبني عليه لسكونه، والرابع لا يثبت على إعراب واحد وما قبل الآخر لا تتغير حركته. فإن قلت: كيف تبتدئ بقوله – استطاعواْ – و – اسطاعواْ – ؟. قلت: بالكسر لأن الأصل في المستقبل {يستطوع} فاستثقلوا الكسرة على الواو، فنقلوها الى الطاء، فصارت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقد حذفواْ التاء في – يستطيع – كما حذفوها من – استطاع – . فإن قلت: كيف تبتدئ في – انشقت – ؟. قلت: بالكسر قيل: فأنت تقول في المستقبل – ينشق – فقل: مسلم، ولكن أصلها – ينشق – على وزن ينفعل فاستثقلواْ الجمع بين قافين محركين، والعرب تكره الجمع بين مثلين فاسقطواْ حركة القاف، وأدغموها في الثانية فصارت قافا مشددة.

وإن كان ثالث المستقبل مضموما ضمت الألف في الإبتداء فإنها مبنية على ثالثه، وإن كان الثالث مفتوحا كسرت. فإن قلت: هلا فتحت كما ضمت مع ضم الثالث، وكسرت مع كسر الثالث. قلت: لأنها تلتبس بالخبر وذلك أنك لو قلت في الخبر: - أذهب أنا – وفي الأمر – اذهب أنت – لالتبس فكسرناها لما بطل فتحها، لأن الفتح أخو الكسر.

فإن قلت: كيف تبتدئ بـ{اثاقلتم} و {اداركواْ} ؟. قلت: بالكسر لأن عين الفعل مفتوحة وهي القاف في – يتثاقل – والراء في – يتدارك – لأن وزن – تثاقل – تفاعل فالقاف في – يتثاقل – هي العين من تفاعل فأدغمواْ التاء في الثاء فصارت ثاء ساكنة ولم يصح الإبتداء بساكن، فأدخلوا ألفا يقع بها الإبتداء، والحكم في – اطيرنا – ونحوه كذلك.

ألف القطع: وتعرفها بضم أول المستقبل ثم لا تخلوْ إما أن تقع في الفعل أو في المصدر، فإن وقعت في الفعل فهي مفتوحة، نحو – أخرج – ونحوه، وإن كانت في المصادر ابتدئت بالكسر نحو – إخراجا – فإن قيل: لم كسروها في المصدر ؟. قلت: لئلا تلتبس بالجمع، لأنهم قالوْ في المصدر– إخراجا – وفي الجمع – أخراجا – و – أبوابا – فلو فتحت لالتبس المصدر بجمع – خرج – فكسروْ ليفرقوْ بين المصدر والجمع.

ألف المخبر عن نفسه: وتعرفها بأن يحسن بعد الفعل الذي هي فيه لفظ – أنا – ويكون الفعل مستقبلا كقوله تعالى – سبيلي أدعوْ – و – أرني أنظر – و – أفرغ عليه –. فإن قلت: لم فتحت في – أدعو وأرني وأنظر – وضمت في – أفرغ – وكلتاهما ألف المخبر عن نفسه ؟. قلت: إذا كان الماضي فيه على ثلاثة أحرف فألفه مفتوح، وإذا جائت فيما لم يسم فاعله فهي مضمومة مطلقا سواء قلَّت حروفه أم كثرت نحو – أنظر وأفرغ –.

ألف الإستفهام: وتعرفها بمجيء أم بعدها أو يحسن في موضعها هل نحو، – أفترى على الله كذبا أم به جنة – و – أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم – وشبه ذلك. وهي مفتوحة أبدا والأصل فيه – أافترى – أاستغفرت – فحذفت الألف الثانية لأنها ألف وصل، ولا تمد الهمزة في هذا مثل – والذاكرين – و – الله خير – ونحو ذلك لأن الإستفهام والخبر في هذا مفتوحان فمدوا الإستفهام ليميزوه من الخبر وفي – افترى – وشبهه الإستفهام مفتوح والخبر مكسور، فجعل الفرق بينهما بالفتح والكسر في هذا وفي ذلك بالمد والقصر.

ألف ما لم يسم فاعله: وهي مبنية على الضم وتكون في أربعة أمثلة: في أفعل نحو قوله تعالى: – أخرجنا – وألف استفعل نحو قوله تعالى: – استجيب له – وكذلك – استحفظوا – وألف افتعل نحو قوله تعالى: – ابتلي – و – اضطر – و – اجتثت – وكذلك – الذي اؤتمن – والأصل أاتمن فهي ألف افتعل، فجعلت الهمزة ساكنة واوا لانضمام ما قبلها في الإبتداء، وأجاز الكسائي في غير القراءة أن يبتدأ بها محققة، وأما ألف انفعل فلم تأت في القرآن وذلك نحو انقطع فلم نطول فيها لهذا المعنى.

فإن قلت: لم صارت الألف في هذا الضرب مضمومة فقط ؟. قلت: لأن فعل ما لم يسم فاعله يقتضي اثنين: فاعلا ومفعولا، فضموْ أوله لتكون الضمة دالة على اثنين لأنها أقوى الحركات وأثقلها كما قالوْ: زيد حيث عمرو معناه زيد في مكان عمرو، فلما تضمنت معنى اثنين أعطيت الضمة لقوتها، وكذا

قالواْ في – نحن – لتضمنها معنى الجمع والتثنية كذلك فعلوا بألف ما لم يسم فاعله لما تضمن معنى الفاعل والمفعول فضموا أوله في كل حال.

والألفات التي تكون في أوائل الأسماء الى أربعة أقسام: ألف الوصل: وتأتي في تسعة مواضع: ابن وابنة واثنين واثنتين وامرئ وامرأة واسم واست.

فهذه الثمانية تكسر الألف فيهن في الإبتداء، وتحذف في الوصل. وأما الألف التاسعة فهي التي تدخل مع لام المعرفة، وهي مفتوحة في الإبتداء. وأما العاشرة فهي وايم الله في القسم، وتبتدئ بالفتح أيضا. أما الثمانية فتمتحن بأن لا توجد في التصغير والألف التاسعة تمتحن بأن تسقطها من الإسم وتنونه، فإنه وجدتها لا يحسن دخولها عليه مع التنوين فهي ألف وصل.

ألف الأصل: وتعرف بأن تجدها فاء من الفعل ثابتة في التصغير، وتأتي في الأسماء على ثلاثة أضرب: مضمومة نحو قوله: – قل أذن – و – يا أخت هرون – ومفتوحة نحو قوله: – ما كان أبوك – ومكسورة نحو قوله – إصرى – فهذه الألف تبتدئ كما تصل.

ألف القطع: وتأتي في الأسماء على وجهين: أحدهما: أن تكون في أوائل الأسماء المفردة وتعرفها بثباتها في التصغير، وبأن تمتحنها فلا تجدها فاء ولا عينا ولا لاما، مثال – فتبارك الله أحسن الخالقين – وبهذا فارقت ألف الوصل. والثاني: أن تكون في أوائل الجمع، تعرفها بأن يحسن دخول الألف واللام عليها، ولا تكون فاء ولا عينا ولا لاما مثال ذلك قوله: – مختلف ألوانها –. وامتحانها مثل ألف الإستفهام في الأفعال.

والسكت: هو عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس، وقد اختلفت ألفاظ الأئمة في التأدية عنه بما يدل على طول السكت وقصره، فقال أصحاب سليم عنه عن حمزة في السكت على الساكن قبل الهمز: سكتة يسيرة، وقال جعفر الوزان عن علي بن سليم عن خلاد: لم يكن يسكت على السواكن كثيراً. وقال الأشناني: سكتة قصيرة، وقال قتيبة عن الكسائي سكت سكته مختلسة من غير إشباع، وقال النقار عن الخياط يعني الأشموني عن الأعشى: تسكت حتى تظن أنك نسيت ما بعد الحرف. وقال أبو الحسن طاهر ابن غلبون: وقفة يسيرة، وقال مكي: وقفة خفيفة، وقال ابن شريح: وقيفة، وقال أبو العز: بسكتة يسيرة هي اكثر من سكت القاضي عن رويس وقال الحافظ أبو العلاء: يسكت حمزة والأعشى وابن ذكوان من طري العلوي والنهاوندي عن قتيبة من

غير قطع نفس وأتمهم سكتة حمزة والأعشى وقال أبو محمد سبط الخياط حمزة وقتيبة يقفان وقفة يسيرة من غير مهلة، وقال أبو القاسم الشاطبي سكتاً مقللاً، وقال الداني سكتة لطيفة من غير قطع وهذا لفظه أيضاً في السكت بين السورتين من جامع البيان قال فيه ابن شريح بسكتة خفيفة، وقال ابن الفحام سكتة خفيفة وقال أبو العز مع سكتة يسيرة، وقال أبو محمد في المبهج وقفة تؤذن بإسرارها أي بإسرار البسملة وهذا يدل على المهلة، وقال الشاطبي وسكتهم المختار دون تنفس وقال أيضاً وسكتة حفص دون قطع لطيفة وقال الداني في ذلك بسكتة لطيفة من غير قطع وقال ابن شريح وقيفة وقال أبو العلاء وقيفة وقال ابن غلبون بوقفة خفيفة وكذا قال المهدوي، وقال ابن الفحام سكتة خفيفة. وقال القلانسي في سكت أبي جعفر على حروف الهجاء: يفصل بين كل حرف منها بسكتة يسيرة، وكذا قال الهمذاني وقال أبو العز: ويقف على: ص، و ق، و ن وقفة يسيرة. وقال الحافظ أبو عمرو في الجامع واختياري فيمن ترك الفصل سوى حمزة أن يسكت القارئ على آخر السورة بسكتة خفيفة من غير قطع شديدة. فقد اجتمع ألفاظهم على أن السكت زمنه دون زمن الوقف عادة وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق والحدر والتوسط حسبما تحكم المشافهة، وأما تقييدهم بكونه دون تنفس فقد اختلف أيضاً في المراد به آراء بعض المتأخرين، فقال أبو شامة الإشارة بقولهم دون تنفس إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة. وقال الجعبري: قطع الصوت زماناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النفس لأنه إن طال صار وقفاً يوجب البسملة. وقال ابن بصخان أي دون مهلة، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس بدليل أن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك فدل على أن التنفس هنا بمعنى المهلة. وقال ابن جبارة دون تنفس يحتمل معنيين أحدهما سكوت يقصد به الفصل بين السورتين لا السكوت الذي يقصد به القارئ التنفس، ويحتمل أن يراد به سكوت دون السكوت لأجل التنفس أي أقصر منه أي دونه في المنزلة والقصر، ولكن يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس حتى يجعل هذا دونه في القصر، قال: ويعلم ذلك بالعادة وعرف القراء.

والصواب حمل دون من قولهم: دون تنفس أن تكون بمعنى غير كما دلت عليه نصوص المتقدمين وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين، من أن السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس سواء قل زمنه أو كثر، وإن حمله على معنى اقل خطأ وإنما كان هذا صواباً لوجوه.

منها: ما تقدم من النص عن الأعشى تسكت حتى يظن أنك قد نسيت. وهذا صريح في أن زمنه اكثر من زمن إخراج النفس وغيره.

وقول صاحب المبهج: سكتة تؤذن بإسرارها. أي بإسرار البسملة. والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة اكثر من إحراج النفس بلا نظر.

وأنه إذا جعل بمعنى أقل فلا بد من تقديره كما قدروه بقولهم أقل من زمان إخراج النفس ونحو ذلك وعدم التقدير أولى.

وأن تقدير ذلك على الوجه المذكور لا يصح، لأن زمن إخراج النفس وإن قل لا يكون أقل من زمن قليل السكت والاختيار يبين ذلك.

وأن التنفس على الساكن في نحو: {الأرض، والآخرة، وقرآن، ومسؤولاً} ممنوع اتفاقاً كما لا يجوز التنفس على الساكن في نحو: {والبارئ، وفرقان، ومسحوراً}، إذ التنفس في وسط الكلمة لا يجوز.

ولا فرق بين أن يكون بين سكون وحركة، أو بين حركتين، وأما استدلال ابن بصخان بأن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك، فإن ذلك ليس على إطلاقه، فإنه إذا أراد مطلق السكت فإنه يمنع من ذلك إجماعاً، إذ لا يجوز التنفس في أثناء الكلم كما قدمنا، وإن أراد السكت بين السورتين من حيث أن كلامه فيه، وإن ذلك جائز باعتبار أن أواخر السور في نفسها تمام يجوز القطع عليها والوقف، فلا محذور من التنفس عليها نعم لا يخرج وجه السكت مع التنفس فلو تنفس القارئ آخر سورة، لصاحب السكت، أو على {عوجاً، ومرقدنا} لحفص من غير مهلة. لم يكن ساكناً ولا واقفاً، إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة، والسكت لا يكون معه تنفس، فاعلم ذلك، وإن كان لا يفهم من كلام أبي شامة ومن تبعه.

والصحيح أن السكت مقيداً بالسماع والنقل فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته. وذهب ابن سعدان فيما حكاه عن أبي عمرو، وأبو بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه أبو الفضل الخزاعي إلى أنه جائز في رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك وإذا صح حمل ذلك جاز.

فصل: الاختباري: وهو خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها. واعلم أن المراد بالخط الكتابة: وهو على قسمين، قياسي واصطلاحي، فالقياسي ما طابق فيه الخط اللفظ،

والاصطلاحي ما خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل، وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها، وبيان ذلك مستوفى في أبواب الهجاء من كتب العربية، وأكثر خط المصاحف موافق لتك القوانين لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها، ولا يتعدى إلى سواها، منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنا، وقد صنف العلماء فيها كتباً كثيرة، قديماً وحديثاً، كأبي حاتم ونصير وأبي بكر بن أبي داود وأبي بكر بن مهران وأبي عمرو الداني وصاحبه أبي داود والشاطبي والحافظ أبي العلاء وغيرهم.

وقد أجمع أهل الأداء وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختيارا واضطراراً، فيوقف على الكلمة الموقوف عليها أو المسؤول عنها على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال والحذف والإثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض من وصل وقطع، فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما، وما كتب منهما مفصولاً نحو {ران} يوقف على كل واحدة منهما، هذا هو الذي عليه العمل عن أئمة الأمصار في كل الأعصار، وقد ورد ذلك نصاً وأداء عن نافع وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وأبي جعفر وخلف ورواه كذلك نصاً الأهوازي وغيره عن ابن عامر، ورواه كذلك أئمة العراقيين عن كل القراء بالنص والأداء، وهو المختار عندنا وعند من تقدمنا للجميع، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه وبه نأخذ لجميعهم.

وإذا تقرر هذا فلتعلم أن الوقف على المرسوم ينقسم إلى متفق عليه ومختلف فيه، أذكر لك المختلف فيه من ذلك قسماً قسماً فإنه المقصود، ثم أذكر المتفق عليه آخر كل قسم.

فتنحصر الأقسام خمسة: الأول الإبدال، والثاني الإثبات، والثالث الحذف، والرابع الوصل، والخامس القطع.

فالإبدال: هو إبدال حرف بآخر، وهو من المختلف فيه، ينحصر في أصل مطرد، وكلمات مخصوصة. فالأصل المطرد: كل هاء التأنيث رسمت تاء نحو {رحمت، ونعمت، وشجرت، وجنت، وكلمت}، وهو على قسمين: قسم اتفقوا على قراءته بالإفراد وقسم اختلفوا فيه. فالقسم المتفق على إفراده جملته في القرآن أربع عشرة كلمة، تكرر منها ستة، الأول: رحمت، في سبعة مواضع، في البقرة {أولئك يرجون رحمت الله}، وفي الأعراف {إن رحمت الله قريب}، وفي هود {رحمت الله وبركاته

عليكم}، وفي مريم {ذكر رحمت ربك}، وفي الروم {إلى آثار رحمت الله}، وفي الزخرف {أهم يقسمون رحمت ربك، ورحمت ربك خير}.

الثاني: {نعمت} في أحد عشر موضعاً، في البقرة {نعمت الله عليكم وما أنزل}، وفي آل عمران {نعمت الله عليكم إذ كنتم}، وفي المائدة {نعمت الله عليكم إذ هم}، وفي إبراهيم {بدلوا نعمت الله كفرا، وإن تعدوا نعمت الله}، وفي النحل {وبنعمت الله هم يكفرون، ويعرفون نعمت الله، واشكروا نعمت الله}، وفي لقمان {في البحر بنعمت الله}، وفي فاطر {نعمت الله عليكم هل من خالق}، وفي الطور {فذكر فما أنت بنعمت ربك}.

والثالث: {امرأت} في سبعة مواضع، في آل عمران {إذ قالت امرأت عمران}، وفي يوسف {قالت امرأت العزيز} في الموضعين، وفي القصص {وقالت امرأت فرعون}، وفي التحريم {امرأت نوح وامرأت لوط وامرأت فرعون}.

والرابع: {سنت} في خمسة مواضع، في الأنفال {فقد مضت سنت الأولين}، وفي فاطر {فهل ينظرون إلا سنت الأولين، وفلن تجد لسنت الله تبديلاً، ولن تجد لسنت الله تحويلاً}، وفي غافر {سنت الله التي قد خلت في عباده}.

الخامس: {لعنت} في موضعين: أحدهما: في آل عمران {فنجعل لعنت الله على الكاذبين، وأن لعنت الله} في النور. والسادس: {معصيت الرسول} في الموضعين من المجادلة.

وغير المكرر سبعة: وهي {كلمت ربك الحسنى} في الأعراف، و{بقيت الله خير لكم} في هود،

و{قرت عين} في القصص، و{فطرت الله} في الروم، و{شجرت الزقوم} في الدخان، و{جنت نعيم} في الواقعة، و{ابنت عمران} في التحريم.

فوقف على هذه المواضع بالهاء خلافاً للرسم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب، هذا هو الذي قرأ الإمام به وأخذ لهم، وهو مقتضى نصوصهم ونصوص أئمته المحققين عنهم، وقياس ما ثبت نصاً عنهم وإن كان أكثر المؤلفين لم يتعرضوا لذلك فيقتضى عدم ذكرهم له، والكثير من هذا الباب أن تكون الجماعة كلهم فيه على الرسم فلا يكون فيه خلاف الوقف عليه بالتاء. فإن من حفظ، حجة

على من لم يحفظ، وغاية من لم يذكر ذلك السكوت، ولا حجة فيه، وفي الكافي الوقف في ذلك بالهاء لأبي عمرو والكسائي وفي الهداية للكسائي وحده وفي الكنز لابن كثير وأبي عمرو والكسائي فلم يذكر يعقوب.

والذي قرئ بالإفراد وبالجمع ثمانية أحرف: وهي {كلمت ربك} في الإنعام، و{تمت كلمت ربك صدقا}، وفي يونس {وكذلك حقت كلمت ربك، وإن الذين حقت عليهم كلمت ربك}، وفي غافر {وكذلك حقت كلمت ربك}، و{آيات للسائلين} في يوسف، و{في غيابت الجب} في الموضعين من يوسف، و{آيت من ربه} في العنكبوت، وفي الفرقان {آمنون}، وفي سبأ {وعلى بينت منه} في فاطر، و{ما تخرج من ثمرات} في فصلت، و{جمالت} في المرسلات.

فمن قرأ شيئاً من ذلك بالإفراد وكان من مذهبه الوقف بالهاء كما تقدم وقف بالهاء، وإن كان من مذهبه الوقف بالتاء وقف بالتاء، ومن قرأه بالجمع وقف عليه بالتاء كسائر الجموع.

وقد أجمعت المصاحف على كتابة ذلك كله بالتاء، إلا ما ذكره الحافظ أبو عمرو الداني في الحرف الثاني من يونس، وهو {إن الذين حقت عليهم كلمت ربك} قال: تأملته في مصاحف أهل العراق فرأيته مرسوماً بالهاء، وكذلك اختلف أيضاً في قوله في غافر {وكذلك حقت كلمة ربك}، فكتابته بالهاء على قراءة الإفراد بلا نظر، وكتابته بالتاء على مراد الجمع، ويحتمل أن يراد الإفراد ويكون كنظائره مما كتب بالتاء مفرداً. ولكن الذي هو في مصاحفهم بالتاء قرؤوه بالجمع والله أعلم.

ويلتحق بهذه الأحرف {حصرت صدورهم} في النساء، قرأ يعقوب بالتنوين والنصب على أنه اسم مؤنث، وقد نص عليه أبو العز القلانسي وأبو الحسن طاهر بن غلبون والحافظ أبو عمرو الداني وغيرهم: أن الوقف عليه بالهاء، وذلك على أصله في الباب، ونص أبو طاهر بن سوار وغيره على أن الوقف بالتاء لكلهم، وذلك يقتضى التاء له، وسكت آخرون فلم ينصوا فيه كالحافظ أبي العلاء وغيره، وقال سبط الخياط في المبهج: والوقف بالتاء إجماع لأنه كذلك في المصحف، قال: ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب مثل كلمة ووجلة، وهذا يقتضى الوقف عنده على ما كتب تاء بها كما هو.

وأما الكلمات المخصوصة فهي ست: {يا أبت، وهيهات، ومرضات، ولات، واللات، وذات بهجة}. أما يا أبت: وهي في يوسف، ومريم، والقصص، والصافات، فوقف عليها بالهاء خلافاً للرسم ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، ووقف الباقون بالتاء على الرسم.

وأما هيهات: وهو الحرفان في المؤمنون، فوقف عليها بالهاء الكسائي والبزي، واختلف عن قنبل فروى عنه العراقيون قاطبة الهاء كالبزي، وهو الذي في الكافي والهداية والهادي والتجريد وغيرها، وقطع له بالتاء فيهما صاحب التبصرة والتيسير والشاطبية والعنوان والتذكرة وتلخيص العبارات وغيرها، وبذلك قرأ الباقون، إلا أن الخلاف في العنوان والتذكرة والتلخيص لم يذكر في الأول، وانفرد صاحب العنوان عن أبي الحارث بالتاء في الثانية كالجماعة.

وأما مرضات: وهو أربعة مواضع، موضعان في البقرة، وموضع في النساء، وموضع في التحريم. ولات حين مناص: في ص، و{اللات} في النجم، و{ذات بهجة} في النمل، فوقف الكسائي على الأربعة بالهاء. وهذا هو الصحيح عنه، وقد اختلف في بعضها في بعض الكتب، فلم يذكر في تلخيص العبارات {اللات، وذات بهجة}، وخص الدوري عنه في {لات} بالهاء، وفي التبصرة روى عن الكسائي في غير {مرضات} الهاء، والمشهور عنه التاء، ولم يذكر في التجريد {ذات بهجة، ولات حين} ووقف من قراءته على الفارسي يعني في الروايتين على {اللات} بالهاء، ولم يذكر أبو العز ولا كثير من العراقيين {ذات بهجة}، وقطع له في {مرضات} بالهاء، وفي التبصرة حكى عن حمزة وحده الوقف فيه بالهاء، وكذا حكى غيره، وقد ورد الخلاف عنه، والصواب التاء، قال الداني في الجامع: وهذ هو الصحيح عنه وقول ابن مجاهد في سبعته حمزة وحده يقف على مرضاة بالتاء. والباقون بالهاء.

وقال الداني يعني ابن مجاهد إن النص لم يرد عنهم بالوقف على ذلك بالتاء إلا عن حمزة ومن سواه غير الكسائي، فالنص فيه معدوم عنه إذا كان نافع وغيره ممن لا نص فيه عنه يقف على ذلك بالتاء على حال رسمه، وذكر صاحب الكافي وصاحب الهداية الوقف على {ذات بهجة، وذات الصدور} وشبهه عن الكسائي بالهاء، والمراد بشبهه {ذات بينكم، وذات الشوكة، وذات اليمين، وذات الشمال، وذات حمل، وذات قرار، وذات الحبك، وذات ألواح، وذات الأكمام، وذات البروج، وذات الوقود، وذات الرجع، وذات الصدع، وذات العماد، وذات لهب}، ووقع {ذات الصدور} في موضعي آل عمران وفي المائدة والأنفال وهود ولقمان وفاطر والزمر والشورى والحديد والتغابن والملك، وهو ضعيف لمخالفته الرسم، ولأن عمل أهل الأداء على غيره، وزعم ابن جبارة أن ابن كثير وأبا عمرو والكسائي ويعقوب يقفون على {ذات الشوكة، وذات لهب، وبذات الصدور} بالهاء تفرق بينه وبين

أخواته، ونص عمن لا نص عنه، ولا أعلمه إلا قاسه على ما كتب بالتاء من المؤنث، وليس بصحيح، بل الصواب الوقف عليه بالتاء للجميع اتباعاً للرسم.

والمتفق عليه من الإبدال نوعان: أحدهما: المنصوب المنون غير المؤنث، يبدل في الوقف ألفاً مطلقاً كما علمت، نحو: {أن يضرب مثلاً، وكنتم أمواتاً، وكان حقاً، وللناس إماماً}. والثاني الاسم المفرد المؤنث ما لم يرسم بالتاء، تبدل تاؤه وصلا هاء وقفاً، سواء كان منوناً أو غير منون نحو: {ومن يبدل نعمة الله، وتلك الجنة، ومن الجنة، وعلى أبصارهم غشاوة، ومثلاً ما بعوضة، وكمثل جنة بربوة}.

وشذ جماعة من العراقيين: فرووا عن الكسائي وحده الوقف على مناة بالهاء وعن الباقين بالتاء. ذكر ذلك ابن سوار وأبو العز وسبط الخياط وهو غلط، وأحسب أن الوهم حصل لهم من نص نصير على كتابته بالهاء. ونصير من أصحاب الكسائي فحملوا الرسم على القراءة وأخذوا بالضد للباقين. ولم يرد نصير إلا حكاية رسمها كما حكى رسم غيرها في كتابة مما لا خلاف في رسمه ولا تعلق له بالقراءة، والعجب من قول الأهوازي: وأجمعت المصاحف على كتابتها منوة بواو، والوقف عليه عن الجماعة بالتاء. فالصواب الوقف عليه عن كل القراء بالهاء على وفق الرسم.

وأما الإثبات: فهو على قسمين: أحدهما: إثبات ما حذف رسماً، والثاني: إثبات ما حذف لفظاً. فالذي ثبت من المحذوف رسماً ينحصر في نوعين، الأول: وهو من الإلحاق كما تقدم في الباب قبله هاء السكت، والثاني: أحد حروف العلة الواقعة قبل ساكن فحذفت لذلك.

أما هاء السكت: فتجئ في خمسة أصول مطردة وكلمات مخصوصة. فالأصل الأول: (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، ووقعت في خمس كلمات {عم، وفيم، وبم، ولم، ومم}، فاختلفوا في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب والبزي. فأما يعقوب فقطع له في الوقف بالهاء أبو محمد سبط الخياط وأبو الفضل الرازي، والشريف عن الشرف العباسي. وقطع له الجمهور كأبي العز وابن غلبون والحافظ أبي العلاء وابن سوار والداني بالهاء في الحرف الأول، وهو {عم}، وقطع له الأكثرون بذلك في الحرف الثاني، وهو {فيم}، نحو {فيم كنتم، وفيم أنت}، وهو الذي في الإرشاد والمستنير، وزاد أيضاً الحرف الثالث، وهو {بم}، نحو {فبم تبشرون}، وقطع له الداني بالهاء في الحرف الأخير، وهو {مم}، وقطع من قراءته على أبي الفتح في {لم وبم وفيم}، وقطع آخرون بذلك لرويس خاصة في الأحرف الخمسة، كأبي بكر بن مهران، وقطع أبو العز بذلك لرويس في الأحرف الثلاثة الأخيرة وجعل الحرفين الأولين

ليعقوب بكماله كما هو، ولم يذكره عنه في الكامل ولا في الجامع ولا في كثير من الكتب. وبالوجهين يأخذ افمام ليعقوب في الأحرف الخمسة لثبوتها عنده عنه من روايتيه.

وأما البزي: فقطع له بالهاء في الأحرف الخمسة صاحب التيسير والتبصرة والتذكرة والكافي وتلخيص العبارات وغيرها، ولم يذكره أكثر المؤلفين وهو الذي عليه العراقيون، وانفرد في الهداية بالهاء عن ابن كثير بكماله في {عم، ولم} فقط، وأطلق للبزي الخلاف في الخمسة أبو القاسم الشاطبي والداني في غير التيسير، وبالهاء قرأ على أبي الحسن بن غلبون وبغير هاء قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد وعبد العزيز بن جعفر الفارسي، وهو من المواضع التي خرج صاحب التيسير فيها عن طرقه، فإنه أسند رواية البزي عن الفارسي هذا، وقطع فيه بالهاء عن البزي، ولم يقرأ بالهاء إلا على ابن غلبون كما نص عليه في جامع البيان. وهاء السكت: مختارة في هذا الأصل عند علماء العربية عوضاً عن الألف المحذوفة.

والثاني: (هو، وهي) حيث وقعا وكيف جاءا، نحو {وهو، ولهو، وأن يمل هو، وفإنه هو، ولا إله إلا هو}، ونحو {ماهي، ولهى، وهي}. فوقف على ذلك بالهاء يعقوب من غير خلاف عنه.

والثالث: النون المشددة من جمع الإناث، سواء اتصل به شيء، أو لم يتصل، نحو {هن أطهر، ولهن مثل الذي عليهن، وأن يضعن حملهن، ومن الأرض مثلهن، وبين أيديهن وأرجلهن}، فاختلف عن يعقوب في الوقف على ذلك بالهاء، فقطع في التذكرة بإثبات الهاء عن يعقوب في ذلك كله، وكذلك الحافظ أبو عمرو الداني، وذكره أبو طاهر بن سوار وقطع به أبو العز القلانسي لرويس من طريق القاضي وأطلقه في الكنز عن رويس وقطع به ابن مهران لروح.

والوجهان ثابتان عن يعقوب بهما قرأ الإمام وبهما يأخذ. وقد أطلقه بعضهم، والصواب: تقييده بما كان بعد هاء كما مثلوا به، ولم أجد أحداً مثل بغير ذلك فإن نص على غيره أحد يوثق به رجعنا إليه وإلا فالأمر كما ظهر.

والرابع: المشدد المبنى: نحو {أن لا تعلوا عليّ، وإلا ما يوحى إليّ، وخلقت بيديّ، وما أنتم بمصرخيّ، وما يبدل القول لديّ}، اختلف فيه عن يعقوب أيضاً، فنص على الوقف عليه بالهاء ليعقوب بكماله أبو الحسن طاهر بن غلبون والحافظ أبو عمرو الداني وأبو طاهر بن سوار وأبو بكر بن مهران عن روح وحده، والأكثرون على حذف الهاء وقفاً، وكلاهما ثابت عن يعقوب.

والظاهر: أن ذلك مقيد بما كان بالياء كما مثلنا به ومثل به المثبتون فإن ثبت غير ذلك. وانفرد الداني بالهاء في لكن وإن يعنى المفتوحة والمكسورة، وقياس ذلك كأن.

الخامس: النون المفتوحة نحو {العالمين، والذين، والمفلحون، وبمؤمنين}، فروى بعضهم عن يعقوب الوقف على ذلك كله بالهاء، وحكاه أبو طاهر بن سوار وغيره ورواه ابن مهران عن رويس، وهو لغة فاشية مطردة عند العرب، ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال، فإنه مثل بقوله {ينفقون}، وروى ابن مهران عن هبة الله عن التمار تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية، ومثله بقوله: {وتكتمون الحق وأنتم تعلمون، وبما كنتم تدرسون}. قال: ومذهب أبي الحسن بن أبي يعنى شيخه ابن مقسم، إن هاء السكت لا تثبت في الأفعال. والصواب تقييده عند من أجازه، كما نص عليه علماء العربية، والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل وعليه العمل.

والكلمات المخصوصة: فهي أربع {ويلتي، وأسفي، وحسرتي، وثم الظرفية}. فاختلف فيها عن رويس فقطع ابن مهران له بالهاء وكذلك صاحب الكنز ورواه أبو العز القلانسي عن القاضي أبي العلاء عنه، ونص الداني على {ثم} ليعقوب بكماله، ورواه الآخرون عنه بغير هاء كالباقين. والوجهان صحيحان عن رويس قرأ الإمام بهما، وانفرد الداني عن يعقوب بالهاء في {هلم}، وانفرد ابن مهران بالهاء في {إياي} وقياسه {مثواى، ومحياى}، وكذلك في {أبي}، وقياسه {أخي}، ولا يتأتى ذلك إلا مع فتح الياء، وليست قراءة يعقوب، وروى عن أبي الحسن بن أبي بكر المذكور {تستفتيان} بالهاء من الأفعال خاصة، فخالف في ذلك سائر الرواة مع ضعفه. وهاء السكت في هذا كله وما أشبهه جائزة عند علماء العربية سماعاً وقياساً.

والنوع الثاني: هو أحد أحرف العلة الثلاثة: الياء، والواو، والألف. فأما الياء: فما حذف لالتقاء الساكنين وما هو لغير ذلك كما يأتي في الزوائد، فالمحذوفة رسمً للساكن على قسمين: أحدهما: ما حذف لأجل التنوين، والثاني ما حذف لغيره: فالذي حذف للتنوين ثلاثون حرفاً في سبعة وأربعين موضعاً، وهو: {باغ، ولا عاد}، وكلاهما في البقرة والأنعام والنحل، و{من موص} في البقرة، و{عن تراض} في البقرة والنساء، و{لا حام} في المائدة، و{لات} في موضعين في الأنعام والعنكبوت، و{من فوقهم غواش، ولهم أيد} كلاهما في الأعراف، و{لعال} في يونس، و{أنه ناج} في يوسف، و{هاد} في خمسة مواضع اثنان في الرعد، وكذلك في الزمر، وآخر في المؤمن، و{واق} في ثلاثة مواضع، اثنان في

الرعد، وآخر في المؤمن، و{مستخف} في الرعد، و{من وال} فيها، و{واد} في موضعين، و{بواد} في إبراهيم، و{واد} في الشعراء، و{ما عند الله باق} في النحل، و{أنت مفتر} فيها، و{ليال} في ثلاثة مواضع، مريم والحاقة والفجر، و{أنت قاض} في طه، و{إلا زان} في النور، و{هو جاز} في لقمان، و{بكاف} في الزمر، و{معتد} في ثلاثة مواضع، ق ونون والمطففين، و{عليها فإن} في الرحمن، و{بين حميم آن} فيها، و{دان} فيها أيضاً، و{مهتد} في الحديد، و{ملاق} في الحاقة، و{من راق} في القيامة، وتتمة الثلاثين {هار} في التوبة، على أنه مقلوب كما هو.

فأثبت ابن كثير الياء في أربعة أحرف في عشرة مواضع وهي: {هاد} في الخمسة، و{واق} في الثلاثة، و{وال، وباق}، وهذا هو الصحيح عنه، وانفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامري عن ابن مجاهد عن قنبل بإثبات الياء في موضعين آخرين، وهما: {فان} في الرحمن، و{راق} في القيامة، فيما ذكره الداني في جامع البيان، وقد خالف فيهما سائر الناس، وكأن الداني لم يرتضه فإنه لم يعول عليه في التيسير ولا في غيره مع أنه أسند رواية قنبل في هذه المؤلفات من هذه الطرق.

وانفرد الهذلي في الكامل عن ابن شنبوذ عن قنبل بالوقف بالياء على سائر الباب. وكذا حكاه ابن مجاهد عن قنبل في جامعه، وانفرد ابن مهران عن يعقوب بإثبات الياء في الجميع وقفا، ولا أعلمه رواه غيره، وانفرد الهذلي أيضاً عن ابن شنبوذ عن النحاس عن أبي عدي عن ابن سيف كلاهما عن الأزرق عن ورش، بإثبات الياء في {قاض} وفي {باغ} مخير فخالف سائر الرواة.

والذي حذف لغير تنوين أحد عشر حرفاً في سبعة عشر موضعاً: وهي {يؤت} في موضعين، {يؤت الحكمة} في البقرة في قراءة يعقوب، و{سوف يؤت الله} في النساء، و{اخشون اليوم} في المائدة، و{يقض الحق} في الأنعام، في قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف، {وننج المؤمنين} في يونس، و{الواد} في أربعة مواضع: {بالواد المقدس طوى} في طه والنازعات، و{على واد النمل، والواد الأيمن} في القصص، و{هاد} في موضعين، و{لهاد الذين} في الحج، و{بهادي العمى} في الروم، و{يردن الرحمن} في يس، و{صال الجحيم} في الصافات، و{يناد المناد} في ق، و{تغن النذر} في اقترب، {والجوار} في موضعين: {الجوار المنشآت} في الرحمن، و{الجوار الكنس} في كورت.

وأما آتان الله:} في النمل، و{فبشر عباد الذين} في الزمر، فسيأتيان في الزوائد من أجل فتح يا أيها وصلا. وأما {يا عباد الذين آمنوا} أول الزمر: فلا خلاف في حذفهما في الحالين للرسم والرواية والأفصح في العربية، إلا ما ذكره الحافظ أبو العلاء عن رويس كما هو. فوقف يعقوب في المواضع السبعة عشر بالياء، وهذا هو الصحيح من نصوص الأئمة في الجميع، وهو قياس مذهبه وأصله، وقد نص على الجميع جملة وتفصيلاً أبو القاسم الهذلي وأبو عمرو الداني.

ونص على {يؤت الحكمة} صاحب المبهج والمستنير والإرشاد والكفاية والكنز وأبو الحسن بن فارس والحافظ أبو العلاء وغيرهم. ونص على {يؤت الله} هؤلاء المذكورون وسواهم. ونص على {واخشون اليوم} في المبهج والتذكرة والجامع والمستنير وغاية الاختصار والإرشاد والكفاية والكنز وغيرها. ونص على {يقض الحق} هؤلاء المذكورون وغيرهم، إلا أنه جعله في الكفاية قياساً مع تصريحه بالنص في الإرشاد. ونص على {ننج المؤمنين} سبط الخياط وابن سوار وأبو العز وأبو الحسن الخياط وأبو العلاء الهمداني وغيرهم. ونص على {بالواد المقدس} في الموضعين، أبو الحسن ابن غلبون وأبو محمد سبط الخياط وأبو طاهر بن سوار وذكره الحافظ أبو العلاء قياساً. ونص على {واد النمل} صاحب المستنير والإرشاد والكفاية والمبهج والتذكرة والغاية وغيرهم. ونص على {الوادي الأيمن} أبو الحسن بن غلبون وذكره في المبهج والمستنير وغاية الاختصار قياساً. ونص على {لهادي الذين آمنوا} أبو طاهر بن سوار والحافظ أبو العلاء وأبو الحسن بن فارس وأبو العز القلانسي وغيرهم. ونص على {بهادي العمى} في الروم صاحب المستنير وصاحب غاية الاختصار وصاحب التذكرة وصاحب الكنز وغيرهم. ونص على {يردن الرحمن} الجمهور، كابن سوار وأبي العز وأبي العلاء والسبط وغيرهم ولم يذكره له في التذكرة، وسيأتي ذكره في الزوائد من أجل أبي جعفر وصلاً. ونص على {صال الجحيم} ابن سوار وسبط الخياط وأبو العلاء الهمداني وأبو الحسن بن فارس وأبو العز القلانسي وغيرهم. ونص على {ينادي المناد} هؤلاء المذكورون وسواهم. ونص على {تغن النذر} صاحب المستنير وابو الحسن الخياط صاحب الجامع وذكره أبو العلاء الحافظ قياساً. ونص على الموضعين في الكفاية والإرشاد والكنز وغيرها وذكره في غاية الاختصار قياساً، وكل من لم ينص على شيء مما ذكرنا فإنه ساكت، ولا يلزم من سكوته ثبوت رواية ولا عدمها، والنص يقدم على كل حال، لاسيما وقد عضدها القياس وصح بها الأداء فوجب الرجوع إليها.

ووافقه على {وادي النمل} الكسائي: فيما رواه الجمهور عنه، وهو الذي قطع به الداني وطاهر بن غلبون وأبو القاسم الهذلي وأبو عبد الله ابن شريح وأبو العباس المهدوي وأبو عبد الله بن سفيان وأبو علي بن بليمة وغيرهم، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي.

وزاد ابن غلبون وابن شريح وابن بليمة عن الكسائي أيضاً {الواد المقدس} في الموضعين، وذكر الثلاثة في التبصرة عنه، وقال: والمشهور الحذف وبه قرأت، وزاد ابن بليمة وابن غلبون {الوادي الأيمن) ولم يذكر كثير من العراقيين في الأربعة سوى الحذف. والأصح عنه: هو الوقف بالياء على {وادي النمل} دون الثلاثة الباقية وإن كان الوقف عليه بالحذف صح عنه أيضاً، لأن سورة بن المبارك روى عنه نصاً، أنه قال: الوقف على {وادي النمل} بالياء.

قال الكسائي: ولم أسمع أحداً من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء. قال الداني في جامعه: وهذه علة صحيحة مفهومة، لأنها تقتضي هذا الوضع خاصة، قال: وقال عنه: يعني سورة ابن المبارك {الواد المقدس} بغير ياء، لأنه غير مضاف. ووافقه أيضاً على {بهادي العمى} في الروم الكسائي على اختلاف عنه، فيقطع له بالياء أبو الحسن بن غلبون وأبو عمرو الداني في التيسير والمفردات وصاحب الهداية والهادي والشاطبية وغيرهم، وقطع له بالحذف أبو محمد مكي وابن الفحام وابن شريح على الصحيح عنده، وأبو طاهر ابن سوار والحافظ أبو العلاء وغيرهم، وذكر الوجهين أبو العز القلانسي والداني في جامعه، ثم روى عنه نصاً، أنه يقف عليه بغير ياء، ثم قال: وهو الذي يليق بمذهب الكسائي، وهو الصحيح عندي عنه. والوجهان صحيحان نصاً وأداء، وعلى الحذف جمهور العراقيين.

واختلف فيه أيضاً عن حمزة مع قراءته له {تهدي العمى} فبالياء قطع له أبو الحسن في التذكرة والداني في جميع كتبه، وابن بليمة والحافظ أبو العلاء وغيرهم، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي، وقطع له بالحذف المهدوي وابن سفيان وابن سوار وغيرهم، ولم يتعرض له أكثر العراقيين. وأما الذي في سورة النمل: فلا خلاف في الوقف عليه بالياء في القراءتين من أجل رسمه كذلك.

ووافقه ابن كثير على {ينادي المنادي} فوقف بالياء على قول الجمهور، وبه قطع صاحب التجريد والمبهج وغاية الاختصار والمستنير والإرشاد والكفاية وابن فارس وغيرهم، وهو الذي في التيسير، وروى عنه آخرون الحذف، وهو الذي في التذكرة والتبصرة والهداية والهادي والكافي وتلخيص العبارات

وغيرها من كتب المغاربة. والوجهان جميعاً في الشاطبية والإعلان وجامع البيان وغيرها، والأول أصح وبه ورد النص عنه.

وانفرد أبو العلاء الهمداني عن رويس بإثبات {يا عباد الذين آمنوا}، أول الزمر في الوقف، وخالف سائر الرواة وهو قياس {يا عباد فاتقون}.

وانفرد الهذلي عن ابن عدي عن ابن سيف عن الأزرق بالياء في {لصال الجحيم} مثل يعقوب، فخالف سائر الرواة.

وأما ما حذف من الواوات رسماً للساكن وهو أربعة مواضع {ويدع الإنسان، وفي سبحان، ويمح الله الباطل} في الشورى، و{يوم يدع الداع} في القمر، و{سندع الزبانية} في العلق. فإن الوقف عليها للجميع على الرسم، وقد قال مكي وغيره لا ينبغي أن يعتمد الوقف عليها ولا على ما يشابهها، لأنه إن وقف بالرسم خالف الأصل، وإن وقف بالأصل خالف الرسم، ولا يخفي ما فيه فإن الوقف على هذه وأشباهها ليس على وجه الاختيار، والفرض أنه لو اضطر إلى الوقف عليها كيف يكون، وكأنهم إنما يريدون بذلك ما لم تصح فيه رواية، وإلا فكم من موضع خولف فيه الرسم وخولف فيه الأصل، ولا حرج في ذلك إذا صحت الرواية، وقد نص الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل، وقال: هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً وبذلك جاء النص عنه. وهو من انفراده وقد قرأ الإمام به من طريقه. وانفرد ابن فارس في جامعه بذلك عن ابن شنبوذ عن قنبل فخالف سائر الناس ذكره في سورة القمر.

وأما نسوا الله فنسيهم}: فقد ذكر القراء أنه حذف أيضاً رسماً، وسائر الناس على خلافه وعدوا ذلك وهماً منه، فيوقف عليه بالواو للجميع. وأما {وصالح المؤمنين}: فليس حذف واوه من هذا الباب إذ هو مفرد، فاتفق اللفظ والرسم والأصل على حذفه.

وحكم {هؤم اقرؤا} كذلك، فيوقف عليهما بالحذف بلا نظر كما يوقف على {أولم يرى الذين} بحذف الألف وعلى {ومن تقي السيآت، ومن يهدي الله} بحذف الياء.

وأما ما حذف من الألفات لساكن: فهو من المختلف فيه كلمة واحدة، وهي {أيه} وقعت في ثلاثة مواضع: {أيه المؤمنون} في النور، و{يا أيه الساحر} في الزخرف، و{أيه الثقلان} في الرحمن،

فوقف عليه بالألف في المواضع الثلاث على الأصل خلافاً للرسم، أبو عمرو والكسائي ويعقوب، ووقف عليها الباقون بالحذف اتباعاً للرسم، إلا أن ابن عامر ضم الهاء على الإتباع لضم الياء قبلها.

والثاني من الإثبات: وهو من الإلحاق أيضاً، وهو إثبات ما حذف لفظاً، وهو مختلف فيه ومتفق عليه. فالمختلف فيه: سبع كلمات، وهي {يتسنه} في البقرة، و{اقتده} في الأنعام، و{كتابيه} في الموضعين، و{حسابيه} كذلك و{ماليه} و{سلطانيه} الأربعة في الحاقة، و{ماهيه} في القارعة.

أما يتسنه، واقتده}: فحذف الهاء منهما لفظاً في الوصل وأثبتهما في الوقف للرسم حمزة والكسائي ويعقوب وخلف، وأثبتها الباقون في الحالين، وكسر الهاء من اقتده وصلا ابن عامر، واختلف عن ابن ذكوان في إشباع كسرتها، فروى الجمهور عنه الإشباع، وهو الذي في التيسير والمفردات والهادي والهداية والتبصرة والتذكرة والتجريد والتلخيصين والغايتين والجامع والمستنير والكفاية الكبرى وسائر الكتب إلا اليسير منها، وروى بعضهم عنه الكسر من غير إشباع كرواية هشام، وهي طريق زيد عن الرملي عن الصوري عنه كما نص عليه أبو العز في الإرشاد ومن تبعه على ذلك من الواسطيين كابن مؤمن والديواني وابن زريق الحداد وغيرهم وكذا رواه ابن مجاهد عن ابن ذكوان فيكون ذلك من رواية الثعلبي عن ابن ذكوان. وكذا رواه الداجواني عن أصحابه عنه، وقد رواها الشاطبي عنه ولا نعلمها وردت عنه من طريق، ولا شك في صحتها عنه.

وأما كتابيه فيهما، وحسابيه}: كلاهما فحذف الهاء منهما وصلا وأثبتها وقفاً يعقوب، والباقون بإثباتها في الحالين. وأما ماليه وسلطانيه}: الأربعة في الحاقة، و{ماهيه} فحذف الهاء من الثلاثة في الوصل حمزة ويعقوب، وأثبتها الباقون في الحالين، وبقي من المختلف فيه سبعة أحرف، وهي: {لكنا هو} في الكهف، و{الظنونا، والرسولا، والسبيلا} في الأحزاب، و{سلاسلا، وقواريرا قواريرا} في الإنسان، فكما علمت.

والمتفق عليه لفظ (أنا) حيث وقع، نحو {أنا لكم، وأنا نذير، وإني أنا الله لا إله إلا أنا}، فأجمعوا على حذف ألفه وصلاً وإثباتها وقفاً، وهذا ما لم يلقه همزة قطع، فإن لقيه همزة قطع فاختلفوا في حذفها في الوصل. ومن المتفق عليه: ما حذف من الياءات والواوات والألفات لالتقاء الساكنين وهو ثابت رسماً نحو: {يؤتي الحكمة، ويأتي الله بقوم، وأوفي الكيل، وبهادي العمى} في النمل، و{ادخلي الصرح، وحاضري المسجد الحرام، وآتي الرحمن، وأولي الأيدي، ويا أولي الألباب، ويا أولي الأبصار، ومحلي الصيد،

ومهلكي القرى}، ونحو {يمحو الله ما يشاء، وقالوا الآن، وأن تضلوا السبيل، فاستبقوا الخيرات، وإذ تسوروا المحراب، وجابوا الصخر، ولا تسبوا الذين، وفيسبوا الله، وملاقو الله، وألو الفضل، وصالو الجحيم، وصالو النار، ومرسلو الناقة}، ونحو: {وقالا الحمد لله، واستبقا الباب، وأدخلا النار، وأنا الله}، فالوقف على جميع ذلك وما أشبهه بالإثبات لثبوتها رسماً وحكماً ،وهذا أيضاً مما لم يختلف فيه.

وأما ثمود}: من قوله تعالى {ألا إن ثمود} في هود، و{عاداً وثمود} في الفرقان وفي العنكبوت والنجم في قراءة من لم ينونه فكما علمت.

وأما الحذف: فهو أيضاً على قسمين، أحدهما: حذف ما ثبت رسماً، والثاني: حذف ما ثبت لفظاً، فالأول: من المختلف فيه كلمة واحدة، وهي: {وكأين} وقعت في سبعة مواضع، في آل عمران ويوسف، وفي الحج موضعان وفي العنكبوت والقتال والطلاق، فحذف النون منها ووقف على الياء أبو عمرو ويعقوب، ووقف الباقون بالنون وهو تنوين ثبت رسماً من أجل احتمال قراءة ابن كثير وأبي جعفر كما هو.

ومن المتفق عليه: ما كتب بالواو والياء صورة للهمزة المتطرفة وهو: {يتفيؤا، وتفتؤا، وأتوكؤا، ويعبؤا}، وما في حكمه، وكذلك من {نبائ، وتلقائ، وإيتائ، وما في حكمه، فلم يختلف في الوقف بغير ما صورة الهمزة به إلا ما عن حمزة.

والقسم الثاني: وهو حذف ما ثبت لفظاً لم يقع مختلفاً فيه، ووقع من المتفق عليه أصل مطرد وهو، الواو والياء الثابتتان في هاء الكناية لفظاً مما حذف رسماً، وذلك فيما وقع قبل الهاء فيه متحرك نحو، {إنه، وبه} كما هو، ويلتحق بذلك ما وصل بالواو والياء مما اختلف فيه في مذهب ابن كثير وغيره وكذلك صلة ميم الجمع كما هو.

وأما وصل المقطوع رسماً: فوقع مختلفاً فيه في {أياما} في قوله تعالى {أياما تدعوا} في آخر سورة سبحان، و{مال} في أربعة مواضع {مال هؤلاء القوم} في النساء، و{مال هذا الكتاب} في الكهف، و{مال هذا الرسول} في الفرقان، و{مال الذين كفروا} في سأل، و{آل ياسين} في الصافات.

أما أياما}: فنص جماعة من أهل الأداء على الخلاف فيه كالحافظ أبي عمرو الداني في التيسير وشيخه طاهر بن غلبون وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، ورووا الوقف على {أيا} دون {ما} عن حمزة والكسائي، وأشار ابن غلبون إلى خلاف عن رويس، ونص هؤلاء عن الباقين بالوقف على {ما} دون

{أيا}.

وأما الجمهور: فلم يتعرضوا إلى ذكره أصلاً بوقف ولا ابتداء أو قطع أو وصل كالمهدوي وابن سفيان ومكي وابن بليمة وغيرهم من المغاربة وكأبي معشر والأهوازي وأبي القاسم بن الفحام وغيرهم من المصريين والشاميين وكأبي بكر بن مجاهد وابن مهران وابن شيطا وابن سوار وابن فارس وأبي العز وأبي العلاء وأبي محمد سبط الخياط وجده أبي منصور وغيرهم من سائر العراقيين.

وعلى مذهب هؤلاء لا يكون في الوقف عليها خلاف بين أئمة القراءة، وإذا لم يكن فيها خلاف، فيجوز الوقف على كل من {أيا}، ومن {ما}، لكونهما كلمتين انفصلتا رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً، وهذا هو الأقرب إلى الصواب وهو الأولى بالأصول وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نص بخلافه، وقد تتبع الإمام نصوصهم فلم يجد ما يخالف هذه القاعدة ولاسيما في هذا الموضع وغاية ما وجد النص عن حمزة وسليم والكسائي في الوقف على {أيا}، فنص أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي الضرير صاحب سليم واليزيدي وإسحاق المسيبي وغيرهم على ذلك.

قال ابن الأنباري: ثنا سليمان بن يحي يعني الضبي، ثنا ابن سعدان قال: كان حمزة وسليم يقفان جميعاً على {أيا}، ثم قال ابن سعدان: والوقف الجيد على {ما}، لأن {ما} صلة لأي. ونص قتيبة كذلك عن الكسائي. قال الداني: ثنا أبو الفتح عبد الله يعني عبد الله بن أحمد بن على بن طالب البزاز ثنا إسماعيل يعني ابن شعيب النهاوندي، ثنا أحمد يعني أحمد بن محمد بن سلمويه الأصبهاني، ثنا محمد بن يعقوب بن يزيد بن إسحاق القرشي الغزالي، ثنا العباس ابن الوليد بن مرداس، ثنا قتيبة قال: كان الكسائي يقف على الألف من {أيا}.

وهذا غاية ما وجد الإمام وغاية ما رواه الداني. ثم قال الداني بأثر هذا: والنص عن الباقين معدوم في ذلك والذي نختاره في مذهبهم الوقف على {ما}، وعلى هذا يكون حرفا زيد صلة للكلام، فلا يفصل من {أي}، قال: وعلى الأول يكون اسماً لا حرفاً، وهي بدل من {أي}، فيجوز فصلها وقطعها منها.

فقد صرح الداني بأن النص عن غير حمزة والكسائي معدوم وأن الوقف على {ما} اختيار منه من أجل كون {ما} صلة لا غير، وذلك لا يقتضي أنه لا يجوز لهم الوقف على {أي}، وكيف يكون ذلك غير جائز وهو مفصول رسماً وما الفرق بينه وبين {مثلاً ما، وأين ما كنتم تدعون، وأين ما كنتم

تشركون} وأخواته، مما كتب مفصولاً، وقد نص الداني نفسه على أن ما كتب من ذلك وغيره مفصولاً يوقف لسائرهم عليه مفصولاً وموصولاً، هذا هو الذي عليه سائر القراء وأهل الأداء، فظهر أن الوقف جائز لجميعهم على كل من كلمتي {أيا، وما} كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، وهذا الذي نراه ونختاره ونأخذ به تبعاً لسائر أئمة القراءة.

وأما مال}: في المواضع الأربعة، فنص على الخلاف فيه أيضاً الجمهور من المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين، كالداني وابن الفحام وأبي العز وسبط الخياط وابن سوار والشاطبي والحافظ أبي العلاء وابن فارس وابن شريح وأبي معشر، فاتفق كلهم عن أبي عمرو على الوقف على {ما}، واختلف بعضهم عن الكسائي فذكر الخلاف عن الكسائي في الوقف عليها أو على اللام بعدها أبو عمرو الداني وابن شريح وأبو القاسم الشاطبي، والآخرون منهم اتفقوا عن الكسائي على الوقف على {ما}.

وانفرد منهم أبو الحسن بن فارس فذكر في جامعه عن يعقوب أيضاً وعن ورش الوقف على {ما} كأبي عمرو والكسائي. وانفرد أيضاً أبو العز فذكر في كفايته الوقف على {ما} كذلك من طريق القاضي أبي العلاء عن رويس، ولم يذكر ذلك في الإرشاد، واتفق هؤلاء على أن الباقين يقفون على اللام، ولم يذكرها سائر المؤلفين ولا ذكروا فيها خلافاً عن أحد ولا تعرضوا إليها، كأبي محمد مكي وأبي علي بن بليمة وأبي الطاهر ابن خلف صاحب العنوان وأبي الحسن بن غلبون وأبي بكر بن مهران وغيرهم.

وهذه الكلمات قد كتبت لام الجر فيها مفصولة مما بعدها، فيحتمل عند هؤلاء الوقف عليها كما كتبت لجميع القراء اتباعاً للرسم، حيث لم يأت فيها نص، وهو اظهر قياس، ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جر، ولام الجر لا تقطع مما بعدها.

وأما الواقف على ما}: عند هؤلاء فيجوز بلا نظر عندهم على الجميع للانفصال لفظاً وحكماً ورسماً، وهذا هو الأشبه عندي بمذاهبهم والأقيس على أصولهم وهو الذي أختاره أيضاً وآخذ به، فإنه لم يأت عن أحد منهم في ذلك نص يخالف ما ذكرنا.

أما الكسائي: فقد ثبت عنه الوقف على {ما} وعلى اللام من طريقين صحيحين، وأما أبو عمرو فجاء عنه بالنص على الوقف على {ما} أبو عبد الرحمن وإبراهيم ابنا اليزيدي، وذلك لا يقتضي أن لا يوقف على اللام، ولم يأت من روايتي الدوري والسوسي في ذلك نص. وأما الباقون فقد صرح

الداني في جامعه بعدم النص عنهم، حيث قال: وليس عن الباقين في ذلك نص سوى ما جاء عنهم من اتباعهم لرسم الخط عند الوقف، قال: وذلك يوجب في مذهب من روي عنه أن يكون وقفه على اللام.

ففيما قاله آخراً نظر: فإنهم إذا كانوا يتبعون الخط في وقفهم فما المانع من أنهم يقفون أيضاً على {ما}؟ بل؛ هو أولى وأحرى لانفصالها لفظاً ورسماً، على أنه صرح بالوجهين جميعاً عن ورش، فقال إسماعيل النخاس في كتابه كان أبو يعقوب صاحب ورش يعني الأزرق يقف على {فمال، وقالوا مال} وأشباهه كما في الصحف، وكان عبد الصمد يقف على {فما} ويطرح اللام. فدل هذا على جواز الوجهين جميعاً عنه وكذا حكم غيره.

وأما آل ياسين}: في الصافات، فأجمعت المصاحف على قطعها، فهي على قراءة من فتح الهمزة ومدها وكسر اللام كلمتان مثل {آل محمد، وآل ابراهيم} فيجوز قطعهما وقفاً، وأما على قراءة من كسر الهمزة وقصرها وسكن اللام فكلمة واحدة ،وإن انفصلت رسماً، فلا يجوز قطع إحداهما عن الأخرى، وتكون هذه الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسماً اتصلت لفظاً، ولا يجوز اتباع الرسم فيها وقفاً إجماعاً، ولم يقع لهذه الكلمة نظير في القراءة.

والمتفق عليه من هذا الفصل: جميع ما كتب مفصولاً، سواء كان اسماً أو غير، فإنه يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى والثانية عن جميع القراء. واعلم: أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فصاعداً أن تكتب منفصلة من التي بعدها، سواء كانت حرفاً أو فعلاً أو اسماً، إلا آل المعرفة، فإنها لكثرة دورها نزلت منزلة الجزء مما دخلت عليه فوصلت، وإلا يا وها، فإنهما لما حذفت ألفهما بقيا على حرف واحد فانفصلا بما بعدهما، وإلا أن تكون الكلمة الثانية ضميراً متصلاً فإنه كتب موصولاً بما قبله للفرق، وإلا أن يكونا حرفي هجاء، إنهما وصلا رعاية للفظ وسيأتي ذلك كله مبيناً في الفصل بعده.

والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر في ثمانية عشر حرفاً وهي: (أن لا، وأن ما، وإن ما، المخففة المكسورة، وأين ما، وأن لم وإن لم، وأن لن، وعن ما، ومن ما، وأم من، وعن من، وحيث ما وكل ما، وبئس ما، وفي ما، وكي لا، ويوم هم).

فأما أن لا}: فكتب مفصولاً في عشرة مواضع: في الأعراف {أن لا أقول على الله}، وفيها أيضاً {أن لا يقولوا على الله}، وفي التوبة {أن لا ملجأ من الله}، وفي هود {أن لا إله إلا هو}، وفيها {أن لا تعبدوا إلا الله} في قصة نوح، وفي الحج {وأن لا تشرك بي شيئاً}، وفي يس {أن لا تعبدوا

الشيطان}، وفي الدخان {أن لا تعلوا على الله}، وفي الممتحنة {أن لا يشركن بالله}، وفي ن {أن لا يدخلنها اليوم}، فهذه العشرة لم يختلف فيها.

واختلف المصاحف في قوله تعالى في سورة الأنبياء: {أن لا إله إلا أنت سبحانك}، ففي أكثرها مقطوع وفي بعضها موصول.

وإن ما}: المكسور المشدد، كتب مفصولاً في موضع واحد، وهو في الأنعام {إن ما توعدون لآت}، واختلف في موضع ثان، وهو {إن ما عند الله} في النحل، فكتب في بعضها مفصولاً.

وأن ما}: المفتوحة المشددة، فكتب مفصولاً في موضعي الحج ولقمان {وإن ما تدعون من دونه}، واختلف في موضع ثالث، وهو {أنما غنمتم} في الأنفال، فكتب في بعضها مفصولاً أيضاً.

وإن ما}: المكسورة المخففة، فكتب مفصولاً في موضع واحد {إن ما نرينك} في الرعد، و{أين ما} كتب مفصولاً نحو {أين ما كنتم تدعون، وأين ما كنتم تشركون}، إلا في البقرة {فأينما تولوا فثم وجه الله}، وفي النحل {أينما يوجهه لا يأت بخير} فإنه كتب موصولاً.

واختلف في {أين ما تكونوا يدركم الموت} في النساء، و{أين ما كنتم تعبدون} في الشعراء، و{أين ما ثقفوا} في الأحزاب. ففي بعض المصاحف مفصولاً وفي بعضها موصولاً.

وأن لم}: المفتوح، كتب مفصولاً في جميع القرآن نحو {ذلك أن لم يكن ربك، وأن لم يره أحد}، وكذلك {إن لم}: المكسور ،كتب أيضاً مفصولاً نحو: {فإن لم تفعلوا، وفإن لم يستجيبوا لك} في القصص، إلا موضع واحد، وهو {فإلم يستجيبوا لكم} في هود، ووهم من ذكر وصل موضع القصص.

وأن لن}: كتب مفصولاً حيث وقع، نحو: {أن لن يقدر، وأن لن يحرر}، إلا في موضعين وهما {ألن نجعل لكم موعداً} في الكهف، و{ألن نجمع عظامه} في القيامة.

وعن ما}: كتب مفصولاً في موضع واحد، وهو {عن ما نهوا عنه} في الأعراف. ومن ما}: كتب مفصولاً في موضعين، وهما {من ما ملكت أيمانكم} في النساء، و{من ما ملكت أيمانكم} في الروم، واختلف في موضع ثالث، وهو {مما رزقناكم} في المنافقين، فكتب في بعضها مفصولاً وفي بعضها موصولاً.

وأم من}: كتب في أربعة مواضع مفصولاً وهي {أم من يكون عليهم} في النساء، و{أم من أسس بنيانه} في التوبة، و{أم من خلقنا} في الصافات، و{أم من يأتي آمناً} في فصلت.

وعن من}: كتب مفصولاً في موضعين، وهما {عن من يشاء} في النور، و{عن من تولى} في النجم. وحيث ما}: كتب مفصولاً حيث وقع، نحو {وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم، وحيث ما كنتم فولوا}.

وكل ما}: كتب مفصولاً في موضع واحد، وهو {من كل ما سألتموه} في ابراهيم، واختلف في {كل ما ردوا إلى الفتنة أركسوا فيها} في النساء، ففي بعض المصاحف مفصول وفي بعضها موصول، وكتب في بعضها أيضاً {كل ما دخلت أمة} في الأعراف، و{كل ما جاء أمة} في المؤمنين، و{كل ما ألقى فيها} في تبارك. والمشهور الوصل.

وبئس ما}: كتب موصولاً في خمسة مواضع، وهي في البقرة {ولبئس ما شروا}، وفي المائدة {وأكلهم السحت لبئس ما كانوا} في الموضعين، و{عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا، ويتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت}، واختلف في {قل بئس ما يأمركم به إيمانكم} في البقرة، ففي بعضها موصول وفي بعضها موصول.

وفي ما}: كتب موصولاً في أحد عشر موضعاً، منها موضع واحد لم يختلف فيه، وهو {في ما ههنا آمنين}، في الشعراء، وعشرة اختلف فيها، والأكثرون على فصلها، وهي {في ما فعلن في أنفسهن} وهو الثاني من البقرة، و{في ما آتاكم} في المائدة والأنعام، و{في ما أوحى إلى} في الأنعام أيضاً، و{في ما اشتهت أنفسهم} في الأنبياء، و{في ما أفضتم} في النور، و{في ما رزقناكم} في الروم، وفي الزمر موضعان {أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون، وفي ما هم فيه يختلفون}، و{في ما لا تعلمون} في الواقعة.

وكي لا}: كتب مفصولاً، نحو {لكي لا يكون على المؤمنين حرج، وكي لا يكون دولة}، إلا أربعة مواضع وستأتي في الآتي.

ويوم هم}: مفصول في موضعين {يوم هم بارزون} في غافر، و{يوم هم على النار} في الذاريات، وتقدم فصل لام الجر في مال الأربعة مواضع.

وأما ولات حين}: فإن تاءها مفصولة من {حين} في مصاحف الأمصار السبعة، فهي موصولة بلا، زيدت عليها لتأنيث اللفظ، كما زيدت في (ربت وثمت)، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه والكسائي وأئمة النحو والعربية والقراءة، فعلى هذا يوقف على التاء أو على الهاء بدلاً منها كما تقدم.

وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام إن التاء مفصولة من (لا) موصولة بحين. قال: فالوقف عندي على {لا}، والابتداء {تحين}، لأني نظرتها في الإمام {تحين} التاء متصلة، ولأن تفسير ابن عباس يدل على أنها أخت ليس، والمعروف: لا-لا-لات، قال: والعرب تلحق التاء بأسماء الزمان حين والآن وأو وأن، فتقول كان هذا تحين كان لك، وكذلك تاوان ذاك واذهب تالان فاصنع كذا وكذا ومنه قول السعدي.

العاطفون تحين لا من عاطف + والمطعمون زمان أين المطعم.

قال: وقد كان بعض النحويين يجعلون الهاء موصولة بالنون فيقولون: العاطفونه، قال: وهذا غلط بين، لأنهم صيروا التاء هاء ثم أدخلوها في غير موضعها، وذلك أن الهاء إنما تقحم على النون موضع القطع والسكون، فأما مع الاتصال فلا وإنما هو تحين، قال: ومنه قول ابن عمر حين سئل عن عثمان رضي الله عنه ذكر مناقبه، ثم قال اذهب بهذه تالان إلى أصحابك، ثم ذكر غير ذلك من حجج ظاهرة وهو مع ذلك إمام كبير وحجة في الدين وأحد الأئمة المجتهدين.

ويؤد ذلك قول الإمام في النشر: إني رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه (لا) مقطوعة والتاء موصولة بحين ورأيت به أثر الدم وتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيته كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية من القاهرة المحروسة.

ويؤيده ايضا: قول المقدسي ان: وأنا رأيته ايضا ورأيت اثر الدم فيه.

وأما قطع الموصول: فوقع مختلفا فيه في {ويكأن، ويكأنه}، وفي {ألا يسجدوا}. فأما {ويكأن، وويكأنه}، وكلاهما في القصص، فأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة، واختلف في الوقف عليهما عن الكسائي وأبي عمرو، فروى جماعة عن الكسائي أنه يقف على الياء مقطوعة من الكاف، وإذا ابتدأ ابتدأ بالكاف {كأن، وكأنه}، وعن أبي عمرو أنه يقف على الكاف مقطوعة من الهمزة وإذا ابتدأ ابتدأ بالهمزة {أن، وأنه}، وهذان الوجهان محكيان عنهما في التبصرة والتيسير والإرشاد والكفاية والمبهج وغاية أبي العلاء الحافظ والهداية وفي أكثرها بصيغة الضعف وأكثرهم يختار اتباع الرسم،

ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبي، وابن شريح في جزمه بالخلاف عنهما، وكذلك الحافظ أبو العلاء ساوى بين الوجهين عنهما، وروى الوقف بالياء نصاً الحافظ الداني عن الكسائي من رواية الدوري عن شيخه عبد العزيز، وإليه أشار في التيسير وقرأ بذلك عن الكسائي على شيخه أبي الفتح وروى أبو الحسن بن غلبون ذلك عن الكسائي من رواية قتيبة ولم يذكر عن أبي عمرو في ذلك شيئاً، وكذلك الداني لم يعول على الوقف على الكافي عن أبي عمرو في شيء من كتبه، وقال في التيسير: وروى بصيغة التمريض ولم يذكره في المفردات البتة ورواه في جامعه وجادة عن ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو من طريق ابي طاهر ابن أبي هاشم، وقال: قال أبو طاهر لا أدري عن أي ولد اليزيدي ذكره، ثم روى عنه من رواية اليزيدي أنه يقف عليهما موصلتين، وروى من طريق أبي معمر أبا عمرو يقول: {ويكأن الله، وويكأنه مقطوعة في القراءة، موصولة في الإمام.

قال الداني: وهذا يدل على أنه يقف على الياء منفصلة. ثم روى ذلك صريحاً عن أبي حاتم عن أبي زيد عن أبي عمرو، والآخرون لم يذكروا شيئاً من ذلك عن أبي عمرو ولا الكسائي، كابن سوار وصاحبي التلخيصين وصاحب العنوان وصاحب التجريد وابن فارس وابن مهران وغيرهم، فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع اقتداء بالجمهور وأخذاً بالقياس الصحيح. وأما أن لا يسجدوا}: فكما علمت.

والمتفق عليه من هذا الفصل: جميع ما كتب موصولاً سواء كان اسماً أو غيره، كلمتين أو أكثر، فإنه إنما يجوز الوقف على الكلمة الأخيرة منه من أجل الاتصال الرسمي، وهذا أصل مطرد في كل ما كتب موصولاً فإنه لا يجوز فصله بوقف إلا برواية صحيحة، ولذلك كان المختار عند أكثر الأئمة عدم فصل {ويكأن، وويكأنه} مع وجود الرواية بفصله، والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينصر في أصول مطردة، وكلمات مخصوصة مطردة، وغير مطردة.

فالأصول المطردة أربعة: الأول: كل كلمة دخل عليها حرف من حروف المعاني وهو على حرف واحد، نحو {بسم الله، وبالله، ولله ولرسوله، وكمثله، ولأنتم، وأأنت، وأبا لله، وآياته، ورسوله، وسيذكر، وفلقا، وتلوكم، وسل، وفسل، وأمر، وفآت ولقد، ولسوف}.

والثاني: كل كلمة اتصل بها ضمير متصل، سواء كان على حرف واحد أو أكثر مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو {قلت، وقلنا، وربي، وربكم، ورسله، ورسلنا، ورسلكم، ومناسككم، وميثاقه، وفأحياكم، ويميتكم، ويحييكم، وأنلزمكموها}.

الثالث: حروف المعجم المقطعة في فواتح السور، سواء كانت ثنائة أو ثلاثية أو أكثر من ذلك، نحو {يس}، و{حم}، و{الم}، و{الر}، و{المص}، و{كهعص}، إلا أنه كتب {حم عسق} مفصولاً بين الميم والعين. والرابع: إذا كان أول الكلمة الثانية همزة وصورت على مراد التخفيف واواً وياء كتبت موصلتين، نحو {هؤلاء، ولئلا، ويومئذ، وحينئذ}.

الكلمات المطردة ال: التعريفية وياء النداء، وها التنبيه، وما الاستفهامية، إذا دخل عليه حرف جر، وأم مع ما، وأن المفتوحة المخففة، مع ما، وإن المكسورة المخففة مع لا، وكالوهم، ووزنوهم.

أما أل}: فإنها إذا دخلت على كلمة أخرى كتبتا موصلتين كلمة واحدة، سواء كانت هي حرفاً نحو: {الكتاب، والعالمين، والرحمن، والرحيم، والأرض، والآخرة، والاسم}، أو اسماً، نحو {الخالق والبارئ، والمصور، والمقيمين، والمؤتون، والمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، والقاتنين، والقاتنات}.

وأما يا}: وهي حرف النداء، فإنها حذفت الألف منها في جميع المصاحف، فصارت على حرف واحد فإذا دخلت على منادى اتصلت به من أجل كونها على حرف، نحو {يبنى، ويموسى، ويادم، ويأيها ويقوم، وينساء، يابنؤم}، وكتبت الهمزة في {يابنؤم} واواً، ثم وصلت بالنون فصارت كلها كلمة واحدة.

وأما ها}: وهي الواقعة حرف تنبيه، فإن ألفها كذلك حذفت من جميع المصاحف ثم اتصلت بما بعدها من كونها صارت على حرف واحد ووقعت في القرآن في {هؤلاء وهذا} وبابه، و{ها أنتم} وبابه، وقد صورت الهمزة في {هؤلاء} واواً، ثم وصلت بالواو فصارت كلمة.

وأما ما}: الاستفهامية، فإنها إذا دخل عليها حرف الجر حذف الألف من آخرها واتصل بها فصارت كلمة واحدة، سواء كان حرف الجر على حرف واحد أو أكثر ووقعت في القرآن { لم، وبم، وفيم، ومم، وعم}، وكذلك إذا دخل عليها (إلى أو على أو حتى)، فإن الألف المكتوبة ياء في هذه الأحرف الثلاثة تكتب ألفاً على اللفظ علامة للاتصال، وتجيء الميم بعدها مفتوحة على حالها مع

غيرها، فتقول علام فعلت كذا، وإلام أنت كذا، وحتام تفعل كذا، وإنما كتبت على اللفظ خوف الاشتباه صورة.

وأما أم مع ما}: فإنها كتبت مصوولة في جميع القرآن، نحو {أما شتملت، وأماذا كنتم، وأما تشركون}. وأما إن المكسورة المخففة مع لا}: فإنها كتبت موصولة في جميع القرآن، نحو {إلا تفعلوه، وإلا تنصروه}.

وأما كالوهم، ووزنوهم}: فإنهما كبتا في جميع المصاحف موصولين بدليل حذف الألف بعد الواو منهما. وقد اختلف في كون ضميرهم مرفوعاً منفصلاً أو منصوباً متصلاً، والصحيح أنه منصوب، لما بيناه في غير هذا الموضع، ولاتصالهما رسماً بدليل حذف الألف بينهما فلا يفصلان.

والكلمات التي هي غير مطردة: فهي: (ألا، وإنما، وأنما، وإن المكسورة المخففة مع ما، وأينما، وإن المكسورة المخففة مع لم، وأن لن، وعما، ومما، وأمن، وعمن، وكلما، وبئسما، وفيما، وكيلا، ويومهم.

فأما ألا}: فإنه كتب متصلاً في غير العشرة المتقدمة في الفصل قبله، نحو {ألا تعلوا علي} في النمل، و{ألا تعبدوا} أول هود، واخلف في موضع الأنبياء كما تقدم. وإنما}: كتب موصولاً في غير الأنعام نحو: {إنما نملى لهم، وإنما أنت منذر}، واختلف في حرف النحل.

وأنما}: كتب متصلاً في غير الحج ولقمان، نحو: {إلا أنما أنا منذر} في ص، و{كأنما يساقون}، واختلف في {أنما غنمتم}. وإما}: موصول في غير الرعد، نحو {وإما تخافن، وإما نرينك، وفإما تذهبن، وفإما ترين من البشر أحداً}. وأينما}: كتب موصولاً في موضعين، {فأينما تولوا} في البقرة، و{أينما يوجهه} في النحل. واختلف في النساء والشعراء والأحزاب كما تقدم.

وإن لم}: موصول في موضع واحد وهو {فإلم يستجيبوا لكم} في هود. وألن}: كتب موصولا في موضعين: الكهف والقيامة كما تقدم. وعما}: موصول في غير موضع الأعراف، نحو {عما تعملون، وعما جاءك}. ومما}: كتب موصولاً في غير النساء والروم، نحو {مما أمسكن عليكم، ومما رزقكم الله}، واختلف في المنافقين كما تقدم. وأمن}: كتب موصولاً في غير المواضع الأربعة المتقدمة، نحو {أمن يملك السمع، وأمن خلق السموات، وأمن يجيب المضطر}.

وعمن}: موصول في غير النور والنجم، ولا أعلمه وقع في القرآن. وكلما}: كتب موصولاً في غير سورة إبراهيم، نحو {كلما دخل عليها، وكلما خبت}، واختلف في النساء والأعراف والمؤمنين وتبارك كما تقدم. وبئسما}: كتب موصولاً في موضعين {بئسما اشتروا به} في البقرة، و{بئسما خلفتموني} في الأعراف، واخلف في {قل بئسما يأمركم} كما تقدم. وفيما}: كتب موصولاً في غير الشعراء، نحو {فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف}، وهو الأول من البقرة، و{فيما إن مكنا كم فيه)، واختلف في العشرة المواضع كما تقدم.

وكيلا}: كتب موصولاً في أربعة مواضع، في آل عمران {لكيلا تحزنوا على مافاتكم}، وفي الحج {لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً}، وفي الأحزاب {لكيلا يكون عليك حرج} وهو الموضع الثاني منها، والقول بأن الأول موصول ليس بصحيح، وفي الحديد {لكيلا تأسوا على مافاتكم}. ويومهم}: موصول في غير غافر والذاريات، نحو {يومهم الذي يوعدون}.

فجميع ما كتب موصولاً لا يقطع وقفاً إلا برواية صحيحة، ولا أعلمه ورد إلا فيما تقدم التنبيه عليه في {ويكأن، وويكأنه وألا يسجدوا}، وقد ورد عن الكسائي التوسع في ذلك والوقف على الأصل، فنقل الداني عن قتيبة عنه الوقف على {أن ما غنمتم} بالقطع، و{أمن هو قانت، وأمن هذا الذي} الوقف على ميم أم.

قال الداني: وهذه المواضع في الرسم موصولة من غير نون ولا ميم، وأصلها الانفصال على ما ذهب إليه فيها الكسائي، قال: وقد خالف قتيبة عن الكسائي في {أنما غنمتم} خلف، فحدثنا محمد بن أحمد، قال حدثنا محمد بن أحمد، قال حدثنا محمد بن القاسم، عن أصحابه عن خلف، قال: قال الكسائي: في قوله {أنما غنمتم} حرف واحد، من قبل من شيء، قال خلف: وقد قال الكسائي {نعماً} حرفان، لأن معناه نعم الشيء، قال: وكتبا بالوصل ومن قطعهما لم يخطئ، قال خلف: وحمزة يقف عليهما على الكتاب بالوصل، قال خلف: واتباع الكتاب في مثل هذا أحب إلينا إذ صار قطعه ووصله صواباً.

وهو يقتضى أن مذهب الكسائي التوسعة في ذلك بحسب المعنى كما ذكر، ويقتضى أن ذلك غير محتم عند خلف، وأنه على الأولوية والاستحباب، وذلك غير معمول به عند أهل الاتقان ولا معول عليه عند أئمة التحقيق، بل الذي استقر عليه عمل أئمة الأداء ومشايخ الإقراء في جميع الأمصار، هو

ما علمت، فإنه هو الأحرى والأولى بالصواب وأجدر باتباع نصوص الأئمة قديماً وحديثاً، وقد روى الأعمش عن أبي بكر عن عاصم {كالوهم أو وزنوهم} حرف واحد، وروى سورة عن الكسائي حرف، مثل قولك ضربوهم.

قال الداني في جامعه: وذلك قياس قول نافع ومن وافقه على اتباع المرسوم، ثم روى عن حمزة بجعلهما حرفين، ثم قال الداني: ولا أعلم أحداً روى ذلك عن حمزة إلا عبد الله بن صالح العجلي، قال: وأهل الأداء على خلافه.

وهذا من الداني حكاية اتفاق من أهل الأداء على ما ذكر، وقد نص في غير موضع من كتبه وصرح به في غير مكان، وكذلك من بعده من الأئمة وهلم جرا ولا نعلم له مخالفاً في ذلك، وهذا معنى قول الجعبري في المنفصلين: وقف على آخر كل منهما، وفي المتصلتين: وقف آخر الثانية، ثم قال: ووجه الوقف على كل من المنفصل أصالة الاستقلال، ووجه منع الوقف على المتصل آخر التنبيه على وضع الخط. قال: واختياري استفسار المسؤل السائل عن غرضه، فإن كان بيان الرسم وقف كما تقدم أو بيان الأصل وقف على كل من المنفصلين والمتصلين ليطابق. قال: ولا يلزم منه مخالفة الرسم في المتصلين وإلا لخالف، وأصل المنفصلتين واللازم منتف. ولعل ما حكى عمن أجاز قطع المتصل أن يكون مراده هذا.

فما ذكرناه لك من المختلف فيه والمتفق عليه وما يشبهه، لا يجوز أن يتعمد الوقف عليه لكونه غير تام ولا كاف ولا حسن ولا يجوز أن يتعمد الوقف إلا على لما كان بهذه الصفة، وما خرج عن ذلك كان قبيحاً كما هو، وإنما القصد بتعريف الوقف هنا على سبيل الاضطرار والاختيار.

وهذا معنى قول الداني في الوقف على مرسوم الخط من جامع البيان: وإنما نذكر الوقف على مثل هذا على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النفس عنده، لخبر ورد عنهم أو لقياس بوجبة قولهم لا على سبيل الإلزام والاختيار، إذ ليس الوقف على ذك ولا على جميع ما قدمناه في الباب تام ولا كاف، وإنما هو وقف ضرورة وامتحان وتعريف لا غير.

وليس معنى قول صاحب المبهج وغيره عن أبي عمرو والكسائي أنهما يقفان على {ما}، من {مال} في المواضع الأربعة، ويبتدئان باللام متصلة بما بعدها من الأسماء، وعن الباقين أنهم يقفون على {مال} باللام، ويبتدئون بالأسماء المجرورة منفصلة، من الجار أَنْ يتعمد الوقف عليها ويبتدأ بما بعدها كسائر الأوقاف الاختيارية، بل المعنى أن الابتداء يكون في هذه الكلمات عند من ذكر على هذا الوجه،

أي فلو ابتدأ ذلك لابتدأه على هذا الوجه عند هؤلاء، فكما أن الوقف في ذلك على وجه الاضطرار والاختيار، كذلك الابتداء يكون على هذا الوجه لهذا الكتاب، لا أنه يجوز الوقف على {ما}، ثم يبتدئ {لهذا الكتاب}، أو يجوز الوقف على {مال}، ثم يبتدئ {هذا الرسول}، كما يوقف على سائر الأوقاف التامة أو الكافية، وهذا مما لا يجيزه أحد، وكذلك القول في {ويكأن، وويكأن} وفي سائر ما ذكر من الباب، إذا وجد فيه قول بعضهم يوقف على كذا ويبتدأ بكذا إنما معناه ما ذكرن.

وقد تكون الكلمتان منفصلتين على قراءة، متصلتين على قراءة أخرى، وذلك نحو {أو من أهل القرى} في الأعراف، و{أو آباؤنا} في الصافات والواقعة، فإنهما على قراءة من سكن الواو منفصلتان، إذ {أو} فيهما كلمة مستقلة حرف عطف ثنائية كما هي في قولك – ضربت زيداً أو عمراً – فوجب فصلها لذلك، وعلى قراءة من فتح الواو متصلتان، فإن الهمزة فيهما همزة الاستفهام دخلت على واو العطف كما دخلت على الفاء في {أفأمن أهل}، وعلى الواو في {أولم يهد، وأو كلما عاهدوا}، فالهمزة والواو على قراءة السكون كلمة واحدة، وعلى قراءة الفتح كلمتان ولكنهما اتصلتا لكون كل منهما على حرف واحد.

وإذا اختلفت المصاحف في رسم حرف، فينبغي أن تتبع في تلك المصاحف مذاهب أئمة أمصار تلك المصاحف، فينبغي إذ كان مكتوباً مثلاً في مصاحف المدينة، أن يجري ذلك في قراءة نافع وأبي جعفر، وإذا كان في المصحف المكي فقراءة ابن كثير، والمصحف الشامي فقراءة ابن عامر، والبصرى فقراءة أبي عمرو ويعقوب، والكوفي فقراءة الكوفيين، وهذا هو الأليق بمذاهبهم والأصوب بأصولهم.

وقول أئمة القراءة إن الوقف على اتباع الرسم يكون باعتبار الأواخر من حذف وإثبات وغيره، إنما يعنون بذلك الحذف المحقق لا المقدر مما حذف تخفيفاً لاجتماع المثلين أو نحو ذلك أجمعوا على الوقف على نحو {ماء، ودعاء، وملجأ} بالألف بعد الهمزة، وكذلك على الوقف على {تراء، ورأي} ونحوه، مما حذفت منه الياء، وكذا الوقف على نحو {يحيي، ويستحي} بالياء، وكذلك يريدون الإثبات المحقق لا المقدر، فيوقف على نحو {وإيتاء ذا القربي} على الهمزة، وكذا على نحو {قال الملوا} لا على الياء والواو، إذ الياء والواو في ذلك صورة الهمزة كما هو.

ومن وقف على اتباع الرسم في ذلك وكان من مذهبه تخفيف الهمز وقفاً، يقف بالروم بالياء

وبالواو على اتباع الرسم كما هو، ولهذا لو وقفوا على نحو {ولؤلؤا} في سورة الحج، لا يقف عليه بالألف إلا من يقرأ بالنصب، ومن يقرأ بالخفض وقف بغير ألف، مع إجماع المصاحف على كتابتها بالألف، وكذا الوقف على نحو {وعاداً وثموداً}، لا يقف عليه بالألف إلا من نوّن، وإن كان قد كتب بالألف في جميع المصاحف فأعلم ذلك.

وكل ما كتب موصولاً من كلمتين وكان آخر الأولى منهما حرفاً مدغماً، فإنه حذف إجماعاً واكتفى بالحرف المدغم فيه عن المدغم، سواء كان الإدغام بغنة أم بغيرها كما كتبوا {أما اشتملت، وإما تخافن، وعما تعملون، وأمن يملك السمع، ومما أمسكن} بميم واحدة، وحذفوا كلاً من الميم والنون المدغمتين، وكتبوا {إلا تفعلوه، وفإلم يستجيبوا لكم، وألا تعلوا على، وألن نجمع} بلام واحدة من غير نون، فقصد بذلك تحقيق الاتصال بالإدغام، ولذلك كان الاختيار في مذهب من روى الغنة عند اللام والراء حذفها مما كتب متصلاً عملاً بحقيقة اتباع الرسم كما علمت.

ولا بأس بالتلبيه على ما كتب موصولاً لتعرف أصول الكلمات وتفكيك بعضها من بعض، فقد يقع اشتباه بسب الاتصال على بعض الفضلاء فكيف بغيرهم؟ فهذا إمام العربية أبو عبد الله محمد بن مالك، جعل {إلا} في قوله تعالى: {إلا تنصروه فقد نصره الله} من أقسام (إلا) الاستثنائية، فجعلها كلمة واحدة، ذكر ذلك في شرح التسهيل وذهل عن كونهما كلمتين: إن الشرطية، ولا النافية.

والأخفش إمام النحو: أعرب: {ولا الذين يموتون وهم كفار} أن اللام: لام الابتداء، والذين مبتدأ وأولئك الخبر. وأبو البقاء في إعرابه ذكره أيضاً، ولا شك أنه إعراب مستقيم لولا رسم المصاحف، فإنها كتبت ولا فهي لا النافية دخلت على {الذين}، و{الذين} في موضع جر، عطف على {الذين} في قوله {وليست التوبة للذين يعملون السيئات}.

وأعرب ابن الطراوة {أيهم أشد على الرحمن}، فزعم أن {أيا} مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت، وأن {هم أشد} مبتدأ وخبر، وهذا غير صحيح لرسم الصحيح متصلاً بأي، ولإجماع النحاة على أن أياً إذا لم تضف كانت معربة.

وأعرب بعض النحاة: {إن هذان لساحران} على أن {ها}، من {هذان} ضمير القصة، والتقدير حينئذ – أنها ذان لساحران – ذكره أبو حيان، ولولا رسم المصاحف لكان جائزاً، وأعرب بعضهم {ومما رزقناهم ينفقون}، ما مصدرية، وهم ضمير مرفوع منفصل مبتدأ، وينفقون الخبر، أي —

ومن رزقناهم ينفقون – ولو لا رسم المصاحف محذوفة الألف متصلة نونها بالضمير لصح ذلك.

وقد يقع في الرسم ما يحتمل أن يكون كلمة واحدة وأن يكون كلمتين، ويختلف فيه أهل العربية نحو {ماذا} يأتي في العربية على ستة أوجه: الأول: ما}: استفهام، وذا}: إشارة. والثاني: ما}: استفهام، وذا}: موصولة. والثالث: أن يكون كلاهما استفهام على التركيب. والرابع: ما ذا}: كله اسم جنس بمعنى شيء. والخامس: ما}: زائدة، وذا}: إشارة. والسادس: ما}: استفهام، وذا}: زائدة.

وتظهر فائدة ذلك في مواضع منها قوله تعالى {ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو}، فمن قرأ {العفو} بالرفع، وهو أبو عمرو، يترجح أن يكون {ماذا} كلمتين، ما استفهامية وذا بمعنى الذي، أي الذي ينفقون العفو، فيجوز له الوقف على ما وعلى ذا. وعلى قراءة الباقين: يترجح أن يكون مركبة كلمة واحدة، أي ينفقون العفو فلا يقف إلا على ذا.

وقوله في سورة النحل {ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين}، فهي كقراءة أبي عمرو {العفو} أي ما الذي أنزل، قالوا: الذي أنزل أساطير الأولين، فتكون كلمتين يجوز الوقف على كل منهما لكل من القراءة.

وقوله تعالى: {وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً}، هي كقراءة غير أبي عمرو {العفو} بالنصب، فيترجح أن تكون كلمة واحدة فيوقف على {ذا} دون {ما}.

وأما قوله تعالى: {وأما الذين كفروا فيقولون ماذا}، نذكر فيها قولين، أحدهما: أن {ما} استفهام موضعها رفع بالابتداء، و{ذا} بمعني الذي، وأراد صلته، والعائد محذوف، والذي وصلتها خبر المبتدأ.

والثاني: أن {ما} اسم واحد للاستفهام وموضعه نصب بأراد. ويحتمل أن يكون {ما} استفهاماً و{ذا} إشارة، كقولهم ماذا التواني، وكقول الشاعر:

ماذا الوقوف على نار وقد خمدت + يا طال ما أوقدت للحرب نيران.

فعلى هذا وعلى الأول: هما كلمتان يوقف على كل منهما، وعلى الثاني: يوقف على الثاني، لأنهما كلمة واحدة، وذلك حالة الاضطرار والاختيار لا على التعمد والاختيار، وعلى التقدير الثالث: يجوز اختياراً، ويكون كافياً على أن يكون في موضع نصب بيقولون ويكون أراد الله استئنافاً وجواباً لقولهم.

قال العماني: {ومالي لا أعبد الذي فطرني} في سورة يس، {ما} كلمة واحدة وهي حرف نفي، و{لي} كلمة أخرى، فهما كلمتان، و{مالي لا أرى الهدهد} {مالي} كلمة واحدة للاستفهام.

وقال العكبري في إعرابه في سورة يس: {ومالي} الجمهور على فتح الياء، لأن ما بعدها في حكم المتصل بها، إذ كان لا يحسن الوقف عليها والابتداء، و{مالي لا أرى الهدهد} بعكس ذلك. وكلا الكلامين لا يظهر فليتأمل، ولكن لكلام أبي البقاء فيما ذكره في الوقف والابتداء.

فصل: ياآت الزوائد: هي الزوائد على الرسم، تأتي في أواخر الكلم، وتنقسم على قسمين، أحدهما: ما حذف من آخر اسم منادى، نحو {يا قوم لقد أبلغتكم، ويا قوم إن كنتم، ويا عبادي، ويأبت، ويا رب إن هؤلاء، ورب إني نذرت}.

وهذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه في الحالين، والياء من هذا القسم ياء إضافة كلمة برأسها، استغني بالكسرة عنها، ولم يثبت في المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف، وهما {يا عبادي الذين آمنوا} في العنكبوت، و{يا عبادي الذين أسرفوا} آخر الزمر، وموضع بخلاف وهو {يا عباد لا خوف عليكم} في الزخرف، فالقراء مجمعون على حذف سائر ذلك إلا موضعاً اختص به رويس وهو {ياعباد فاتقون}.

والثاني: تقع على الياء فيه الأسماء والأفعال، نحو {الداعي، والجواري، والمنادي، والتنادي، ويأتي، ويسري، ويتقي، ويبغي) فهي في هذا وشبهه لام الكلمة وتكون أيضاً ياء إضافة في موضع الجر والنصب {دعائي، وأخرتني}، وهذا المخصوص بالذكر في هذا الباب.

وضابطه أن تكون الياء محذوفة رسماً: مختلفاً في إثباتها وحذفها وصلاً أو وصلاً ووقفاً، فلا يكون أبداً بعدها إذا ثبتت ساكنة إلا متحرك. وضابطه ما ذكر في باب الوقف على أواخر الكلم أن تكون الياء مختلفاً في إثباتها وحذفها في الوقف فقط، إذ لا يكون بعدها إلا ساكن.

ثم إن هذا القسم ينقسم أيضاً قسمين، الأول: ما يكون في شحو الآي. والثاني: يكون في رأسها. فاما الذي في حشو الآي: فهو خمس وثلاثون ياء، منها ما الياء فيه أصلية: وهي ثلاث عشرة ياء، وباقيها وهو اثنان وعشرون ياء، وقعت الياء ياء المتكلم زائدة. فالياء الأصلية {الداعي} في البقرة

موضع، وفي القمر موضعان، و{يوم يأتي} في هود، و{المهتدي} في سبحان والكهف، و{ما كنا نبغي} في الكهف، و{البادي} في الحج، و{كالجوابي} في عسق، و{المنادى} في ق، و{نرتعي} في يوسف، و{من يتقي} فيها أيضاً.

وياء المتكلم ثنتان وعشرون ياء: وهي في البقرة ياآن {إذا دعاني، واتقون يا أولى الألباب}، وفي آل عمران ياآن {ومن اتبعن وقل، وخافون إن}، وفي المائدة {وأخشون ولا}، وفي الأنعام {وقد هدان ولا}، وفي الأعراف {ثم كيدون فلا}، وفي هود ياآن {فلا تسألن ما} عند من كسر النون، و{لا تخزون}، وفي يوسف {حتى تؤتون}، وفي إبراهيم {بما أشركتمون}، وفي الإسراء {لئن أخرتن}، وفي الكهف أربع، وهي {أن يهدين، وإن ترن، وأن يؤتين، وأن تعلمن}، وفي طه {إلا تتبعن}، وفي النمل موضعان {أتمدونن، وفما آتان الله}، وفي الزمر موضعان {يا عباد فاتقون، وفبشر عباد}، وفي غافر {أتبعون أهدكم}، وفي الزخرف {أتبعون هذا}.

والتي في رؤوس الآي فست وثمانين ياء منها خمس أصلية: وهي {المتعال} في الرعد، و{التلاق، والتناد} في غافر، و{يسر، وبالواد} في الفجر.

والباقي وهو إحدى وثمانون: الياء فيه للمتكلم وهي: ثلاث في البقرة {فارهبون، وفاتقون، ولا تكفرون}، وفي آل عمران {وأطيعون}، وفي الأعراف {فلا تنظرون}، وفي يونس مثلها، وفي هود {ثم لا تنظرون}، وفي يوسف ثلاث {فأرسلون، ولا تقربون، ولولا أن تفندون}، وفي الرعد ثلاث {متاب، وعقاب، ومآب}، وفي إبراهيم ثنتان {وعيد، وتقبل دعاء}، وفي الحجر ثنتان {فلا تفضحون، ولا تخزون}، وفي النحل ثنتان {فاتقون، وفارهبون}، وفي النبياء ثلاث {فاعبدون} موضعان و{فلا تستعجلون}، وفي الحج {نكير}، وفي المؤمنين ست {ما يكذبون} موضعان، و{فاتقون، وأن يحضرون، ورب أرجعون، ولا تكلمون}، وفي الشعراء ست عشرة {أن يكذبون، وأن يقتلون، وسيهدين، وفهو يهدين، ويسقين، وفهو يشفين، وثم يحيين}، و{أطيعون} ثمانية مواضع، اثنتان في نوح، ومثلها في هود، وصالح، وموضع في لوط، ومثله في شعيب قصصهم، و{إن قومي كذبون}، وفي النمل {حتى تشهدون}، وفي القصص ثنتان {أن يقتلون، وأن يكذبون}، وفي العنكبوت {فاعبدون}، وفي سبأ {نكير}، وفي فاطر مثله، وفي يس ثنتان {لا ينقذون، وفاسمعون}، وفي الصافات ثنتان {لتردين، وسيهدين} وفي ص ثنتان {عقاب، وعذاب}، وفي الزمرة {فاتقون}، وفي غافر {عقاب}، وفي الزخرف

ثنتان {سيهدين، وأطيعون}، والدخان ثنتان {أن ترجمون وفاعتزلون}، وفي ق ثنتان {وعيد} كلاهما، وفي الذاريات ثلاث {ليعبدون، وأن يطعمون، وفلا تستعجلون}، وفي القمر ست جميعهن {نذر} موضع في نوح، وكذا في هود، وموضعان في صالح، وكذا في لوط، وفي الملك ثنتان {نذير، ونكير} وفي نوح {واطعيون}، وفي المرسلات {فيكدون}، وفي الفجر ثنتان {أكرمن، وأهانن}، وفي الكافرين {ولي دين}.

فالجملة مائة وإحدى وعشرين ياء: اختلفوا في إثباتها وحذفها كما سنبين وإذا أضيف إليها {تسئلني} في الكهف تصير مائة واثنتين وعشرين ياء، ولهم في إثبات هذه اليآت وحذفها قواعد نذكرها.

فأما نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو جعفر فقاعدتهم إثبات ما يثبتون به منها وصلاً لا وقفاً. وأما ابن كثير ويعقوب فقاعدتهما الإثبات في الحالين. والباقون وهم ابن عامر وعاصم وخلف فقاعدتهم الحذف في الحالين، وربما خرج بعضهم عن هذه القواعد كما هو.

فأما اختلافهم في ذلك ونبدأ أولاً بما وقع في سبط الآي فنقول: إن نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وأبا جعفر ويعقوب، اتفقوا على إثبات الباء في أحد عشرة موضعاً وهي {أخرتن} في الإسراء، و{يهدين، وتعلمن، ويؤتين}، وثلاثتها في الكهف، و{الجوار} في عسق، و{المناد} في ق، و{إلى الداع} في القمر، و{يسر} في الفجر، وكذلك {ألا تتبعن أفعصيت} في طه، وكذلك {يأت} في هود، {ونبغ} في الكهف، وهم في هذه المواضع الأحد عشر على قواعدهم المتقدمة، إلا أن أبا جعفر فتح الياء وصلا من {ألا تتبعن} وأثبتها في الوقف.

ووافقهم الكسائي في الحرفين الأخيرين: وهما {يأت، ونبغ} على قاعدته في الوصل. ووقعت الياء في هذه المواضع العشرة في وسط الاي إلا {يسر} فإنها من رؤوس الآي كما هو.

واتفق الخمسة المذكورون أولاً ومعهم حمزة على إثبات الياء في {أتمدونني بمال} في النمل، على قاعدتهم المذكورة، إلا أن حمزة خالف أصله فأثبتها في الحالين، مثل ابن كثير ويعقوب.

واتفق الخمسة أيضاً سوى الأزرق عن ورش على الإثبات في حرفين: وهما {إن ترن} في الكهف، و{اتبعون أهدكم} في غافر، على قاعدتهم المذكورة.

واتفق الخمسة أيضاً سوى قالون على الياء في موضع واحد، وهو {الباد} في الحج على أصولهم.

واتفق هؤلاء سوى أبي جعفر – أعني ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب وورشا – على إثبات الياء في حرف واحد، وهي {كالجواب} في سبأ، على أصولهم، وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان بإثباتها، وقد تابعه الأهوازي على ذلك فخالف سائر الرواة في ذلك.

واتفق ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب على الإثبات في {تؤتون} في يوسف على ما تقدم من أصولهم، إلا أن الهذلي ذكر عن ابن شنبوذ في رواية قنبل حذفها في الوقف وهو وهم.

واتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وورش والبزي على الإثبات في {يدع الداعي إلى}، وهو الأول من القمر، وذكر الهذلي الإثبات أيضاً على قنبل وهو وهم.

واتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وورش على الإثبات في {الداع إذا دعاني} كليهما في البقرة، واختلف الذى في التيسير والكافي والهداية والهادي والتبصرة والشاطبية والتلخيصين والإرشاد والكفاية الكبرى والغاية وغيرها، وقطع بالإثبات فيهما من طريق أبي نشيط الحافظ أبو العلاء وفي غايته وأبو محمد في مبهجه، وهي رواية العثماني عن قالون وقطع بعضهم له بالإثبات في {الداع}، والحذف في {دعان}، وهو الذي في الكفاية في الست والجامع لابن فارس والمستنير والتجريد من طريق أبي نشط وفي المبهج من طريق ابن بويان عن أبي نشط، وعكس آخرون فقطعوا له بالحذف في {الداع}، والإثبات في {دعان}، وهو الذي في التجريد من طريق الحلواني وهي طريق أبي عون، وبه قطع أيضاً صاحب العنوان. والوجهان صحيحان عن قالون إلا أن الحذف أكثر وأشهر.

وذكر في المبهج الإثبات في {الداع} من طريق الشذائي عن ابن شنبوذ عن قنبل وفيه نظر. وذكر ابن شنبوذ عن ورش من طريق الأزرق الحذف في {دعان}. قال الداني: وهو غلط منه. قاله في الكامل ولا يؤخذ به.

واتفق نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب على الإثبات في {المهتد} في الإسراء والكهف على أصولهم. وذكر في المستنير والجامع لابن شنبوذ عن قنبل إثباتها فيهما وصلا وعدوهما.

واتفق أبو جعفر ويعقوب وورش على الإثبات في {تسئلن} في هود، وانفرد في المبهج بإثباتها عن أبي نشيط فخالف سائر الرواة عنه، وهم في الإثبات على أصولهم.

واتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب على إثبات ثمان ياآت: وهي {واتقون يأولى الألباب} في البقرة، و{خافون إن} في آل عمران، و{اخشون ولا} في المائدة، و{قد هدان} في الأنعام، و{ثم

كيدون} في الأعراف، و{لا تخزون} في هود، و{بما أشركتمون} في إبراهيم، و{اتبعون هذا} في الزخرف، وهم فيها على أصولهم.

ووافقهم هشام في {كيدون} على اختلاف عنه، فقطع له الجمهور بالياء في الحالين وهو الذي في الكافي والتبصرة والهداية والعنوان والهادي والتلخيصيين والمفيد والكامل والمبهج والغايتين والتذكرة وغيرها، وكذا في التجريد من قراءته على الفارسي يعني من طريقي الحلواني والدجواني جميعاً عنه، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه كما نص عليه في جامعه، وهو الذي في طرق التيسير، ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بسواه وإن كان قد حكى فيها خلافاً عنه فإن ذكره ذلك على سبيل الحكاية، ومما يؤيد ذلك أنه قال في المفردات ما نصه: قرأ يعني هشاماً {ثم كيدون فلا} بياء ثابتة في الوصل والوقف، وفيه خلاف عنه، وبالأول نأخذ.

وإذ كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ، وكذا نص عليه صاحب المستنير والكفاية من طريق الحلواني، وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل دون الوقف، وهو الذي لم يذكر عنه ابن فارس في الجامع سواه، وهو الذي قطع به في المستنير والكفاية عن الداجوني عنه وهو الظاهر من عبارة أبي عمرو الداني في المفردات، حيث قال بياء ثابتة في الوصل والوقف. ثم قال: وفيه خلاف عنه إن جعلنا ضمير وفيه عائد على الوقف كما هو الظاهر، وعلى هذا ينبغي أين يحمل الخلاف المذكور في التيسير أن يأخذ به وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني من الخلاف المذكور في الشاطبية في غاية البعد، وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط.

قال الإمام: وروى بعضهم عنه الحذف في الحالين: ولا أعلمه نصاً من طرقي لأحد من أئمتنا، ولكنه ظاهر التجريد من قراءته على عبد الباقي يعني من طريق الحلواني، نعم هي رواية ابن عبد الرزاق عن هشام نصاً ورواية إسحاق بن أبي حسان وأحمد بن أنس أيضاً وغيرهم عنه. وكلا الوجهين صحيحان عنه نصاً وأداء حالة الوقف. وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا.

وروى بعضهم إثبات الياء فيها وصلاً عن ابن ذكوان وهو الذي في تلخيص ابن بليمة وجهاً واحداً، فقال فيه: وابن ذكوان كأبي عمرو، وقال في الهداية: وعن ابن ذكوان الحذف في الحالين والإثبات في الوصل، وكذا في الهادي، وقال في التبصرة: والأشهر عن ابن ذكوان الحذف، وبه قرأت له، وروى عنه إثباتها.

وإثباتها عن ابن ذكوان من رواية أحمد بن يوسف، وروي عنه، أنه قال: أخبرني بعض أصحابنا أنه رأى على أيوب بإثبات الياء في الكتاب والقراءة، وبعض أصحابه هذا هو عبد الحميد بن بكار الدمشقي صاحب أيوب ابن تميم شيخ ابن ذكوان، وقوله في الكتاب يعني في المصحف، فإن الياء في هذا الحرف ثابتة في المصحف الحمصي، نص على ذلك أبو عمرو الداني، والحذف عن ابن ذكوان هو الذي عليه العمل.

وروى بعضهم أيضاً إثبات الياء في هذه المواضع الثمانية عن ابن شنبوذ عن قنبل واضطربوا عنه في ذلك، فنص سبط الخياط في كفايته على الإثبات عنه وصلاً في {واتقون}، ونص في المبهج على إثباتها له في الحلين، وكذلك قطع في كفايته على إثبات {أشركتمون} في الوصل، واختلف عنه في المبهج، وكذلك قطع في المبهج عنه بإثبات {كيدون} في الحالين ولم يذكرها في كفايته، وقطع له بإثبات {وتخزون} في الحالين في الكفاية ولم يذكرها في المبهج.

واتفق نَص المبهج والكفاية على الإثبات عنه في الحالين: في {خافون، واخشون}، وعلى حذف {واتبعون}، واتفق ابن سوار وابن فارس على إثبات {خافون، واخشون، وهدان، وكيدون، وتخزون} في الحالين، و{اتبعون} على إثبات، و{أشركتمون} وصلا وفقاً، واختلفا في {فاتقون} فإثبتها في الحالين، وحذفها ابن سوار، وكذلك اختلفوا عنه في {المهتد}، وفي {المتعال، وعذاب، وفاعتزلون، وترجمون}، فبعضهم ذكرها له وبعضهم وصلا وبعضهم في الحالين، ولم يتفقوا على شيء من ذلك، ولا شك أن ذلك مما يقتضي الاختلال والاضطراب، وقد نص الداني على أن ذلك في هذه اليآت غلط قطع بذلك وجزم به، وكذلك ذكره غير وقال الهذلي كله فيه خلل. والذي أعول عليه في ذلك هو ما عليه العمل وصح عن قنبل ونص عليه الأئمة الموثوق.

وانفرد الهذلي عن الشذائي عن أبي نشيط بإثبات الياء في {واتبعون}، فخالف سائر الناس عنه وعن أبي نشيط، وإنما ورد ذلك عن قالون من طريق أبي مروان وأبي سليمان.

واختص رويس بإثبات الياء من المنادى في قوله {يا عباد فاتقون} في الزمر، أعني الياء من العراقيين وغيرهم، وهو الذي في الإرشاد والكفاية وغاية أبي العلاء والمستنير والجامع والمبهج وغيرها، ووجه لإثباتها خصوصاً مناسبة {فاتقون}.

وروى الآخرون عنه الحذف وأجروه مجرى سائر الناس المنادى، وهو الذي مشى عليه ابن مهران في غايته وابن غلبون في تذكرته وأبو معشر في تلخيصه وصاحب المفيد والحافظ وأبو عمرو الداني وغيرهم وهو القياس.

واختص قنبل بإثبات الياء في موضعين: وهما {نرتعي، ونلعب، ويتقي، ويصبر}، كلاهما في يوسف، وهما من الأفعال المجزومة، وليس في هذا الباب من المجزوم سواهما، وفي الحقيقة ليسا من هذا الباب من كون حذف الياء منها لازما للجازم، وإنما أدخلناهما في الباب، لأجل كونهما محذوفي الياء رسماً، ثابتين في قراءة من رواهما لفظاً، فلحقا في الباب من أجل ذلك، وقد اختلف في كل منهما عن قنبل: فأما :نرتعي}: فأثبت الياء فيها عنه ابن شنبوذ من جميع طرقه وهي رواية أبي ربيعة وابن الصباح وابن بقرة والزينبي ونظيف غيرهم عنه، وروى عنه الحذف أبو بكر بن مجاهد وهي رواية العباس ابن الفضل وعبد الله بن أحمد البلخي وأحمد بن محمد اليقطيني وإبراهيم بن عبد الرزاق وابن ثوبان وغيرهم.

والوجهان جميعاً صحيحان عن قنبل وهما في التيسير والشاطبية وإن كان الإثبات ليس من طريقهما وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طرقه.

وأما {يتقى}: فروى إثبات الياء فيها عن قنبل ابن مجاهد من جميع طرقه إلا ما شذ منها، ولذلك لم يذكر في التيسير والكافي والتذكرة والتبصرة والتجريد والهداية وغيرها سواه، وهي طريق أبي ربيعة وابن الصباح وابن ثوبان وغيرهم كلهم عن قنبل، وروى حذفها ابن شنبوذ وهي رواية الزينبي وابن عبد الرزاق واليقطيني وغيرهم عنه. والوجهان صحيحان عنه، إلا أن ذكر الحذف في الشاطبية خروج عن طرقه مجري الصحيح، وذلك لغة لبعض العرب، وقيل إن الكسرة أشبعت فتولد منها الياء، وقيل غير ذلك.

فهذا جميع ما وقعت الياء في وسط آية قبل متحرك، وبقي مع ذلك ثلاث كلمات وقع بعد الياء فيهن ساكن، وهي {آتان الله} في النمل، و{إن يردن الرحمن} في يس، و{فبشر عباد الذين يستمعون} في الزمر.

أما آتان الله}: فأثبت الياء فيها مفتوحة وصلا نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وحفص ورويس، وحذفها الباقون في الوصل لالتقاء الساكنين، واختلفوا في إثبات الياء في الوقف فأثبتها يعقوب وابن شنبوذ عن قنبل، واختلف عن أبي عمرو وقالون وحفص، فقطع في الوقف بالياء أبو محمد مكي وأبو علي بن بليمة وأبو الحسن بن غلبون وغيرهم، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأبي طاهر بن أبي هاشم

وأبي الفتح فارس لمن فتح الياء، وقطع لهم بالحذف جمهور العراقيين، وهو الذي في الإرشادين والمستنير والجامع والعنوان وغيرها، وأطلق لهم الخلاف في التيسير والشاطبية والتجريد وغيرها، وقد قيد الداني بعض أطلاق التيسير في المفردات وغيرها، فقال في المفردات في قراءة أبي عمرو وأثبتها ساكنة في الوقف على خلاف عنه في ذلك بالإثبات، وقرأت به وبه آخذ.

قال في رواية حفص: واختلف علينا عنه في إثباتها في الوقف، فروى لي محمد بن أحمد عن ابن مجاهد إثباتها فيه، وكذا روى أبو الحسن عن قراءته، وكذلك روى لي عبد العزيز عن أبي غسان عن أبي طاهر عن أحمد بن موسى يعني ابن مجاهد، وروى لي فارس بن أحمد عن قراءته أيضاً حذفها فيه. وقال في رواية قالون: يقف عليها بالياء ثابتة ولم يزد على ذلك.

قال ابن شريح في الكافي: روى الأشنائي عن حفص إثباتها في الوقف، وقد روى ذلك عن أبي عمرو وقالون. وقال في التجريد: والوقف عن الجماعة بغير ياء، يعني الجماعة الفاتحين للياء وصلا، قال: إلا ما رواه الفارسي أن أبا طاهر روى عن حفص أنه وقف عليها بياء، قال: وذكر على عبد الباقي أن أباه أخبره في حين قراءته أن من فتح الياء وقف عليها بياء، ولم يذكر سبط الخياط في كفايته الإثبات لغير حفص، ووقف الباقون بغير ياء، وهم ورش والبزي وابن مجاهد وحفص وقنبل وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف.

وانفرد صاحب المبهج من طريق الشذائي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح الياء وصلا أيضاً كرويس، ولم يذكر لابن شنبوذ في كفايته إثباتاً في الوقف فخالف سائر الرواة.

وأما {إن يردن}: فأثبت الياء مفتوحة في الوصل أبو جعفر وأثبتها ساكنة في الوقف أبو جعفر أيضاً، هذا الذي توافرت نصوص المؤلفين عليه عنه، وبعض الناس لم يذكر له شيئاً في الوقف، وبعضهم جعله قياساً وتقدم مذهب يعقوب في الوقف عليها بالياء من باب الوقف وحذفها الباقون في الحالين.

وأما {فبشر عباد الذين}: فاختص السوسي بإثبات الياء وفتحها وصلاً بخلاف عنه في ذلك، فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب التيسير ومن تبعه، وبه قرأ على فارس أحمد من طريق محمد بن إسماعيل القرشي، لا من طريق ابن جرير كما نص عليه في المفردات، فهو في ذلك خارج عن طريق التيسير، وقطع له بذلك أيضاً الحافظ أبو العلاء وأبو معشر الطبري وأبو عبد الله الحضري وأبو بكر بن مهران، وقطع له بذلك جمهور العراقيين من طريق ابن حبش، وهو الذي في كفاية أبي العز

ومستنير ابن سوار وجامع ابن فارس وتجريد ابن الفحام وغيرها، ورواه صاحب المبهج عنه من طريق المطوعي وهذه طريق أبي حمدون وابن واصل وابن سعدون وإبراهيم بن اليزيدي ورواية شجاع والعباس عن أبي عمرو.

واختلف في الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلا: فروى عنهم الجمهور الإثبات أيضاً في الوقف، كالحافظ أبي العلاء وأبي الحسن بن فارس وسبط الخياط وأبي العز القلانسي وغيرهم، وروى الآخرون حذفها وبه قطع صاحب التجريد وغيره، وهو ظاهر المستنير وقطع به الداني أيضاً في التيسير وقال هو عندي قياس قول أبي عمرو في الوقف على المرسوم، وقال في المفردات بعد ذكره الفتح والإثبات في الوصل: فالوقف في هذه الرواية بإثبات الياء ويجوز حذفها والإثبات أقيس، فقد يقال أن هذا مخالف لما في التيسير وليس كذلك.

وقال ابن مهران وقياس من فتح الياء أن يقف بالياء، ولكن ذكر أبو حمدون وابن اليزيدي أنه يقف بغير ياء لأنه مكتوب بغير ياء، وذهب الباقون عن السوسي إلى حذف الياء وصلا ووقفاً وهو الذي قطع به في العنوان والتذكرة والكافي وتلخيص العبارات، وهو المأخوذ به من التبصرة والهداية والهادي وأبو علي الأهوزي، وهو طريق أبي عمران وابن جمهور كليهما عن السوسي وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون في رواية السوسي وعلى أبي الفتح من غير طريق القرشي، وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير. وكل من الفتح وصلا والحذف وقفاً ووصلا صحيح عن السوسي ثابت عنه رواية وتلاوة ونصاً وقياساً. ووقف يعقوب عليها بالياء على أصله، والباقون بالحذف في الحالين.

والمحذوفة من رؤوس الآي جملتها بمافيه أصل وإضافي ست وثمانون ياء كما هو، ذكرنا منه ياء واحدة استطراداً وهي: {يسرى} في الفجر، فبقي خمس وثمانون ياء أثبت الياء في جميعها يعقوب في الحالين على اصله، ووافقه غيره في ست عشرة كلمة وهي {دعاء، والتلاق، والتناد، وأكرمن، وأهانن، وبالواد، والمتعال، ووعيد ونذير، ونكير، ويكذبون، وينقذون، ولتردين، وفاعتزلون، وترجمون ونذر}.

أما {دعاء}: وهو في إبراهيم، فوافقه في الوصل أبو عمرو وحمزة وورش ووافقه البزي في الحالين واختلف عن قنبل، فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحالين وروى عنه ابن شنبوذ الإثبات في الوصل والحذف في الوقف، هذا الذي هو منا.

وقد ورد عن ابن مجاهد مثل ابن شنبوذ وعن ابن شنبوذ الإثبات في الوقف أيضاً ذكره الهذلي وقال هو تخلط. وبكل من الحذف والإثبات قرأ الإمام عن قنبل وصلا ووفقا وبه يأخذ.

وأما {التلاق، والتناد}: وهما في غافر، فوافقه في الوصل ورش وابن وردان، ووافقه في الحالين ابن كثير، وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين الحذف والإثبات في الوقف وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه وأثبته في التيسير كذلك، فذكر الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشاطبي على ذلك، وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس ولا يعلمه الإمام ورد من طريق من الطرق عن أبي نشط ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً في طريق إلا من طريق أبي مروان عنه وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً وسائر الرواة عن قالون على خلافه، كإبراهيم وأحمد ابني قالون وإبراهيم بن دازيل وأحمد بن صالح وإسماعيل القاضي والحسن بن علي الشحام والحسين بن عبد الله المعلم وعبد الله ابن عيسى المدني وعبيد الله بن محمود العمري ومحمد بن عبد الحكم ومحمد بن هرون المروزي ومصعب بن إبراهيم والزبير بن محمد الزبيري وعبد الله بن فليح وغيرهم.

وأما {أكرمن وأهانن}: وهما في الفجر، فوافقه على إثبات الياء فيهما وصلا نافع وأبو جعفر وفي الحالين البزي، واختلف عن أبي عمرو، فذهب الجمهور عنه إلى التخيير وهو الذي قطع به في الهداية والهادي والتلخيص للطبري والكامل، وقال فيه: وبه قال الجماعة، وعول الداني على حذفهما، وكذلك الشاطبي، وقال في التيسير وخير فيهما أبو عمرو، وقياس قوله في رؤوس الآي يوجب حذفهما وبذلك الوصل والمشهور عنه بالحذف، وقطع في الكافي له بالحذف وكذلك في التذكرة لابن فرح وكذلك سبط الخياط في كفايته لابن مجاهد عن أبي الزعراء من طريق الحمامي ولم يذكر في الإرشاد عن أبي عمرو سوى الإثبات، وكذلك في المبهج من طريق ابن فرح، وزاد فقال: وهاتين الياءين عن أبي عمرو اختلاف نقله أصحابه، وكذلك أطلق الخلاف عن أبي عمرو وأبو علي بن بليمة في تلخيصه. والوجهان مشهوران عن أبي عمرو والتخيير أكثر، والحذف أشهر. وفي الجامع لابن فارس إثباتهما في الحالين لابن شنبوذ عن قنبل.

وأما {بالواد}: وهي في الفجر أيضاً، فوافقه على إثباتها وصلا ورش وفي الحالين ابن كثير، واختلف عن قنبل عنه في الوقف، فروى الجمهور حذفها وهو الذي قطع به صاحب العنوان والكافي والهداية والتبصرة والهادي والتذكرة، وهو اختيار أبي طاهر بن أبي هاشم وبه كان يأخذ وبه قرأ الداني على

أبي الحسن بن غلبون وهو ظاهر التيسير حيث قطع به أولاً ولكن طريق التيسير هو الإثبات فإنه قرأ به على فارس بن أحمد وعنه أسند رواية قنبل في التيسير، وبالإثبات أيضاً قطع صاحب المستنير من غير طريق أبي طاهر، وكذلك ابن فارس في جامعه وكذلك سبط الخياط في كفايته ومبهجه من غير طريق ابن مجاهد من أنه قطع بالإثبات له في الحالين في سبعته، وذكر في كتاب الياءات، وكتاب المكيين، وكتاب لجامع عن قنبل، الياء في الوصل، وإذا وقف بغير ياء.

قال الداني وهو الصحيح عن قنبل. وكلا الوجهين صحيح عن قنبل نصاً وأداء حالة الوقف بهما قرأ الإمام.

وأما {المتعال}: وهو الرعد، فوافقه على الإثبات في الحالين ابن كثير من روايتيه من غير خلاف، وقد ورد عن ابن شنبوذ عن قنبل من طريق ابن الطبر حذفها في الحالين ومن طريق الهذلي حذفها وقفاً والذي يأخذ الإمام به هو الأول.

وأما {عيد}: وهي في إبراهيم وموضعي ق و{نكير} في الحج وسبأ وفاطر والملك، و{نذير}، وهي في الستة المواضع من القمر، و{أن يكذبون} في القصص، و{لا ينقذون} في يس، و{لتردين} في الصافات، و{أن ترجمون، وفاعتزلون} في الدخان، و{نذير} في الملك، فواقفه على إثبات الياء في هذه الثماني عشرة ياء من الكلم التسع حالة الوصل ورش، واختص يعقوب بما بقي من الياءات في رؤوس الآي.

وأجمعت المصاحف على إثبات الياء رسماً في خمسة عشر موضعاً مما وقع نظيره محذوفاً مختلفاً فيه مذكور في الباب: وهي {واخشوني ولأتم} في البقرة، و{فإن الله يأتي بالشمس} فيها أيضاً، و{فاتبعوني} في آل عمران، و{فهو المهتدي} في الأعراف، و{فكيدوني} في هود، و{ما نبغي} في يوسف، و{من اتبعني} فيها، و{فلا تسئلني} في الكهف، و{فاتبعوني، وأطيعون} في طه، و{أن يهديني} في القصص، و{ياعبادي الذين آمنوا} في العنكبوت، و{أن اعبدوني} في يس، و{يا عبادي الذين أسرفوا} آخر الزمر، و{أخرتني إلى} في المنافقين، و{دعائي إلا} في نوح، فلم تختلف المصاحف في هذه الخمس عشرة ياء إنها ثابتة، وكذلك لم يختلف القراء في إثباتها أيضاً ولم يجيء عن أحد منهم خلاف إلا في {تسئلني} في الكهف، اختلف فيها عن ابن ذكوان، ويلحق بالباب {بهادي العمى} في النمل، لثبوتها في جميع المصاحف لا شتباهها بالتي في سورة الروم، إذ هي محذوفة من جميع المصاحف.

وبني جماعة من الأئمة الحذف والإثبات في {فبشر عباد}، عن السوسي وغيره عن أبي عمرو على كونها رأس آية، فقال عبيد بن عقيل عن أبي عمرو: إن كانت رأس آية وقفت على عباد و إن لم تكن رأس آية ووقفت قلت: {فبشر عبادي}، وإن وصلت قلت: {عبادي الذين}. قال: وقرأته بالقطع، وقال ابن مجاهد في كتاب أبي عمرو في رواية عباس وابن اليزيدي: دليل على أن أبا عمرو كان يذهب في العدد مذهب المدني الأول، وهو كان عدد أهل الكوفة والأئمة قديماً، فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدني الأخير والبصريين، حذف الياء في قراءة أبي عمرو من عد عدد المدني الأول، التي فتحها واتبع أبا عمروا في القراءة والعدد.

وقال ابن اليزيدي في كتابه في الوصل والقطع: لما ذكر لأبي عمرو الفتح وصلا وإثبات الياء وقفاً: هذا منه ترك لقوله إنه يتبع الخط في الوقف. قال: وكأن أبا عمرو أغفل أن يكون هذا الحرف رأس آية.

وقال الداني بعد ذكره ما قدمنا قول أبي عمرو لعبيد بن عقيل: دليل على أنه لم يذهب على أنه رأس آية في بعض العدد إذ خيره. فقال: إن عددتها فأسقط الياء على مذهبه في غير الفواصل، وإن لم تعدها فأثبت الياء وانصبها على مذهبه في غير الفواصل، وعند استقبال الياء بالألف واللام.

والذي لم يعدها آية هو المكي والمدني الأول فقط وعدها وغيرهما آية، فعلى ما قرروا يكون أبو عمرو اتبع في ترك عدها المكي والمدني الول، إذ ما كان من أصل مذهبه اتباع أهل الحجاز، وعنهم أخذ القراءة أولاً واتبع في عدها أهل بلدة البصرة وغيرها، وعنهم أخذ القراءة ثانياً فهو في الحالتين متبع القراءة والعدد ولذلك خير في المذهبين.

وليس إثباتاً هذه اليآت في الحالين أو في حالة الوصل مما يعد مخالفاً للرسم، خلافاً يدخل به في حكم الشذوذ.

فصل: أنواع الوقف على أواخر الكلم: فاعلم: أن للوقف في كلام العرب أوجهاً متعددة والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة، وهو: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.

فالإلحاق: لما يلحق آخر الكلم من هاآت السكت، وقد سبق.

والإثبات: لما يثبت من اليآت المحذوفات وصلا وسبق.

والحذف: لما يحذف من اليآت الثوابت وصلا وسبق.

والإدغام: لما يدغم من الياآت والواوات في الهمز بعد إبداله.

والنقل: لما من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفاً.

والبدل: ما يكون في ثلاثة أنواع: أحدهما: الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين، والثاني: الاسم المؤنث بالتاء في الوصل يوقف عليه بالهاء بدلاً من التاء إذا كان الاسم مفرداً، والثالث: إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الألف، وقد سبقنا بك ما سبقنا، ولم يبق لك إلا بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام.

فالسكون: فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً، لأن معنى الوقف الترك والقطع، من قولهم وقفت عن كلام فلان. أي تركته وقطعته.

ولأن الوقف أيضاً ضد الابتداء فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون، فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث، وذلك لغة أكثر العرب وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء.

والروم: عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. وكلا القولين واحد. وعند النحاة: عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي. وقال الجوهري في صحاحه: روم الحركة الذي ذكره سيبويه، هو حركة مختلسة مخفاة بضرب من التخفيف. قال: وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع وهي بزنة الحركة، وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين.

والإشمام: عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة. وكلاهما واحد. ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف. وهذا مما لا يختلف فيه، وحكي عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روماً، والروم إشماماً.

قال مكي: وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض. قال: وأراه يريد به الروم، لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روماً إشماماً، وما سميناه إشماماً روماً.

وذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه الموضح: أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت، وهو الذي يسمع لأنه عندهم بعض حركة. والروم هو الذي لا يسمع لأنه روم الحركة من غير تفوه به. قال: والأول: هو المشهور عند أهل العربية. ولا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق.

وأما قول الجوهري في الصحاح: إشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة العليا ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن. وهو خلاف ما يقوله الناس في حقيقة الإشمام، وفي محله فلم يوافق مذهباً من المذهبين.

وقد ورد النص في الوقف إشارتي الروم والإشمام عن أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف بإجماع أهل النقل، واختلف في ذلك عن عاصم، فرواه عنه نصاً الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، وكذلك حكاه عنه ابن شيطا عن أئمة العراقيين، وهو الصحيح عنه، وكذلك رواه الشطوي نصاً عن أصحابه عن أبي جعفر.

وأما غير هؤلاء فلم يأت عنهم في ذلك نص: إلا أن أئمة أهل الأداء ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة، فصار الأخذ بالروم والإشمام إجماعاً منهم سائغاً لجميع القراء، بشروط مخصوصة في مواضع معروفة، وباعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام: قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون ولا يجوز فيه روم ولا إشمام وهو خمسة أصناف: أولها: ما كان ساكناً في الوصل نحو {فلا تنهر، ولا تمنن، ومن يعتصم، ومن يهاجر، ومن يقاتل، وفيقتل، وأو يغلب.

وثانيها: ما كان في الوصل متحركاً بالفتح غير منون ولم تكن حركته منقولة، نحو {لا ريب، وإن شاء الله، ويؤمنون، وآمن، وضرب}.

وثالثها: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلاً من تاء التأنيث، نحو {الجنة، والملائكة، والقبلة، ولعبرة، ومرة}.

ورابعها: ميم الجمع في قراءة من حركه في الوصل ووصله، وفي قراءة من لم يحركه ولم يصله، نحو {عليهم، وأنذرتهم، وأم لم تنذرهم، وفيهم، ومنهم، وبهم، وأنهم، وعلى قلوبهم، وعلى سمعهم، وعلى أبصارهم}.

وشذ مكي: فأجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها، قياساً على هاء الضمير، وانتصر لذلك وقواه، وهو قياس غير صحيح، لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة، بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون، فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين.

وخامسها: المتحرك في الوصل بحركة عارضة، إما للنقل، نحو {وانحر إن، ومن استبرق، وفقد أوتي، وقل أوحى، وخلوا إلى، وذواتي أكل}، وإما لالتقاء الساكنين في الوصل، نحو {قم الليل، وأنذر الناس، ولقد استهزئ، ولم يكن الذين، ومن يشاء الله، واشتروا الضلالة، وعصوا الرسول}، ومن {يومئذ، وحينئذ}، لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة {هؤلاء}، وضمة {من قبل، ومن بعد}، فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف لأنه من نفس الكلمة.

والثاني: ما يجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم ولا يجوز بالإشمام: وهو ما كان في الوصل متحركاً بالكسر، سواء كانت الكسرة للإعراب أو البناء، نحو {بسم الله الرحمن الرحيم، ومالك يوم الدين، وفي الدار، ومن الناس، وفارهبون وارجعون، وأف وهؤلاء، وسبع سموات، وعتل، وزنيم}، وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة من حرف حذف من نفس الكلمة، نحو {بين المرء، ومن شيء، وظن السوء، ومن سوء}، وما لم تكن الكسرة فيه منقولة من حرف في كلمة أخرى نحو {ارجع إليهم}، أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمة أخرى، نحو {وقالت اخرج} في قراءة مَن كَسَر التاء، و{إذا رجت الأرض}، في قراءة الجميع، أو مع كون الساكن الثاني عارضاً للكلمة الأولى، كالتنوين في {حينئذ}، فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما هو.

والثالث: ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام: وهو ما كان في الوصل متحركاً بالضم ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى أو لالتقاء الساكنين، وهذا يستوعب حركة الإعراب وحركة البناء والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة.

فمثال حركة الإعراب: {الله الصمد، ويخلق، وعذاب عظيم}. ومثال حرف البناء: {من قبل، ومن بعد، ويا صالح}. ومثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة: {دفء، والمرء}. ومثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى: ضمة اللام في {قل أوحى}، وضمة النون في {من أوتى}. ومثال حركة التقاء الساكنين ضمة التاء في {وقالت أخرج}، وضمة الدال في {ولقد استهزئ}، في قراءة من ضم، وكذلك الميم من {عليهم القتال، وبهم الأسباب} عند من ضمها، وكذلك نحو {ومنهم الذين، وأنتم الأعلون}.

وأما هاء الضمير: فاختلفوا في الإشارة فيها بالروم والإشمام، فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقاً، وهو الذي في التيسير والتجريد والتلخيص والإرشاد والكفاية وغيرها واختيار أبي بكر بن مجاهد، وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقاً من حيث إن حركتها عارضة وهو ظاهر كلام الشاطبي. والوجهان حكاهما الداني في غير التيسير، وقال الوجهان جيدان: وقال في جامع البيان إن الإشارة إليها كسائر المبنى اللازم من الضمير وغيره أقيس.

وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل: فمنعوا الإشارة بالروم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة أو كسرة أو ياء ساكنة، نحو {يعلمه، وأمره، وخذوه، وليرضوه}، ونحو {به، وبربه، وفيه، وإليه، وعليه}، طلباً للخفة لئلا يخرجوا من ضم أو واو إلى ضمة أو إشارة إليها، ومن كسر أو ياء إلى كسرة أو إشارة إليها، وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها ذلك نحو {منه، وعنه، واجتباه، وهداه، وأن يعلمه، ولن تخلفه، وأرجئه}، لابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب، و{يتقه} لحفص، محافظة على بيان الحركة حيث لم يكن ثقل، وهو الذي قطع به أبو محمد مكى وأبو عبد الله بن شريح والحافظ أبو العلاء الهمذاني، وأبو الحسن الحصري وغيرهم، وأشار إليه أبو القاسم الشاطبي والداني في جامعه وهو أعدل المذاهب عندي.

وأما سبط الخياط فقال: اتفق الكل على روم الحركة في هاء ضمير المفرد الساكن ما قبلها نحو، {منه، وعصاه، وإليه، وأخيه، واضربوه} ونحوه. قال: واتفقوا على إسكانها إذا تحرك ما قبلها، نحو {ليفجر أمامه، وفهو يخلفه} ونحو ذلك، فانفرد في هذا المذهب فيما نعلم.

وفائدة الإشارة في الوقف بالروم والإشمام: هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها، وهذا التعليل يقتضى استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام، لأنه غير محتاج أن يبين لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلك علم بصحة عمل القارئ، وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل، وإن كان القارئ متعلماً ظهر عليه بين يدي الأستاذ هل أصاب، فيقره أو أخطأ فيعلمه، وكثير ما يشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوقفه الأستاذ على بيان الإشارة، أن يميزوا بين حركات الإعراب في قوله تعالى {وفوق كل ذي علم عليم، وإني

لما أنزلت إلى من خير فقير}، فإنهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسكون لم يعرفوا كيف يقرؤن {عليم، وفقير} حالة الوصل هل هو بالرفع أم بالجر.

والتنوين في {يومئذ، وكل، وغواش}، تنوين عوض من محذوف، والإشارة في {يومئذ} ممتنعة، وفي {كل، وغواش} جائزة، لأن أصل الذال من {يومئذ} ساكنة، وإنما كسرت من أجل ملاقاتها سكون التنوين، فلما وقف عليها زال الذي من أجله كسرت، فعادت الذال إلى أصلها وهو السكون، وذلك بخلاف {كل، وغواش}، لأن التنوين فيه دخل على متحرك، فالحركة فيه أصلية، فكان الوقف عليه بالروم حسناً.

وتظهر فائدة الخلاف بين مذهب القراء والنحويين في حقيقة الروم في المفتوح والمنصوب غير المنون. فعلى قول القراء: لا يدخل على حركة الفتح لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرها لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل، والروم عندهم بعض حركة.

وعلى قول النحاة: يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم والكسر لأن الروم عندهم إخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس، وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث ولذلك جاز الاختلاس عند القراء في هاء {يهدى}، وخاء {يخصمون} المفتوحين، ولم يجز الروم عندهم في نحو {لا ريب، وأن المساجد}، وجاز الروم والاختلاس عند النحاة في نحو {أن يضرب}، فالروم وقفاً والاختلاس وصلا وكلاهما في اللفظ واحد.

قال سيبويه في الكتاب: أما ما كان في موضع نصب أو جر، فإنك تروم فيه الحركة. فأما الإشمام فليس إليه سبيل. فالروم عند القراء غير الاختلاس، وغير الإخفاء أيضاً. والاختلاس والإخفاء عندهم واحد، ولذلك عبروا بكل منهما عن الآخر كما ذكروا في {أرنا، ونعما، ويهدى، ويخصمون}، وربما عبروا بالإخفاء عن الروم أيضاً كما ذكر بعضهم في {تأمنا} توسعاً. ووقع في كلام الداني في التجريد أن الإخفاء والروم واحد وفيه نظر.

وقولهم لا يجوز الروم والإشمام في الوقف على هاء التأنيث إنما يريدون به إذا وقف بالهاء بدلاً من هاء التأنيث، لأن الوقف حينئذ إنما هو على حرف ليس عليه إعراب، بل هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب.

أما إذا وقف عليه بالتاء اتباعاً لخط المصحف فيما كتب من ذلك بالتاء، فإنه يجوز الوقف عليه بالروم والإشمام بلا نظر، لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له فيسوغ فيه الروم والإشمام.

ويتعين التحفظ في الوقف على المشدد المفتوح بالحركة نحو {صواف، ويحق الحق، ولكن البر، ومن صد، وكأن، وعليهن}، فكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح من أجل الساكنين، وهو خطأ لا يجوز، بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد على الجمع بين الساكنين، إذ الجمع بينهما في الوقف مغتفر مطلقاً.

وإذا وقف على المشدد المتطرف وكأن قبله أحد حروف المد أو اللين: نحو {دواب، وصواف، واللذان}، ونحو {تبشرون، واللذين، وهاتين}، وقف بالتشديد كما يوصل، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين ومد من أجل ذلك، وربما زيد في مده وقفاً لذلك، كما سبق في آخر المد، وقد قال الداني في سورة الحجر من جامع البيان عند ذكره {فبم تبشرون} ما نصه: والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت، والتقائهن ممتنع، وذلك بخلاف الوقف على المشدد الذي تقع الألف قبله، نحو {الدواب، وصواف، وغير مضار، ولا جان} وما أشبهه، وكذلك {اللذان، وهذان} على قراءته، أن الألف للزوم حركة ما قبلها قوى المد بها فصارت لذلك بمنزلة المتحرك، والواو والياء بتغير حركة ما قبلهما وانتقالهما خاص السكون بهما، فلذلك تمكن التقاء الساكنين بعد الألف في الوقف ولم يتمكن التقاؤهما بعد الواو والياء لخلوص سكونهما، وكون الألف بمنزلة حرف متحرك ، وهو مما انفرد به، ولم يعلم الإمام أحداً وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة ولا يعلم له كلاماً نظير هذا الكلام الذي لا يخفي ما فيه.

والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم، فلا يجتمع السواكن المذكورة، على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره وإن كان في زنة الساكنين، فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة، فيسع النطق به لذلك، وذلك مشاهد حسا، ولذلك ساغ الوقف على نحو {صواف، ودواب} بالإسكان، ولم يسغ الوقف على {أرأيت} ونحوه، في وجه الإبدال.

والتجويد قد يحصله الطالب بمشافهة الشيخ المجود بدون معرفة مسائله، بل المشافهة هي العمدة في تحصيله، لكن بذلك العلم يسهل الأخذ بالمشافهة، ويزيد به المهارة ويصان به المأخوذ عن طريان الشك والتحريف.

والفرق بين علمي التجويد والقراءات: أن علم القراءات علم يعرف فيه اختلاف أئمة الأمصار في نظم القرآن في نفس حروفه أو في صفاتها، فإذا ذكر فيه شيء من ما هية صفات الحروف فهو تتميم، إذ لا يتعلق الغرض به.

وأما علم التجويد فالغرض منه معرفة ماهيات صفات الحروف، فإذا ذكر فيه شيء من اختلاف الأئمة فهو تتميم. ومن قال بأن الوقف فن مستقل مغاير لفن التجويد، لكن جرت عادة بعض العلماء بجعل قواعده الكلية جزءا من كتب التجويد. وكذلك الرسم علم مستقل مغاير لعلم التجويد لكن جرت عادتهم بجعل قواعده الكلية جزءا من التجويد.

واعلم: أن أشرف ما نطق به اللسان وصرف الى تفهمه الفكر والأذهان كلام الله، وإن أولى ما قدم من علومه علم ترتيله، وأولاه علم تركيب حروفه. فعلم التجويد هو ذروة سنام العلوم القرآنية، وأعظمها على الإطلاق، ما التركيب أعلاها.

واعلم: أن المستفاد بذلك حصول التدبر لمعاني كتاب الله تعالى والتفكر في غوامضه والتبحر في مقاصده ومرامزه وتحقيق مراده جل اسمه من ذلك، فإنه تعالى قال: {كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا ءاياته وليتذكر أولوا الألباب} وذلك أن الألفاظ إذا جليت على الأسماع في أحسن معارضها وأحلى جهات النطق بها حسب ما بعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: (زينوا القرآن بأصواتكم) كان تلقي القلوب لها وإقبال النفوس عليها بمقتضى زيادتها في الحلاوة والحسن على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها، فحصل حينئذ الامتثال لأوامره، والإنتهاء عن مناهية، والرغبة في وعده والرهبة من وعيده، والطمع في ترغيبه، والإنزجار بتخويفه، والتصديق بخبره، والحذر من إهماله واستدراجه إلى غيره ذلك من شريف

الجلال والإحاطة بمعرفة الحرام والحلال.

وتلك فائدة جسمية ونعمة لا يهمل ارتباطها إلا محرم ولهذا المعنى شرع الإنصات إلى قراءة الإمام في الصلاة، وندب إلى الإصغاء إلى الخطبة في يوم الجمعة، وسقطت عن المأموم القراءة ما عدا الفاتحة.

ومما ينخطر في هذا المقام قوله صلى الله عليه وسلم: (حسن الخط يزيد الحق وضوحا) ليس إلا لأن حسن الخط يسعف الأبصار ويقيدها بتأمله والتبحر فيه، فيؤدي ذلك إلى تدبر المراد والفكر في المكتوب، فيضح ما كان مشتبها ويدخل تحت الإدراك ما كان منيعا مستعصما.

ومن أجل ما ذكرناه دأب أئمة القراءة في السكوت على التام من الكلام، أو ما يستحسن الوقف عليه، دون ما عداهما، لما ذلك من سرعة وصول المعاني إلى الأفهام واشتمالها عليها بغير مقارعة للفكر ولا احتمال مشقة في التروي، لا فائدة فيه غير ما ذكرناه.

ومن حق التآليفات أن تكون مسوقة على حسب إدراك زمانها، وبمقتضى ما تدعوهم إليه الحاجة منها. فمتى كانت الخواطر ثاقبة، والأفهام للمراد من كتب متناولة وقام الإختصار لها مقام الإكثار وغنيت بالتلويح عن التصريح. فأما إذا كانت البصائر قد صدئت والهمم عن نيل الفضائل قد ونت، فلا بد من كشف وبيان وإيضاح وبرهان ينبه الذاهل ويستفز الجاهل.

وللعلم مراحل (مراتب ((درجات)) منازل): وهي 3 حسبا لأهله، ال1 : مرتبة الاداء، وصاحبها القارئ المجود المتصل السند المتلقي، وهي مرحلة جليلة ومرتبة عظيمة ودرجة كاملة ومنزلة سامية، وال 2 : مرتبة الإنقاد، وصاحبها الناقد الـمختبر الاعلم المذاهب، وهي مرحلة مرمية ومرتبة شأوية ودرجة عالية ومنزلة فائقة، وال 3: مرتبة التلخيص، وصاحبها الركن الحجة الملخص، وهي المرحلة العظمى والمرتبة الكبرى والدرجة القصوى والمنزلة الشروى والبغيا.

فالصاحب في المرحلتين الاوليين: يـقـلد بمن في ال 3 ، ومن في ال 1 اولى به، ممن في ال 2 ، ولا يقلد من في ال 1 ، بمن في ال 2 ، ولا مـن في ال 1 بـمن في ال 1 ، ولا في ال 2 بمـن في ال 2 ، وأما الصاحب في ال 3 : فمجتهد في العلم لا يقلد بأحد في مجال الاجتهاد. ولا يصل كل صاحب الى مرتبته إلا عن الوصول الى ال 3 من أقسام العلم والحصول عليها بالدقة والضبط، ومن ثم يتفاوتون. وكل صاحب من الاصحاب ال 3 ، ليس على إلا المرحلة.

وقد آتيناك العلم الإتساع فيه: الشيخ الدكتور أبا الحسن علي محمد آيات الله سلغ مصر، ما أتممنا الطريق النشر، إلا ما. والسلام.

يوسف المسعود فوفوري